جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
قسم السياسة والاقتصاد

السياسة الصناعية في جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير
في الدراسات الأفريقية (اقتصاد)
من قسم السياسة والاقتصاد

إعداد
نهلة أحمد أبو العز محمد شرف

إشراف

د. عراقي عبدالعزيز الشربيني
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

د. هيام علي الببلاوي
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

٢٠٠٦



جامعـــة القاهـــــرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
قسم السياسة والاقتصاد

السياسة الصناعية في جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير
في الدراسات الأفريقية (اقتصاد)
من قسم السياسة والاقتصاد

إعـــــــداد
نهلة أحمد أبو العز محمد شرف

إشـــــــراف

د. عراقي عبدالعزيز الشربيني
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعـــــة القاهرة

د. هيام علي الببلاوي
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعـــــة القاهرة

٢٠٠٦

لجنة المناقشة والحكم

تشكلت لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من كل من:

أ.د محمد محمد البنا	أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة المنوفية	**عضواً**
أ.د فرج عبدالفتاح فرج	أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم السياسة والاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة	**عضواً**
د. هيام علي الببلاوي	أستاذ الاقتصاد المساعد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة	**مشرفاً**

وقد قامت اللجنة بمناقشة الطالبة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٦/١٢/٢٦ وقررت قبول الرسالة ومنح الطالبة درجة الماجستير بتقدير ممتاز وقد قامت الطالبة بإجراء التعديلات التي أقرتها لجنة المناقشة والحكم.

شكر وتقدير

بعد شكر الله وحمده، يطيب لي أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ عراقي عبدالعزيز الشربيني أستاذ الاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، ولم يدخر جهداً أو وقتاً في توجيهي وإرشادي، وتزويدي بما أحتاجه من مراجع قيمة، والله تعالي أسأل أن يجزيه خير الجزاء.

أما عظيم الامتنان ووافر العرفان فأتوجه بهما لأستاذتي الجليلة الأستاذة الدكتورة/هيام علي الببلاوي، أستاذ الاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية لما بذلته معي من جهد وما قدمته لي من عون في إعداد تلك الرسالة والإشراف على المراجعة النهائية لها.

كما يسعدني أن أتقدم بكلمة شكر صادقة لأستاذين قديرين هما الأستاذ الدكتور/ محمد محمد البنا أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة المنوفية، والأستاذ الدكتور/ فرج عبدالفتاح فرج أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم السياسة والاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، لتفضلهما بالمشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

ولا يفوتني أن أعرب عن اعتزازي وتقدير لأساتذتي وزملائي بقسم السياسة والاقتصاد بالمعهد لما قدموه لي من عون صادق.

وأخيراً، أود أن أعرب عن شكري واعتزازي لكل من قدم لي عوناً أو أسدى لي نصيحة أو هدى لي دعاءً ساعدني على إتمام هذه الرسالة.

ملخص الدراسة

حظيت السياسة الصناعية في جنوب افريقيا باهتمام العديد من المحللين الاقتصاديين وذلك في ضوء تاريخها الطويل والمتمثل في إتباع السياسات الحمائية في إطار سياسة الاحلال محل الواردات ، مما أضر بالأداء الاقتصادي لجنوب افريقيا وبخاصة القطاع الصناعي . ومع إنتهاء نظام الفصل العنصري طرأت محددات جديدة أوجبت إحداث تغييرات جذرية في السياسة الصناعية ولذلك إتجه تركيز صانعو القرار نحو مراجعة كافة السياسات والبرامج الصناعية المتبعة خلال الحقبة العنصرية.

ومن ثم فاءن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو عرض أهم مراحل تطور السياسة الصناعية لجنوب افريقيا منذ عام ١٩٩٤ ، فلقد مرت تلك السياسة بالعديد من المرحل ففي البداية إرتكزت علي الاحلال محل الواردات ، ثم تحولت بعد عام ١٩٩٤ نحو تشجيع الصادرات والإرتقاء بالقدرة التنافسية لها في الاسواق العالمية . كما شهدت تلك السياسة تحولا آخر منذ عام ٢٠٠٠ تمثل في التركيز علي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإهتمام بتنمية مهارات قوة العمل والتحول نحو قطاع صناعي كثيف التكنولوجيا.

وسعيا لتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة الي خمسة فصول رئيسية بالإضافة الي خاتمة وملحق احصائي ، حيث تناول الفصل الأول منها عرضا لأهم ملامح اقتصاد جنوب افريقيا ودور القطاع الصناعي به ، أما الفصل الثاني فلقد قدم عرضا لأهم معالم السياسة الصناعية المطبقة خلال فترة الحكم العنصري ، وقد تم من خلال الفصل الثالث عرض أهم المحددات والعوامل المؤثرة في السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤ ، وتم في إطار الفصل الرابع تناول أهم معالم تلك السياسة بعد عام ١٩٩٤ ، وأخيرا تعرض الفصل الخامس لتقييم آداء القطاع الصناعي في جنوب افريقيا وذلك في ضوء السياسات والبرامج المنفذة بعد عام ١٩٩٤.

وقد إنتهت الدراسة الي مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تدهور آداء قطاع الصناعة التحويلية بجنوب افريقيا خصوصا منذ منتصف السبعينيات وذلك بسبب الترتيبات المتبعة لحماية الصناعة المحلية مما أضر كثيرا بالقدرة التنافسية لذلك القطاع ، كما كان لنظام الفصل العنصري دوره البارز في تراجع معدلات النمو والتشغيل والإستثمار والإنتاجية داخل القطاع الصناعي.
- حاولت وزارة التجارة والصناعة التغلب علي الآثار السلبية من خلال إتباع عدد من السياسات والبرامج إبتعدت كل البعد عن تلك المتبعة قبل عام ١٩٩٤ ، كما تم

مراجعة تلك البرامج منذ عام ٢٠٠٠ وذلك في ضوء التحول الجديد الذي شهدته السياسة الصناعية خلال تلك الفترة.

- حقق قطاع الصناعة التحويلية بجنوب افريقيا معدلات نمو مرتفعة نسبيا خلال فترة التسعينيات حيث تزايد إنتاجه بشكل ملحوظ علي الرغم من تراجع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.
- شهد قطاع الصناعة التحويلية زيادة ملموسة في صادراته ووارداته وذلك في ضوء إجراءات تحرير التجارة والحوافز التصديرية الممنوحة والتي هدفت الي تشجيع التصدير والإرتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع.
- علي الرغم من تنامي القدرة التنافسية للقطاع ، إلا أن هناك عدد من الصناعات التي لا تتمتع بقدرة تنافسية عالية في الاسواق العالمية.
- تراجعت معدلات الإستثمار بشكل ملحوظ داخل قطاع الصناعة التحويلية بالرغم من الحوافز التصديرية الممنوحة منذ عام ١٩٩٤ .
- تزايدت إنتاجية العمل بشكل ملحوظ بقطاع الصناعة التحويلية منذ عام ١٩٩٤ ، إلا أن آداء جنوب افريقيا في هذا الصدد كان متواضعا في مواجهة الدول النامية المنافسة لها مقارنة بآدائها في مواجهة الدول المتقدمة ويرجع ذلك الي إرتفاع معدلات الأجور بجنوب افريقيا.
- لم تفلح السياسة الصناعية المتبعة بعد عام ١٩٩٤ في الوفاء بهدفها المتعلق بزيادة معدلات التشغيل داخل القطاع الصناعي ، ويرجع ذلك الي إتجاه القطاع نحو التركيز علي الأنماط التكنولوجية كثيفة رأس المال.

وبناء علي ما سبق وإنطلاقا من الرغبة في تحسين آداء القطاع الصناعي والسياسة الصناعية لجنوب افريقيا قامت الدراسة برصد عدد من إخفاقات السياسة الصناعية لها وأقترحت أخذ تجربة النمور الاسيوية نموذجا يحتذي به لما تتمتع به تلك الدول من قدرات تصنيعية عالية مقارنة بغيرها من الدول.

قائمـــــة المحتويات

قائمة الجداول الواردة بالملحق

تابع قائمة الجداول الواردة بالملحق

تابع قائمة الجداول الواردة بالملحق

قائمة الجداول الواردة بالرسالة

قائمة الأشكال الواردة بالرسالة

قائمة بأهم الاختصارات الواردة بالرسالة

- **AGOA** African Growth and Opportunity Act
قانون الفرص والنمو الأفريقي
- **AUC** African National Congress
المؤتمر الوطني الأفريقي
- **BEE** Black Economic Empowerment
تشجيع المشروعات المملوكة للسود
- **CSIR** Council for Scientific and Industrial Research
مجلس البحث العلمي والصناعي
- **DACST** Department of Arts, Culture, Science and Technology
وزارة الفنون، والثقافة، والعلوم، والتكنولوجيا
- **DCCS** Duty Credit Certificate Scheme
برنامج شهادة الائتمان الجمركي
- **DTI** Department of Trade and Industry
وزارة التجارة والصناعة
- **EEA** Employment Equity Act
قانون التوزيع العادل لفرص العمل
- **EMIA** Export Marketing and Investment Assistance
برنامج تسويق الصادرات ودعم الاستثمارات
- **EOI** Export Oriented Industrialization
استراتيجية التصنيع للتصدير
- **EU** European Union
الاتحاد الأوربي
- **FDI** Foreign Direct Investment
الاستثمار الأجنبي المباشر
- **FSS** Feasibility Study Support
برنامج دعم دراسات الجدوى
- **FTA** Free Trade Agreement
اتفاقية التجارة الحرة
- **GEAR** Growth, Employment and Redistribution
برنامج النمو، التوظيف وإعادة التوزيع
- **GEIS** General Export Incentive Scheme
برنامج الحوافز التصديرية العامة
- **ICT** Information Communication Technology
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- **IDC** Industrial Development Corporation
هيئة التنمية الصناعية
- **IDZ** Industrial Development Zones

مناطق التنمية الصناعية

- **IMS** Integrated Manufacturing Strategy

الاستراتيجية التكاملية للصناعة التحويلية

- **IRCC** Import Rebate Credit Certificate

شهادة الاستيراد بدون جمارك

- **ISI** Import Substitution Industrialization

الإحلال محل الواردات

- **LRA** Labour Relations Act

قانون تنظيم علاقات العمل

- **MIDP** Motor Industry Development Programme

برنامج تنمية صناعة السيارات

- **MRS** Microeconomic Reform Strategy

استراتيجية الإصلاح الاقتصادي الجزئي

- **MVA** Manufacturing Value Added

القيمة المضافة للصناعة التحويلية

- **NEDLAC** National Economic Development and Labour Council

المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والعمل

- **PII** Partnership for Industrial Innovation

الشراكة من أجل الابتكار الصناعي

- **R & D** Research and Development

البحث والتطوير

- **RDP** Reconstruction and Development Programme

برنامج التنمية وإعادة التعمير

- **RIDP** Regional Industrial Development Programme

برنامج التنمية الصناعية الإقليمية

- **SADC** Southern Africa Development Community

جماعة تنمية الجنوب الأفريقي

- **SBDC** Small Business Development Corporation

مؤسسة تنمية المشروعات الصغيرة

- **SDA** Skills Development Act

قانون تنمية المهارات

- **SDI** Spatial Development initiatives

مبادرات التنمية المكانية

- **SMDP** Small Business Development Programme

برنامج تنمية المشروعات الصغيرة

- **SMEs** Small and Medium Size Enterprises

المشروعات المتوسطة والصغيرة

- **SPII** Support Programme for Industrial Innovation

برنامج دعم الابتكار الصناعي

- **TDCA** Trade, Development and Co-operation Agreement

اتفاقية التجارة، التنمية والتعاون

- **THRIP** Technology and Human Resources for Industry Programme

برنامج توفير التكنولوجيات والموارد البشرية بالقطاع الصناعي

- **THS** Tax Holiday Scheme

برنامج الإعفاء الضريبي

- **TIPS** Trade and Industrial Policy Strategies

استراتيجيات السياسة الصناعية والتجارية

- **WTO** World Trade Organization

منظمة التجارة العالمية

مقدمة

تحتل جنوب أفريقيا مكانة بارزة وسط دول الجنوب الأفريقي، فاقتصادها يعد أكبر اقتصادات تلك المنطقة، كما تتسم بتعدد علاقاتها الإقليمية والدولية. وتشغل جنوب أفريقيا شبه جزيرة في أقصى الطرف الجنوبي من القارة الأفريقية، وتشترك في الحدود مع ست دول أفريقية، فيحدها من الشمال الشرقي موزمبيق، ومن الشمال زيمبابوي وبتسوانا، ومن الشمال الغربي ناميبيا، وتحيط أراضي جنوب أفريقيا بدولتين أفريقتين هما سوازيلاند وليسوتو.

كما أن مساحتها الكبيرة التي تناهز ١,٢١٩,٠٩٠ كم٢، والتي تعد من أكبر المساحات بالقارة الأفريقية، تمثل نقطة قوة لصالح تلك الدولة، فهي مساحة مناسبة تؤهلها للوصول إلى مصاف الدول العظمى، هذا إلى جانب تنوع مصادرها الاقتصادية وبخاصة المعدنية منها. كما تحوي تلك المساحة أشكالاً متنوعة من المكونات الأرضية والظواهر المناخية والسلالات البشرية، وتنقسم إلى تسع مقاطعات رئيسية هي الكيب الشرقي، وفرى ستات، وجاوتنج، وكوازولو-ناتال، والمقاطعة الشمالية، ومبومالانجا، والكيب الشمالي، والمقاطعة الشمالية الغربية، والكيب الغربي. وتتباين مساحة كل مقاطعة من تلك المقاطعات، حيث تعد مقاطعة الكيب الشمالي أكبر تلك المقاطعات بمساحة تبلغ ٢٩,٧% من إجمالي مساحة جنوب أفريقيا، في حين تمثل مقاطعة جاوتنج أصغر المقاطعات بمساحة تبلغ ١,٤% من إجمالي مساحة الدولة. ويبلغ عدد سكان جنوب أفريقيا ٤٤,٨١٩,٧٧٨ نسمة طبقاً لتعداد ٢٠٠١ بكثافة سكانية تبلغ ٣٦,٧ نسمة/ كم٢ (انظر الخريطة رقم ١).

ومن الناحية الاقتصادية، فإن جنوب أفريقيا تصنف على أنها من الدول ذات الدخل المتوسط في الشريحة الأعلى (Upper Middle Income Economies)، ولقد ساهمت جنوب أفريقيا بأكثر من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة الجنوب الأفريقي وذلك خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، إضافة إلى تنامي نصيبها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تلك المنطقة ليصل إلى أكثر من ثلثي حجم تلك الاستثمارات خلال نفس الفترة، كما تزايد حجم التبادل التجاري بينها وبين دول الجنوب الأفريقي وأصبح هذا الإقليم بمثابة الشريك التجاري الثاني لجنوب أفريقيا بعد الاتحاد الأوربي.

ومع تولي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحكم في ١٩٩٤ تزايدت تطلعات المواطنين إلى إقامة مجتمع أكثر عدالة ومساواة وأقل تمييزاً وعنصرية مقارنة بنظام الفصل العنصري، وقد بدأت الدولة غداة التحول الديمقراطي بها في الأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، وتبنى قادتها الجدد نهجاً يختلف اختلافاً ملموساً عن ذلك المتبع أثناء فترة الحكم العنصري بها يقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين كافة طبقات المجتمع، والعمل على تحقيق المزيد من المساواة في توزيع الدخول والثروات بين أفراد الشعب.

وانطلاقاً من تلك الأهداف تم اتباع سياسات اقتصادية ابتعدت كل البعد عن نظيرتها المتبعة قبل عام ١٩٩٤، وكان من أهمها السياسة الصناعية، والتي تعد عملية صياغتها من أكثر العمليات تعقيداً لما تنطوي عليه من العديد من الجوانب، والقيود، والروابط القوية مع السياسات الاقتصادية الأخرى. وقد شغلت تلك العملية مساحة كبيرة من اهتمام كتاب التنمية الاقتصادية، وأصبحت من أهم الموضوعات التي دار بشأنها الكثير من الجدل.

وهنا تبرز أهمية تلك الدراسة فلقد حظيت السياسة الصناعية في جنوب أفريقيا باهتمام العديد من المحللين الاقتصاديين وذلك في ضوء تاريخها الطويل والمتمثل في اتباع السياسات الحمائية والاعتماد على السوق المحلية، وقيام تلك السياسة على الإحلال محل الواردات في ظل نظام الفصل العنصري مما أضر بالأداء الاقتصادي لجنوب أفريقيا بشكل عام وأداء القطاع الصناعي بها بشكل خاص ومع انتهاء نظام الفصل العنصري طرأت محددات جديدة، أوجبت إحداث تغييرات جذرية في السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا، وانقسمت تلك المحددات إلى محددات داخلية، ومحددات إقليمية، ومحددات خارجية ولذلك اتجه تركيز صانعي القرار في جنوب أفريقيا نحو مراجعة كافة السياسات والبرامج الصناعية المتبعة خلال فترة النظام العنصري بها؛ وذلك بهدف معالجة الآثار السلبية الناجمة عن تلك السياسات، وتصميم سياسات وبرامج تأخذ في اعتبارها تلك المحددات الجديدة.

ومن ثم فإن هدف هذه الدراسة هو عرض أهم مراحل تطور السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا – وخاصة بعد عام ١٩٩٤ – والوقوف على مدى تأثير تلك السياسة على أداء القطاع الصناعي بها. فلقد مرت السياسة الصناعية في جنوب أفريقيا بالعديد من المراحل؛ ففي البداية ارتكزت تلك السياسة على الإحلال محل الوادرات وحماية الصناعات الوطنية من المنافسة الخارجية من خلال اتباع إجراءات جمركية معقدة، ثم تحولت تلك السياسة بعد عام ١٩٩٤ لتشجيع الصادرات، وهدفت إلى الارتقاء بالقدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية سواء في الأسواق المحلية أو العالمية؛ وذلك من خلال التحول نحو التركيز على جانب العرض، والاتجاه نحو تحرير التجارة بشكل تدريجي منذ بداية التسعينيات.

وقد شهدت السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا تحولاً آخر منذ عام ٢٠٠٠ تمثل في التركيز على تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والاهتمام بزيادة مهارات قوة العمل داخل القطاع الصناعي، والتحول نحو قطاع صناعي كثيف التكنولوجيا.

وانطلاقاً مما تقدم، **تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات منها:**

١- ما هي معالم السياسة الصناعية في جنوب أفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري؟ وما هي آثارها على أداء القطاع الصناعي في ذلك الوقت؟

٢- ما هي المحددات الجديدة التي ارتكزت عليها السياسة الصناعية في جنوب أفريقيا بعد انتهاء النظام العنصري؟ وكيف أثرت تلك المحددات على الأسس التي ارتكزت عليها تلك السياسة منذ ذلك الحين؟

٣- ما هي المعالم الرئيسية للسياسة الصناعية في جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤؟ وما هي أهم الأدوات التي ارتكزت عليها تلك السياسة؟

٤- ما هي المعالم الرئيسية للسياسة الصناعية في جنوب أفريقيا بعد عام ٢٠٠٠؟ وما هي المشكلات التي واجهت تنفيذ تلك السياسة؟

٥- ما هي العلاقة بين السياسة الصناعية والأداء الصناعي في جنوب أفريقيا؟ وهل يعد الأداء الصناعي انعكاساً للسياسة الصناعية وحدها، أم أن هناك عوامل أخرى أثرت على هذا الأداء؟

وفي سعيها للإجابة على هذه التساؤلات، وانطلاقاً من الرغبة في دراسة أكثر عمقاً للسياسات والبرامج الصناعية المطبقة بجنوب أفريقيا، **جاء تركيز تلك الدراسة على الفترة التي تلت انتهاء نظام الفصل العنصري (بعد عام ١٩٩٤)** حيث يمثل ذلك العام نقطة تحول رئيسية في تاريخ جنوب أفريقيا؛ فقد شهد إجراء أول انتخابات ديمقراطية وميلاد أول حكومة غير عنصرية، كما تم إقرار الدستور الدائم للبلاد عام ١٩٩٦ والذي حل محل الدستور الانتقالي لعام ١٩٩٣، كما يمثل هذا العام أيضاً نقطة تحول في الإطار الفكري الذي قامت عليه السياسات العامة للنظام الحاكم، إذ شهد عام ١٩٩٤ إصدار برنامج التنمية وإعادة التعمير (RDP)، والذي أصبح بمثابة الأساس الذي ارتكزت عليه كافة السياسات الاقتصادية بجنوب أفريقيا وبخاصة الصناعية منها.

وتبدأ الدراسة بالتعرف على أهم المعالم الاقتصادية لجنوب أفريقيا باعتبارها أكبر اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء وأكثرها تقدماً، وتحديد دور القطاع الصناعي بها. يلي ذلك

التعرض لأهم مفاهيم السياسة الصناعية وما يرتبط بها من تعريفـات أخـرى مثـل الهيكـل الصناعي والاستراتيجية الصناعية، كما تناولت الدراسة في هذا الجزء التصـنيفات المتعـددة للسياسة الصناعية وكذلك مراحل صياغة تلك السياسة وصولاً إلى الاتجاهات المختلفـة لهـا والتي سادت في جنوب أفريقيا سواء قبل عام ١٩٩٤ أو بعده.

ثم تقوم الدراسة بعرض أهم معالم السياسة الصناعية في جنوب أفريقيـا سـواء قبـل انتهاء نظام الفصل العنصري أو بعد انتهائه، وذلك في ضوء عدد من المحددات الجديدة التـي طرأت على تلك السياسة، وأخيراً تتعرض الدراسة لأهم معايير تقييم الأداء الصناعي لجنـوب أفريقيا وذلك في ضوء السياسات والبرامج الصناعية المطبقة بعد عام ١٩٩٤.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول رئيسـية بالإضـافة إلـى خاتمـة وملحـق إحصائي؛ يتناول **الفصل الأول** منها عرضاً لأهم ملامح اقتصاد جنوب أفريقيـا ودور القطـاع الصناعي به، حيث يتناول المبحث الأول منه أهم المعالم الاقتصادية للدولة محل الدراسة مـن حيث السكان والقوى العاملة، وتطور الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي والإنفـاق، كمـا يتطرق لأهم القطاعات الاقتصادية بجنوب أفريقيا، وأخيراً يتناول حجـم التجـارة الخارجيـة لجنوب أفريقيا وتطور ميزان مدفوعاتها. ويأتي المبحث الثاني من هذا الفصـل ليتنـاول دور القطاع الصناعي في الاقتصاد الجنوب أفريقي من حيث مسـاهمته فـي النـاتج، والتشـغيل، والتجارة، والاستثمار، كما يتعرض لأهم الصناعات القائمة بجنوب أفريقيا.

أما **الفصل الثاني** فيقدم عرضاً لأهم معالم السياسة الصناعية المطبقـة خـلال فتـرة العنصرية من خلال تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين يتناول الأول منهمـا التحليـل الاقتصـادي للسياسة الصناعية سواءً على المستوى النظري أو على مستوى جنوب أفريقيا، أمـا المبحـث الثاني فيعرض لأهم البرامج والسياسات الصناعية المطبقة قبل عام ١٩٩٤ ومدى تأثيرها على أداء القطاع الصناعي خلال تلك الفترة.

ثم يتناول **الفصل الثالث** أهم المحددات والعوامل المؤثرة في السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا بعد انتهاء العنصرية وذلك من خلال ثلاثة مباحث يتناول الأول منها المحددات الداخلية لتلك السياسة والمتمثلة بالأساس في تطبيق برنامجي التنمية وإعادة التعميـر(RDP)، والنمـو والتوظيف وإعادة التوزيع (GEAR)، واتباع إجراءات الخصخصة، وكـذلك التوجـه نحـو تحرير التجارة، أما المبحث الثاني فيعرض لأهم المحددات الإقليمية لتلك السياسة والمتمثلة في علاقة جنوب أفريقيا بدول السادك وتوجهها نحو القارة الأفريقية كسياسة خارجية بعـد عـام ١٩٩٤، ويعرض المبحث الثالث لأهم المحددات الخارجية لتلك السياسة والتـي تمثلـت فـي

انضمام جنوب أفريقيا لمنظمة التجارة العالمية، وآثار ذلك على سياستها الصناعية، كما تضمنت تلك المحددات العلاقة بين جنوب أفريقيا والاتحاد الأوربي وخصوصاً بعد توقيعها اتفاقية التجارة والتنمية والتعاون عام ٢٠٠٠، وأخيراً تتضمن المحددات الخارجية تغير الأسس التقليدية التي كانت تقوم عليها القدرة التنافسية للدول وظهور أسس جديدة أثرت عليها.

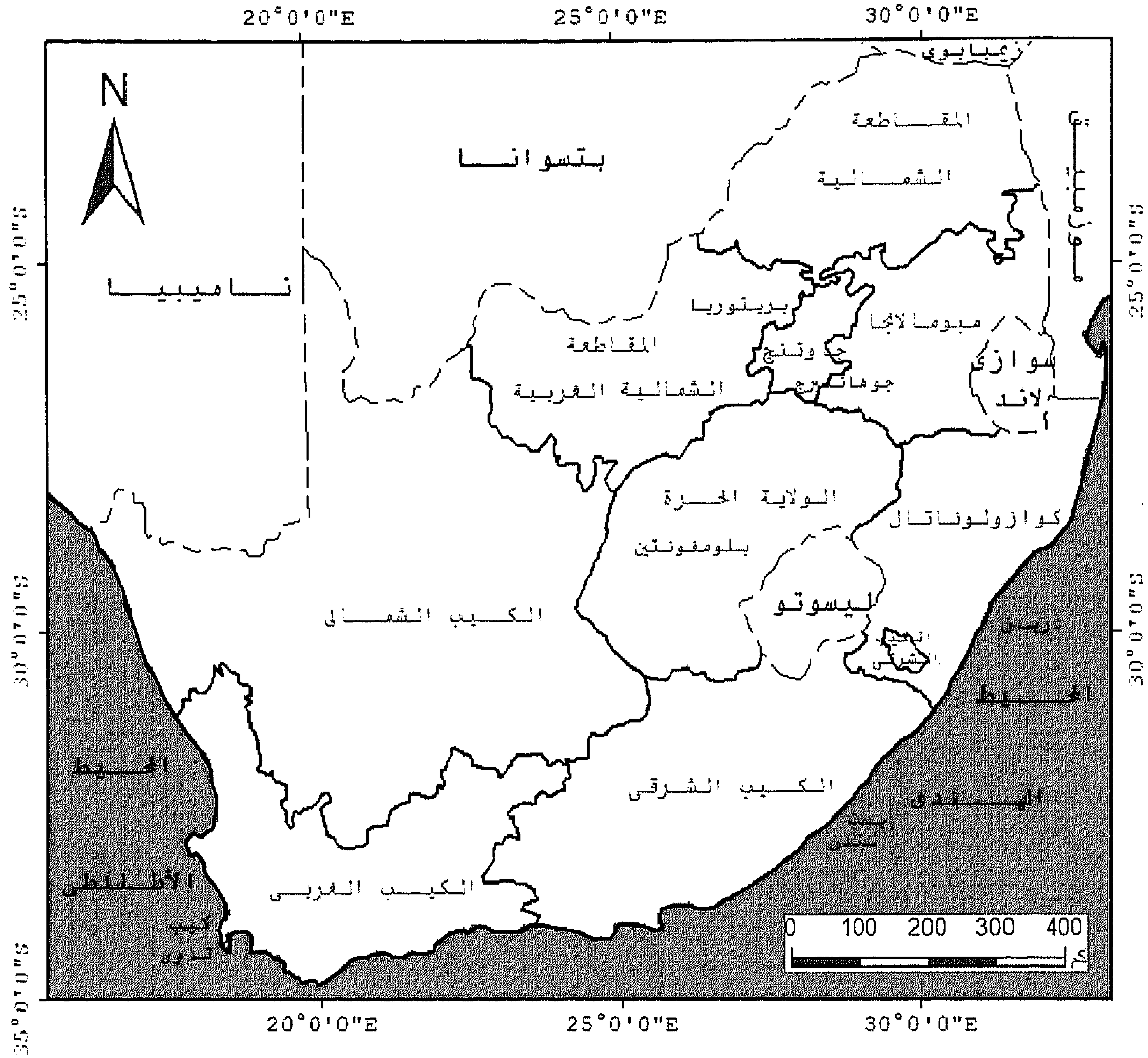
ويتم في إطار **الفصل الرابع** من الدراسة تناول أهم معالم السياسة الصناعية بعد عام ١٩٩٤، وذلك من خلال مبحثين يعرض الأول منهما لأهم تلك المعالم خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٠)، ويتناول الثاني أهم تلك المعالم بعد عام ٢٠٠٠، ومدى الاختلاف والتباين بين السياسة الصناعية في كل فترة من تلك الفترات.

وأخيراً يتعرض **الفصل الخامس** من الدراسة لتقييم أداء القطاع الصناعي في جنوب أفريقيا وذلك في ضوء البرامج والسياسات المطبقة بعد عام ١٩٩٤ سواء كانت تلك السياسات موجهة لكافة القطاعات الصناعية دون التمييز بينها، أو نحو قطاعات صناعية معينة. وفي هذا الصدد سيتم التركيز على صناعتي الملابس والمنسوجات، والسيارات.

وتنتهي الدراسة **بخاتمة** توضح أهم النتائج التي خلصت إليها، والدروس المستفادة من تجربة جنوب أفريقيا بالنسبة لسياستها الصناعية، ونظرة مستقبلية لتلك السياسة.

خريطة رقم (١)

مقاطعات جمهورية جنوب أفريقيا التسع



Source:- Delien Burger (Ed), South Africa Year Book 1999. (Pretoria: The Government Communication and Information System), P3.

الفصـــــل الأول

اقتصاد جنوب أفريقيا ودور القطاع الصناعي فيه

الفصل الأول

اقتصاد جنوب أفريقيا ودور القطاع الصناعي فيه

دخل اقتصاد جنوب أفريقيا مرحلة جديدة منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين حيث أخذ يتخلى عن ذلك الأداء القوي الذي كان يتمتع به منذ أوائل القرن الماضي، كما تراجع النمو الاقتصادي بشكل ملموس منذ تلك الفترة حتى وصل إلى مرحلة من الكساد مازالت تلقي بآثارها السلبية على الاقتصاد الجنوب أفريقي وبخاصة قطاعه الصناعي.

ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على أهم المعالم الرئيسية لاقتصاد جنوب أفريقيا وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين أساسيين، يعرض أولهما لملامح اقتصاد جنوب أفريقيا وبخاصة عقب التحول الديمقراطي، من حيث السكان والعمالة، والناتج والدخل والإنفاق، والقطاعات الاقتصادية الرئيسية، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، بينما يقوم المبحث الثاني بتناول دور القطاع الصناعي في اقتصاد جنوب أفريقيا. من حيث مساهمته في الناتج والتشغيل، والتجارة والاستثمارات.

المبحث الأول

الملامح الرئيسية لاقتصاد جنوب أفريقيا

لم يكن الأداء الاقتصادي لجنوب أفريقيا متسقاً في كثير من الأعوام حيث يلاحظ تذبذب معدلات النمو بشكل ملموس منذ منتصف السبعينيات ولكن برغم ذلك يمكن القول بأن جنوب أفريقيا تعد أكثر الدول تقدماً بالقارة الأفريقية، حيث تتمتع بثروات طبيعية ضخمة، وقاعدة تكنولوجية متقدمة، وأسواق مالية راسخة، كما تتوافر لديها شبكة متسعة من الاتصالات. ويبقى التحدي الواضح أمامها هو تحويل كل ذلك إلى مستويات عالية من الاستثمار تسمح بتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وتقضي على مستويات البطالة المرتفعة(١).

ويهدف هذا المبحث إلى التعرف على الملامح الرئيسية لاقتصاد جنوب أفريقيا، وعليه يمكن تقسيم ذلك المبحث إلى أربعة مطالب. يتناول **أولها** سكان جنوب أفريقيا والقوى العاملة بها، ويعرض **ثانيها** لأهم بيانات الناتج والدخل والإنفاق بجنوب أفريقيا، أما **المطلب الثالث** فيعرض أهم القطاعات الاقتصادية بجنوب أفريقيا ومدى الثقل الذي تتمتع به، وأخيراً يتناول **المطلب الرابع** أهم اتجاهات التجارة الخارجية لجنوب أفريقيا ووضع ميزان المدفوعات بها.

المطلب الأول

السكان والعمالة

سكان جنوب أفريقيا في تزايد مستمر، وهي تعد من أوائل دول القارة التي عرفت نظام التعدادات منذ وقت مبكر وبصورة منتظمة على عكس أغلب دول القارة(٢).

أولاً: عدد السكان وكثافتهم

وصل عدد سكان جنوب أفريقيا طبقاً لتعداد ١٩٩٦ إلى ٤٠٥٨٣٥٧٣ نسمة، ثم ارتفع إلى ٤٤٨١٩٧٧٨ نسمة طبقاً لتعداد ٢٠٠١(٣)، وهم بذلك يمثلون حوالي ٦,٥% من جملة سكان دول أفريقيا جنوب الصحراء.

---

(١) عراقي عبدالعزيز الشربيني: اقتصاد جنوب أفريقيا في مرحلة انهيار العنصرية، السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥)، ص٢٤٤.

(٢) Deline Burger (ed.), **South Africa Yearbook 1999**, (Pretoria: Government Communication and Information System (GCIS), Sixth Edition, 1999), p1.

(٣) South Africa Reserve Bank, Statistics South Africa, **Census in Brief Based on Census 2001**, (Pretoria: Statistics South Africa, 2003), p 6.

ويوضح الجدول رقم (١) عدد السكان والكثافة السكانية سواء بالنسبة للدولة، أو بالنسبة لكل إقليم وذلك تبعاً لتعداد ١٩٩٦.

ويتضح منه أن متوسط الكثافة السكانية للدولة بلغ ٣٦,٧ فرداً/ كم٢ عام ٢٠٠١، وذلك مقارنة بحوالي ٣٣ فرد/ كم٢ طبقاً لتعداد ١٩٩٦[١].

ويلاحظ وجود تباينات واضحة في الكثافة السكانية للأقاليم المختلفة، حيث يعد إقليم جاوتنج Gauteng أكثر الأقاليم السكانية كثافة حيث بلغت كثافته السكانية ٥١٩ فرداً/كم٢، يليه إقليم كوازولو ناتال Kwazulu-Natal بكثافة بلغت ١٠٢ فرد/ كم٢. ويعد إقليم الكيب الشمالي أقل الأقاليم كثافة (٢,٢ فرد/ كم٢).

وقد بلغ متوسط معدل النمو السكاني خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٢) حوالي ١,٥%. هذا مقارنة بحوالي ٢% خلال النصف الأول من التسعينيات[٢].

كما بلغ معدل المواليد خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٠) حوالي ٣٤,٢ في الألف، في حين بلغ معدل الوفيات خلال نفس الفترة ١٢,١ في الألف. وعلى هذا فإن معدل الزيادة الطبيعية خلال هذه الفترة بلغ ٢٢,١ في الألف. وخلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٨٥) انخفض معدل المواليد إلى ٣٣,١ في الألف، كما انخفض معدل الوفيات ليصل إلى ١١ في الألف، وبالتالي فإن معدل الزيادة الطبيعية خلال نفس الفترة وصل أيضاً إلى ٢٢,١ في الألف، واستمر كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات في الانخفاض حتى وصلا إلى ٣٢,١ في الألف، ٩,٩ في الألف على التوالي وذلك خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠) لتبلغ الزيادة الطبيعية خلال نفس الفترة ٢٢,١ في الألف، كما بلغ معدل المواليد ٣٢,٤ في الألف، بينما بلغ معدل الوفيات ٩,٤ في الألف عام ١٩٩٤، وعلى هذا بلغ معدل الزيادة الطبيعية ٢٣ في الألف خلال نفس العام واستمر معدل المواليد في الانخفاض إلى أن بلغ ٢٥ في الألف عام ٢٠٠٣، بينما بلغ معدل الوفيات خلال نفس العام ١٩,٦ في الألف وبالتالي تراجع معدل الزيادة الطبيعية إلى ٥,٤ في الألف[٣].

وقد انعكس ذلك على تراجع العمر المتوقع عند الميلاد خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٢) إلى حوالي ٤٦ عاماً، وهو معدل يساوي المعدل السائد في دول أفريقيا جنوب الصحراء،

---

(١) **ibid.**, p7.

(٢) The World Bank, **South Africa at a Glance**, www.worldbank.org/data/ countrydata,2003.

(٣) The World Bank: **African Development Indicators 2002, 2004** (Washington, D.C.: The world bank, 2002, 2004), p313.

ولكنه ينخفض بشدة عن مثيله في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل (٦٩ عاماً) ويرجع ذلك إلى تفشي مرض الإيدز بجنوب أفريقيا بشكل واسع [١].

ثانياً: توزيع السكان في جنوب أفريقيا

يوضح الجدول رقم (٢) توزيع السكان بين الأقاليم طبقاً لتعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٠.

ويتضح من الجدول أن إقليم كوازولو– ناتال Kwazulu – Natal يضم أكبر عدد من السكان، حيث ضم حوالي ٢٠,٧% من إجمالي سكان جنوب أفريقيا سنة ١٩٩٦. وحوالي ٢١,٣% عام ٢٠٠١، يليه إقليم جاوتنج والذي يعد أصغر أقاليم جنوب أفريقيا من حيث المساحة (١,٤% من إجمالي مساحة الدولة)، حيث ضم ١٩,٧% من إجمالي عدد السكان عام ٢٠٠١، بينما يضم إقليم الكيب الشمالي أقل عدد للسكان حيث يضم حوالي ٢,٠٧% من سكان جنوب أفريقيا عام ١٩٩٦، بل وانخفضت تلك النسبة إلى ١,٨٣% عام ٢٠٠١. هذا على الرغم من أنه يمثل أكبر أقاليم جنوب أفريقيا من حيث المساحة (٢٩,٧% من إجمالي مساحة الدولة) ويرجع ذلك إلى جفاف ذلك الإقليم وقلة أمطاره والتقلبات المناخية السائدة به.

ويمثل الأفارقة النسبة الأكبر من المجموعات العرقية في جنوب أفريقيا حيث بلغ عددهم ٣٥٤١٦١٦٦ نسمة عام ٢٠٠١، يليهم البيض بتعداد بلغ ٤٢٩٣٦٤٠ نسمه، ثم الملونون ٣٩٩٤٥٠٥ نسمه، وأخيراً الهنود الذين بلغوا ١١١٥٤٦٧ نسمه. ويمكن تحويل تلك الأرقام إلى نسب مئوية، حيث بلغ الأفارقة ٧٩% من إجمالي سكان جنوب أفريقيا، يليهم البيض بنسبة ٩,٦%، ثم الملونون بنسبة ٧,٦%، وأخيراً الهنود بنسبة ٢,٥% من إجمالي السكان وذلك خلال عام ٢٠٠١[٢].

ثالثاً: خصائص الهيكل السكاني

تعد دراسة الهيكل السكاني للدول على قدر كبير من الأهمية. وذلك لأنها تعكس الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً، وتحدد الفئات المنتجة به والتي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفراده.

---

(١) The World Bank, South Africa at a glance, **op.cit.**

(٢) Statistics South Africa, Census in Brief, **op.cit.**, p. 10.

التركيب العمري للسكان:

انخفضت معدلات الوفيات في الأعمار المبكرة مما انعكس على تزايد نسبة صغار السن (دون الخامسة عشر) ، والذين بلغ عددهم حوالي ١٤٣٦٢٢٨٨ نسمة طبقاً لتعداد ٢٠٠١، أي حوالي ٣٢% من جملة السكان، وذلك مقارنة بحوالي ١٣٨٣٨٩٩٨ نسمة طبقاً لتعداد ١٩٩٦ وقد بلغت نسبة صغار السن من الأفارقة حوالي ٣٤%، بينما بلغت حوالي ١٩% من جملة السكان البيض، و٣٠,٨% في السكان الملونين و٢٣,٥% للهنود(١)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى الخصوبة بين الأفارقة مقارنة بالمجموعات العرقية الأخرى. ولقد بلغ معدل الخصوبة الكلية "Total Fertility Rate" حوالي ثلاثة أطفال خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٩) تراجع قليلاً حتى وصل إلى ٢,٨٨ طفل/ سيدة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢)(٢).

ولقد وصل عدد القطاع السكاني في سن العمل (من ١٥-٦٤عاماً)، إلى ٢٨,٢ مليون نسمة في عام ٢٠٠١، أي حوالي ٦٣% من إجمالي السكان، هذا مقارنة بما يقرب من ٢٦ مليون نسمة طبقاً لإحصاءات ١٩٩٦، أي حوالي ٦٤% من إجمالي السكان(٣)، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقوة العمل خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٢) حوالي ١,٨%(٤) بزيادة عن معدل النمو السكاني الذي بلغ ١,٥% خلال نفس الفترة.

ويلاحظ على الهرم السكاني لجنوب أفريقيا أنه يتسم باتساع قاعدته بشكل ملحوظ نتيجة لارتفاع معدل المواليد، وبضيق قمته نتيجة لارتفاع معدل الوفيات(٥).

التركيب النوعي للسكان:

بلغ عدد سكان جنوب أفريقيا ٤٤٨١٩٧٧٨ نسمة وذلك طبقاً لتعداد ٢٠٠١، منهم ٢١٤٣٤٠٤٠ من الذكور، و ٢٣٣٨٥٧٣٧ من الإناث، وبالتالي فإن نسبة النوع (عدد الذكور

---

(١) Statistics South Africa, Census in Brief, **op.cit.**, p. 31.

(٢) Department of Trade and Industry (DTI), Economic Indicators, (www.dti.gov.za).

(٣) Statistics South Africa, Census in Brief, **op.cit.**, p. 51.

(٤) The World Bank, South Africa at a glance, **op.cit.**

(٥) Sandile E. Simelane, **The Population of South Africa, An Overall and Demographic Description of The South African Population Based on Cencus 96**, Statistics South Africa, Occasional Paper 2002/01, (Pretoria: Statistics South Africa, 2002), p. 21.

لكل ١٠٠ أنثى) وصلت إلى ٩١,٦[١]. وعند مقارنة تلك الأرقام بتعداد ١٩٩٦ نجد أن عدد الذكور بلغ في تعداد ١٩٩٦ حوالي ١٣٠٨١٥٥٧، وبلغ عدد الإناث ١٤٣٣٠٣٢٥، وبالتالي بلغت نسبة النوع ٩١,٣[٢]، وهي لم تختلف كثيراً عن نظيرتها في عام ٢٠٠١، ومن المعروف أنه إذا زادت نسبة النوع عن ١٠٠% فإنها تعني زيادة عدد الذكور عن عدد الإناث والعكس في حالة انخفاض تلك النسبة عن ١٠٠%، ومن الملاحظ انخفاض تلك النسبة في جنوب أفريقيا عن ١٠٠% سواء في تعداد ١٩٩٦ أو في تعداد ٢٠٠١، ويعود ذلك جزئياً إلى ارتفاع معدل وفيات الذكور بها مقارنة بمعدل وفيات الإناث.

رابعاً: القوى العاملة بجنوب أفريقيا

تشير الإحصاءات إلى تزايد قوة العمل بشكل ملحوظ في جنوب أفريقيا بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠١، فلقد بلغ إجمالي قوة العمل بجنوب أفريقيا عام ١٩٩٦ حوالي ١١٤٦٦٦٥٣ نسمة أي ما يقرب من ٢٨,٥% من إجمالي عدد السكان لنفس العام، تزايد في عام ٢٠٠١ إلى ١٥٤٢٩١٢٠ نسمة أي ما يقرب من ٣٤,٥% من إجمالي عدد السكان خلال نفس العام، ولقد بلغت نسبة الإناث بقوة العمل ٣٥,١% عام ١٩٨٠ تزايدت تلك النسبة إلى ٣٧,٥% عام ١٩٩٠ واستمرت في التزايد إلى أن بلغت ٣٨,٤% عام ٢٠٠٣.

ولقد تباينت نسبة المشتغلين بين الجماعات العرقية المختلفة داخل جنوب أفريقيا حيث بلغت تلك النسبة أعلى مستوى لها بين البيض (٦١,٤%) يليهم الهنود والآسيويين (٤٩,٢%) يليهم الملونين (٤٦,١%) وأخيراً الأفارقة (٢٧,٨%)[٣].

وتشير الإحصاءات إلى تزايد نسبة البطالة بشكل ملحوظ داخل جنوب أفريقيا، حيث بلغت تلك النسبة ٢٩,٥% وذلك طبقاً لبيانات تعداد عام ٢٠٠١، إلا أن تلك النسبة تغطي تبايناً واضحاً فيما يتصل بالبطالة بين الجماعات المختلفة، حيث بلغت تلك النسبة ٣٥,٩% بين الأفارقة، ٢١,٨% بين الملونين، ١٨,٤% بين الهنود الآسيويين، ولم تزد عن ٦% بين البيض، وتعكس تلك النسبة آثار السياسات التمييزية التي اتبعت إبان الحقبة العنصرية وأدت إلى الحيلولة دون نفاذ الأفارقة إلى مجالات العمل المختلفة وفي مختلف القطاعات الاقتصادية

(١) Statistics South Africa, Census in Brief, **op.cit.**, p.32, 33.

(٢) Sandile E. Simelane, **op.cit.**, p. 39.

(٣) Statistics South Africa, Census in Brief, **op.cit.**, pp. 52-55.

الرسمية وغير الرسمية، كما أسفرت ظاهرة البطالة بمعدلاتها سالفة البيان عن ارتفاع معدلات الإعالة بين الأفارقة لتبلغ ٥,٤ في حين لم يزد هذا المعدل بين أبناء الجماعة البيضاء عن ٢,٤ لكل فرد عامل.

ويختلف عدد العاملين بكل قطاع من القطاع الاقتصادية، حيث يعتبر قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية وخدمات المجتمع من أكثر القطاعات الاقتصادية استقطاباً لقوة العمل، فلقد استوعب ما يقرب من ٢٩% من جملة العاملين وذلك طبقاً للإحصاءات التي وردت بتعداد ٢٠٠١، يليه قطاع التجارة (١٥%)، يليهم قطاع الصناعة التحويلية (١٢,٦%)، ويأتي القطاع الزراعي في المركز الرابع من حيث نسبة العاملين به (١٠%)، أما القطاع التعديني فلقد تراجعت نسبة العاملين به بشكل ملموس وبلغت ٤% فقط نتيجة لإغلاق العديد من المناجم وذلك لانخفاض درجة الخام بها وصعوبة الوصول إليها، أما بقية القطاعات الاقتصادية والتي تشمل التمويل، والتشييد والبناء، والنقل، والكهرباء، فلقد استوعبت على التوالي ٩,٤%، ٥,٤%، ٤,٦%، ٠,٧% من إجمالي العاملين، ولقد أشار تعداد عام ٢٠٠١ إلى أن هناك ما يقرب من ٩% من قوة العمل لم يتم تحديد القطاعات الاقتصادية التي يعملون بها[١].

المطلب الثاني
الناتج والدخل والإنفاق

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product

لم يكن الأداء الاقتصادي لجنوب أفريقيا متسقاً منذ الثمانينيات من القرن العشرين، بل والأكثر من ذلك أنه عندما حقق الاقتصاد بعضاً من النمو والتقدم فإنه لم يصل إلى نفس المعدلات التي شهدتها فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات[٢]، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الحقيقي قد بلغ حوالي ٥,٣% عبر السنوات الأربعين (١٩٢٠-١٩٦٠)، ثم وصل إلى حوالي ٦,١% في النصف الأول من الستينيات، ولكنه انخفض في نصفها الثاني إلى ٥,٣%. وهكذا شهدت فترتا الخمسينيات والستينيات ازدهاراً اقتصادياً في جنوب أفريقيا، حيث تجاوزت معدلات النمو السنوية ٥%، ولكن لم يلبث هذا الازدهار أن تلاشى في أوائل السبعينيات، حيث انخفض معدل نمو (GDP) الحقيقي خلال النصف الأول من السبعينيات ليصل إلى ٤% سنوياً في المتوسط، ثم عاد وانخفض مرة أخرى ولكن بشكل أكبر في نصفها الثاني حيث وصل إلى ٢,٧% فحسب، وهو

---

(١) **ibid.**, pp.55-63.

(٢) Republic of South Africa, Department of Trade and Industry (DTI): **Industrial Policy and Programmes in South Africa**, (Pretoria: DTI, April 1998), p. 5.

ما يساوي بالكاد معدل نمو السكان، وهذا يعني عدم وجود أي تحسن في نصيب الفرد من الناتج الحقيقي خلال تلك الفترة[١].

ولقد بلغ معدل النمو الحقيقي في (GDP) عام ١٩٨٠ حوالي ٩,٢%، وهو معدل مرتفع نسبياً، ويرجع ذلك إلى زيادة عائدات تصدير الذهب الذي ارتفعت أسعاره بسبب ارتفاع أسعار الذهب العالمية في تلك الفترة. ومنذ ذلك الحين فإن الاقتصاد الجنوب أفريقي أخذ ينمو بمعدل بطيء للغاية بلغ ١,٣% كمتوسط سنوي حتى عام ١٩٩٠[٢]، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي الحقيقي في (GDP) خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠) ١,٦٧%، ثم تراجع بشكل ملموس إلى ٠,٨٦% خلال النصف الأول من التسعينيات، بسبب العقوبات الدولية وتفاقم أزمة الديون الخارجية[٣]، بل أن هذا المعدل أصبح سالباً خلال عامي ١٩٩١، ١٩٩٢ (-١% ، -٢,١%) على التوالي. ويرجع ذلك إلى الانخفاض الكبير في القيمة المضافة الحقيقية للقطاعات الأولية في الاقتصاد القومي. فقد أثر الجفاف الشديد بالسلب على الإنتاج الزراعي، وانخفض إنتاج الذهب والماس نتيجة لإغلاق بعض المناجم واضرابات العمال وانخفاض درجة الخام[٤]. وبرغم ذلك، فإن معدل نمو (GDP) الحقيقي قد تحسن خلال النصف الثاني من التسعينيات (١٩٩٥-١٩٩٩) ووصل إلى ٢,٥%، ثم حقق ارتفاعاً حيث بلغ حوالي ٢,٨% عام ٢٠٠١، ولكنه تزايد بشكل طفيف عام ٢٠٠٢ ووصل إلى ٢,٩%[٥]. ويعد معدل نمو (GDP) الذي تحقق عام ٢٠٠٣ أفضل بكثير من مثيله عام ٢٠٠٢، حيث زاد هذا المعدل ووصل إلى ٣,٣% عام ٢٠٠٣ [٦].

ويوضح الجدول رقم (٣) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالمليون رند، وكذلك نصيب الفرد منه خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥ (بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠)، حيث بلغت قيمة الدولار حوالي ٦,٩٢ رند عام ٢٠٠٠.

---

(١) عراقي عبدالعزيز الشربيني: م.س.ذ، ص٢٤٧.

(٢) Republic of South Africa, DTI, **op.cit.**, p. 56.

(٣) Trevor Bell and Nokosi Madula, "The Manufacturing Industry 1970-2000" In Sturat Jones (ed.): **The Decline of South African Economy**, (Chetienham: Edward Elgar, 2002), p. 101.

(٤) Delian Burger (ed.), **South Africa Yearbook 1999**, (Pretoria: Government Communication and Information System (GCIS), Sixth edition, 1999), p. 271, 272.

(٥) Department of Trade and Industry (DTI), Economic Indicators, **op.cit.**

(٦) Europa Publications:**Africa South of The Sahara 2004**, (London: Europa Publications Ltd., 2004), p. 1028.

وهكذا فإن الأداء الاقتصادي لجنوب أفريقيا شهد تدهوراً في بداية التسعينيات، كما عملت العقوبات الدولية على عزل جنوب أفريقيا عن الأسواق العالمية خصوصاً أسواق رأس المال العالمية، حيث تميزت تلك الفترة بواحدة من أطول فترات الركود الاقتصادي التي شهدتها جنوب أفريقيا والتي امتدت من مارس ١٩٨٩ وحتى مايو ١٩٩٣، ولكن منذ عام ١٩٩٣ بدأ الاقتصاد الجنوب أفريقي يشهد فترة من التحسن والنمو، إلا أن هذا الاتجاه لا يمكن مقارنته بالاتجاهات التي سادت دول شرق آسيا، فبينما كانت معدلات النمو السنوية (GDP) في جنوب أفريقيا تتراوح بين ١,٧% و ٣,٤% خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧)، فإن هذا المعدل كان يتراوح بين ٧ و ١٣% في دول شرق آسيا مثل إندونيسيا، والصين، وماليزيا، وتايلاند، كوريا[١].

ولقد صاحب هذا التدهور في معدلات النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا ظواهر أخرى خطيرة بالنسبة لمستقبل البلاد الاقتصادي والسياسي أهمها تدهور الإنتاجية، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد معدلات التضخم، واتساع نطاق الفقر[٢].

ثانياً: الدخل القومي الإجمالي ونصيب الفرد منه Gross National Income (GNI)

بلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الدخل القومي خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٤) ٢١٣١ دولاراً، وتزايد هذا المتوسط إلى ٢٣٧٤ دولاراً خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩)، أما خلال فترة التسعينيات فإن هذا المتوسط بلغ ٣٣٦٥ دولاراً [٣].

كما بلغ الناتج القومي الإجمالي لجنوب أفريقيا عام ١٩٩٥ حوالي ١٣٠,٩ مليار دولار، وبلغ نصيب الفرد منه ٣١٦٠ دولاراً، ولكن هذا الناتج تزايد في عام ٢٠٠٠ ووصل إلى ١٣٤,٤ مليار دولار، وبلغ نصيب الفرد منه ٣٠٥٠ دولار، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٠) -٠,٣%[٤]. هذا وقد حققت جنوب أفريقيا المرتبة رقم ٢٩ بين دول العالم من حيث الدخل القومي الإجمالي بها، كما احتلت المركز رقم ٩١ من حيث متوسط نصيب الفرد منه، وذلك طبقاً لتقديرات البنك الدولي عام ٢٠٠٠[٥].

---

(١) DTI, Industrial Policy and ……, **op.cit.**, p.6.

(٢) عراقي عبدالعزيز الشربيني: م.س.ذ، ص٢٤٧.

(٣) The World Bank, African Development Indicators 2002, **op.cit.**, p. 33.

(٤) Europa Publications : **African South of the Sahara, 2001**, p. 1007.

(٥) The World Bank: **World Development Indicators 2002**, (Washington D.C.: The World Bank, 2002), p. 20.

ويوضح الجدول رقم (٤) تطور الدخل القومي الإجمالي لجنوب أفريقيا خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٤ (بالمليار دولار).

ويلاحظ منه الانخفاض المستمر في الدخل القومي الإجمالي لجنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٢، وكذلك انخفاض نصيب الفرد من هذا الدخل، وذلك نتيجة لتزايد معدل نمو السكان بشكل سريع مما شكل ضغوطاً ملموسة على الموارد الاقتصادية المتاحة.

وعلى الرغم من حدوث بعض التغييرات الملموسة في توزيع الدخل في السنوات الأخيرة وخاصة إعادة توزيعه بين الجماعات البيضاء والسوداء، فإن هذا التوزيع مازال غير عادل حيث تشير الإحصاءات إلى أن أعداد الأفراد الذي يعيشون تحت خط الفقر في تزايد مستمر[١]. فقد بلغت نسبة الأفراد الذين يعيشون على أقل من دولار يومياً خلال الفترة (١٩٨٤-١٩٩٩) ٢٤% من جملة السكان. وطبقاً لتقديرات البنك الدولي، فإن أغنى ١٠% من السكان حصلوا على ٤٥,٩% من إجمالي الدخل القومي وذلك خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٧)، في حين حصل أفقر ١٠% من السكان خلال نفس الفترة على ١,١% من الدخل فقط[٢].

ثالثاً: الإنفاق القومي

يوضح الجدول رقم (٥) البنود المختلفة للإنفاق ونسبتها من GDP خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٤)، وكذلك معدلات نموها خلال فترتي (١٩٨٥-١٩٩٤)، (١٩٩٥-٢٠٠٤)، حيث يلاحظ من الجدول أن التحسن الذي طرأ على الأداء الاقتصادي لجنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤ - وذلك مقارنة بالسنوات العشر السابقة - قد صاحبه تحسن ملموس في معدل نمو الإنفاق المحلي الإجمالي (من ٠,٦% إلى ٣,٢%)، وهذا بدوره يعود بداية إلى زيادة الإنفاق على الاستثمار الثابت (٥,١%)، والإنفاق العائلي على السلع والخدمات (٣,٧%) وعلى الرغم من زيادة صادرات السلع بـ ٤% منذ عام ١٩٩٥، فإن الواردات زادت بـ ٥,٤% مما يعني تدهوراً في صافي الصادرات خلال العشر سنوات (١٩٩٥-٢٠٠٤)[٣].

---

(١) DTI, Industrial Policy ..., **op.cit.**, p.7.

(٢) The World Bank: African Development Indicators 2002, **op.cit.**, p. 311.

(٣) Stan Du plessis and Ben Smit, **Economic Growth in South Africa Since 1994**, Stellenbosch Economic Working Papers: 1/2006, (Stellenbosch: University of Stellenbosch, Bureau for Economic Research and Department of Economics, Dec. 2005), p 6.

وترجع زيادة إنفاق القطاع العائلي إلى زيادة مستوى الدخل المتاح للتصرف بحوالي ٤,٤% خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤)، وقد انخفض متوسط معدل نمو الإنفاق الحكومي إلى ٢,٢% خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤) مقارنة بـــ ٢,٤% خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٤)، وهذا يرجع إلى السياسات المالية الانكماشية المتبعة في إطار برنامج النمو، التشغيل وإعادة التوزيع (GEAR)، كما زاد الإنفاق الاستثماري خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٤) وبلغ متوسط معدل نموه ٥,١%، وتركز هذا الإنفاق على المعدات والآلات[١].

المطلب الثالث

القطاعات الاقتصادية الرئيسية

شهد الاقتصاد المحلي لجنوب أفريقيا تغيراً ملموساً في هيكله الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضت مساهمة القطاع الأولي في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك القطاع الثانوي وذلك مقارنة بالقطاع الخدمي.

ويوضح الجدول رقم (٦) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في (GDP) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢). حيث يتضح منه تراجع مساهمة القطاعات الأولية في (GDP)، فلقد تراوحت مساهمتها خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢) ما بين ٩,٨% و ١١,٩%، أما القطاعات الثانوية فعلى الرغم من ارتفاع مساهمتها في (GDP) مقارنة بالقطاعات الأولية إلا أن تلك المساهمة لا تقارن بمستوى مساهمة القطاعات الخدمية، فلقد انخفضت مساهمة القطاعات الثانوية في (GDP) من ٢٧,٩% عام ١٩٩٥ إلى ٢٤% عام ٢٠٠١، في حين تزايدت مساهمة القطاعات الخدمية من ٦١,٣% عام ١٩٩٥ إلى ٦٥,٦% عام ٢٠٠٠. إلا أن عام ٢٠٠٢ قد شهد تراجعاً في نصيب القطاعات الخدمية مع تزايد نصيب كل من القطاعات الأولية والثانوية، وهذا الأمر يتسق مع تحول الاتجاه من الاعتماد على المنتجات الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى الاعتماد على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية[٢].

ويوضح الجدول رقم (٧) نسبة التغير في القيمة المضافة الحقيقية لكل من القطاع الأولي والثانوي والخدمي منذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٤، حيث يتضح منه، تذبذب القيمة المضافة للقطاعات الأولية، فعلى سبيل المثال تراجعت تلك القيمة وانخفضت بمقدار ١,٣% عام ٢٠٠١، وذلك يرجع إلى انخفاض القيمة المضافة للقطاع الزراعي في نفس العام بمقدار ٣,١%.

---

(١) **ibid.**, p. 6, 7.

(٢) Donald Onyango, **A Review of the Changing Composition of the South African Economy**, A Report Compiled by (TIPS), (Johannesburg: TIPS, 2002), p. 4..

أما بالنسبة للقطاعات الثانوية فإن القيمة المضافة لها تراجعت بمقدار ٠,٣ عام ١٩٩٩ مقارنة بالعام السابق له، ولكنها حققت زيادة مقدارها ٣,٨% عام ٢٠٠٠، ثم انخفضت نسبة الزيادة إلى ٢,٦% عام ٢٠٠١، ويعزى هذا إلى تراجع نسبة الزيادة في القيمة المضافة الحقيقية لقطاع الصناعة التحويلية من ٥,١% عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٩% عام ٢٠٠١.

وعلى الجانب الآخر، ظل أداء القطاعات الخدمية قوياً نسبياً في مواجهة القطاعين السابقين.

وسيتم في الجزء التالي تناول بعض من تلك القطاعات بشيء من التفصيل:

أولاً: القطاع الأولي (الزراعة، التعدين)

١- الزراعة:-

لا يتمتع القطاع الزراعي في جنوب أفريقيا بمكانة اقتصادية رئيسية، حيث أسهم بحوالي ٣-٤% من (GDP) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤)، بعد أن بلغت مساهمته أكثر من ١٠% عام ١٩٦٠(١). واستوعب هذا القطاع حوالي ١٠% من إجمالي قوة العمل وذلك خلال عام ٢٠٠١(٢).

ويوضح الجدول رقم (٨) القيمة المضافة للزراعة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٢) بالمليون دولار، حيث يتضح منه، تذبذب تلك القيمة، ويعزى ذلك نسبياً إلى أن هذا القطاع يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية في جنوب أفريقيا تعبيراً عن ميراث الأبارتهيد، حيث يضم قطاعاً زراعياً حديثاً بكثافة رأسمالية عالية ومساحات واسعة وإنتاجية مرتفعة وسيطرة بيضاء، إلى جانب قطاع زراعي معيشي محدود الإنتاجية والمساحة يتركز في المعازل التي عاش فيها السود إبان حكم الأبارتهيد، وقد عانى هذا القطاع كثيراً من موجات القحط والجفاف المتكررة، وكذلك من الظروف المناخية المتقلبة، فضلاً عن تقلب أسعار منتجاته التصديرية في الأسواق العالمية(٣). ومع ذلك فإن القطاع الزراعي ينتج عدداً كبيراً ومتنوعاً من المنتجات التي توفر جانباً كبيراً من الاحتياجات الغذائية للسكان، حيث تسهم المنتجات الحيوانية بنسبة ٤٠% من إجمالي الإنتاج الزراعي، والمحاصيل الحقلية بنسبة ٣٠%، أما المحاصيل البستانية فتسهم بنسبة ٢٥% من إجمالي الإنتاج الزراعي وذلك خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣(٤).

(١) South Africa Reserve Bank, **South Africa Quarterly Bulletin Statistics, Yearly Data,** (www.thedti.gov.za/econdb/resbank/rbyraip.html

(٢) Statistics South Africa, Census in Brief, **op.cit.**, p.63.

(٣) Delien Burger (ed.), South Africa Yearbook 2002/2003, **op.cit.**, p.65.

(٤) **ibid**, p. 66.

ويوضح الجدول رقم (٩) مساهمة الزراعة في (GDP) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤)، حيث يتضح منه انخفاض تلك المساهمة من ٤,٢% عام ١٩٩٦ إلى ٣,٢% عام ٢٠٠٠، ثم تزايدت تلك المساهمة إلى ٤,١% عام ٢٠٠٢ قبل أن تنخفض مرة ثانية إلى ٣,٨% خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

أما عن الصادرات، فإن القطاع الزراعي يسهم فيها بنصيب لا بأس به وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١٠)، حيث تعتبر جنوب أفريقيا مصدراً صافياً للمواد الغذائية.

٢- التعدين:-

بالرغم من تخلي قطاع التعدين عن مكانته كقطاع قائد في اقتصاد جنوب أفريقيا ليحل محله كل من قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات، فإنه مازال يستأثر بأهمية كبرى في النشاط الاقتصادي، حيث يسهم بحوالي ٧,٥% من (GDP) وبما يقرب من ٤٠% من إجمالي الصادرات، ويعمل به أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ عامل يمثلون حوالي ٤% من إجمالي قوة العمل في جنوب أفريقيا طبقاً لتعداد ٢٠٠١[١].

وتتمتع جنوب أفريقيا بثروة معدنية ضخمة حيث تزخر أراضيها بنصيب كبير من الاحتياطي العالمي لكثير من المعادن المهمة، فعلى سبيل المثال تملك جنوب أفريقيا نسبة كبيرة من الاحتياطي العالمي لكثير من المعادن الاستراتيجية كالمنجنيز (٨٠%)، والكروم (٧٦%) والبلاتين (٥٥,٧%)، والفاناديوم (٤٤,٤%)، وبذلك تحتل جنوب أفريقيا المرتبة الأولى في الترتيب العالمي للدول صاحبة الاحتياطيات من هذه المعادن الاستراتيجية المهمة. ومازال الذهب يحتل المكانة الرئيسية في الثروة المعدنية لجنوب أفريقيا، حيث تمتلك جنوب أفريقيا ٥٢% من الاحتياطي العالمي له، وتحتل المرتبة الأولى بين الدول المالكة للاحتياطيات العالمية من هذا المعدن النفيس[٢].

وقد تراجع إنتاج جنوب أفريقيا من الذهب، كما زادت تكاليف إنتاجه وانخفضت ربحية الشركات المنتجة له مما أثر على الأداء الاقتصادي للبلاد، هذا فضلاً عن تقلب أسعار الذهب في الأسواق العالمية[٣]. وتتمتع صناعة تعدين الذهب بمكانة خاصة في الصناعة المعدنية لجنوب أفريقيا حيث بلغت مساهمتها في (GDP) ٣%، ووفرت ما يقرب من٢٠,٠٠٠ فرصة عمل وذلك خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠[٤].

---

(١) Delien Burger (ed.), South Africa Year Book 2002/2003, **op.cit.**, p.415.

(٢) **ibid.**, p.421.

(٣) عراقي عبدالعزيز الشربيني: م.س.ذ، ص٢٤٥.

(٤) Delien Burger, **op.cit.**, p.422.

كما تحتل جنوب أفريقيا مكانة مهمة في إنتاج وتصدير الحديد الخام ومعادن أخرى منها الكروم، والفانديوم، واليورانيوم وغيرها، إضافة لإنتاج وتصدير الماس على الرغم من تراجع إنتاجه في السنوات الأخيرة(١).

ويوضح الجدول رقم (١١) نصيب جنوب أفريقيا من الاحتياطي العالمي من المعادن خلال عام ٢٠٠١.

ثانياً: القطاع الثانوي

يتألف القطاع الثانوي من الصناعة التحويلية، والكهرباء، والغاز، والمياه، والتشييد والبناء. وقد انخفضت القيمة المضافة للقطاع الثانوي انخفاضاً ملموساً مقارنة بالقطاع الخدمي، حيث تراجعت تلك القيمة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٢٧,٥% عام ١٩٨٤ إلى ٢٤,٤% عام ١٩٩٤، بل وإلى ٢٣,١% عام ٢٠٠٤. وقد حقق القطاع معدلات سالبة للنمو خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٥) بلغت -٠,٤% سنوياً في المتوسط، ويرجع ذلك إلى انخفاض القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية والتي تراجعت من ٢٠,٥% عام ١٩٨٤ إلى ١٨,٨% عام ١٩٩٤ ثم إلى ١٨,٥% عام ٢٠٠١(٢).

ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية من أكبر القطاعات في الاقتصاد القومي حيث يتمتع بثقل واضح، ويسهم بحوالي ١٨,٥% من (GDP) عام ٢٠٠١(٣)، كما يوفر القطاع عدداً كبيراً من فرص العمل حيث يعمل به حوالي ١,٢٦٠,٨٤٥ عاملاً أي حوالي ١٢,٦% من إجمالي قوة العمل في جنوب أفريقيا طبقاً لتعداد ٢٠٠١(٤).

وقد بدأ التطور الحديث لهذا القطاع منذ أواخر العشرينيات من القرن العشرين عندما نشأت مجموعة من الصناعات الاستهلاكية والثقيلة تحت إشراف الدولة وحمايتها، ومنذ ذلك الحين شهد هذا القطاع نمواً سريعاً حتى نهاية الستينيات، ثم أخذ هذا النمو يتباطأ في السبعينيات حتى انتهى إلى ركود في الثمانينيات(٥)، ولكنه بدأ في التحسن منذ عام ١٩٩٤ بالرغم من انخفاض نصيبه في (GDP) نتيجة لتزايد نصيب قطاع الخدمات على حسابه.

---

(١) **ibid**, p.424.

(٢) Stan Du plessis and Ben Smit, **op.cit.**, p.5.

(٣) Delien Burger, South Africa Year Book 2002/2003, **op.cit.**, p. 150.

(٤) Statistics South Africa, Census in Brief, **op.cit.**, p. 62, 63.

(٥) عراقي عبدالعزيز الشربيني: م.س.ذ، ص٢٤٥.

ويتسم القطاع الصناعي في جنوب أفريقيا بتركز شديد من الناحية الجغرافية، حيث تستأثر ٤ مناطق صناعية بأكثر من $\frac{٣}{٤}$ الإنتاج والعمالة الصناعية وهي جاوتنج، والكيب الغربي، وديربان/ بايتباون، ومنطقة نورث اليزابيب/ إيتنهج، بل ويتركز في منطقة جنوب الترنسفال وحدها أكثر من نصف الصناعات القائمة[١].

وقد اتجهت السياسات الحكومية مؤخراً نحو تقليل هذا التركز وتشجيع الصناعات على الانتشار في مناطق جديدة، ولذلك قامت بوضع عدد من البرامج والحوافز لتنفيذ تلك السياسات[٢].

هذا ويضم القطاع الصناعي عدداً من الصناعات الثقيلة على رأسها الصناعات المعدنية والهندسية والصناعات الكيماوية والعسكرية. وتأتي على رأس الصناعات المعدنية والهندسية صناعة الحديد والصلب التي تهيمن عليها مؤسسة جنوب أفريقيا للحديد والصلب Iron and Steel Corporation (ISCOR)، والتي ترجع نشأتها إلى عام ١٩٢٨، كما تملك جنوب أفريقيا صناعة متطورة للسيارات توسعت بسرعة منذ أواخر عشرينيات القرن العشرين حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي الذي حققته تلك الصناعة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ حوالي ٤%[٣].

وبالنسبة للصناعات الكيماوية، والتي تعد من أهم عناصرها سلسلة مصانع جنوب أفريقيا للفحم، البترول والغاز South Africa Coal, Oil and Gas Corporation (SASOL)، فإنها تعد أيضاً من أكبر الصناعات في جنوب أفريقيا حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للقيمة المضافة لتلك الصناعة خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨) ١٧,٥%[٤].

إضافة إلى ما تقدم، فإن هناك عدداً من الصناعات الاستهلاكية التي تعمل أساساً لخدمة السوق المحلية وفي مقدمتها صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، وكذلك صناعة الأغذية والمشروبات والدخان[٥].

---

(١) Europa Publications : **Africa South of the Sahara 2001, op.cit.**, p. 1008.

(٢) سيتم تناول تلك البرامج في الفصل الخاص بالسياسة الصناعية بعد عام ١٩٩٤.

(٣) Organization For Economic Co-operation and Development (OECD), **African Economic Outlook-Country studies: South Africa**, (Paris: OECD Development Center, Jan. 2003), p. 281.

(٤) Europa Publications, **op.cit.**, p. 1009.

(٥) عراقي عبدالعزيز الشربيني: م.س.ذ، ص٢٤٦.

كما حققت قطاعات فرعية أخرى مثل المنتجات البلاستيكية وأجهزة التليفزيون والراديو معدلات مرتفعة للنمو بلغت أكثر من ٨% كمتوسط خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠١)(١).

ويتم تصدير جزء كبير من إنتاج الصناعة التحويلية، لتبلغ صادرات الصناعة التحويلية بالنسبة لإجمالي صادرات جنوب أفريقيا ٤٣,٢% عام ١٩٩٤، وظلت تلك النسبة في تزايد حتى بلغت ٥٨,٥% عام ٢٠٠٢، كما تضاعفت نسبة صادرات الصناعة التحويلية من إجمالي إنتاجها من ١٥,١% عام ١٩٩٤ إلى ٣٠,١% عام ٢٠٠٢(٢).

أما عن القطاعات الثانوية الأخرى، فإنها تسهم بنصيب بسيط في GDP (مقارنة بقطاع الصناعة التحويلية) حيث ساهم قطاع الكهرباء، والغاز والمياه بـــ ٢,٢% فقط من (GDP) عام ١٩٨٤، وتزايدت تلك النسبة إلى ٢,٩% عام ١٩٩٤، ولكنها تراجعت إلى ٢,٤% عام ٢٠٠٤. أما قطاع التشييد والبناء فقد تراجعت مساهمته في (GDP) من ٣,٨% عام ١٩٨٤ إلى ٢,٨% عام ١٩٩٤ ثم إلى ٢,٧% عام ٢٠٠٤(٣).

ثالثاً: القطاع الخدمي Tertiary Sector

ويتألف هذا القطاع من تجارة الجملة والتجزئة، النقل والتخزين والاتصالات، الخدمات التمويلية، وغيرها من القطاعات الفرعية الأخرى، وقد نما بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، وأصبح يشكل نسبة يعتد بها في (GDP) وذلك على حساب كل من القطاع الأولي والثانوي (انظر الجدول رقم ٦).

ويوضح الجدول رقم (١٢) القيمة المضافة للخدمات خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٢) بالمليون دولار، حيث يتضح منه الزيادة المستمرة في القيمة المضافة لقطاع الخدمات، والذي بلغ متوسط معدل النمو السنوي للقيمة المضافة له خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢) ٣,٦% بعد أن كان هذا المتوسط ١,٩% فقط خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٢)(٤).

ويتألف هذا القطاع من عدد من القطاعات الفرعية تسهم بنسب مختلفة في الـــ GDP، ويوضح الجدول رقم (١٣) تلك القطاعات ومساهمتها في (GDP)، حيث يتضح منه تزايد أهمية القطاع الخدمي، الذي ارتفعت مساهمته من (GDP) من ٥٩% عام ١٩٨٤ إلى

---

(١) OECD, **op.cit.**, p.282.

(٢) DTI, Economic Indicators, www.dti.gov.za, **op.cit.**

(٣) Stan Du plessis and Ben Smit, **op.cit.**, p.5.

(٤) The World Bank, African Development Indicators, 2004, **op.cit.**, p. 18.

٦٥,٥% عام ١٩٩٤ ثم إلى ٦٦,٨% عام ٢٠٠٤، بل وتزايد متوسط معدل النمو السنوي المتحقق لهذا القطاع من ١,٣% خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٤) إلى ٣,٨% خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤)، ويتضح أيضاً من الجدول أن قطاع النقل والتخزين والاتصالات يعد أفضل القطاعات الفرعية الخدمية، حيث حقق معدلاً للنمو بلغ ٦,٩% خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤)، يليه قطاع الخدمات التمويلية بمعدل نمو بلغ ٤,٨% كمتوسط خلال نفس الفترة. فالقطاع التمويلي في جنوب أفريقيا يتمتع بمكانة متقدمة نسبياً بالمقاييس العالمية، وتتفوق جنوب أفريقيا على غيرها من الدول الأفريقية في هذا المجال، ويعد البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا South Africa Reserve Bank مسئولاً عن السياسة النقدية والنظام البنكي(١).ويتكون هذا القطاع من عدد من المؤسسات المحلية والأجنبية والتي تتيح خدمات تمويلية متكاملة، وتعد بورصة جوهنسبرج من أفضل ٢٠ بورصة في العالم، وقد تأسست في عام ١٨٨٧، وسجل بها أكثر من ٧٠٠ شركة برأسمال قدره ٢٢٠ بليون دولار، وتستخدم هذه البورصة أحدث الأساليب التكنولوجية للتجارة الإلكترونية، ولديها نظام مقاصة إلكتروني(٢).

وبالإضافة إلى قطاع الخدمات التمويلية، فإن هناك قطاعات فرعية أخرى ساهمت في نمو القطاع الخدمي مثل تجارة الجملة والتجزئة، حيث نما هذا القطاع وبلغ متوسط معدل نموه السنوي ٤,٤% خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٤)، كما ساهم بحوالي ١٣,٤% من (GDP) عام ١٩٩٤، وتزايدت تلك المساهمة إلى ١٥,٢% عام ٢٠٠٤(٣).

المطلب الرابع

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

أولاً: التجارة الخارجية

منذ انتهاء فترة العنصرية أصبح اقتصاد جنوب أفريقيا يتميز بالانفتاح على الاقتصاد العالمي، وأصبحت الدولة عضواً في منظمة التجارة العالمية، وصارت التجارة تلعب دوراً محورياً في اقتصاد جنوب أفريقيا، ويتضح ذلك من ارتفاع نسبة التجارة الخارجية في (GDP) (حوالي ٢٦,٤% للواردات و ٣٠,٧% للصادرات عام ٢٠٠٢، وذلك مقارنة

---

(١) Delien Burger, op.cit., p.241.

(٢) ibid, p.270.

(٣) Stan Du plessis and Den Smit, op.cit., p.5.

بحوالي ٢٣% للواردات و٢٤,٥% للصادرت خلال عام ١٩٩٦) مما يجعل الاقتصاد الداخلي حساساً للتغيرات الخارجية[١].

ويوضح الجدول رقم (١٤) تطور الواردات السلعية والصادرات السلعية لجنوب أفريقيا خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٢ بالمليون دولار، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للصادرات السلعية خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٤) حوالي ١٠,٣%، ثم تراجع إلى ٧,٤% خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩)، واستمر في الانخفاض حتى بلغ ٣% خلال فترة التسعينيات، أما بالنسبة للواردات فقد انخفض متوسط معدل النمو السنوي لها من ٨,٧% خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٤) إلى ٧% خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) واستمر في الانخفاض حتى بلغ ٥,٨% خلال فترة التسعينيات[٢].

ويوضح الجدول رقم (١٥) صادرات وواردات السلع والخدمات في جنوب أفريقيا كنسبة من (GDP) خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٤). ويتضح منه التزايد المطرد في نسبة التجارة الخارجية من (GDP)، حيث بلغ نصيب الصادرات عام ١٩٩٦ ٢٤,٥% تزايد إلى ٣٣,٧٧% عام ٢٠٠٢، أما بالنسبة للواردات فإنها تزايدت كنسبة من (GDP) من ٢٣,٢% عام ١٩٩٦ إلى ٣٠,٠٤% عام ٢٠٠٢.

وتسيطر المنتجات الأولية والوسيطة على صادرات جنوب أفريقيا مما يجعلها عرضة للتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية، ولعل التغير الملحوظ على صادرات جنوب أفريقيا اتضح في منتصف السبعينيات، حيث زادت الصادرات غير الذهبية، كما زادت صادرات الصناعة التحويلية منذ منتصف الثمانينيات، ويرجع تراجع نصيب الذهب في صادرات جنوب أفريقيا إلى انخفاض إنتاجيته وارتفاع تكاليف استخراجه وتدهور الأسعار العالمية له[٣]. وقد ساهمت صادرات الذهب بحوالي ٢٩,١% من إجمالي صادرات جنوب أفريقيا عام ١٩٧٠، ثم أخذ هذا النصيب في التراجع حتى بلغ ٧,١% عام ٢٠٠١[٤].

كذلك تغيرت مكونات الواردات بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، فبعد أن كانت الأغذية والمشروبات والمنسوجات والملابس تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الواردات بلغت ٤٦% عام ١٩١٠، انخفضت تلك النسبة بشكل كبير إلى ٧,٣% فقط عام ٢٠٠٢، كما أن

---

(١) South Africa Reserve Bank, South Africa Quarterly……, **op.cit.**.

(٢) The World Bank, African Development Indicators2002, **op.cit.**, p. 72, 73.

(٣) Philip Mohr., "Balance of Payments 1970-1999", In Sturat Jones (ed.), **op.cit.**, p. 220, 221.

(٤) OECD, **op.cit**, p. 285.

الواردات السلعية والوسيطة أصبحت تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الواردات بلغت ٥٤,٦% عام ٢٠٠٢[١].

وتتركز العلاقات التجارية لجنوب أفريقيا بشدة مع الدول الصناعية مرتفعة الدخل مثل المملكة المتحدة، وألمانيا، وإيطاليا، والولايات المتحدة، واليابان، إلا أنه في الفترة الأخيرة بدأت جنوب أفريقيا في تنويع شركائها التجاريين ودخلت إلى أسواق جديدة مثل الصين.

وتتجه معظم صادرات جنوب أفريقيا إلى الدول الصناعية والتي تأتي أيضاً منها معظم وارداتها، ففي عام ١٩٧٤ توجه أكثر من ٨٥% من صادراتها إلى تلك الدول، في حين حصلت على أكثر من ٩٠% من وارداتها من تلك الدول، كما توجه ١,٣% فقط من صادراتها إلى أفريقيا. وفي عام ١٩٨٠، توجه حوالي ٨٠% من صادرات جنوب أفريقيا إلى الدول الصناعية بينما حصلت على ٨٨% من وارداتها من تلك الدول، وكان نصيب أفريقيا من صادراتها ١% فقط. وفي عام ١٩٩٠، توجه أكثر من ٧٧% من صادرات جنوب أفريقيا إلى الدول الصناعية، وحصلت على ٨٧% من وارداتها من تلك الدول. وقد تغير هذا النمط إلى حد كبير في أواخر التسعينيات، حيث انخفضت صادرات جنوب أفريقيا إلى الدول الصناعية ليصل إلى ٦١%، بينما حصلت على ٧١% من وارداتها من تلك الدول، وزاد نصيب أفريقيا من إجمالي صادرات جنوب أفريقيا ليبلغ ١٥%، كما تزايدت صادراتها إلى دول آسيا لتبلغ ما يقرب من ١٥% من إجمالي صادراتها[٢].

ثانياً: ميزان المدفوعات

يوضح الجدول رقم (١٦) محصلة الحساب الجاري وحساب رأس المال وذلك بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لجنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)، كما يلاحظ من الجدول أن الحساب الجاري قد حقق عجزاً متتالياً خلال النصف الأول من السبعينيات، حيث شهدت تلك الفترة زيادة كبيرة في الطلب على الواردات من السلع والخدمات الرأسمالية والوسيطة، فلطالما اعتمدت جنوب أفريقيا بشكل ملموس على هذه النوعية من الواردات، وقد تم تمويل ذلك العجز من خلال تدفقات رأس المال الأجنبي[٣].

---

(١) Philip Mohr, **op.cit**, p. 223.

(٢) **ibid**, p. 219, 220.

(٣) **ibid**, p. 217..

ومنذ عام ١٩٧٧، بدأ ميزان رأس المال يشهد تدهوراً ملموساً الأمر الذي تطلب اتباع سياسات مالية ونقدية مقيدة للغاية للحد من الطلب المحلي وكذلك الطلب على الواردات، والنتيجة هي حدوث ركود اقتصادي يعد الأسوأ من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية، ولكن مع نهاية السبعينيات بدأ الوضع في التحسن، إلا أن الحساب الجاري حقق عجزاً منذ عام ١٩٨١، وتفاقمت أزمة الديون الخارجية لجنوب أفريقيا منذ منتصف الثمانينيات، وأصبح لزاماً عليها أن تقوم برد هذه الديون ومدفوعاتها[١]، خاصة أن جنوب أفريقيا بدأت تبتعد عن أسواق رأس المال العالمية نتيجة لسياستها العنصرية، ومن ثم أصبح من الضروري تحقيق فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وذلك لتوفير ما تحتاج إليه الدولة لرد تلك الديون. واستمر هذا الوضع قائماً حتى إجراء انتخابات عام ١٩٩٤، وعقب إجراء تلك الانتخابات تمكنت جنوب أفريقيا من الحصول على تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال، وتم تمويل عجز الميزان التجاري، إلا أنه ما لبث أن سجل عجزاً مرة أخرى في عام ١٩٩٥، ولكن مستوى ذلك العجز لم يكن مرتفعاً كنسبة من (GDP)[٢]. وفي مقابل ذلك نجد أن حساب رأس المال بدأ في التحسن بشكل ملموس منذ عام ١٩٩٥ نتيجة للتدفقات الرأسمالية التي شهدتها البلاد منذ تلك الفترة، ولكن هذه التدفقات ظلت غير مستقرة نسبياً وتتشكل أساساً من استثمارات المحفظة Portfolio Investment، وهذا الشكل من الاستثمار يعد أقل نفعاً للاقتصاد مقارنة بالاستثمارات الثابتة المباشرة[٣].

كذلك يلاحظ حدوث تزايد في فائض الميزان التجاري من ٢٥,٤ بليون رند عام ١٩٩٩ إلى ٢٩,٥ بليون رند عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٤١,٩ بليون رند عام ٢٠٠١. ومن ثم انخفض عجز الحساب الجاري كنسبة من (GDP) من ٠,٤% عام ١٩٩٩إلى ٠,٣% عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٠,٢% عام ٢٠٠١. وسجل حساب رأس المال فائضاً يقدر بـــ ٧,٢ بليون رند خلال عام ٢٠٠١ مقارنة بـــ ٩,١ بليون رند عام ٢٠٠٠[٤].

ومن تتبع الجدول رقم (١٦) يمكن تقسيم الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩) إلى ٥ فترات فرعية:

---

(١) **idem.**

(٢) OECD, **op.cit**, p. 284.

(٣) Republic of South Africa, DTI, Industrial Policy ……, **op.cit**, p. 10.

(٤) Delien Burger, South Africa Year Book, Various Issues, **op.cit.**

(١) **الفترة (١٩٧٠-١٩٧٦):** والتي تتسم بعجز كبير في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وبفائض ملموس في حساب رأس المال.

(٢) **الفترة (١٩٧٧-١٩٨٠):** والتي تتسم بفائض في الحساب الجاري وعجز في حساب رأس المال.

(٣) **الفترة (١٩٨١-١٩٨٩):** والتي تتسم بعجز في الحساب الجاري وفائض في حساب رأس المال.

(٤) **الفترة (١٩٨٥-١٩٩٤):** والتي تتسم بفوائض متواصلة في الحساب الجاري والتي كانت ضرورية لتمويل العجز في حساب رأس المال الناتج عن تفاقم أزمة الديون منذ عام ١٩٨٥.

(٥) **الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩):** والتي عملت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي تمت خلالها على تمويل عجز الحساب الجاري.

المبحث الثاني

دور قطاع الصناعة التحويلية في اقتصاد جنوب أفريقيا

تعد جنوب أفريقيا من أكبر الدول الصناعية في القارة الأفريقية، حيث تمثل الصناعة سواء التحويلية أو الاستخراجية دعامة أساسية في اقتصادها. بإسهامها بحوالي ٣١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة في عام ٢٠٠١، في حين أسهم قطاع الصناعة التحويلية والذي يعد الجزء الأكثر ديناميكية في القطاع الصناعي، بحوالي ١٨,٥% عام ٢٠٠١ من هذا الناتج، وبذلك تحتل جنوب أفريقيا المركز الأول بين دول القارة الأفريقية من ناحية القيمة المضافة الناتجة عن الصناعة التحويلية[١]. هذا وتتوافر لدى جنوب أفريقيا مقومات معينة تساعدها على الارتقاء بإنتاجها الصناعي وتنويعه ومن هذه العوامل[٢]:

(١) وفرة وتنوع الخامات المحلية، حيث تضم أراضي جنوب أفريقيا جميع المعادن اللازمة لقيام صناعة ناجحة مثل الحديد، المنجنيز، الأنتيمون، اليورانيوم، الفاناديوم، الكروم، النيكل، القصدير ...... إلى غيرها من المعادن المهمة.

(٢) الطاقة، حيث تتميز جنوب أفريقيا بإنتاج كميات كبيرة من الفحم وبأسعار منخفضة.

(٣) وفرة الأيدى العاملة، سواء كانت من العمال المهرة أو متوسطي المهارة.

(٤) السوق، حيث يلاحظ وجود سوق محلية كبيرة نتيجة لوجود حجم سكاني كبير، كما تتسع الأسواق الخارجية – وخاصة أسواق دول الجنوب الأفريقي – أمام منتجات جنوب أفريقيا.

(٥) رأس المال، حيث تتوافر لدى جنوب أفريقيا رؤوس أموال من مصادر مختلفة، منها رأس المال المحلي الناتج عن التعدين، كما جذبت جنوب أفريقيا كماً كبيراً من رؤوس الأموال الأجنبية في الآونة الأخيرة، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من أكثر الدول استثماراً بها.

(٦) النقل، حيث تمتلك جنوب أفريقيا شبكة ممتازة من خطوط السكك الحديدية والطرق، وأسطولاً ضخماً من السيارات، كما أن جنوب أفريقيا لديها عدد كبير من المطارات والموانى التي تساعدها في نقل بضائعها إلى مختلف بلدان العالم.

---

(١) DTI, Economic Indicators, **op.cit.**

(٢) Europa Publications, **op.cit.**, p. 1007, 1008.

وهكذا تمثل الصناعة نقطة قوة لصالح جنوب أفريقيا، حيث أصبح القطاع الصناعي يمثل دعامة أساسية في اقتصادها، ويوضح الجدول رقم (١٧) القيمة المضافة للقطاع الصناعي في جنوب أفريقيا بالمليون دولار خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٢. ويتضح منه تزايد القيمة المضافة للصناعة منذ عام ١٩٩٥، وذلك يعود إلى التحسن التدريجي الذي طرأ على أداء قطاع الصناعة التحويلية منذ ذلك الحين، واستخدام تكنولوجيات إنتاجية جديدة ارتقت بإنتاجية كل من العمل ورأس المال.

ولكن على الرغم من تزايد القيمة المضافة للقطاع الصناعي منذ منتصف التسعينيات إلا أن نصيبه من (GDP) قد تراجع، فقد بلغت مساهمة القطاع الصناعي في (GDP) ٤٢,٢% عام ١٩٨٢ مقابل ٢٣,٧% للصناعة التحويلية وحدها، وتراجعت تلك النسب في عام ١٩٩٢ إلى ٣٦,٤% بالنسبة للقطاع الصناعي، و ٢١,٩% للصناعة التحويلية. وفي عام ٢٠٠٢ ، تراجعت مساهمة الصناعة في (GDP) ٣٢,١% مقابل ١٨,٨% للصناعة التحويلية، ويعود هذا الانخفاض إلى تزايد مساهمة القطاع الخدمي في (GDP) على حساب تلك القطاعات حيث بلغت مساهمته ٦٤,٢% في (GDP) عام ٢٠٠٢[١].

وقد سجل القطاع الصناعي في جنوب أفريقيا متوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي ٠,٣% في الفترة (١٩٨٢-١٩٩٢)، زاد إلى حوالي ١,٧% خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢)، كما بلغ معدل النمو للقطاع الصناعي عام ٢٠٠١ حوالي ٢,٦% ثم تزايد قليلاً إلى ٢,٧% عام ٢٠٠٢. أما بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية، فقد سجل متوسط معدل نمو سنوي بلغ ٠,٧% خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٢)، تزايد إلى ٢,٢% خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢)، كما بلغ معدل نمو ذلك القطاع خلال عام ٢٠٠١ حوالي ٣,٦% تزايد إلى ٤% عام ٢٠٠٢[٢].

وستركز الدراسة فيما بعد على قطاع الصناعة التحويلية باعتباره أكبر القطاعات الصناعية وأكثرها ديناميكية، كما أنه يتسم بتنوع إنتاجه رغم أنه يعتمد وبشكل ملموس على استيراد المنتجات الرأسمالية والوسيطة، وتعد صناعة الحديد والصلب، وصناعة الآلات والمعدات، والصناعات الكيماوية، والصناعات النباتية والحيوانية من أهم الصناعات التحويلية السائدة بجنوب أفريقيا.

---

(١) DTI, Economic Indicators, **op.cit.**

(٢) **ibid**.

المطلب الأول

مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج والتشغيل

أولاً: مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الجدول رقم (١٨) مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في (GDP)، وكذلك معدل نمو القيمة المضافة لذلك القطاع في فترات مختلفة، ويتضح منه أن هذا القطاع كان يمثل محركاً للاقتصاد حتى منتصف الثمانينيات، فقد زادت مساهمته من ١٧% إلى ٢٣% خلال الفترة (١٩٤٦-١٩٨٤)، ولكن عبر السنوات التالية تراجع هذا القطاع، بل إن معدل نمو قيمته المضافة كان سالباً خلال الفترة (١٩٨٤-١٩٩٤) (-٠,١%) نتيجة للعزلة الاقتصادية التي فرضت على جنوب أفريقيا في تلك الفترة بسبب سياستها العنصرية، فأصبح من المتعذر على القطاع أن يحصل على ما يحتاج إليه من مستلزمات إنتاجية رأسمالية ووسيطة. ولكنه بدأ يسترد مكانته نسبياً بعد عام ١٩٩٤ وبلغ معدل نمو قيمته المضافة ٣,٥% خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧) على الرغم من تراجع مساهمته في (GDP) [١].

ثانياً: مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في التشغيل

انخفضت أعداد المشتغلين بقطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا بشكل ملحوظ فلقد تراجع معدل التشغيل في هذا القطاع في عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣، ولكنه تزايد في نهاية ١٩٩٤ قبل أن ينخفض ثانيةً في عام ١٩٩٥، ثم تزايد التشغيل عام ١٩٩٦ بـــ ١,٧% أي بحوالي ١٢٠٠٠ وظيفة[٢]. وقد انخفض التشغيل عام ١٩٩٧، ولكن في نهاية هذا العام شهدت قطاعات معينة زيادة في نسبة المشتغلين بها تضمنت[٣]:

- قطاع تصنيع الأغذية Food Processing، شهد زيادة قدرها ٦٠٠٠ فرصة عمل.
- قطاع صناعة الملابس Clothing، شهد زيادة قدرها ٨٠٠٠ فرصة عمل.
- قطاع صناعة المنتجات البلاستيكية Plastic Products، شهد زيادة قدرها ١٠٠٠ فرصة عمل.

---

(١) Michiel Van Dijk, **South African Manufacturing Performance in International Perspectives 1970-1999**, Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2002: Global Integration, Sustainable Development and The Southern African Economy Since Democracy, (Johannesburg: TIPS, 9-11 Sep. 2002), p2.

(٢) DTI, Industrial Policy ……, **op.cit.,** p.12.

(٣) **idem.**

- قطاع المنتجات المعدنية غير الحديدية Non-ferrous metal products، شهد زيادة قدرها ٢٠٠٠ فرصة عمل.
- قطاع صناعة الأثاث Furniture، حيث شهد زيادة قدرها ٢٠٠٠ فرصة عمل.

ويوضح الجدول رقم (١٩) متوسط معدلات النمو السنوية للقيمة المضافة للصناعة التحويلية (Manufacturing Value Added (MVA والتشغيل في القطاع في الفترة (١٩٤٦-٢٠٠٠). ويتضح منه الانخفاض المستمر لمتوسط معدل النمو السنوي للتشغيل في قطاع الصناعة التحويلية، فبعد أن بلغ هذا المتوسط ٧,٠٢% خلال الفترة (١٩٤٦-١٩٥٠) ظل يتدهور عبر الفترات التالية حتى وصل إلى معدل سالب خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) (-١,٢٥%).

وبصفة عامة، يمكن القول بأن هناك اتجاهاً متزايداً لانخفاض أعداد المشتغلين في قطاع الصناعة التحويلية خاصة منذ منتصف التسعينيات، بل إنه خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠١)، وبينما حدثت زيادة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية بحوالي ٦%، نجد أن هناك انخفاضاً في التشغيل بحوالي ١١% مما يشير إلى التحول نحو استخدام تكنولوجيات أقل كثافة للعمل، بل إن معدل نمو التشغيل في قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٢)، كان سالباً وبلغ -١,١١%، كما كان هذا المعدل سالباً في معظم الصناعات، وهناك قطاعات صناعية قليلة هي التي شهدت زيادة في طلبها على العمالة، منها الجلود والمنتجات الجلدية، والمنتجات البلاستيكية، والخشب والمنتجات الخشبية، والكيمياويات، ومعدات الاتصال[١].

وقد وصلت نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة التحويلية عام ٢٠٠٠ حوالي ٧,٥% من إجمالي قوة العمل، وهي نسبة ضئيلة للغاية، ويرجع ذلك إلى تفضيل المشروعات استخدام تكنولوجيات إنتاجية كثيفة رأس المال، حيث اتجه القطاع الصناعي إلى التركيز على قوة العمل عالية المهارات، وبلغت نسبتهم ١٠,٢% من إجمالي قوة العمل في الصناعة التحويلية[٢].

---

(١) Department of Trade and Industry (DTI), **A Guide to the Real Economy**, (Pretoria: DTI, May 2002), p. 13.

(٢) **ibid**, p. 14.

المطلب الثاني

مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في التجارة والاستثمارات

أولاً: مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في التجارة

حقق قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا زيادات متواصلة في قيمة صادراته ووارداته من المنتجات الصناعية المختلفة وذلك منذ عام ١٩٩٤، فقد تحسن الأداء التصديري لذلك القطاع، وكانت الصناعات التي حققت أعلى معدلات نمو في صادراتها هي الكيمياويات، والسيارات، والمنتجات المعدنية، والمعدات والآلات، كما شهدت قطاعات أخرى مثل الغذاء والملابس والأحذية انخفاضاً في صادراتها[١].

ويوضح الجدول رقم (٢٠) تطور قيمة صادرات وواردات الصناعة التحويلية بالمليون رند خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢) بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠، ويتضح منه التزايد المستمر لصادرات الصناعة التحويلية بشكل ملموس منذ عام ١٩٩٤، فقد تضاعفت نسبة صادرات القطاع إلى إجمالي إنتاج القطاع من ١٥,١% عام ١٩٩٤ إلى ٣٠,١٩% عام ٢٠٠٢، وهذا يرجع إلى السياسات والبرامج التي اتبعتها حكومة جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤، والتي ساهمت في تشجيع التصدير وإلغاء التحيز الذي كان يمارس ضده في الفترة العنصرية، وذلك من خلال منح الحوافز التصديرية المختلفة[٢].

وقد زادت مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات من ٤٣,٢% عام ١٩٩٤، إلى ٥٠% عام ٢٠٠١[٣]، وكذلك نما الحجم الصافي لصادرات الصناعة التحويلية (إجمالي الصادرات – المستلزمات المستوردة) بشكل ملموس منذ عام ١٩٩٤ من ٣٦ بليون رند خلال ذلك العام إلى ٣٩,٢ بليون رند عام ٢٠٠١ أي بحوالي ٩%، وبالنسبة لإجمالي الإنتاج، فإن صافي صادرات الصناعة التحويلية تزايد من ٢,٣% عام ١٩٩٤ إلى ٥,٨% عام ١٩٩٦، واستمر في التزايد حتى بلغ ٧,٧% عام ١٩٩٨، ثم وصل إلى ٩,٥% عام ٢٠٠٠، وأخيراً بلغ ٩,٩% عام ٢٠٠١[٤].

---

(١) **ibid**, p.10.

(٢) سيتم تناول تلك الحوافز بشيء من التفصيل في الفصل الخاص بالسياسة الصناعية بعد ١٩٩٤.

(٣) DTI, A Guide to the Real Economy ……, **op.cit.**, p. 9.

(٤) **ibid**, p.9,10.

أما عن الواردات الصناعية، فقد نمت هي الأخرى بشكل كبير منذ عام ١٩٩٤، بل إن قطاع الصناعة التحويلية استأثر بنصيب كبير من إجمالي الواردات خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠١) حيث بلغت نسبة وارداته حوالي ٧٧,٨% من إجمالي الواردات[١].

وكما يتضح من الجدول رقم (٢٠) فقد تزايدت قيمة الواردات الصناعية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢)، حيث ارتفعت نسبة تلك الواردات لإجمالي إنتاج الصناعة التحويلية من ٢٥,٤% عام ١٩٩٤ إلى ٣٩,٣٦% عام ٢٠٠٠، ويرجع ذلك إلى إجراءات الإصلاح الجمركي التي تم اتباعها منذ منتصف التسعينيات، ووضع قواعد لتحرير التجارة بشكل تدريجي منذ تلك الفترة.

ولقد بلغ معدل النمو السنوي للواردات الصناعية خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٢) حوالي ٦,٣٥%، وكانت القطاعات الصناعية التي سجلت أعلى معدل نمو لوارداتها هي صناعة الراديو والتليفزيون، معدات الاتصالات حيث بلغ معدل نمو وارداتها خلال تلك الفترة ١٢,٦%، تلتها المنتجات المعدنية غير الحديدية وبلغ معدل نمو وارداتها خلال نفس الفترة ٧,٣٣%. وقد حققت صناعات الخشب والمنتجات الخشبية أقل معدل لنمو وارداتها (٢,٢١%)، تلتها الآلات الكهربائية (٣,٨٢%) خلال نفس الفترة[٢].

ثانياً: مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الاستثمارات

ساهمت معظم السياسات الاقتصادية التي اتبعت في جنوب أفريقيا منذ منتصف التسعينيات في الارتقاء بمستوى الاستثمار خصوصاً داخل القطاع الصناعي، إلا أن الإنفاق الرأسمالي في قطاع الصناعة التحويلية زاد بمعدل بطيء (١% سنوياً منذ عام ١٩٩٦) [٣].

ويوضح الجدول رقم (٢١) معدلات الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠١) بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥، ويتضح منه تزايد معدلات الاستثمار كمتوسط في قطاع الصناعة التحويلية من ١٨,٤% خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٦) إلى ٢١,٦% خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠١).

وبصفة عامة، فإنه يمكن القول بأن الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية شهدت زيادات خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦)، ولكن منذ ذلك الحين أخذت اتجاهاً متناقصاً حتى عام

---

(١) ibid, p.10.

(٢) DTI, Economic Indicators, op.cit.

(٣) DTI, A Guide to ……, op.cit., p.14.

٢٠٠٠، ثم بدأت تشهد زيادة طفيفة خلال عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢، حيث زاد إجمالي الاستثمار الثابت في الصناعة التحويلية بحوالي ٣% عام ٢٠٠١.

وقد شهدت قطاعات الراديو والتليفزيون، وأجهزة الاتصال، والأثاث زيادة مستوى الاستثمارات المنفذة بها، وكذلك شهدت قطاعات الزجاج والمنتجات الزجاجية والمنتجات المعدنية غير الحديدية زيادة في استثماراتها ولكن بمعدل أقل من القطاعات السابقة(١).

وهكذا اتضح من العرض السابق مدى الثقل النسبي الذي يتمتع به القطاع الصناعي في جنوب أفريقيا وبخاصة الصناعة التحويلية من حيث مساهمتها في (GDP)، والصادرات، والواردات، والاستثمارات، ولذلك اتجهت الحكومة الجديدة منذ مجيئها للسلطة إلى التركيز على هذا القطاع، وتصميم العديد من السياسات والبرامج للارتقاء بقدرته التنافسية في الأسواق العالمية. وسيتم تناول تلك السياسات والبرامج بشيء من التفصيل في أقسام لاحقة من الدراسة.

المطلب الثالث
الصناعات التحويلية الرئيسية بجنوب أفريقيا

تعتبر درجة النمو الصناعي للدولة من أهم محددات الثقل السياسي والاقتصادي لها، ولكن تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن جميع الصناعات لا تعتبر بدورها من عناصر قوة الدولة. ويمكن إجمال الصناعات الاستراتيجية التي تعطي للدولة أهمية خاصة وقوة سياسية في ست صناعات هي: صهر المعادن وتنقيتها، والصناعات الهندسية كصناعة محركات الطائرات والسيارات والإلكترونيات، والصناعات الكيماوية بما فيها صناعة المتفجرات والصواريخ النووية والأسمدة والأسمنت، والأجهزة الكهربائية، ثم صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية.

وبدراسة الصناعات الرئيسية بجنوب أفريقيا يلاحظ أنها تضم بصورة أو بأخرى أغلب الصناعات الاستراتيجية مما يعطيها قوة سياسية واقتصادية في القارة الأفريقية. ومن أهم تلك الصناعات:

---

(١) DTI, A Guide to ………, op.cit., p.15.

١- صناعة الحديد والصلب:

تعد صناعة الحديد والصلب أساساً مهماً لبقية الصناعات، وقد بدأت هذه الصناعة مع أوائل القرن العشرين، وقد تكونت مؤسسة جنوب أفريقيا لصناعة الحديد والصلب (ISCOR) عام ١٩٣٤، وهي الآن واحدة من أكبر مؤسسات صناعة الحديد والصلب في أفريقيا، وقد كان لتوافر خامات صناعة الحديد والصلب محلياً أثره في انخفاض تكاليف هذه الصناعة إذا ما قورنت بغيرها من الدول الأخرى، كما أدى انخفاض تكاليف الإنتاج إلى الزيادة المستمرة في إنتاج تلك الصناعة، حيث بلغ إنتاج جنوب أفريقيا من منتجات الحديد والصلب ١٢,٥٩٣ مليون رند عام ١٩٩٢، تزايد إلى ١٣,٤٧٦ مليون رند عام ١٩٩٣، واستمر في التزايد حتى بلغ حوالي ١٤ مليون رند عام ٢٠٠٠[١].

كما استوعب القطاع ما يقرب من ٥٩١٠٥ عاملاً عام ١٩٩٦، ثم أخذ هذا العدد في التناقص حتى بلغ ٤٨٣٠١ عامل، واستمر حجم القوى العاملة بالقطاع في الانخفاض إلى أن بلغ ٣٩٥٩١ عاملاً خلال عام ٢٠٠١. كما ساهمت تلك الصناعة بنصيب وافر في الصادرات الصناعية، إذ قدرت صادرات جنوب أفريقيا من الحديد والصلب بأكثر من ٣٥,٦% من جملة الصادرات الصناعية، وبلغ حجم الصادرات بالنسبة لإجمالي إنتاج الصناعة أكثر من ٥١% خلال عام ٢٠٠٠، كما بلغ متوسط معدل نمو الاستثمارات بالصناعة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠١) ٧,٣% [٢]

٢- صناعة الآلات:

وتشمل صناعة الآلات الزراعية (جرارات - آلات درس وحصاد) وبلغ إنتاجها ٢٤٤ ألف وحدة عام ١٩٩٤ تمثل ٣٥% من جملة إنتاج القارة البالغ ٦٩٠ ألف وحدة، وصناعة العربات بجميع أنواعها (السيارات - الأتوبيسات - المقطورات) وقد بلغ إنتاجها ٣٤٣ ألف وحدة عام ٢٠٠٠[٣]، كما حققت تلك الصناعة ارتفاعاً ملحوظاً في صادراتها وبخاصة منذ تقديم برنامج تنمية صناعة السيارات Motor Industry Development Programe (MIDP)، فقد بلغ معدل نمو صادراتها أكثر من ٣٠% خلال عام ٢٠٠١[٤]. كما تشمل أيضاً

(١) Europa Publication, Africa South of the Sahara 2004 ...., **op.cit.**, p.1029.

(٢) Simon Roberts, **Manufacturing Competitiveness and Industrial Policy**, Paper Presented at (TIPS) Annual, Forum 2002, p. 10,11.

(٣) Europa Publication, Africa South of the Sahara 2004 ...., **op.cit.**, p.1029.

(٤) DTI, A Guide to the Real Economy, **op.cit.**, p.22.

صناعة الأجهزة الكهربائية والتليفزيونات والثلاجات وأجهزة الراديو والتي بلغ متوسط معدل نمو القيمة المضافة لها ٩,٨٢% خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٨) [١]. كما بلغت صادراتها ٢٨,٤% من إجمالي إنتاجها وذلك خلال عام ٢٠٠١ مقارنة بـ ٨,٩% في عام ١٩٩٤[٢].

ويدخل ضمن هذه المجموعة صناعة الأسلحة، فقد حاولت جنوب أفريقيا تطوير صناعاتها الحربية وذلك بغية الاعتماد على نفسها في هذا الصدد وتقليل اعتمادها على الخارج، حيث بلغت قيمة الأسلحة التي استوردتها جنوب أفريقيا من الخارج ٤٣٠ مليون دولار في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، ولكنها اتجهت نحو توفير ما تحتاج إليه من أسلحة محلياً، ولاشك في أن إنتاجها الحربي يمثل نقطة إيجابية تضاف إلى قوتها السياسية.

٣- الصناعات الكيماوية:

تعتبر هذه المجموعة الصناعية من أهم الصناعات الموجودة بجنوب أفريقيا، فهي تمثل جزءاً حيوياً بالنسبة لاقتصاد البلاد. وتعتبر الصناعات الكيماوية من أقدم الصناعات التي ارتبطت بتقدم التعدين والزراعة، وقد بدأت هذه الصناعة منذ أواخر القرن التاسع عشر واعتمدت على الخامات المحلية، كالفوسفات والأملاح والفحم وغيرها. وتضم الصناعات الكيماوية العديد من الصناعات أهمها الأسمدة، والمبيدات الحشرية، والمطهرات، والمطاط الصناعي،ومواد البناء، والبتروكيماويات، والأحماض، والمنظفات[٣].

وقد بلغ متوسط معدل نمو القيمة المضافة لصناعة الكيماويات ٤,١% خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٨)، كما بلغ متوسط معدل نمو صادراتها خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨) ٥,٧٦%[٤]، كما قامت تلك الصناعة بتصدير ٤٦,٥% من إجمالي إنتاجها عام ٢٠٠١ مقارنة بـ ٣٦,١% عام ١٩٩٤[٥]، واستوعبت الصناعة أكثر من ١٢٤,٠٠٠ عامل خلال عام ١٩٩٩. وفي نهاية القرن العشرين قامت الدولة بإنشاء سلسلة مصانع (SASOL) والتي أصبحت من أهم الشركات المنتجة للصناعات الكيماوية في جنوب أفريقيا[٦].

---

(١) rover Bell and Noksi Madula, **op.cit.**, p. 106.

(٢) TI, A Guide to ......, **op.cit.**, p. 26.

(٣) uropa Publications, Africa South of the Sahara 2002, **op.cit.**, p. 1008, 1009.

(٤) rover Bell and Noksi Madula, **op.cit.**, p. 104.

(٥) TI, A Guide to ...., **op.cit.**, p. 26.

(٦) uropa Publications, Africa South of the Sahara 2004, **op.cit.**, p.1030.

٤- الصناعات النباتية والحيوانية:

يعتبر هذا القطاع من أقدم القطاعات الصناعية؛ لأن جنوب أفريقيا قبل أن تكون بلداً منتجاً للمعادن كانت إقليماً زراعياً رعوياً، وأهم هذه الصناعات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، والتي شكلت أكثر من ٢٠% من إجمالي إنتاج قطاع الصناعة التحويلية خلال عام ٢٠٠٠[١]، كما بلغت صادرات صناعة الأغذية والمشروبات ما يقرب من ٣٠% من إجمالي إنتاجها وذلك خلال عام ٢٠٠١ مقارنة بـ ١٤% عام ١٩٩٤[٢]، كما تضم تلك الصناعات صناعة الملابس والمنسوجات والتي تعد من أهم وأقدم الصناعات بجنوب أفريقيا وأكثرها تقدماً نظراً لتوافر المواد الخام اللازمة للإنتاج، فقد نشأت تلك الصناعة قبل قيام الحرب العالمية الثانية، وتوفر حالياً أكثر من ٩٠% من إجمالي الطلب المحلي، ويعمل بها ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ عامل[٣]. ويلاحظ تزايد صادرات تلك الصناعة بحوالي ١٠% سنوياً خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠١)، كما بلغت نسبة صادراتها إلى إجمالي إنتاجها ٣٩% عام ٢٠٠١ مقارنة بـ ١٨% فقط عام ١٩٩٤[٤].

وبالإضافة إلى ما تقدم، تضم الصناعات النباتية والحيوانية، الصناعات الجلدية التي قامت منذ القرن التاسع عشر نتيجة لتوافر المواد الخام إلى جانب الأيدي العاملة منخفضة الأجر. وقد بلغ متوسط معدل نمو القيمة المضافة لتلك الصناعة ٤,٣٨% خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٨)، وبلغ متوسط معدل نمو صادراتها ١٠,٤٩% خلال نفس الفترة[٥]، حيث بلغت نسبة صادرات الصناعة إلى إجمالي إنتاجها ٣٨,٢% عام ٢٠٠١ مقارنة بـ ٣٣,٢% عام ١٩٩٤[٦].

وبالنسبة للصناعات الورقية، فإنها تعد من الصناعات الحديثة بجنوب أفريقيا ولكنها حققت تقدماً ملحوظاً منذ نشأتها إذ بلغ متوسط معدل نمو القيمة المضافة لها ٢,١% خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٨)، كما تم تصدير ٢٦% من إجمالي إنتاجها خلال عام ٢٠٠١ مقارنة بـ ٢٠,٥% عام ١٩٩٤[٧].

---

(١) **idem.**

(٢) DTI, A Guide to ...., **op.cit.**, p.26.

(٣) Europa Publications, Africa South of the Sahara 2004, **op.cit.**, p.1030.

(٤) DTI, A Guide to ...., **op.cit.**, p21.

(٥) Trover Bell and Noksi Madula, **op.cit.**, p104.

(٦) DTI, A Guide to ...., **op.cit.**, p26.

(٧) **idem.**

أما المنتجات الخشبية فقد بلغ متوسط معدل نمو قيمتها المضافة ١,٢١% خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨)، في حين بلغ متوسط معدل نمو صادراتها ٢,٢٦% خلال نفس الفترة[١]، وقامت تلك الصناعة بتصدير ٢٧,٨% من إجمالي إنتاجها عام ٢٠٠١ مقارنة بـــ ١٤,١% عام ١٩٩٤[٢].

وبعد استعراض أهم الصناعات التحويلية القائمة بجنوب أفريقيا فإنه يمكن القول بأن الصناعة تمثل نقطة قوة لصالح تلك الدولة، وتزداد أهميتها بمرور الوقت، كما أصبحت الصناعة دعامة أساسية في اقتصاد جنوب أفريقيا، وإنتاجها من الحديد والصلب – الذي يعتبر أهم الصناعات بالنسبة لكل دولة – يكفيها، وهناك فائض للتصدير، وكذلك إنتاجها من الصناعات الكيماوية والصناعات النباتية والحيوانية يشكل نسبة يعتد بها من إجمالي إنتاج وصادرات القطاع الصناعي، ولكن يظل اعتماد جنوب أفريقيا على استيراد جزء كبير من السلع والمنتجات الرأسمالية والوسيطة اللازمة للإنتاج المحلي أحد أهم نقاط الضعف التي يتسم بها هيكلها الصناعي.

(١) Trover Bell and Noksi Madula, **op.cit.**, p104, 105.

(٢) DTI, A Guide to ...., **op.cit.**, p26.

الفصـــل الثاني

السياسة الصناعية في جنوب أفريقيا في ظل التفرقة العنصرية
(قبل عام ١٩٩٤)

الفصل الثاني

السياسة الصناعية في جنوب أفريقيا

في ظل التفرقة العنصرية (قبل عام ١٩٩٤)

كان للسياسات الصناعية التي اتبعت في ظل النظام العنصري في جنوب أفريقيا أسوأ الأثر على الاقتصاد القومي للدولة، وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية بها، حيث ساهم النظام العنصري في تراجع معدلات النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا، كما أدت الأسوار الحمائية المرتفعة والتي فرضت على الصناعات المحلية في إطار سياسة الإحلال محل الواردات إلى الإضرار إلى حد كبير بالقدرة التنافسية للاقتصاد بشكل عام وبقطاع الصناعة التحويلية بشكل خاص.

وسيتم في المبحث الأول من هذا الفصل تناول التحليل الاقتصادي للسياسة الصناعية من خلال التعرف على المفاهيم والتصنيفات المختلفة لتلك السياسة، ومراحل تصميمها، ثم التطرق لأهم الاتجاهات التي سادت بشأن السياسة الصناعية في جنوب أفريقيا سواء قبل انتهاء حقبة التفرقة العنصرية، أو بعد انتهائها ثم، ينتقل المبحث الثاني من الفصل إلى تناول السياسة الصناعية المتبعة في جنوب أفريقيا قبل عام ١٩٩٤، والوقوف على مدى تأثيرها على أداء القطاع الصناعي في جنوب أفريقيا.

المبحث الأول

التحليل الاقتصادي للسياسة الصناعية: إطار نظري وتطبيقي

إن صياغة سياسة صناعية لبلد ما هي عملية غاية في التعقيد حيث تنطوي على كثير من الجوانب، والقيود، والروابط القوية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتصبح هذه العملية أكثر تعقيداً بالنسبة لدولة مثل جنوب أفريقيا، وذلك بالنظر إلى تاريخها الطويل في اتباع السياسات الحمائية والاعتماد على السوق المحلية من ناحية، وما تواجهه من سباق ضار للمنافسة في الأسواق العالمية.

ونظراً لأن السياسة الصناعية من شأنها التخطيط لمستقبل الصناعة في الدولة لعقود قادمة، فإنه من الضروري أن تتبع من جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصالح بحيث تعكس الخصائص المحددة لاقتصاد جنوب أفريقيا، وتحقق أهدافها الاقتصادية، وتعزز من قدرتها التنافسية الدولية في الأسواق العالمية، خاصة في ضوء حرية التجارة وزوال الأسوار الحمائية، وتغير الأنماط التقليدية للقدرة التنافسية للدولة.

وقد ظهرت اتجاهات حديثة للسياسة الصناعية في ضوء تراجع دور الدولة في الاقتصاد وعدم جدوى التمسك بالسياسات القائمة على الإحلال محل الواردات (ISI)، وركزت تلك الاتجاهات على مدى تأثر الدول النامية بعمليات إعادة الهيكلة الصناعية، وكيفية دمج تلك الدول في الاقتصاد العالمي بشكل فعال. ومن ثم فإن هدف السياسة الصناعية أصبح يتجه نحو اندماج اقتصاد الدولة داخل الاقتصاد العالمي بطريقة تقلل من حدة المخاطرة والانكشاف الذي قد تتعرض له[1]، ومن ثم فإن السياسة الصناعية لم تعد تدور حول ما إذا كان هناك دور للدولة يمكن أن تلعبه في هذا الصدد، بل أصبح اهتمامها ينصب على ماهية هذا الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الدولة.

وفي ضوء التشوهات التي شهدتها أسواق الدول النامية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هي نوعية التدخل الحكومي اللازم لمعالجة تلك التشوهات؟ ومن ثم فإن الأمر لا يتعلق بتدخل الدولة في الاقتصاد، ولكن يتعلق بكيفية تصميم وتنفيذ ذلك التدخل، وكيف يمكن للحكومة أن تقوم بتصميم وتنفيذ سياسات صناعية فعالة[2].

---

(١) Andries Bezuidenhout, "**An Evaluation of Industrial Policy Perspectives in the South African Context**" National Economic Development and Labour Council (NEDLAC) in Association with University of the Witwatersrand, Discussions Document, (Pretoria: NEDLAC, March , 2002), (www.nedlac.org.za)

(٢) Sanjaya Lall and Samuel Wangwe, "Industrial Policy and Industrialization in Sub-Saharan Africa", **Journal of African Economics**, (Oxford: Oxford University Press, Vol. 7, supplement 1,1998), p.76.

فهناك مؤسسات مثل البنك الدولي تدعم الاتجاه الليبرالي، وترى أن التنمية الصناعية ينبغي أن تترك لعمل الأسواق مع وجود حد أدنى للغاية من تدخل الدولة للتأثير في الهيكل الصناعي، بينما هناك على الجانب الآخر نموذج الدولة ذات الدور التنموي Developmental State والذي يرى ضرورة وجود دور محوري للدولة في تشكيل الهيكل الصناعي وذلك من خلال إجراءات السياسة الصناعية، مثل استهداف قطاعات صناعية فرعية بعينها وتوجيه المزيد من الاستثمارات لها[١].

وانطلاقاً مما تقدم، يسعى هذا المبحث إلى شرح المقصود بالسياسة الصناعية والتصنيفات المختلفة لها، وكذلك الاتجاهات المختلفة لتلك السياسة داخل جنوب أفريقيا، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول يتناول شرح المقصود بالسياسة الصناعية وتحديد التصنيفات المختلفة لها وتفصيل مراحل صياغة تلك السياسة، ويقدم المطلب الثاني شرحاً لأهم الاتجاهات السائدة بشأن السياسة الصناعية في جنوب أفريقيا خلال فترة التسعينيات.

المطلب الأول

السياسة الصناعية: التعريف والتصنيف ومراحل الصياغة

أولاً: مفهوم السياسة الصناعية

إن الهدف الرئيسي من هذا القسم هو شرح المقصود بالسياسة الصناعية بصورة دقيقة، وتصحيح أي سوء فهم قد يصاحب هذا المفهوم، حيث إنه كثيراً ما يتردد أن السياسة الصناعية تقتصر فقط على السياسة العامة الموجهة للصناعة، وكذلك يعتقد أنها بالضرورة تركز في المقام الأول على المساندة الحكومية المباشرة لقطاعات معينة داخل الصناعة، كما ترتبط السياسة الصناعية في الأذهان بالنظم الاقتصادية المركزية، بل إن البعض يقول بعدم ملاءمة السياسة الصناعية في ضوء تراجع دور الحكومة في الاقتصاد، والحاجة إلى ظهور اقتصاد تنافسي قائم على آليات السوق، إلا أن حقيقة الأمر تشير إلى أن السياسة الصناعية تنطوي على أكثر مما تقدمه هذه النظرة الضيقة، والدليل على ذلك ببساطة هو قيام كافة الدول المتقدمة بوضع وتنفيذ سياسات صناعية حتى يمكنها تحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية الصناعية[٢].

---

(١) Andries Bezuidenhout, **op.cit.**

(٢) Arab Republic of Egypt (ARE), Industrial Modernization Center (IMC), **Green Paper on Industrial Policy In Egypt**, (Cairo: IMC, Nov. 2003), p.6.

وعموماً، فإنه لا يوجد اتفاق على تعريف محدد للسياسة الصناعية فهناك اتجاه يتبنى تعريفاً للسياسة الصناعية شديد الاتساع يدخل فيها كافة السياسات الاقتصادية الأخرى التي تتبناها الحكومة والتي من شأنها التأثير على السياسة الصناعية والأداء الصناعي للدولة، أي أن السياسة الصناعية تضم أي إجراء أو سياسة أو برنامج يهدف إلى تحسين معدلات النمو والقدرة التنافسية للصناعة وبالتالي للاقتصاد، وهذا يعني أن السياسات الاقتصادية، وسياسات التعليم، والبنية التحتية، كلها سياسات تدخل في نطاق عمل السياسة الصناعية(١).

أما الاتجاه الآخر فإنه يتبنى تعريفاً يقتصر على السياسات والإجراءات التي تستهدف القطاع الصناعي مباشرة، ولكن بين هذين الاتجاهين هناك من يرون أن جوهر السياسة الصناعية هو الاستهداف (سياسة صناعية انتقائية أو سياسة صناعية قطاعية) ولكنها تتضمن أيضاً السياسة الاقتصادية الأخرى التي لا تستهدف قطاعاً بعينه (سياسة صناعية عامة) مثل الدعم المقدم للبحث والتطوير (R & D) أو سياسة تنمية رأس المال البشري..وغيرها(٢).

أي أنه يمكن القول بأن هناك مجالاً لتعريفات أخرى تضيق وتتسع حسب اتجاه الباحث إلى التوفيق بين هذين الاتجاهين وبما يخدم هدف البحث ويتيح في ذات الوقت نتائج ذات مغزى. وسيتم من خلال هذه الدراسة تبني نفس التعريف الذي اتبعته وزارة التجارة والصناعة (DTI) بجنوب أفريقيا والذي يقوم على الجمع بين الاتجاهين السابقين، حيث انقسمت السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا إلى شقين رئيسيين: الشق الأول منها تضمن السياسات والبرامج الموجهة إلى كافة قطاعات الصناعة التحويلية، أما الشق الثاني فتضمن السياسات والبرامج الموجهة لقطاعات معينة.

وهنا تبرز الحاجة إلى التمييز بين مفاهيم عدة عند تناول السياسة الصناعية بالتحليل، مثل الهيكل الصناعي، والاستراتيجية الصناعية، والسياسة الصناعية(٣).

فبالنسبة للهيكل الصناعي:

فإنه يشير إلى الهيكل القائم لمختلف القطاعات الاقتصادية وعلاقاتها ببعضها البعض وكذلك الطريقة التي يتم من خلالها التفاعل بين الدولة والأسواق، ومن ثم يرتبط الهيكل الصناعي للدولة بمتغيرات متعددة منها:

---

(١) Ha-Joon Chang, **Evaluating the Current Industrial Policy of South Africa**, Trade and Industrial Policy Strategies (TIPS) Seminar, Report1, (Johannesburg: TIPS, March1997), (www.tips.org.za)

(٢) **idem.**

(٣) Andries Bezuidenhout, **op.cit.**

(١) القطاع الاقتصادي المهيمن بالدولة مثل التعدين، والزراعة، والصناعة التحويلية، وكذلك القطاعات الخدمية والتمويلية.

(٢) العلاقة بين الدولة والأسواق داخل الاقتصاد. فالدولة تشترك في الاقتصاد؛ من خلال ملكيتها للموارد الإنتاجية، وسياستها الاقتصادية، وسياسات الإنفاق العام التي تتبعها.

(٣) العلاقات التي تتم بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكيفية تنظيم تلك العلاقات، على سبيل المثال فإن العديد من الدول الأفريقية تعد غنية بمواردها المعدنية ولكن بسبب الاستعمار سواء في شكله القديم أو الجديد لم تعد هذه الدول قادرة على خلق قطاع صناعي قوي، وقامت باستيراد المنتجات الاستهلاكية، ومن ثم فإن هذا الهيكل الصناعي جعلها تعتمد بشكل مستمر على الاقتصادات الأخرى.

أما الاستراتيجية الصناعية:

فهي تشير إلى الرؤية الشاملة لكيفية قيام الدولة بتغيير الهيكل الصناعي لها وذلك لتيسير عمليات التنمية الصناعية بها، إذ إن هدف الاستراتيجية الصناعية هو تشكيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية في ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية القومية مثل خلق فرص عمل جديدة، وتقليص حدة الفقر بالدولة. وهناك اتجاهات عديدة للاستراتيجية الصناعية توضح مستوى تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل مقبول.

وأخيراً فإن السياسة الصناعية تشير إلى دور الحكومات في تشجيع التنمية الصناعية إلى أبعد ما يمكن بدون تدخل مباشر منها. ولكن ما هي متضمنات ذلك الدور؟ وما هي نوعية تلك التدخلات؟ فهذه أمور مازالت محل نقاش.

وهكذا فإن الهيكل الصناعي يشير إلى الطريقة التي يتم من خلالها التفاعل بين الدولة والأسواق. وكذلك العلاقات التي تتم بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وأياً من تلك القطاعات يهيمن بشكل أكبر على اقتصاد تلك الدولة، أما الاستراتيجية الصناعية فهي رؤية شاملة لكيفية قيام الدول بإدارة عمليات التغيير في الهيكل الصناعي، بينما تشير السياسة الصناعية إلى الأدوات الفعلية التي تستخدم لتنفيذ الاستراتيجية الصناعية، وهناك اختلافات على محتوى تلك الأدوات، وعلى مكونات التعريف الشامل للسياسة الصناعية، وهذا ما يوضحه الجزء التالي.

فلقد ساد الجدل حول السياسة الصناعية منذ نهاية السبعينيات، وتوارى هذا الجدل إلى حد ما خلال منتصف الثمانينيات، ولكن عاد الاهتمام به مرة أخرى خلال فترة التسعينيات وذلك من خلال ٣ قضايا:-

القضية الأولى:

منذ الثلاثينيات قامت الحكومات بدور محوري في اقتصاداتها من خلال اتباع سياسات اقتصادية في جانب الطلب، وهذه الإجراءات تضمنت أشكالاً متعددة لدفع الطلب المحلي مثل وضع حد أدنى للأجور، وحماية بعض الصناعات المحلية عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة للاستيراد، وقد كان الغرض من هذه الإجراءات هو تشجيع تنمية الصناعات المحلية، وهذا التوجه عرف بسياسة الإحلال محل الواردات Import Substitution Industrialization (ISI)، ورغم ذلك فإن العصر الذهبي للرأسمالية قد تعرض لضغوط عديدة بسبب زيادة حدة التضخم وأزمة البترول في بداية السبعينيات، وبدأت الحكومات في التخلي عن سياسات جانب الطلب واتباع سياسات اقتصادية أكثر تحرراً بما يعنيه ذلك من الانسحاب من الاقتصاد عن طريق اتباع برامج للخصخصة، وتحرير التجارة، وتحقيق قدر من المرونة في أسواق العمل، ولكن رغم ذلك فإن هذه الإجراءات كانت لها آثار عكسية(١).

فقد رأى "Chang" أن آليات السوق يبدو أنها لم تستطع نقل الموارد الناتجة من الصناعات التي شهدت تدهوراً إلى صناعات جديدة، وحتى الحكومات التي أعلنت اعتراضها على تدخل الدولة في الاقتصاد مثل إدارة ريجان وحكومة تاتشر قامت باستخدام السياسة الصناعية كأداة لإدارة عمليات الهيكلة الصناعية بها(٢).

القضية الثانية:

عرض تحرير التجارة العديد من الدول المتقدمة للمنافسة من قبل الاقتصادات الآسيوية وخاصة اليابان وكوريا الجنوبية، مما عمل على جذب الاهتمام للدور الذي لعبته حكومات تلك الدول، حيث استخدمت تلك الدول تأليفة من سياسات العرض وسياسات الطلب لتعزيز القدرة التنافسية لصناعتهم التحويلية، وتم استهداف صناعات بعينها لتشجيع التصدير، حيث تمت حماية تلك الصناعات في البداية لزيادة قدرتها على الوفاء باحتياجات الأسواق المحلية، بينما تلقت تلك الصناعات دعماً من الحكومات من خلال سياسات العرض، كما تضمنت تلك السياسات تمويلاً لعمليات البحث والتطوير، ومنح حوافز ضريبية، وحوافز

---

(١) ibid.

(٢) Ha-Joon Chang, op.cit.

للمستثمرين وغيرها. ومن ثم فإن نموذج الدولة التنموية قد تحدى فكرة عدم تدخل الدولة في عمل الأسواق، وبدلاً من ذلك فإن العديد نادوا بضرورة تدخل الدولة عند فشل الأسواق(١).

القضية الثالثة:

أدى الجدل الذي ثار حول الآثار السلبية للعولمة على اقتصادات الدول النامية إلى جذب المزيد من الاهتمام إلى الحاجة لتدخل الحكومات للتعويض عن بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعولمة.

ولاشك في أن السياسات الصناعية للدول تواجه تغيرات ملموسة في ضوء التحديات التي تفرضها قوى العولمة والتطور التكنولوجي المصاحب لها، حيث ظهرت أساليب إنتاجية حديثة أثرت على أساليب الإنتاج المطبقة، ومن ثم فإن ذلك انعكس على تغير الأسس التي تقوم عليها السياسات الصناعية للدول.

فأحد آثار العولمة تمثل في تغير الأنماط التقليدية من السياسات الصناعية مثل السياسات القائمة على استهداف صناعات بعينها، أو إعطاء إعانات ومنح لمنشآت صناعية معينة، كما أصبحت القدرة التنافسية للدولة لا تعتمد فقط على مدى توافر المادة الخام والعمالة الرخيصة، ولكن على نوعية وجودة الموارد البشرية والقدرة على استيعاب وتطوير تكنولوجيات جديدة(٢).

إن مفهوم القدرة التنافسية مفهوم متعدد الأبعاد يتضمن القدرة على التصدير، والاستخدام الأمثل للموارد، وزيادة الإنتاجية بما يعنيه ذلك من الارتقاء بمستويات المعيشة. وتقاس القدرة التنافسية للدولة بمدى قيامها بإنتاج السلع والخدمات التي تتوافق مع متطلبات الأسواق العالمية وذلك في ظل حرية التجارة، كما تتأثر بالبيئة الاقتصادية، والقدرة على استخدام وتطوير تكنولوجيات إنتاجية من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج وتطوير جودة المنتج وخلق منتجات جديدة. ولاشك في أن هناك دوراً واضحاً للدولة في هذا الصدد، ليس فقط لضمان استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، ولكن أيضاً للتغلب على مشاكل فشل الأسواق فيما يتعلق بالتنمية التكنولوجية وتسويق المنتجات(٣).

---

(١) Sanjaya Lall, **op.cit**, p.74, 75.

(٢) Andries Bezuidenhout, **op.cit**.

(٣) Sanjaya Lall, **op.cit**, pp 75-77.

وإجمالاً، يمكن القول بأن السياسة الصناعية تواجه تحديات كثيرة في ضـوء العولمـة وتتضمن تلك التحديات[١]:-

أ- تعزيز القدرة التنافسية للدولة، وخاصة من خلال تحسين وتطوير القدرات والإمكانيات التكنولوجية للدولة.

ب- الاهتمام بتشجيع الصادرات وتقديم المزيد من الحوافز التصديرية.

جـ- الاستثمار في البنى التحتية، والتعليم، والتدريب، والتطوير التكنولوجي.

د- تشجيع وتعزيز التعاون الإقليمي؛ وذلك لتوسيع نطاق الأسواق المحلية للدولة.

ثانياً: تصنيفات السياسة الصناعية

يمكن تصنيف السياسة الصناعية وفقاً لعدة معايير تشمل نطاق تلك السياسـة، والبعـد الزمني لها، والتركيز وآليات التنفيذ[٢]. ويوضح الجدول (٢-١) التصنيفات المختلفة للسياسـة الصناعية طبقاً لنطاق وتركيز تلك السياسات على سبيل المثال.

جدول (٢-١)

تصنيفات السياسة الصناعية

نوع السياسة الصناعية	الملامح الرئيسية لها
السياسات الصناعية العامة أو غير الانتقائية Generic Industrial Policies (GIPs)	تستهدف هذه السياسات القطاعات الصناعية بالتساوي، ويمكن أن تتضمن على سبيل المثال: السياسات التي تقوم بتشجيع الإنفاق الاستثماري، كما تندرج أيضاً السياسات التي تستهدف التعليم والصحة تحت هذه القائمة من السياسات.
السياسات الخاصة بأنشطة محددة Activities Specific Policies (ASPs)	هذه السياسات غير محددة بالنسبة لقطاعات صناعية معينة، بل تكون انتقائية بالنسبة لأنشطة معينة في العملية الإنتاجية مثل البحث والتطوير أو الابتكار.
السياسات الخاصة بأقاليم ومناطق محددة Regional Specific Policies (RSPs)	قد تشترك هذه السياسات مع الفئتين السابقتين نظراً لأن السياسات الإقليمية يمكن ألا تستهدف صناعات وأنشطة معينة، لكنها قد تتلاقى كذلك مع الفئات الخاصة بصناعات محددة.

(١) ibid, p.87.

(٢) Industrial Modernisation Center (IMC), op.cit, p.7,8.

السياسات الخاصة بصناعات محددة Industries Specific Policies (ISPs)	تتوجه هذه السياسات لقطاعات صناعية محددة، ومن بين هذه السياسات، السياسة التي تستهدف تطوير الصناعات عالية التقنيات، فضلاً عن السياسات التي تهدف إلى مساعدة الصناعات المتعثرة التي تواجه قدراً من الصعوبات.
السياسات الخاصة بشركات محددة والسياسات الخاصة بمشروعات محددة Project Specific Policies (PSPs)	تتوجه هذه السياسات لخدمة شركات معينة أو تقديم المساعدة الموجهة لتطوير تكنولوجيات معينة أو منتجات معينة.

المصدر:

Industrial Modernization Center (IMC), **Green Paper on Industrial Policy in Egypt**, (Cairo: IMC, Nov. 2003), p.8.

وعليه، فإنه يمكن للسياسة الصناعية أن تستهدف منتجات معينة أو أنشطة معينة أو شركات معينة داخل القطاع دون الحاجة إلى استهداف القطاع ككل، كما يمكن أن تركز على القضايا الأفقية التي تتصل بالصناعة بشكل مباشر مثل البحث والتطوير والابتكار والاستثمار، أو التركيز على الموضوعات الأساسية مثل التعليم والصحة وعادات العمل التي لها تأثير غير مباشر على الصناعة وعلى القطاعات الأخرى.

وعلى الرغم من أهميتها، فإن السياسة الصناعية لا تقتصر فقط على السياسة العامة والتي يتم تعريفها بأنها مجموعة القواعد والقوانين التي ترسم الخطوط العريضة لبيئة الأعمال وتصنع الإطار المؤسسي الذي تعمل فيه الصناعة، بل تضم أيضاً أي برنامج قصير أو متوسط أو طويل الأجل يهدف إلى تحقيق التنمية الصناعية، سواء قام بصياغته وتنفيذه القطاع الخاص أو العام أو المؤسسات غير الحكومية. ولا يلزم بالضرورة أن يتم تنفيذ السياسات الصناعية في إطار نظام التخطيط المركزي، فقد تنتج هذه السياسة عن تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية،وهو الأسلوب الذي تنتهجه كافة الدول المتقدمة[١].

ثالثاً: عملية صياغة السياسة الصناعية

تشتمل عملية صياغة ووضع السياسة الصناعية على أربع مراحل متتالية هي[٢]:

١- تحديد الموقع Positioning

---

(١) **ibid**, p.9.

(٢) **ibid**, p.15.

٢- توجيه كافة محركات القدرة التنافسية والوصول بها إلى المستوى الذي يحقق الرؤية القومية Align the Industrial Competitiveness Drivers

٣- التنفيذ Implementation

٤- المراجعة Review

وتتضمن عملية **التحديد** القيام بصياغة الرؤية القومية حيث تقرر الأطراف المعنية وأصحاب المصالح الموضع الذي يرغبونه للقطاع الصناعي في بلد ما في المستقبل، وبمجرد تحديد هذا الهدف يتم **توجيه كافة محركات القدرة التنافسية** (الهياكل الصناعية، وعادات وأساليب العمل Work Culture، وكم ونوعية العمالة، والتكنولوجيا المطبقة، وبيئة العمل) والوصول بها إلى المستوى الذي يمكن معه تحقيق الهدف المتفق عليه.

وبين المرحلتين الأولى والثانية يتم إجراء بحوث مكثفة لكافة القضايا الأفقية والرأسية المتضمنة، حيث يتم تحديد المجموعة الملائمة للسياسات الصناعية المتسقة والمتجانسة والقادرة على تحويل الرؤية القومية إلى حقيقة واقعية.

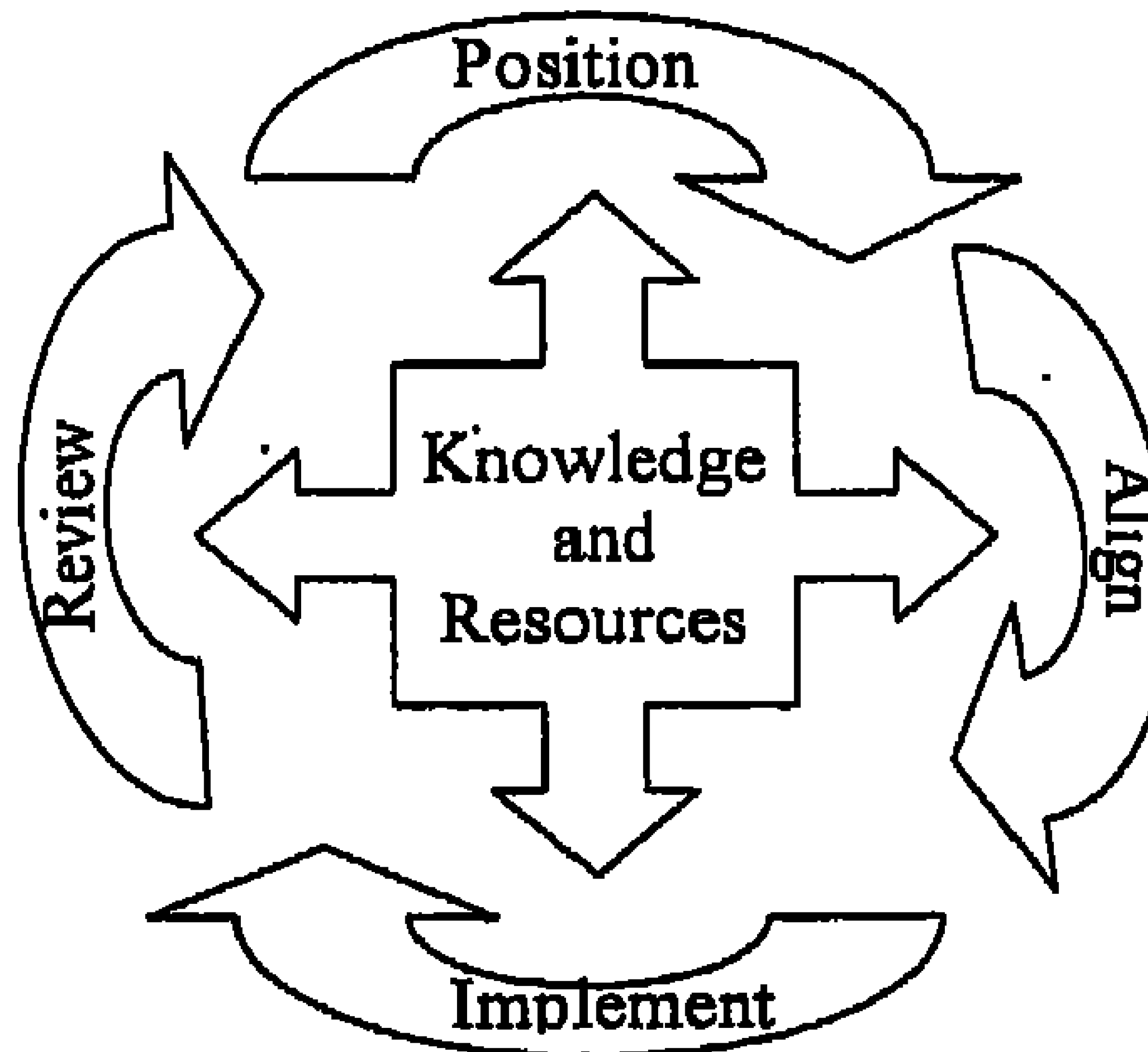
ويتطلب نجاح عملية **التنفيذ** للسياسات الصناعية وجود هيئة مركزية للتنفيذ من أجل الحفاظ على اتساق وتوافق السياسات وتجنب تعارض القرارات وتضاربها أو إهدار الموارد.

وتتمثل المرحلة النهائية لعملية صنع السياسة الصناعية في متابعة تنفيذ السياسة ومراجعتها عند اللزوم لتلبية احتياجات المراحل المختلفة للتنمية.

ويوضح الشكل رقم (١) عملية صياغة السياسة الصناعية:

شكل رقم (١)

عملية صياغة السياسة الصناعية



المصدر:

Industrial Modernization Center (IMC), **Green Paper on Industrial Policy in Egypt**, (Cairo: IMC, Nov. 2003), p.14.

ويعكس التدفق الدائري للمراحل الأربعة أن عملية صياغة السياسة الصناعية تبعد كل البعد عن كونها عملية استاتيكية، بل على العكس هي عملية ديناميكية وتستدعي وجود معلومات وبيانات يتم تحديثها بشكل مستمر فيما يتعلق بكافة المحاور الصناعية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، فضلاً عن توفير الموارد اللازمة لتمويل العملية.

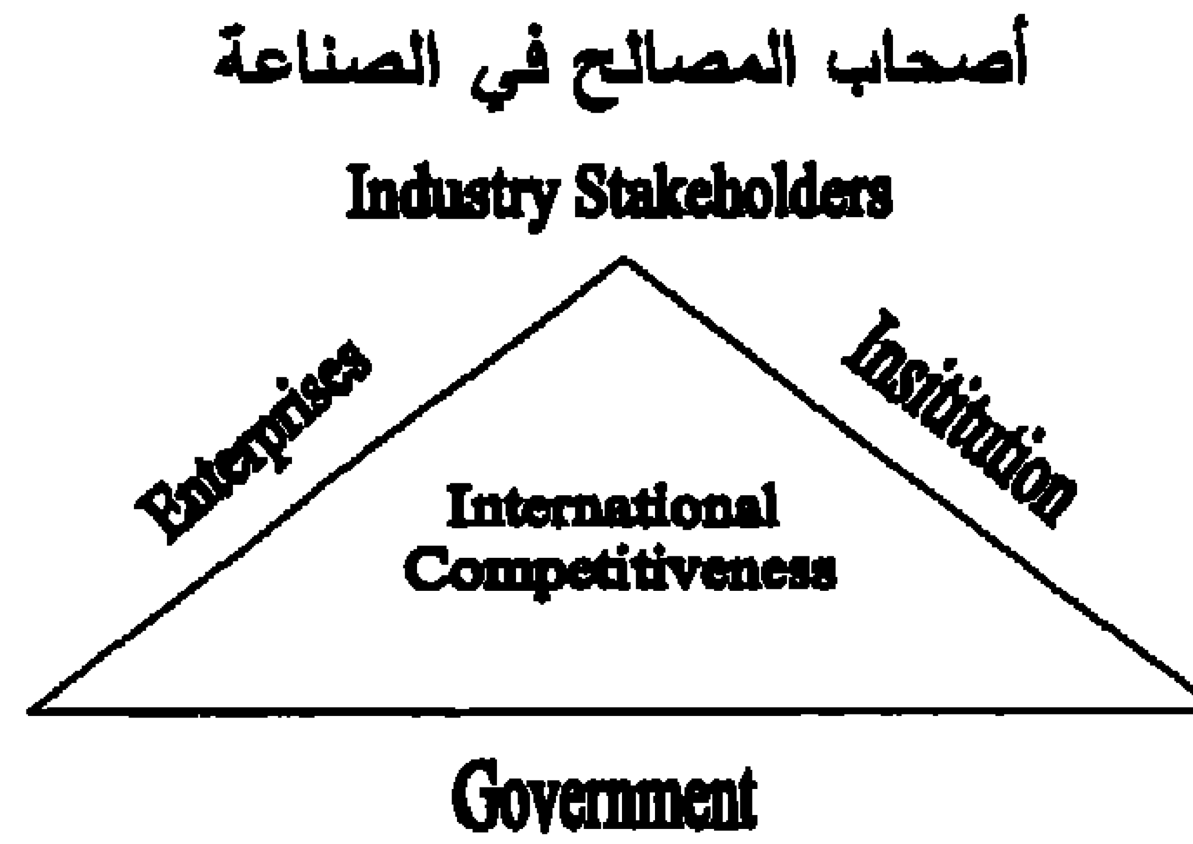
ومن المهم الإشارة إلى أن التدفق الدائري لعملية صنع أو صياغة السياسات التي تدعمها المعرفة والموارد يقوم تلقائياً بإيجاد آلية لإدارة الأزمات، فالمتابعة والمراجعة المستمرة للسياسات تعني استيعاب الصدمات الداخلية والخارجية أوتوماتيكيا، والتعامل معها في وقتها وبأسلوب نشط وديناميكي.

وتتضح عملية صنع السياسات المبينة عاليه على أفضل وجه من خلال بناء هيكل هرمي (كما في الشكل رقم ٢) حيث تتعاون كافة الأطراف المعنية، والشركات، والمؤسسات والحكومة من أجل تحقيق أهداف الارتقاء بالقدرة التنافسية العالمية للدولة.

شكل رقم (٢)

أصحاب المصالح في الصناعة

Industry Stakeholders



المصدر:

Industrial Modernization Center (IMC), **Green Paper on Industrial Policy in Egypt,** (Cairo: IMC, Nov. 2003), p.15.

المطلب الثاني

المناهج المختلفة للسياسة الصناعية في جنوب أفريقيا

قامت الاستراتيجية الصناعية الشاملة التي تبنتها جنوب أفريقيا منذ العشرينيات على ثلاث خصائص رئيسية هي(١):-

(١)تركيز تلك الاستراتيجية على (ISI) بما يعنيه ذلك من حماية للصناعة المحلية من المنافسة الخارجية من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات.

(١) Andries Bezuidenhout, **op.cit.**

(٢) قيام الدولة بدور ملموس من خلال إنشاء بعض المشروعات العامة الكبيرة وذلك لتحقيق التقدم في مجال التصنيع، فخلال فترة العقوبات التي فرضت على جنوب أفريقيا حاولت الدولة استخدام تلك المشروعات لتوفير الموارد الرئيسية مثل الوقود المستخرج من الفحم من خلال شركة (SASOL)، والأسلحة التي استخدمتها في حربها في أنجولا والعمليات الأخرى في الجنوب الأفريقي وذلك من خلال شركة جنوب أفريقيا لصناعة الأسلحة Armaments Corporation of South Africa (ARMSCOR).

(٣) ازدواجية أسواق العمل، حيث نجد العمال البيض يعيشون في دولة متقدمة تتمتع بقدر وافر من الرفاهية، ويحصلون على كافة حقوق العمال، بينما على الجانب الآخر يوجد العمال السود الذين كانوا يعانون كثيراً بسبب السياسات المجحفة التي اتبعت بشأنهم.

وخلال فترة الثمانينيات تم اتخاذ خطوات للتحول إلى الإصلاح الجمركي والخصخصة، وتحرير التجارة، ولكن هذه الخطوات لم تنجح بشكل ملموس بسبب عدم شرعية الحكومة آنذاك.

ومنذ بداية التسعينيات بدأت جنوب أفريقيا تدخل مرحلة انتقالية جديدة، وبالتالي بدأ الاهتمام من جديد بالسياسة الصناعية كوسيلة للتغلب على الآثار السلبية للعنصرية. وفي هذا السياق يمكن التعرف على أربعة مناهج رئيسية للسياسة الصناعية سادت في جنوب أفريقيا خلال فترة التسعينيات وهي[١]:-

(١) منهج البنك الدولي The World Bank Approach
(٢) منهج ما بعد الفوردية The Post-Fordist Approach
(٣) منهج البورترية The Porterist Approach
(٤) منهج الاقتصاد السياسي The Political Economy Approach

وسيتم تناول كل منهج منها بشيء من التفصيل في الجزء التالي:-

أولاً: منهج البنك الدولي[٢] The World Bank Approach

طبقاً لهذا المنهج يمكن القول بأن ضعف قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا نتج عن الحماية التي عانى منها القطاع والتي عزلته عن المنافسة الدولية، وكذلك ارتفاع

---

(١) ibid.

(٢) ibid.

الأجور الحقيقية وتكلفة رأس المال، ونتيجة لذلك شهدت جنوب أفريقيا معدلات مرتفعة من البطالة.

ومن ثم فإن الاستراتيجية الصناعية ينبغي أن تقوم على تحرير التجارة وتشجيع التصدير، لذا تركز تلك الاستراتيجية على تصحيح الأسعار في أسواق العمل ورأس المال، وكذلك على تطوير مهارات قوة العمل مع وضع سياسات مالية ونقدية أكثر فاعلية، والعمل على كسب ثقة المستثمرين وذلك لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال وضع سياسات اقتصادية مستدامة متسقة وبها قدر من المصداقية والشفافية.

وبالطبع فإن منهج البنك الدولي يرى أن الدور المباشر للدولة في وضع السياسة الصناعية وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، يعد دوراً غير مقبول، فهذه العملية من الأفضل تركها لعمل السوق.

وقد وجه انتقاد لهذا المنهج، مؤداه أنه يقوم بالأساس على ترك صنع السياسة الصناعية وإعادة هيكلة القطاع الصناعي للأسواق وحدها على افتراض أن ذلك سيؤدي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي. فهذا المنهج لم يأخذ في اعتباره أن اقتصاد جنوب أفريقيا قائم على تدخل الدولة بالتعاون مع رؤوس الأموال كبيرة الحجم.

ثانياً: منهج ما بعد الفوردية Post-Fordist Approach

طبقاً لهذا المنهج يمكن القول أن التدهور الذي أصاب قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا يرجع بالأساس إلى اتباع سياسة الإحلال محل الواردات (ISI) منذ منتصف العشرينيات. ففي ضوء تلك السياسة كانت الصناعة التحويلية تتمتع بالحماية من المنافسة الخارجية، وكانت تعتمد على استخدام تكنولوجيات إنتاجية قديمة وأساليب إدارية غير فعالة، وحتى داخل المنشآت التي حاولت تطبيق أساليب إدارية حديثة فإن التقدم الذي أحرزته كان محدوداً بسبب السياسات العنصرية التي كانت تمارس ضد السود والاعتقاد بأنه ليس لديهم جديد يقدمونه، وكذلك بسبب التوزيع غير العادل للدخول بين البيض والسود، وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية[1]، ومن ثم تدهور السوق المحلي بشكل ملموس، وانخفضت

---

(١) **ibid.**

ولمزيد من التفاصيل حول هذا الاقتراب الذي ساد جنوب أفريقيا منذ نهاية الثمانينيات انظر:

Mark Hunter, "The Post-Fordist High Road?, A South African Case Study", **Journal of Contemporary African Studies**, (London: Carforx Publishing, Vol.18, No.1, 2002,).

مستويات الاستثمار، وتراجعت الإنتاجية بشكل كبير داخل قطاع الصناعة التحويلية، مما أدى إلى تدهور اقتصاد جنوب أفريقيا.

وطبقاً لهذا المنهج فإن الاستراتيجية الصناعية لابد وأن تركز على تحويل قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا نحو استراتيجية الإنتاج الذكية Intelligent Production Strategy (IPS)، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات يتم اتخاذها في القطاع الصناعي. فبجانب تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، فإن هذه الإجراءات تتضمن خلق المنافسة الداخلية من خلال وضع سياسة للمنافسة، والاستثمار في تنمية رأس المال البشري، وتطوير سياسات سوق العمل، وتعزيز الطاقات التكنولوجية للدولة بمعنى مساعدة المنشآت ليس فقط على استيراد التكنولوجيات الحديثة ولكن أيضاً ابتكار تكنولوجيات جديدة.

أما عن دور الدولة، فإنها يمكن أن تتدخل عند فشل الأسواق، فالاستراتيجية الصناعية الفعالة تهدف إلى تحقيق التعاون بين الدولة والأسواق، والعمل على قيام الأسواق بأدوارها بشكل فعال.

ولقد وجه العديد من الانتقادات لهذا المنهج، وكان أهمها انتقادين تركزا على افتراضاته والدلائل التي قامت عليها هذه الافتراضات. فقد رأت بعض الدراسات أن هذا الاقتراب غير حاسم بشكل كاف، خاصة أنه ركز على بعض الأدبيات التي افترضت أن الأسس التي تقوم عليها القدرة التنافسية للدولة قد تغيرت، وأن إعادة هيكلة الاقتصاد قد تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.

ولقد حاول "Trover Bell" (وزير الصناعة آنذاك) عام ١٩٩٥ مناقشة الفروض الأساسية للمنهج، والتي ترى أن التدهور الذي أصاب اقتصاد جنوب أفريقيا، وبخاصة القطاع الصناعي، قد جاء نتيجة لانخفاض مستويات الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية، كما انتقد "Bell" الافتراض القائل بأن تحرير التجارة سيؤدي إلى دفع عجلة الصادرات، حيث إن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة الواردات، ومن ثم يحدث عجز في الميزان التجاري. ووفقاً له فإن إجراءات جانب العرض والتي تعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين أداء قطاع الصناعة التحويلية لا يمكن أن تعمل بسرعة وبشكل فعال لكي تحد من الآثار السلبية لتحرير التجارة وحرية الاستيراد، بل إن هذه الإجراءات تأخذ فترة من الوقت لكي تحدث الآثار الإيجابية المرجوة منها.

ثالثاً: منهج البورترية Porterist

في بداية عام ١٩٩٤ قام المنتدى الاقتصادي الوطني بتفويض شركة "Monitor" بوضع دراسة للتعرف على الشركاء المعنيين بتشكيل الاستراتيجية الصناعية القومية، وقد قامت افتراضات الشركة على أعمال "Micheal Porter" وبخاصة الميزة التنافسية للأمم، واشترك فريق من الهيئات مثل هيئة التنمية الصناعية Industrial Development Corporation (IDC) ووزارة التجارة والصناعة Department of Trade and Industry (DTI) وغرفة التجارة والصناعة Chamber of Trade Industry مع شركة "Monitor". وقد أشار الباحثون إلى أن دراساتهم ستركز على الاستراتيجية الصناعية في مقابل السياسة الصناعية، وعرفوا الاستراتيجية الصناعية بأنها تهدف إلى تعظيم معدل النمو الاقتصادي للدولة، بينما في المقابل تأخذ السياسة الصناعية في اعتبارها أهدافاً أخرى مثل الاهتمام بالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية[١].

وقد رأت شركة "Monitor" أن السياسة الاقتصادية للحكومة دائماً ما تتشكل من الاختيار بين حرية الأسواق أو التدخل المباشر في الصناعة، ولكن هذا الانقسام غير دقيق فدور السياسة الحكومية يمكن فهمه بشكل صحيح عن طريق التعرف على تأثير تلك السياسة على مستوى المنافسة القائمة بين المنشآت، فالحكومة على كافة المستويات يمكن أن تحسن أو تعوق الميزة التنافسية للدولة، حيث يمكنها أن تستثمر في الأنشطة الابتكارية والبحث والتطوير وأن تضع سياسات فعالة للمنافسة وقوانين لمنع الاحتكار، بل إن أكثر أدوار الدولة فاعلية، هو قيامها بتحسين جودة المدخلات الإنتاجية التي تعتمد عليها المنشآت، والعمل على خلق بيئة تنافسية، ووضع سياسات من شأنها تحديث وتطوير التكنولوجيات المستخدمة. ولا ترتبط الميزة التنافسية بالدول فقط، بل تنطبق أيضاً على التعاون بين المنشآت المختلفة فيما يسمى بالتجمعات "Clusters"، فالدولة يمكن أن تقوم بدورها في دفع عجلة التعاون داخل تجمعات معينة، ولكن إحدى المشكلات الرئيسية هي أن دراسة التجمعات لا تتيح صورة شاملة عن كيفية ارتباط القطاعات الاقتصادية المختلفة ببعضها البعض، ومن ثم ظل هذا الاتجاه نموذجاً نظرياً عاماً بعيداً عن الواقع[٢].

---

(١) Andries Bezuidenhout, op.cit.

(٢) ibid.

رابعاً: منهج الاقتصاد السياسي The Political Economy Approach

يرفض هذا المنهج فكرة انفصال الدولة عن السوق، وبدلاً من ذلك فإنه يرى أن التفاعل بين الدولة والسوق هو نتيجة للقوى والضغوط التي تمارس عليهما، وأكثر تلك الضغوط تأثيراً يأتي من المصالح الاقتصادية وتحقيق أهداف طبقات بعينها(١).

وبينما يرى منهج ما بعد الفوردية Post-Fordist أن سبب تدهور القطاع الاقتصادي في جنوب أفريقيا هو قطاع الصناعة التحويلية، فإن هذا المنهج سعى إلى التعرف على مدى أهمية ذلك القطاع بالنسبة لاقتصاد جنوب أفريقيا. فجنوب أفريقيا مازالت قطاعات معينة تسيطر على اقتصادها مثل التعدين، والخدمات التمويلية والصناعة التحويلية، وإذا أرادت جنوب أفريقيا أن تقوم ببناء اقتصاد قائم على الصناعة التحويلية فإن السياسة الصناعية ينبغي أن تأخذ في اعتبارها تأثير المصالح المهيمنة في الاقتصاد، وكيف يمكن لهذه المصالح أن تشكل دور الدولة في الاقتصاد، ومن ثم فإنه من الضروري أن تأخذ في الاعتبار ما الذي تتضمنه السياسة الصناعية وما الذي يخرج عن نطاقها(٢).

ويرى هذا المنهج أن هناك أدوات للسياسة الصناعية تسود في أوقات مختلفة، طبقاً لاختلاف طبيعة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة عبر الوقت، والتغيرات التكنولوجية التي تشهدها، وكذلك المصالح المهيمنة بها. على سبيل المثال فإنه في ظل الحكم العنصري، كانت مؤسسة التنمية الصناعية (IDC) تساوي بين السياستين الصناعية والتجارية، وذلك لتسهيل تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات (ISI)، ومن ثم تجاهلت بعض العوامل الأخرى مثل سياسات وقوانين العمل المجحفة، والعمل على إنشاء صناعات ثقيلة داخل قطاعات التعدين والطاقة، ومشروعات كبيرة الحجم تعمل داخل الاقتصاد. فكل تلك العوامل تعد جزءاً من السياسة الصناعية للدولة. وهكذا فإن تعريفات السياسة الصناعية ليست حيادية، وذلك بسبب ما يتم تضمينه بها وما يتم استبعاده منها.

ويشير هذا المنهج إلى أن دور الدولة يتوجه نحو تصميم برامج للإنفاق العام وذلك لتوفير البنى التحتية اللازمة، وهذا يؤدي بدوره إلى تمهيد الطريق للمزيد من الاستثمار، وخلق الطلب الفعال، ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

وهكذا فإن هذا المنهج قد امتد بتعريف السياسة الصناعية من مجرد تلك السياسة التي تستهدف صناعة معينة من خلال مجموعة من الإجراءات التي تتم في جانب العرض، إلى

---

(١)

(٢) Ha-Joon Chang, op.cit.

تعريف يصبح للدولة فيه دور مهم من خلال قيامها بتطوير البنى التحتية وخلق الطلب، وهو بذلك يتعارض مع المناهج الأخرى التي تفضل عمل الأسواق بحرية دون تدخل مباشر من الدولة.

إجمالاً:

اتفقت كل المناهج السابقة على أهمية تشجيع قطاع الصناعة التحويلية، فجنوب أفريقيا دولة غنية بمواردها المعدنية، ومن ثم فإنه ينبغي التركيز على إضافة قيمة أكبر للمنتجات من خلال تصنيعها قبل تصديرها أو بيعها في الأسواق المحلية، ولكن اختلفت تلك المناهج في كيفية تحقيق ذلك الهدف، وطبيعة دور الدولة في هذا الصدد.

فقد قام **منهج البنك الدولي** على الاتجاه الليبرالي، حيث يقوم السوق بتحديد تكلفة كل من العمل ورأس المال، وينحصر دور الدولة في كونها منظماً فقط للعملية الإنتاجية.

أما **منهج ما بعد الفوردية** فقد ركز على تحرير التجارة وتشجيع الصناعات التحويلية التي تتجه للتصدير من خلال إجراءات جانب العرض، وتنمية رأس المال البشري، ووضع سياسات تكنولوجية فعالة.

ثم جاء **منهج البورترية** ليتوافق مع ذلك إلى حد ما، ولكن دور الدولة هنا ينحصر في خلق بيئة اقتصادية مواتية مع التدخل المحدود من خلال تدعيم أسواق العناصر الإنتاجية.

وناقش **منهج الاقتصاد السياسي** مسألة تحول جنوب أفريقيا من اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد قائم على الصناعة التحويلية، وتضمنت اقتراحاته بشأن السياسة الصناعية، التركيز على جانب الطلب، وتطوير البنى التحتية من خلال دور الدولة وقيامها بالمزيد من الاستثمارات لتحسين تلك البنى والارتقاء بها، وكذلك استهداف صناعات تحويلية معينة.

والجدول (٢-٢) يقارن بين تلك المناهج الأربعة من حيث أسباب تدهور القطاع الصناعي في جنوب أفريقيا، والاستراتيجيات الصناعية المقترحة، ودور الحكومة، والأدوات الملائمة للسياسة الصناعية.

جدول (٢-٢)

مقارنة بين المناهج المختلفة للسياسة الصناعية في جنوب أفريقيا

أوجه المقارنة	منهج البنك الدولي	منهج ما بعد الفوردية Post-Fordism	منهج البورترية Porterist	منهج الاقتصاد السياسي
١- نقاط الضعف الهيكلية بالقطاع الصناعي في جنوب أفريقيا	- ارتفاع تكلفة العمل ورأس المال. - عدم تمتع قطاع الصناعة التحويلية بقدرة تنافسية عالية في الأسواق الدولية بسبب فرض الحماية واتباع سياسات (ISI).	- الآثار السلبية التي ترتبت على اتباع (ISI). - انخفاض الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية. -الممارسات العنصرية ضد العمال السود.	- الافتقار إلى التعاون بين منشآت التجمعات الاقتصادية. - تركيز المنشآت على الإنتاج للحكومة وليس للعملاء والمنافسين. - التركيز على تصدير المنتجات الأولية ونصف المصنعة بدلاً من إضافة قيمة أكبر لها. - الافتقار إلى العمالة عالية المهارة والتكنولوجيات الحديثة. - الافتقار إلى المنافسة في السوق المحلي بسبب الحماية. - تعقد الإجراءات الإدارية وسيطرة روح البيروقراطية على المنشآت والمصالح الحكومية.	- مازال اقتصاد جنوب أفريقيا يعتمد على قطاعات التعدين والطاقة. وقد أثرت مصالح الطبقات المرتبطة بتلك القطاعات على عمليات التكامل بين تلك القطاعات وقطاع الصناعة التحويلية.
٢- الاستراتيجية الصناعية المقترحة	ينبغي أن تركز الاستراتيجية الصناعية على تحسين المناخ الاستثماري للدولة وكسب ثقة المستثمرين من أجل الإسراع بالنمو الاقتصادي	يتوجه التركيز الرئيسي للاستراتيجية الصناعية نحو تحسين الإنتاجية ودفع عجلة الصادرات داخل قطاع الصناعة التحويلية.	تركز الاستراتيجية الصناعية على تحسين القدرة التنافسية من خلال خلق بيئة اقتصادية تشجع عمل الأسواق بحرية.	- أن تقوم الدولة باستثمارات في تطوير البنية التحتية. - تتدخل الدولة بشكل انتقائي من خلال تحقيق قدر من التكامل بين القطاعات المعدنية وقطاع الصناعة التحويلية.
٣- دور الدولة	- ينبغي تخفيض دور الدولة إلى أقل قدر ممكن. - العمل على كسب ثقة المستثمر من خلال وضع سياسات اقتصادية فعالة.	- تتدخل الدولة فقط في حالة فشل الأسواق. - تقوم الدولة ببناء قدرات مؤسسية وإدارية فعالة.	- تعمل الدولة فقط على إيجاد بيئة تنافسية لكي يمكن الارتقاء بالقدرة التنافسية في الأسواق العالمية. - أفضل أشكال التدخل هو تعزيز وتدعيم أسواق العناصر التي تعتمد عليها المنشآت.	- ينبغي أن تتم تنحية الخلاف الدائر بين الدولة والسوق جانباً حيث إن للدولة دوراً محورياً يمكن أن تضطلع به.

٤- الإجراءات المقترحة بشأن السياسة الصناعية	- تخفيض دور الدولة لمستوى معقول. - إعادة توزيع الأراضي وتطوير مهارات قوة العمل. - التحرير التجاري والنقدي، والالتزام بمخططات مالية من أجل تحسين ثقة المستثمر.	- تقوية الأسواق من خلال تحرير التجارة، سياسة المنافسة، تعزيز دور قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة (SMEs). - تطوير الطاقات المؤسسية والإدارية من أجل دفع عجلة تنمية الموارد البشرية وتشجيع التطور التكنولوجي وتدعيم R & D.	- العمل على خلق بيئة مواتية للمشروعات من خلال زيادة درجة المنافسة سواء المحلية أو الدولية. - تطوير التجمعات الاقتصادية وتدعيم التعاون بينها. - إحداث نقلة في سلسلة القيمة وتطوير الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.	- ليست هناك مقترحات معينة بشأن السياسة الصناعية، ولكنها يمكن أن تتضمن إجراءات معينة مثل استهداف صناعات تحويلية معينة ووضع برامج لتحديث البنى التحتية وغيرها من برامج الأعمال العامة.

المصدر:

Andries Bezuiderhout, **An Evaluation of Industrial Policy Perspectives in the South African Context**, (NEDLAC) Discussion Document, (Pretoria: NEDLAC, March 2002), (www.nedlac.org.za)

المبحث الثانى

السياسة الصناعية فى جنوب أفريقيا قبل انتهاء نظام الفصل العنصرى (قبل عام ١٩٩٤)

أثرت السياسة الصناعية المتبعة خلال الفترة العنصرية بشكل ملموس على أداء القطاع الصناعى فى جنوب أفريقيا، وساهمت إلى حد كبير فى تراجع مستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية لذلك القطاع. ويهدف هذا المبحث إلى التعرف على أهم ملامح السياسة الصناعية المتبعة خلال تلك الفترة والوقوف على مدى تأثيرها على القطاع الصناعى وذلك من خلال ثلاثة مطالب يتناول أولها معالم السياسة الصناعية والأداء الصناعى قبل عام ١٩٢٥، وهو نفس العام الذى شهد تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات (ISI).

أما ثانيها فيتناول سياسة الإحلال محل الواردات المطبقة خلال الفترة (١٩٢٥–١٩٧٥)، وتوضيح آثارها على القطاع الصناعى، وأخيرا يعرض المطلب الثالث لسياسة تشجيع التصدير المتبعة منذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات، وبيان انعكاساتها على القطاع الصناعى فى جنوب أفريقيا.

المطلب الأول

السياسة الصناعية قبل عام ١٩٢٥

بدأت الخطوات الأولى للتصنيع فى جنوب أفريقيا فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث أدى إكتشاف العديد من المعادن إلى إنشاء صناعات ترتبط بهم مثل صناعة المتفجرات والأسمنت والصناعات الهندسية، مما أدى إلى تزايد الدخل القومى ومعدل النمو الاقتصادى، ولكن رغم ذلك فإن التوسع الذى حدث فى قطاع الصناعة التحويلية كان محدودا؛ ففى ظل التشتت السكانى وإرتفاع تكاليف النقل كان من الصعوبة إنشاء مصانع كبيرة الحجم وخاصة فى ضوء ضيق حجم السوق المحلى. وحتى مع تزايد الدخول والثروات الناتجة عن الثروة المعدنية فإن ذلك لم يؤد إلى دفع عجلة القطاع الصناعى، بل إنه عمل على تزايد الوادرات من السلع الاستهلاكية. وكان القطاع التعدينى هو القطاع المسيطر على الاقتصاد فى تلك الفترة، وعمل على امتصاص رؤوس الأموال المتاحة، وكذلك توفير فرص عمل، ولذلك لم يكن لدى جنوب أفريقيا قطاع صناعى كبير ومتنوع إلا خلال القرن العشرين، واستمر التصنيع مقصورا على المناطق التعدينية فقط(١).

---

(١) Michiel Van Dijk, South Africa Manufacturing Performance in International..., **op. cit.**, p. 2.

وقد ساهمت سنوات الحرب العالمية الأولى فى إحداث تقدم صناعى ملموس فى جنوب أفريقيا حيث أصبح لزاما عليها أن تقوم بإنشاء صناعات أساسية؛ وذلك لعدم القدرة على الاستيراد خلال تلك الفترة وكان من بين الصناعات التى ازدهرت خلال تلك الفترة صناعة المتفجرات، وصناعة الأحذية وأغطية القدم، وتصنيع وتعليب الأغذية، والملابس والمنسوجات، والأعمال الهندسية. كما ساهم انخفاض حدة المنافسة الخارجية فى تشجيع أصحاب المشروعات على إنشاء مصانع جديدة [١].

ويلاحظ زيادة عدد المنشآت الصناعية خلال الفترة (١٩١٥- ١٩١٩) من ٣٦٣٨ منشأة إلى ٥٢٧٨ منشأة أى بحوالى ٤٥%، وزادت نسبة التشغيل بحوالى ٧٣%، كما زاد عدد المصانع من ٨٦٢ مصنعاً إلى ١٧٦٣ مصنعا[٢]، فتضاعف عددها تقريباً خلال نفس الفترة.

وكانت الرسوم الجمركية خلال تلك الفترة تفرض بغرض جمع الإيرادات إلا أنه فى عام ١٩٠٦ قامت مستعمرة الكيب بفرض نوع من الحماية على عدد من المنتجات الاستهلاكية مثل الأحذية، والبطاطين، والسكر.. وغيرها وذلك بغرض دفع عجلة الإنتاج المحلى.

وفى عام ١٩١٠ تم تشكيل لجنة "Cullinan" للبحث فى إمكانية تطوير قطاع الصناعة، وإقترحت تلك اللجنة فرض نوع من الحماية الجمركية على بعض الصناعات التى ستثبت كفاءتها مع الوقت. وتم إصدار القانون الأول للرسوم الجمركية عام ١٩١٤ (Union Customs Tariff Act.) وقد كان الغرض الرئيسى من هذا القانون هو جمع الإيرادات، ولكنه أعطى قدراً من الحماية لبعض الصناعات المحلية. وفى عام ١٩٢١ تم تشكيل مجلس التجارة والصناعة، وذلك بهدف تولى الأمور المتعلقة بالرسوم الجمركية وتقديم المشورة للحكومة عن كيفية مساعدة الصناعات المحلية داخل جنوب أفريقيا[٣].

ومما تقدم يلاحظ أنه لم يكن لدى جنوب أفريقيا خلال تلك الفترة سياسة صناعية واضحة المعالم، حيث لم يكن لقطاع الصناعة التحويلية دور ملموس فى الاقتصاد، بل سيطرت القطاعات المعدنية على الاقتصاد، كما أن الصناعات التى شهدت تحسناً فى أدائها هى تلك الصناعات المرتبطة بالتعدين مثل المتفجرات، والصناعات الهندسية وغيرها.

---

(١) Graeme Bloch, "The Development of South Africa's Manufacturing industry", in Zbigniew A. Konezacki, Jane L. Parpart and Timothy M. Shaw (eds.): **Studies in the Economic History of South Africa,** (London: Frank Cass, Vol. II , 1990), p. 87 , 88.

(٢) **ibid.**, p.88.

(٣) D. Hobant Houghton: **The South Africa Economy,** (Oxford: Oxford University Press, 1964), p. 114.

وقد كان للسياسات العنصرية التى اتبعت خلال تلك الفترة أسوأ الأثـر علـى النمـو الاقتصادى لجنوب أفريقيا، حيث وضعت الحكومة العنصرية فى تلك الفتـرة قـوانين لتملـك الأراضى بدأتها بقانون تخصيص الأرض للأفارقة، وتضم أقل الأراضى خصوبة فى الأقاليم، بالإضافة إلى الأراضى البكر التى تحتاج إلى جهود ضخمة لزراعتها. ومنذ عام ١٩١٣ صدر قانون الأراضى الذى يحرم على الأفارقة شراء أراضٍ خارج المعـازل، وبالنسـبة للقطـاع الصناعي صدر قانون ١٩٢٣ والذى حدد إقامة الأفارقة فى أحياء خاصة بهم فى المدن، كمـا صدرت عدة قوانين أخرى للحد من حرية حركة الأفارقة والحد من الهجرة؛ وذلك لمواجهـة الطلب على العمالة الرخيصة، حيث يتم تشغيل العمال المهاجرين فى المنـاجم وكـذلك فـى الصناعات التى تتطلب مجهودا ضخما، كما هدفت تلك السياسة إلى حماية العمال البيض مـن المنافسة فى الوظائف ذات الدخول المرتفعة والتى تتطلب مهارات عالية(١).

وقد أصدر الحاكم العام عام ١٩٠٩ قانوناً يلزم كل أفريقي أن يحمل معه بطاقة مرور إلى أي مكان يذهب إليه، وإلى جانب ذلك لابد أن يحمل ترخيص بالإقامة في المنطقـة التـي ينتقل إليها، وقد أدت كل تلك القوانين إلى تقييد حركة الأفريقي وبقائه داخل مناطق محددة هي المعازل الأفريقية(٢).

كما صدر قانون المناجم والمصانع عام ١٩١١، وعدل سنة ١٩٢٦، وقد منـع هـذا القانون الأفارقة من مزاولة الأعمال الفنية التى تتطلب مهارات عالية؛ وذلك لحجزها للبـيض. ومنذ منتصف العشرينيات عمل قانون حاجز اللون على حفظ أفضل الوظائف للبيض، وإعطاء الأولوية للبيض على السود حتى فى العمل غير الماهر(٣).

وقد ساهمت كل تلك القوانين فى تقليص قدرة الأفارقة على تحقيق قدر مـن التـراكم الرأسمالى، وفى تراجع معدلات الادخار والاستثمار، كما عملت القوانين التى وضعت بشـأن توطين الأفارقة بعيدا عن أماكن عملهم على ارتفاع نفقات المعيشة بالنسبة لهم(٤).

وهكذا ساهمت السياسات العنصرية في تراجع معدلات النمـو الاقتصـادى لجنـوب أفريقيا، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى خلال الفتـرة (١٩١٦–

---

(١) Lena Mortiz, **"Trade and Industrial Policies in the New South Africa"**, Research Report No. 97, (Uppsala: Nordiska African Institute, 1994), p. 16.

(٢) Republic of South Africa, Department of Trade and Industry (DTI): **Accelerating Growth and Development: The Contribution of an Integrated Manufacturing Strategy**, (Pretoria: DTI, 2002) p. 7.

(٣) Lena Mortiz, **op. cit.**, p. 16, 17.

(٤) Republic of South Africa, Department of Trade and Industry (DTI), **op.cit.**, p. 6,7.

١٩٢٦) ٣,٨% فقط وذلك مقارنة بحوالي ٥% خلال الفترة (١٩٢٦-١٩٣٦)، كما تدهور القطاع الصناعى بشكل ملموس خلال نفس الفترة، إذ بلغ متوسط معدل النمو للقيمة المضافة للصناعة التحويلية Manufacturing value added (MVA) خلال الفترة (١٩١٦-١٩٢٦) حوالى ٦,٨% وذلك مقارنة بحوالي ٩% خلال الفترة (١٩٢٦-١٩٣٦)، فى حين بلغ متوسط معدل النمو السنوى للتشغيل فى قطاع الصناعة التحويلية خلال نفس الفترة ١,٨٢% فقط وذلك مقارنة بما يقرب من ٥,٦% خلال الفترة (١٩٢٦-١٩٣٦)(١).

وقد كان الاقتصاد فى تلك الفترة يعتمد بشكل كبير على المنتجات الأولية وليس المصنعة، لذا بلغت مساهمة الصناعة التحويلية فى (GDP) فى عام ١٩١٧/١٩١٦ حوالى ٦,٢%، وبلغت نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالى صادرات جنوب أفريقيا خلال نفس العام ٨,٢% فقط، كما ارتفعت نسبة الواردات الصناعية إلى (GDP) خلال نفس العام وتخطت تلك النسبة ٥٠%(٢).

المطلب الثانى

سياسة الإحلال محل الواردات (١٩٢٥-١٩٧٥)

Import Substitution Industrialization (ISI)

إن عملية الإحلال محل الوادرات تعنى أن تنتج الدولة محليا ما كانت تستورده من قبل، أى ما كان يجب أن تستورده لو لم تقم بهذا الإنتاج. وتتطلب العملية بهذا المفهوم خلق السوق المحلية لهذه الصناعات عن طريق الحماية الكافية لها من خلال:

- منع استيراد السلع المماثلة لما تنتجه محليا.
- أو فرض تعريفات جمركية مرتفعة على السلع المماثلة.
- أو تطبيق قيود الاستيراد المختلفة التى تحول دون تدفق السلع المماثلة حتى لا تنافس السلع الوطنية فى السوق المحلية.

---

(١) Trevor Bell and Nkosi Madula: The Manufacturing Industry 1970-2000, in Sturat Jones (ed), **op. cit.,** p. 101.

(٢) **ibid**, p. 102.

وهكذا فإن عملية الإحلال محل الواردات ما هى إلا إحلال للمنتجات المحليــة محــل السلع المصنعة المستوردة[1].

فمنذ أواسط العشرينيات تبنت جنوب أفريقيا سياسة صناعية قائمة على الإحلال محــل الواردات، وفرضت حماية جمركية مرتفعة على العديد من الصناعات المحلية بها، وذلك مــن خلال قانون التعريفات الجمركية رقم ٣٦ لسنة ١٩٢٥، كما تم تأسيس العديد من المشروعات العامة فى مناطق استراتيجية وذلك كجزء رئيسى من سياسة (ISI). فمنذ بداية عام ١٩٢٨ تم إنشاء العديد من الشركات التى تمتلكها الدولة فى صناعات تحويلية استراتيجية مثل ISCOR (الحديــد والصـــلب)، و SASOL (الوقـــود والطاقـــة)، و FOSCOR (الفوســـفات) وARMSCOR (الأسلحة). وقد كانت نفقات الإنتاج فى هذه الصناعات أعلـــى بكثيــر مــن مثيلتها فى الأسواق العالمية. وقد تميزت تلك الصناعات بأنها كثيفة رأس المال، وكان الهــدف من وراء إقامتها تحقيق الإكتفاء الذاتى فى مجالات إنتاجها، كما تزايد الاقتنـــاع بـــأن قطـــاع التعدين والذى يعتمد عليه الاقتصاد وبشكل كثيف كمصدر للصرف الأجنبى لابد مـــن إحلالـــه بقطاع آخر. وهكذا تزايد الإنتاج الصناعى بـــ ٤١% خلال الأربع ســـنوات التاليـــة، وزادت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى إجمالى الناتج المحلى فى مقابل تناقص مساهمة كل مـــن القطاع الزراعى والتعدين[2].

كما دعمت (ISI) تحول الإنتاج من الســـلع الاســـتهلاكية إلـــى الســـلع الرأســـمالية والوسيطة، ومن الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة، لذا زاد نصيب الصـــناعات الثقيلـــة من إجمالى القيمة المضافة للصناعة التحويلية (MVA) مـــن ٣٦,٤% إلـــى ٦٤,٣% خـــلال الفترة (١٩٢٥-١٩٧٥)، وأدى ظهورها إلى زيادة الكثافة الرأسمالية على حساب خلق المزيـــد

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول مفهوم الإحلال محل الواردات، ودوافع اتجاه الدول النامية نحو تلك الاستراتيجية، ومراحل التصنيع عن طريق الإحلال محل الواردات انظر:

جودة عبد الخالق، كريمة كريم: أساسيات التنمية الإقتصادية، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧)، ص ص ١٢٤ - ١٣٠.

أحمد مكى إسماعيل: استراتيجية التصنيع فى تجربة التنمية السودانية، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، ١٩٨٣)، ص ص ٦٢-٧٠.

فاروق محمود الحمد: دراسة تقويمية فى استراتيجيات التصنيع فى البلدان المتخلفة مع إشارة بصفة خاصة للتجربتين السورية والعراقية، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، ١٩٨٢)، ص ص ٤٣-٥٠.

(٢) Michiel Van Dijk, op. cit., p. 2, 3.

من فرص العمل، ليرتفع معدل النمو السنوي لنصيب العامل من رأس المال الثابت من ٢,٧% خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٧٠) إلى ٤,٦% خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨١)، بزيادة فى معامل رأس المال/ العمل بحوالى ٧٥%[١].

وخلال فترة السبعينيات وحتى بداية الثمانينيات، كانت أسعار الفائدة الحقيقية منخفضة، ونتيجة لذلك انخفضت أسعار رأس المال بالنسبة للعمل، ويعود تفضيل رأس المال على العمل أيضا إلى زيادة متوسط الأجور الأفريقية، ونتيجة لذلك لم يتم خلق فرص عمل جديدة داخل قطاع الصناعة التحويلية فى جنوب أفريقيا خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات[٢].

وقد كانت العملية التصنيعية فى جنوب أفريقيا قائمة على استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة، فقد بلغ متوسط الحماية الجمركية الفعالة حوالى ١٥% للسلع التى تستخدم فى الاستهلاك المحلى و ٦% على السلع الوسيطة، وحوالى ٢% على السلع الرأسمالية وذلك خلال عام ٦٣/٦٤. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت القيود الكمية على الاستيراد أداة رئيسية لتدعيم سياسة الإحلال محل الواردات (ISI)، وخضع حوالى من ٥٠% - ٦٠% من الواردات لتلك القيود[٣]، وهكذا شجعت (ISI) الإنتاج المحلى لبعض السلع الاستهلاكية التى كانت تنتج بالأساس للسوق المحلية طالما أن الحماية قد حدت من القدرة التنافسية لها فى الأسواق العالمية، ولم يتوجه للتصدير سوى جزء صغير للغاية.

واستمر الاعتماد على المنتجات الرأسمالية والوسيطة المستوردة حيث مثلت ما يقرب من ٨٢% من إجمالى الواردات خلال فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات[٤]. وكنتيجة لذلك فشلت جنوب أفريقيا فى تخفيض الواردات بالنسبة لناتجها المحلى، وظلت الواردات تشكل نسبة كبيرة من هذا الناتج بلغت حوالي ٢٥% منه منذ عام ١٩٢٥، وذلك مقارنة بدول أمريكا اللاتينية التى اتبعت سياسة الإحلال محل الواردات، وبلغت تلك النسبة بها حوالى ١٠% فقط، والسبب وراء ذلك الاختلاف هو أن أمريكا اللاتينية عندما اتبعت سياسة الإحلال محل الواردات كانت تمارسها بالنسبة للمنتجات الرأسمالية والاستهلاكية، بينما فى حالة جنوب

(١) Colin McCarthy: Industrial Development and Distribution, in Schrine R. (ed.) **Wealth or Poverty? Critical Choices for South Africa,** (Oxford: Oxford University Press, 1992), p. 453.

(٢) Lena Mortiz, **op. cit.,** p. 14.

(٣) Merle Holden, "The Choice of Trade Strategy", in Nicoli Nattrass and Elisabeth Ardington (eds.): **The Political Economy of South Africa,** (Oxford: Oxford University Press, 1990), p. 262

(٤) Lena Mortiz, **op. cit.,** p. 15

أفريقيا فإن الإحلال محل الواردات قد استثنى الواردات الرأسمالية والوسيطة، بل إن الصناعات القائمة على الإحلال محل الواردات كانت من الأسباب الرئيسية وراء زيادة ميل جنوب أفريقيا للإستيراد؛ لأن هذه الصناعات قد تطلبت نسبة معينة من الواردات الرأسمالية والوسيطة. فعلى سبيل المثال مثلت واردات الصناعات الكيماوية ٤٠% من خاماتها، وبلغت تلك النسبة ٣٤% بالنسبة لصناعة السيارات، كما قامت صناعة المعدات والأدوات الكهربائية بإستيراد ما يقرب من ٣٠% من خاماتها[١].

ولقد كان للسياسات العنصرية التى اتبعت خلال تلك الفترة أسوأ الأثر على القطاع الصناعى فى جنوب أفريقيا، فمع تزايد نصيب قطاع الصناعة التحويلية فى الاقتصاد. زاد الطلب على العمالة الماهرة والتى كانت تتشكل بالأساس من العمال البيض، والذين انخفض معدل هجرتهم إلى جنوب أفريقيا منذ السبعينيات، وقد أدى ذلك إلى النقص فى الأيدى العاملة الماهرة وشبه الماهرة، ونتج عن ذلك تزايد الأجور الحقيقية لهذه النوعية من العمالة، وفي ضوء ذلك، ومع تراجع مستوى إنتاجية العمالة غير الماهرة، تفاقمت مشكلة البطالة في جنوب أفريقيا بشكل ملموس بين صفوف العمالة السوداء[٢].

ويمكن التعرف على أداء قطاع الصناعة التحويلية خلال تلك الفترة من خلال عدد من المؤشرات يتم تناولها خلال فترة تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات (ISI) وإن كانت تلك المؤشرات لا تمثل جميع سنوات الفترة (١٩٢٥-١٩٧٥)، كما أنها وردت في دراسات مختلفة.

فمنذ تطبيق تلك الاستراتيجية وخلال الفترة (١٩٢٥ -١٩٢٩)، شهد قطاع الصناعة التحويلية نمواً ملحوظاً توضحه البيانات التالية:

تزايد عدد المنشآت الصناعية من ٦٠٠٩ منشأة إلى ٦٢٣٨ منشأة أى بحوالى ٤%، كما تزايد عدد العمال المشتغلين بالقطاع من ١١٥ ألف عامل إلى ١٤١ ألف عامل أى بزيادة قدرها ٢٢%، كما تزايدت قيمة إجمالى ناتج القطاع من ١١٥ مليون رند إلى ١٦١ مليون رند أى بنسبة ٣٩%، وإرتفعت قيمة صافى الإنتاج من ٤٩ مليون رند إلى ٦٧ مليون رند أى بنسبة ٣٧%[٣].

---

(١) **idem.**

(٢) **ibid**, p. 17

(٣) D. Hobant Houghton, **op. cit.**, p. 114-116.

ثم تراجع أداء قطاع صناعة التحويلية بشكل ملموس خلال الفتـرة (١٩٣٠-١٩٣٣) وذلك بسبب الكساد العالمى الكبير، فعلى الرغم من زيادة عدد المنشآت الصناعية مـن ٦٤٧٢ منشأة إلى ٦٥٤٣ منشأة خلال تلك الفترة فإن معدل التشغيل الكلى وكلا من النـاتج الإجمـالى والصافى قد انخفض بشكل ملموس، (حيث انخفض عدد العمال من ١٤٢ ألف عامل إلى ١٣٣ ألف عامل بنسبة -٦%، كما انخفض إجمالى الإنتاج من ١٥٧ مليون رند إلـى ١٣٥ مليـون رند أى بنسبة -١٤%، وتراجع حجم الناتج الصافى من ٦٨ مليون رند إلى ٦١ مليـون رنـد فقط أى بنسبة -١٠%)[1].

ولكن الفترة (١٩٣٣-١٩٣٩) شهدت ازدهارا فى قطاع الصناعة التحويلية فى جنوب أفريقيا، فلقد زادت قيمة صافى إنتاج الصناعة التحويلية بحوالى ١١٠%، وزاد عدد المنشـآت بما يقرب من ٣٢%، كما زاد عدد العمال بحوالى ٧٧%[2].

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية، ووجه قطاع الصـناعة التحويليـة بتحـديات متنامية، حيث أصبح لزاما عليه أن يوفر ما يحتاج إليه الاقتصاد من سلع رأسمالية ووسـيطة عن طريق إنتاجها محليا، ونتيجة لذلك ازدهر قطاع الصناعة التحويلية فى تلك الفترة بشـكل ملموس، حيث تزايد إنتاجه بحوالى ٨١,٦% خلال الفترة (١٩٣٩-١٩٤٥)، كما تزايدت نسبة الخامات المحلية المستخدمة من ٥١,٧% عام ١٩٣٩ إلى ٦٠% سنة ١٩٤٥[3]، كذلك تزايـد معدل التشغيل داخل القطاع خلال تلك الفترة بحوالى ٥٣%، إضافة إلى زيادة عدد المنشـآت من ٨٦١٤ منشأة إلى ٩٣١٦ منشأة أى بنسبة ٨%[4].

كما يلاحظ حدوث تشوهات فى هيكل الإنتاج داخل صناعات معينة خلال نفس الفترة، ففى صناعة الأغذية والمشروبات – على سبيل المثال – قامت ٣,٥% من المنشآت بإنتاج ما يقرب من نصف إنتاج الصناعة، وبلغت تلك النسبة ٥% فى الصناعات الهندسية والحديديـة، و٣,٩% فى صناعة الملابس والمنسوجات. وهذه الأرقام توضح وجود فجـوة عميقـة بـين المنشآت الصغيرة والمنشآت الكبيرة؛ فعقب انتهاء سنوات الحرب والحماية التى فرضت خلال

(١) **ibid,** p. 116 , 117.

(٢) Graeme Bloch, **op. cit.,** p. 89.

(٣) **ibid,** p 90.

(٤) D. Hobant Houghton, **op. cit.,** p.119.

تلك السنوات فإن العديد من المنشآت صغيرة الحجم لم تعد قادرة على مواجهة المنافسة الخارجية المتزايدة(١).

وعقب سنوات الحرب استمر قطاع الصناعة التحويلية فى تحقيق تقدم ملموس، وزاد عدد العاملين به سواء من البيض أو من غير البيض، فخلال الفترة (١٩٤٥-١٩٥٥) زاد عدد المنشآت الصناعية بحوالى ٤٧%، كما زاد عدد العمال بحوالى ٨١%، وارتفعت قيمة إجمالى إنتاج الصناعة التحويلية بحوالى ٢٦٦% خلال نفس الفترة(٢)، وإن كانت الفترة (١٩٥٠-١٩٥٥) قد شهدت تراجعاً في أداء قطاع الصناعة التحويلية مقارنة بالفترة (١٩٤٥-١٩٥٠).

وخلال الفترة (١٩٥٥-١٩٦٠) حدث تدهور ملموس فى القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية (MVA)، فبعد أن وصل متوسط معدل النمو السنوى لتلك القيمة ٩,٠٣% خلال الفترة (١٩٤٥-١٩٥٠) بدأ هذا المعدل فى التراجع حتى وصل إلى ٧,٨٤% خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٥٥)، واستمر فى التدهور حتى بلغ ٤,٥٦% خلال الفترة (١٩٥٥-١٩٦٠)، كما انخفض متوسط معدل النمو السنوى للتشغيل فى قطاع الصناعة التحويلية من ٧,٢% خلال الفترة (١٩٤٥-١٩٥٠) إلى ٥,٣٩% خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٥٥)، بل واستمر هذا الانخفاض بشكل ملحوظ حتى بلغ ٠,٦٦% فقط خلال الفترة (١٩٥٥-١٩٦٠). ويوضح الجدول رقم (١٩) متوسط معدلات النمو السنوية للقيمة المضافة للصناعة التحويلية والتشغيل بذلك القطاع وذلك خلال الفترة (١٩٤٦-١٩٧٥)(٣).

وخلال فترتى الستينيات والسبعينيات، أصبح لدى جنوب أفريقيا قطاع صناعى كبير ومتنوع يقوم بالأساس على الحماية من المنافسة الخارجية، حيث بلغ متوسط معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٦٥) أعلى قيمة له (٩,٩%) ثم تراجع إلى ٧,٣٨% خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٧٠)، ومنذ عام ١٩٧٥ بدأت تلك القيمة فى التدهور حتى بلغ متوسط معدل نموها ٠,٩٥% خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) حيث بدأت الآثار السلبية لسياسة (ISI) تظهر بشكل ملموس.

ويلاحظ حدوث زيادة فى صادرات قطاع الصناعة التحويلية منذ منتصف الخمسينيات، فقد بلغت نسبة صادرات ذلك القطاع إلى إجمالى صادرات جنوب أفريقيا ٢٦,٣% فقط عام ١٩٥٦/٥٥، ثم تزايدت تلك النسبة إلى ٣١,٤% عام ١٩٧٣/١٩٧٢ مما

---

(١) Graeme Bloch, **op. cit.**, p. 90

(٢) D. Hobant Houghton, **op. cit.**, p. 120-121

(٣) Trevor Bell and Nkosi Madula, **op. cit.**, p.101.

يعنى الحد من التحيز ضد التصدير، كما تغيرت مكونات الصادرات الصناعية بشكل ملموس، حيث انخفض نصيب السلع غير المعمرة (وخاصة الأغذية والمشروبات والتبغ)، وكذلك انخفض نصيب الصناعات القائمة على موارد طبيعية (مثل الكيماويات، والحديد والصلب، والمعادن غير الحديدية، والورق) فى حين تزايد نصيب الصناعات المعمرة من إجمالى صادرات القطاع (مثل المنتجات المعدنية المصنعة، والعدد والآلات، والأدوات الكهربائية، ومعدات النقل)[١].

ويمكن عقد مقارنة بين جنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية فى هذا الصدد، ففى سنة ١٩٧٠ كان هناك حوالى ٥٨,٣% من إجمالى القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية (MVA) لكوريا الجنوبية يأتى أساساً من القطاعات الصناعية المنتجة للسلع الاستهلاكية غير المعمرة، وهى نسبة أعلى بكثير من التى شهدتها جنوب أفريقيا، كما أن (MVA) للمنتجات المعدنية المصنعة والقطاعات الصناعية الأخرى التى تنتج سلعا رأسمالية فى كوريا الجنوبية كانت تشكل ١٢,٤% فقط مقارنة بـ ٣٣,٣% فى جنوب أفريقيا عام ١٩٧٢. وهذا يوضح مدى النضوج والتنوع الذى ساد قطاع الصناعة التحويلية فى جنوب أفريقيا خلال تلك الفترة[٢].

وهكذا - وفى ضوء ما تقدم - يمكن القول بأنه خلال الفترة من (١٩٢٠-١٩٧٥)، كانت هناك فترتان رئيسيتان من التوسع الصناعى وهما الفترة (١٩٣٦-١٩٥١)، والفترة من (١٩٦٤-١٩٧٥) حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى لإنتاج القطاع خلال الفترة (١٩٢٠-١٩٧٥) حوالى ٥,٩%، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوى للتشغيل خلال نفس الفترة ٤,٤%، كما تزايد عدد المنشآت الصناعية العاملة فى قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٢٠-١٩٧٥) من ٥٢٧٨ منشأة إلى ١٥٤٦١ منشأة، وزاد عدد العاملين بالمنشآت الصناعية من ١١٩٧٦٧ عاملا إلى ١٣٦٢٠٧٩ عاملا، وزادت إنتاجية كل من العمل ورأس المال بـ ١,٤%، ١,٥% على التوالى سنوياً خلال نفس الفترة. كما تزايد حجم الاستثمارات التى تقوم بها المنشأة في المتوسط من ٣١٦٠٠ رند عام ١٩٢٠ إلى ١٥١٨٠٠ رند عام ١٩٧٥ (بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠)[٣].

---

(١) ibid., p. 102.

(٢) idem.

(٣) Jill Nattrass: **The South Africa Economy, Its Growth and Change**, (Oxford: Oxford University Press, 1981), pp.164-168.

وثمة عدد من التغيرات الهيكلية التى يمكن رصدها داخل قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٢٠-١٩٧٥)[١]:

تغيرات فى هيكل الإنتاج:

ففى عام ١٩٢٠ استحوذت ثلاث صناعات فقط على ٥٧% من إجمالى إنتاج قطاع الصناعة التحويلية وهى: (الأغذية، والخشب والمنتجات الورقية، والمنسوجات والملابس).

ولكن الفترة (١٩٢٠-١٩٧٥) شهدت حدوث تغير ملموس فى هيكل الإنتاج، حيث زاد إنتاج القطاعات التى تقوم بصناعة المعدات والآلات وأصبح يشكل حوالى ١٣% من إجمالى إنتاج القطاع، كما تزايد نصيب الصناعات الكيماوية والمنتجات المعدنية الحديدية، والملابس والمنسوجات، على حين تناقص نصيب كل من الأغذية والمشروبات والتبغ، والخشب والمنتجات الورقية، والمنتجات المعدنية غير الحديدية.

ويوضح الجدول رقم (٢٢) التغيرات التى حدثت فى قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٢٠-١٩٧٥) بالنسبة لهيكل الإنتاج والتشغيل، كما يتضح منه أيضاً أن التغير في هيكل التشغيل عكس التغير الذي حدث في هيكل الإنتاج.

تغيرات فى مكونات الناتج:

لقد تزايد مستوى الإنتاج في كافة القطاعات الصناعية الفرعية، ولكن هناك بعض الصناعات التحويلية مثل الأغذية والمشروبات، الخشب والأثاث حققت معدلات أقل لنمو إنتاجها وذلك مقارنة بقطاعات صناعية أخرى مثل المعدات والآلات سواء الإلكترونية وغير الإلكترونية، والملابس، ومعدات النقل. ويرجع ذلك بالأساس إلى إحلال الإنتاج المحلي محل المنتجات التي كان يتم استيرادها من قبل.

تغيرات فى أنماط التشغيل داخل قطاع الصناعة التحويلية:

فقد حققت قطاعات الآلات، والمنتجات المعدنية، والملابس والمنسوجات معدلات عالية نسبيا من التشغيل، وكانت الفترة (١٩٣٦-١٩٥١) هى أكثر الفترات التى شهدت زيادة فى معدلات التشغيل فى قطاع الصناعة التحويلية، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى للتشغيل داخل القطاع خلال تلك الفترة أكثر من ٦%، كما تزايدت نسبة العمال البيض من ٣٧,٥%

---

(١) ibid, pp.168-178.

سنة ١٩٢٠ إلى ٤٠,٦% سنة ١٩٣٦، ولكنها أخذت فى الانخفاض خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، حيث شكلت ٢١% فقط من إجمالى قوة العمل فى قطاع الصناعة التحويلية.

تغيرات فى إنتاجية العمل:

زادت إنتاجية العمل فى قطاع الصناعة التحويليلة بمعدل بطيء للغاية خلال الفترة (١٩٢٠–١٩٧٥)، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى لتلك الإنتاجية خلال هذه الفترة ١,٤% فقط، وحققت قطاعات مثل الملابس والمنسوجات، والخشب والأثاث، والآلات الإلكترونية معدلات نمو بطيئة نسبيا فى إنتاجية العامل بها. وعلى الجانب الآخر حققت قطاعات مثل الكيماويات، والمنتجات المعدنية وغير المعدنية معدلات نمو مرتفعة نسبيا فى إنتاجية العامل بها.

المطلب الثالث

سياسة التصنيع من أجل التصدير

Export Oriented Industrialization (EOI)

تهدف سياسة التصنيع للتصدير إلى التركيز على إنشاء صناعات معينة تتوافر لها فرصة تصدير ناتجها أو جزء منه إلى السوق الخارجية، ويكون التركيز بشكل أساسى على التصدير إلى السوق الخارجية، أما هدف تسويق جزء من الناتج فى السوق المحلية فإنه أقل أهمية(١).

فمنذ بداية السبعينيات بدأت جنوب أفريقيا فى اتخاذ خطوات من شأنها تخفيض التحيز ضد التصدير، والذى أضر كثيرا بصادراتها الصناعية خلال فترات الستينيات والسبعينيات. فقد عملت سياسة (ISI) على خلق صناعات كثيفة رأس المال تتسم بعدم الكفاءة، حيث كانت تنتج بتكاليف مرتفعة نتيجة تمتعها بالحماية، وكان قطاع الصناعة التحويلية لا يزال يعتمد بشكل كثيف على صادرات الذهب وذلك لتوفير النقد الأجنبى، وكان يتم تصدير جزء ضئيل من ناتج الصناعة التحويلية، فى حين كانت الواردات من السلع الوسيطة تشكل نسبة كبيرة من

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول مفهوم التصنيع للتصدير، ودوافع الأخذ به، ومراحل التصنيع للتصدير، انظر:

Ray Kiely: **Industrialization and Development: A comparative Analysis,** (London: UCT Press, 1998), p. 97-98.

جودة عبد الخالق، كريمة كريم، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٥–١٣٩.

فاروق محمد الحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٥–٨٩.

مدخلات تلك الصناعات، فعلى سبيل المثال قامت صناعة البلاستيك باستيراد أكثر من ٧٠% من مدخلاتها الوسيطة، فى حين بلغت تلك النسبة ٦٠% فى صناعتى الملابس والسيارات، وهكذا ساعدت زيادة الواردات وتقلبات أسعار الذهب فى الأسواق العالمية على تفاقم مشكلات ميزان المدفوعات بجنوب أفريقيا، وهنا أدرك صانعو القرار عدم جدوى الاستمرار فى اتباع سياسة الإحلال محل الواردات، وبرزت بعض المحاولات للتحول نحو تشجيع التصدير(١).

وهكذا، فى ضوء الآثار السلبية لسياسة الإحلال محل الواردات، أصبح من الضرورى وضع عدد من الإجراءات لدفع عجلة الصادرات الصناعية، ولذلك تم تشكيل لجنة "Reynders" عام ١٩٦٩ للبحث فى تلك المسألة، وأكدت اللجنة فى تقريرها على أهمية تشجيع التصدير من خلال استخدام إجراءات مباشرة، وأكدت أيضا على أهمية تنويع الصادرات غير الذهبية بما فيها صادرات الصناعة التحويلية، كما أشارت اللجنة فى تقريرها إلى الاحتفاظ بسياسة الإحلال محل الواردات مع إحداث نوع من التنسيق بينها وبين الإجراءات المتبعة لتشجيع التصدير؛ وذلك للحد من المشكلات الاقتصادية التى تفاقمت خلال تلك الفترة، وذلك عن طريق الاحتفاظ بمستويات الحماية فى أدنى مستوى لها على المنتجات المستوردة، أو من خلال التعويض بمعونات تصديرية(٢).

ومنذ بداية السبعينيات، تم تقديم عدد من الحوافز التصديرية، حيث تم وضع نظام للتسهيلات الضريبية يرتبط بالقيمة المضافة للإنتاج التصديرى كما تم منح تسهيلات ضريبية على نفقات تسويق الصادرات، وأيضا مدفوعات نقدية تفضيلية لتخفيض نفقات التمويل، كما تم منح خصومات وإعانات لتخفيض تكاليف الكهرباء والشحن الجوى للصادرات(٣).

وفى عام ١٩٨٣ تم تخفيض القيود الكمية على الاستيراد، وخلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠) خفضت تلك القيود بشكل واسع النطاق. وفى بداية عام ١٩٨٩ وضع نظام لتحرير الواردات التى تستخدم فى إنتاج السلع المصدرة من الرسوم الجمركية وذلك فى صناعات السيارات، والملابس والمنسوجات(٤).

---

(١) Michiel Van Dijk, **op. cit.**, p. 3 , 4

(٢) Trevor Bell and Nkosi Madula, **op. cit.**, p. 110.

(٣) Colin McCarthy: "South Africa Trade and Industrial Policy In a Regional Context", in Lennart Petersson (ed.): **Post – Apartheid Southern Africa: Economic Challenges and Policies for The Future**, (London: Routedge, 1998) p. 69, 70.

(٤) Trevor Bell and Nkosi Madula, **op. cit.**, p. 111.

ومنذ منتصف الثمانينيات، تفاقمت أزمة الديون الخارجية فى جنوب أفريقيا مما ساهم فى تكثيف استخدام سياسات تشجيع التصدير، وقد تضمنت تلك السياسات برامج التكيف الهيكلى، وتخفيض قيمة سعر الصرف، ووضع نظام سعر الصرف المزدوج، وفرض رسوم جمركية على الواردات(١).

ولكن رغم كل تلك الإجراءات المتبعة لدفع عجلة الصادرات إلا أنها لم تفعل الكثير لتشجيع التصدير، فقد زادت صادرات قطاع الصناعة التحويلية كنسبة من إجمالي إنتاج القطاع من ٣,٦% خلال الفترة (١٩٧٢-١٩٨٣) إلى ١٠% فقط خلال الفترة (١٩٨٤-١٩٩٠). ولاشك فى أن تلك الإجراءات لم تكن كافية لتشجيع الصادرات، ومن ثم فإن هناك من يرى أن إجراءات التحرير التجارى التى اتبعت فى جنوب أفريقيا خلال تلك الفترة صاحبها المزيد من الحماية على الواردات. فعلى سبيل المثال فإن الحد من القيود الكمية فى الثمانينيات قد صاحبه زيادة فى استخدام ضرائب جمركية نوعية، وفرض ضرائب إضافية على الواردات سنة ١٩٨٨، وتخفيض قيمة الرند الأمر الذى يعنى زيادة حماية المنتجين المحليين الذى يقومون بإنتاج سلع يمكن أن تنافسها السلع المستوردة، ليصل معدل الحماية الفعالة فى جنوب أفريقيا سنة ١٩٨٩ إلى ٣٠%(٢).

وقد كان نظام الحماية يفضل قطاع الصناعة التحويلية، حيث بلغت معدلات الحماية أعلى مستوى لها فى هذا القطاع مقارنة بقطاعى التعدين والزراعة. وداخل الصناعة التحويلية تمتعت السلع الاستهلاكية بأكبر قدر من الحماية، تليها السلع الرأسمالية والوسيطة، كما تمتعت صناعة المنسوجات والجلود بأعلى معدلات للحماية، تليها الصناعات المعدنية غير الحديدية(٣).

ويوضح الجدول رقم (٢٣) تقديرات لمعدلات الحماية الفعالة Effective Protection Rate (EPR) داخل بعض الصناعات التحويلية فى بداية فترة التسعينييات والتى تباينت بشكل ملموس بين تلك الصناعات(٤).

---

(١) Republic of South Africa, DTI, Industrial Policy……,**op. cit.,** p. 38

(٢) Lena Moritz, **op. cit.,** p.18 , 19.

(٣) **ibid,** p.20.

(٤) يشير معدل الحماية الفعال إلى النسبة بين القيمة المضافة لوحدة الناتج بالأسعار المحلية إلى القيمة المضافة لها بالأسعار العالمية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

معدل الحماية الفعال = $\frac{\text{ف} - \text{ف}^*}{\text{ف}^*}$ حيث، تشير (ف) إلى القيمة المضافة بالأسعار المحلية، بينما تشير (ف*) إلى القيمة المضافة بالأسعار العالمية. وللمزيد من التفاصيل انظر:

د. جودة عبدالخالق، الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة، ١٩٩٦)، ص ص ١٤٩-١٥٢.

حيث يلاحظ منه أن معدل الحماية الفعال قد بلغ ٩٣,٦% فـــى صـــناعة المنســـوجات والجلود، بينما وصلت تلك النسبة إلى أدنى مستوياتها فى صناعة الأغذية والمشروبات والتبـــغ (٨,٨%)، أما المنتجات الحديدية والمعدات فكانت معدلات الحماية الفعالة لها معتدلـــة نســـبيا (٢٠,٣%). ولقد تباينت تلك المعدلات طبقا لمستوى التصـــنيع، فعلـــى ســـبيل المثـــال بلـــغ ذلك المعدل -٢١% على الدقيق، بينما بلغ ١٣٩% على المنتجات المخبوزة(١).

كذلك اتسم النظام التجارى فى جنوب أفريقيا خلال تلك الفترة بعدم الاستقرار والتعقد، ففى عينة من ٣٢ دولة نامية وجد البنك الدولى أن جنوب أفريقيا لديها أكبر عدد من معـــدلات الضرائب الجمركية، كما أن تلك المعدلات عالية للغاية، بالإضـــافة إلـــى افتقـــار الضـــرائب الجمركية فى جنوب أفريقيا إلى الشفافية والاستقرار، إذ كان يتم جمع الضـــرائب الجمركيـــة بطرق متعددة، ومع تغير جدول الضريبة، من أسبوع لآخر، لم تكن هنـــاك اســـتمرارية فـــى النظام مما سبب نوعاً من عدم التأكد(٢).

لقد عملت الحماية كضريبة على المصدرين؛ فالحماية تساعد المنشـــآت علـــى رفـــع أسعارها فى الأسواق المحلية، ومن ثم فإنه من المربح أن توجـــه المبيعـــات نحـــو الأســـواق المحلية فقط، كما أن الحماية ترفع من أسعار المدخلات الإنتاجية مما يـــنعكس بـــدوره علـــى ارتفاع نفقات الإنتاج. فلقد تزايدات تكاليف المدخلات فى جنوب أفريقيا وكانت أعلى بحـــوالى ٣٤% وذلك بسبب الحماية، ولذلك وجد المنتجون أنه من الصـــعب علـــيهم أن ينافســـوا فـــى الأسواق العالمية. وقد كان التحيز ضد التصدير يضر بالمنشآت صغيرة الحجم أكثر مما يضر بالمنشآت الكبيرة، والسبب وراء ذلك هو أن المصدرين فى المنشآت كبيـــرة الحجـــم يمكـــنهم الوصول إلى المدخلات اللازمة للإنتاج بأسعار تقارب تلك السائدة فى الأسواق العالمية، ولكن المنشآت الصغيرة ليست بالحجم الذى يمكن من التفاوض بشأن تخفـــيض الأســـعار المحليـــة للمدخلات، لذا عليها أن تدفع السعر بالكامل(٣).

وهكذا، ولمحاربة التحيز الواضح ضد التصدير تم تقديم برنامج الحـــوافز التصـــديرية العام General Exports Incentives Scheme وذلك فى أبريل ســـنة ١٩٩٠ والمعـــروف اختصاراً بـــ (GEIS)، وهو عبارة عن إعانة نقدية تدفع للمصدرين علـــى أســـاس مســـتوى

---

(١) Perdo Belli, Michael Finger and Amparo Ballivian, **A Review of South Africa Trade Policies**, World Bank Disucssion Paper No. 4, (Washington D.C.: The World Bank, 1993), p. 18, 19.

(٢) Lena Moritz, **op. cit.,** p. 20 , 21

(٣) Perdo Belli et al., **op. cit.,** p. 24.

القيمة المضافة لمنتجاتهم، ونسبة المكون المحلى بها. فالصناعات التى تتسم بارتفاع قيمتها المضافة، وزيادة نسبة المكون المحلى بها تعطى منحة نقدية تقدر بحوالى ١٩,٥% من عائداتها التصديرية، بينما الصناعات التى تتسم بانخفاض القيمة المضافة لها ونسبة المكون المحلى بها تعطى منحة نقدية تقدر بـ ٢% فقط(١).

ولكن هذا البرنامج لم ينجح فى تشجيع التصدير بشكل ملموس، بل ساهم فى تشجيع المنشآت التى كانت تقوم بالتصدير من قبل، ولم يفعل الكثير لتشجيع الشركات غير المصدرة على البدء فى تصدير جزء من إنتاجها، أى أنه فشل فى تشجيع الاستثمارات الجديدة التى تتم فى قطاع الصناعة التحويلية، ويرجع ذلك إلى خوف أصحاب المصانع من عدم استمرار تلك الإعانات، وبالتالى فإن (GEIS) قد أفاد إلى حد كبير المنشآت التى كانت تتمتع أساساً بقدرة تنافسية عالية بدلا من تشجيع المصدرين الجدد، كما أن تكلفته كانت مرتفعة للغاية، فقد وصلت تلك التكلفة إلى ١,٥ بليون رند سنوياً، وهو ما يساوى تقريبا نصف ميزانية وزارة التجارة والصناعة خلال تلك الفترة، كما أنه لم يكن يتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، والتى ترفض التسهيلات الضريبية والإعانات التى توضع لتفضيل صادرات قطاعات بعينها. ونظرا لعدم جدوى الاعتماد على هذا البرنامج، فقد تم إلغاؤه فى نهاية عام ١٩٩٥(٢).

وعلى الرغم من التحيز ضد التصدير الذى ساد خلال فترات السبعينيات والثمانينيات وبداية التسعينيات، إلا أن قيمة صادرات الصناعة التحويلية قد تزايدت خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٠)، وبلغ متوسط معدل نموها السنوى حوالي ٧%. وخلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩١)، زاد حجم الصادارات بأكثر من ٥٠% فى قطاعات معينة مثل المعادن غير الحديدية، والحديد والصلب، والكيماويات، والمنتجات الاستهلاكية، كما شهدت قطاعت صناعية أخرى زيادة فى صادراتها بأكثر من ٩٠% مثل معدات النقل، والمنسوجات والملابس، والمنتجات الاستهلاكية الأخرى(٣).

ويوضح الجدول رقم (٢٤) متوسط معدلات النمو السنوية لصادرات الصناعة التحويلية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥، (بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥)، ويتضح منه تراجع متوسط معدل نمو الصادرات الصناعية منذ منتصف السبعينيات، فبعد أن سجل هذا المعدل ٧,٥٥% خلال النصف الأول من السبعينيات إنخفض إلى ٦,٩٤% فقط، بل إنه سجل قيمة

(١) Colin McCarthy: South Africa Trade and Industrial Policies..., **op. cit.**, p. 70.

(٢) Lena Moritz, **op. cit.**, p. 22 , 23.

(٣) **ibid**, p. 22.

سالبة خلال النصف الأول من الثمانينيات (-٧,٢٦%) حيث بدأت أزمة الديون تتفاقم في جنوب أفريقيا خلال تلك الفترة، وشهدت البلاد حالة من الركود الاقتصادى أثرت على أدائها التصديرى، كما تم فرض العقوبات على جنوب أفريقيا في هذه الفترة نتيجة لسياستها العنصرية مما كان له أكبر الأثر على تراجع صادراتها على الرغم من استخدام العديد من الحوافز التصديرية لتشجيع المصدرين، ولكنها لم تفلح في تحقيق النمو المطلوب في الصادرات الصناعية لجنوب أفريقيا.

وخلال النصف الثانى من الثمانينيات، وعقب أزمة الديون وانخفاض القيمة الحقيقية للرند، تزايد متوسط معدل النمو السنوى للصادرات الصناعية حتى وصل إلى ١٤,٢%. وعلى الرغم من تقديم (GEIS) سنة ١٩٩٠ فإنها لم تفعل الكثير لتحقيق نمو ملموس فى صادرات الصناعة التحويلية، حيث تراجع متوسط معدل النمو السنوى للصادرات الصناعية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) مسجلا قيمة بلغت ٨,٤% فقط.

وعند **تقييم أداء القطاع الصناعي** منذ منتصف السبعينيات وحتى بداية التسعينيات، يلاحظ حدوث نمو ملحوظ فى إنتاج القطاع خلال فترة السبعينيات، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى لإنتاج قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٧٠) حوالى ٧,٤%، ولكنه تراجع إلى ٦% خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٥)، وأخذ فى الانخفاض حتى بلغ ٤,١% خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٠)، بل إن هذا المعدل قد بلغ -١,٢% خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) (فترة الركود الاقتصادى التى شهدتها جنوب أفريقيا وتفاقم أزمة الديون الخارجية لها)، ولكنه أخذ فى التحسن ليبلغ ٠,٧% خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩١) (١).

وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى للقيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٥) حوالى ٥,٩٣%، واستمر هذا المعدل فى الانخفاض حتى بلغ ٠,٩٥% خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥)، ولكنه بدأ فى التحسن مرة أخرى خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠) ليبلغ ١,٥٩، ثم تراجع مرة أخرى وبلغ ٠,١٥% خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) (انظر الجدول رقم١٩).

أما عن **التشغيل** فى قطاع الصناعة التحويلية، فيلاحظ حدوث زيادة ملموسة فى أعداد المشتغلين بالقطاع خلال فترة السبعينيات، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى للتشغيل بالقطاع خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٠) حوالى ٢,٩١%، ولكن منذ ذلك الحين حدث إنخفاض

(١) Macro Economic Research Group (MERG): **Making Democracy Work: A Framework for Macro – Economic Policy in South Africa,** (Cape Town: Center for Development Studies, 1993), p. 239.

ملحوظ فى أعداد المشتغلين به، وبلغ متوسط معدل النمو السنوى للتشغيل بـه خـلال الفتـرة (١٩٨٠-١٩٨٥) -١%، واسـتمر الانخفـاض حتـى بلـغ -١,٤% خـلال الفتـرة (١٩٨٥-١٩٩١)(١). ويمكن القول بأن قطاع الصناعة التحويلية فى جنوب أفريقيا قد شهد مـا يسمى بظاهرة النمو بدون توظف " Jobless Growth" حيث إنه فى عـام ١٩٩٣ انخفـض عدد الوظائف بقطاع الصناعة التحويلية بحوالى ٨٩,٠٠٠ وظيفة وذلك مقارنة بعام ١٩٨٢(٢).

لقد ساهمت عوامل عديدة فى تراجع الأداء الاقتصادى لقطاع الصناعة التحويلية منـذ منتصف السبعينيات، وأهم تلك العوامل، عاملان أساسيان هما: الاستثمار والإنتاجية؛ فبالنسـبة **للاستثمار:** يلاحظ تراجع معدلات الاستثمار داخل قطاع الصناعة التحويلية فى جنوب أفريقيا بشكل ملموس، بل إن تلك المعدلات كانت أقل من مثيلاتها فى قطاعات الاقتصاد الأخرى، فقد سجلت تلك المعدلات قيماً سالبةً خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥)، ولكنها بـدأت فـى التحسـن مسجلة قيم موجبة منذ ذلك الحين، إلا أنها ظلت منخفضة عنـد مقارنتهـا بالـدول الأخـرى المنافسة لجنوب أفريقيا(٣).

أما عن **الإنتاجية**، فإن قطاع الصناعة التحويلية قد شهد معدلات نمو منخفضة للغايـة للإنتاجية به، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى لإنتاجية العنصر الكلية فى قطاع الصـناعة التحويلية خـلال الفتـرة (١٩٦٠-١٩٧٣) ٣,٢%، انخفـض إلـى ٢,١% خـلال الفتـرة (١٩٧٣-١٩٧٩)، واستمر فى الانخفاض حتى بلغ ٠,٢% فقط خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٠)، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات الاستثمار فى رأس المال البشرى والطبيعى. فالعلاقة بـين الاستثمار والإنتاجية علاقة تبادلية، حيث إن انخفاض الإنتاجية عمـل أيضـا علـى تراجـع معدلات الاستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية بجنوب أفريقيا(٤).

وقد قدر أن قطاع الصناعة التحويلية فى جنوب أفريقيا يعد أقل تنافسية بحوالى ١٥% عن باقى دول العالم الأخرى التى تمر بنفس مرحلة النمو، وذلـك نتيجـة لارتفـاع تكـاليف المدخلات الإنتاجية، والإنتاجية المنخفضة داخل القطاع. فخلال فترة الثمانينيات، تخطت نسبة الزيادة فى الأجور الحقيقية داخل قطاع الصناعة التحويلية فى جنوب أفريقيـا معـدلات نمـو

---

(١) **idem.**

(٢) Avril Joffe, David Kaplan, Raphael Kplinsky and David Lewis: **Improving Manufacturing Performance in South Africa: Report of The Industrial Strategy Project,** (London: UCT Press, 1995), p. 6.

(٣) **ibid,** p.10.

(٤) **ibid,** p. 13.

الإنتاجية، حيث زادت الأجور بمتوسط معدل نمو سنوى بلغ ١,١% خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٠)، فى حين انخفضت إنتاجية العمل بنسبة ٠,٣% سنويا. وبالنظر إلى دولة مثل تايوان يلاحظ زيادة الأجور بها بنسبة ١,٣%، بينما زادات الإنتاجية بنسبة ٥,٨% خلال نفس الفترة. كما أن تكلفة رأس المال تعد مرتفعة نسبيا فى جنوب أفريقيا، ويرجع ذلك بالأساس إلى نقص الثقة فى أسواق جنوب أفريقيا خلال تلك الفترة، وضعف السياسات الاقتصادية الكلية، وعدم فاعليتها. فخلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٢)، قدر إجمالى المدخرات المحلية بأقل من ٢٠% بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى، وذلك مقارنة بمستوى إجمالى الاستثمارات المطلوبة والذى قدر بـ ٢٥%(١).

ولعل أهم أسباب **تراجع الإنتاجية فى قطاع الصناعة التحويلية** فى جنوب أفريقيا خلال تلك الفترة هو(٢):

١- انخفاض معدلات الاستثمار:

فقد تراجعت معدلات الاستثمار بشكل ملموس فى جنوب أفريقيا، فبعد أن كانت تدور حول ٨٠% كنسبة من (GDP) خلال فترة السبعينيات، تراجعت تلك النسبة إلى ٢٠% فى نهاية الثمانينيات، ومن ثم اتجهت معظم الصناعات إلى استخدام آلات ومعدات ذات تكنولوجيا منخفضة كما حدث فى صناعة المنسوجات والكيماويات.

٢- انخفاض مستوى الاستثمار فى القطاعات كثيفة العمل:

فقد تزايدت الاستثمارات فى أكثر القطاعات المكثفة لرأس المال (الكيماويات والحديد والصلب) من ٤٠,٤% من إجمالى الاستثمار عام ١٩٧٢ إلى ٥٩,٨% فى عام ١٩٩٠، وفى المقابل تراجع نصيب أكثر القطاعات الصناعية المكثفة للعمل (الملابس، والمنتجات الجلدية وأغطية القدم، والخشب والأثاث) من الاستثمار حيث انخفض نصيبها من ٤% إلى ١,٩% خلال نفس الفترة.

---

(١) Lena Moritz, **op. cit.**, p. 28 , 29.

(٢) Avril Joffe, David Kaplan, Raphael Kaplinsky and David Lewis, "Meeting the Global Challenge: A framework for Industrial Revival in South Africa", in Pauline H. Baker, Alex Boraine and Warren Krofchik (eds.): **South Africa and The World Economy in The 1990s,** (Washington D.C.: The Brooking Institute, 1993), p. 94 , 95.

٣- تطبيق تكنولوجيات إنتاجية مرتفعة الأسعار داخل القطاعات كثيفة رأس المال:

ففى قطاع الكيماويات، على سبيل المثال، تم إجراء مشروعين فى أواخر الثمانينيات لاستخراج البترول من الفحم، وقد قدرت تكاليف هذين المشروعين بما يقرب من ١٣-١٤ بليون رند (بأسعار ١٩٩٠)، وهو ما يساوى نصف إجمالى الاستثمارات المنفذة خلال فترة الثمانينيات، ونتيجة لذلك أصبح برميل البترول يعرض بحوالى ٤٠ دولاراً، فى حين كانت تكلفته السائدة فى الأسواق العالمية تساوى ١٨ دولاراً فقط. ومن ثم فإن تلك الاستثمارات لم تأت بنتائج ملموسة بالنسبة لزيادة إنتاجية رأس المال أو العمل وخاصة خلال فترة الثمانينيات، بل إنها مثلت إهداراً لرؤوس الأموال المتاحة، والتى كان من الممكن استخدامها فى مشروعات أخرى أكثر إنتاجية، تساهم فى توفير المزيد من فرص العمل وبتكلفة أقل.

الفصل الثالث

محددات السياسة الصناعية فى جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤

الفصل الثالث

محددات السياسة الصناعية فى جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤

مرت السياسة الصناعية فى جنوب أفريقيا بالعديد من المراحل، ففى البداية ارتكـزت تلك السياسة على الإحلال محل الواردات، وحماية الصناعات الوطنية من المنافسة الخارجيـة من خلال إتباع إجراءات جمركية معقدة وفرض أسوار حمائية مرتفعة أثرت بشكل سلبى على الأداء الصناعى لجنوب أفريقيا لعقود طويلة. وقد تحولت السياسة الصناعية بعد عـام ١٩٩٤ إلى التركيز على جانب العرض وتحرير التجارة وتشجيع التصدير مـن خـلال العديـد مـن البرامج والحوافز التصديرية مما ساهم إلى حد كبير فى زيادة القدرة التنافسية لمنتجات جنوب أفريقيا الصناعية فى الأسواق العالمية، وساعد على تحسـن الأداء الاقتصـادى للعديـد مـن القطاعات الصناعية بها، ولقد جاء هذا التحول فى السياسة الصناعية لجنوب أفريقيـا نتيجـة لعدد من العوامل التى أثرت بشكل ملموس على اقتصاد جنوب أفريقيا بشكل عام – والقطـاع الصناعى على وجه الخصوص.

وسيقوم هذا الفصل من الدراسة بتناول أهم تلك العوامل وتقسيمها إلى عوامل داخليـة وإقليمية وعالمية وذلك من خلال ثلاثة مباحث.

المبحث الأول

المحددات الداخلية للسياسة الصناعية بعد عام ١٩٩٤

هناك العديد من العوامل التى أثرت على السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤، وتلك العوامل نبعت من داخل جنوب أفريقيا، وجاءت استجابة للعديد من المتغيرات. ويهدف هذا المبحث إلى التعرف على هذه العوامل من خلال تقسيمه إلى أربعة مطالب،

يتناول **المطلب الأول** منها عرضاً لأهم المحاور التى ارتكز عليها برنامج التنمية وإعادة الأعمار (RDP) وخاصة ما يتعلق منها بالسياسة الصناعية والقطاع الصناعى، ثم ينتقل **المطلب الثانى** إلى تناول برنامج النمو، والتوظيف وإعادة التوزيع (GEAR)، وتوضيح أثره على السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤، ويأتى المطلب الثالث ليعرض كيفية تطور السياسة التجارية لجنوب أفريقيا من الحماية إلى التحرير وانعكاس ذلك على سياستها الصناعية، وأخيرا يشرح **المطلب الرابع** برنامج الخصخصة المتبع منذ منتصف الثمانينيات ومراحل تطور ذلك البرنامج وانعكاساته على القطاع الصناعى والسياسة الصناعية بعد عام ١٩٩٤.

المطلب الأول

تطبيق برنامج التنمية وإعادة التعمير

Reconstruction and Development Programme (RDP)

مع تولى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى الحكم فى جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤ تزايدت تطلعات المواطنين إلى إقامة مجتمع أكثر عدالة ومساواة وأقل تمييزا وعنصرية مقارنة بالنظام السابق، وقد استجابت حكومة حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى لهذه المطالب والتطلعات بمجموعة من البرامج والسياسات التى هدفت من وارئها إلى القضاء على ميراث طويل من عدم العدالة والتمييز ضد الأغلبية السوداء. وفى إطار مواجهتها لتحديات المرحلة الجديدة قابلت حكومة جنوب أفريقيا العديد من القيود والتحديات النابعة من البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، ولذلك تعين عليها إجراء بعض التغييرات فى الإطار الفكرى والتنظيمى للنشاط الاقتصادى بها، ومن ثم قامت الحكومة الجديدة فى جنوب أفريقيا بتصميم عدد من البرامج والسياسات من أجل زيادة القدرة على مواجهة تلك التحديات والاستجابة المرنة لها[1].

---

(١) محمد عاشور: التعددية والنظام السياسى الجديد فى جمهورية جنوب أفريقيا، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠١)، ص ٢٦١.

وكان من بين هذه البرامج، برنامج التنمية وإعادة الإعمار (RDP) الذى طرحه الزعيم نلسون مانديلا قبيل انتخابات ١٩٩٤، والذى حدد فيه الإطار العام لسياسات النظام على مختلف الأصعدة.

وقد نص البند ٢/١ من (RDP) على أن الحاجة للبرنامج تنبع من(١):-

- التاريخ الحافل بالسياسات الاستعمارية الاستغلالية وما أسفر عنه من زيادة التفاوت الاقتصادى والاجتماعى بين الجماعات المختلفة، والعمل على توزيع الدخل والثروة على أسس إثنية.
- التشوه الاقتصادى فى ظل التقسيم العنصرى للعمال، الأمر الذى أفرز فى النهاية مجتمعات ومزارع متطورة للبيض من ناحية، ومجتمعات ومدن هامشية للأفارقة تعانى من عدم توافر البنى التحتية الأساسية من ناحية أخرى.
- ميراث من التفرقة العنصرية فى مجالات التعليم، الصحة، المواصلات، التوظيف...، حيث هيمنت الجماعة البيضاء على كافة القطاعات الرئيسية فى البلاد بفضل تمتعها بالمهارات العالية التى يتطلبها سوق العمل والناتجة عن السياسة التعليمية التمييزية لصالح الأقلية البيضاء.
- أن التحديات التى واجهت جنوب أفريقيا تتطلب اقترابا شاملا لحشد كافة الموارد والطاقات من أجل التصدى للآثار والتشوهات التى خلفها النظام العنصرى السابق.
- أن النظام الديمقراطى فى أية دولة لا يزدهر إذا ظلت القطاعات العريضة من الشعب تعانى من الفقر والحرمان من الملكية.

ويقوم (RDP) على مبدأ أساسي ملخصه أن إعادة بناء الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقصادية والاجتماعية، مفهومان مترابطان، وبينهما علاقة وثيقة، بمعنى أن تحسين البنى التحتية والخدمات العامة المقدمة سيحفز النمو الاقتصادى، وذلك فى ضوء تصميم برامج تدريبية وسياسات تعليمية فعالة، وسيساهم ذلك بدوره فى زيادة القدرة التنافسية لجنوب أفريقيا فى الأسواق العالمية، ويضاعف من صادراتها إلى العالم الخارجى(٢).

---

(١) Africa National Congress (ANC) **Reconstruction and Development Programme: A policy Framework,** (Johannesburg: Umanyano Publications, 1994), PP 2-4.

(٢) Siegmar Schmidt, "South Africa: The New Divide" **International Politics and Society,** (Layout: Petra Strauch, Vol. 4, 2003), p.152.

ويمكن تلخيص أهم مبادئ (RDP) فى العناصر التالية[١]:-

- تكامل البرنامج واستمراريته
- القيادة الشعبية للبرنامج
- تحقيق الأمن والسلام للجميع
- بناء الأمة
- الربط بين التعمير والتنمية
- ديموقراطية جنوب أفريقيا

وتمثلت الأهداف الرئيسية للبرنامج فى[٢]:

١- تلبية الاحتياجات الأساسية والاهتمام بالبنية التحتية.

٢- تنمية الموارد البشرية وتدعيم القطاع الصناعى لزيادة القدرة التنافسية على الصعيد الدولى.

٣- بناء الاقتصاد الوطنى وتدعيمه.

٤- إضفاء الطابع الديموقراطى على الدولة والمجتمع.

كما تضمن (RDP) أهدافاً أخرى تتلخص فى ضمان ١٠ سنوات من التعليم الإلزامى لكل فرد، وتوفير مليون وحدة سكنية – على الأقل – بتكلفة منخفضة خلال الخمس سنوات التى تتلو البرنامج، وإتاحة الكهرباء، وتوفير المياه النقية، وتحسين الخدمات الصحية، وإعادة توزيع الأراضى على الأفراد المعدمين فى المناطق الريفية[٣].

ولتحقيق الأهداف السابقة أكد (RDP) على مجموعة من الآليات والإجراءات اللازم توافرها واتباعها، منها: الاعتراف بدور قائد للدولة فى إدارة الاقتصاد، وحماية حقوق العمال، والارتقاء بمعدلات التشغيل. كما تضمن البرنامج نصوصا بمنع الاحتكارات والقضاء على الطبيعة الهرمية للاقتصاد الوطنى، وإعادة النظر فى سياسة الخصخصة وهيمنة الأقلية

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول المبادئ الرئيسية للبرنامج انظر:-
ANC, The Reconstruction and Development Programme…., **op.cit.**, pp. 4-7.

(٢) Barbara Kalima – Phiri, **South Africa Trade Policy Country Background,** Paper for Cuts – Citee's Trade, Development and Poverty (TDP) Project, (South Africa Regional Poverty Network (SARPN), Sep 2005), p. 9.

(٣) Mats Lundahl, "The Post – Apartheid Economy and After, In Lennast Petersson (ed.): Post – Apartheid Southern Africa…, **op.cit.**, p. 29.
ولمزيد من التفاصيل حول أهداف البرنامج انظر:
ANC, The Reconstruction…, **op.cit.**, pp. 7-12.

البيضاء على قطاع الأعمال، وإزالة الطابع الإثنى للاقتصاد من خلال إيجاد طبقة رأسمالية من الأفارقة وإمدادهم برأس المال اللازم للقيام بمشروعاتهم وإستثماراتهم(١).

وفيما يتعلق بالسياسة الصناعية، أشار (RDP) إلى أن اقتصاد جنوب أفريقيا يحتاج إلى مجموعة شاملة متكاملة من السياسات اللازمة لمعالجة المشكلات الهيكلية التى يعانى منها، وتشمل هذه السياسات مجالات الصناعة والتجارة، وذلك من أجل مواجهة التحديات التى تفرضها قوى العولمة وخاصة عقب انضمام جنوب أفريقيا إلى منظمة التجارة العالمية، وزيادة إندماجها فى الاقتصاد العالمى(٢).

ولقد أوضح (RDP) أن الأهداف الرئيسية للسياسة الصناعية بعد عام ١٩٩٤ تتمثل بالأساس فى تحقيق زيادة ملموسة فى الاستثمارات المحلية وخاصة تلك الموجهة نحو قطاع الصناعة التحويلية، وخلق المزيد من فرص العمل بالقطاع، والارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع فى الأسواق العالمية، والعمل على اتباع سياسات مالية ونقدية فعالة لتحقيق تلك الأهداف.

كذلك أكد (RDP) على تشجيع التطوير التكنولوجى والإبتكار؛ وذلك لزيادة صادرات جنوب أفريقيا الصناعية إلى العالم الخارجى، والعمل على تخفيض نفقات الإنتاج وزيادة الإنتاجية مما يسهم فى زيادة القدرة التنافسية(٣).

كما تضمنت الاستراتيجية الصناعية التى نص عليها (RDP) تحرير الواردات وإلغاء الحماية المفروضة على بعض الصناعات التى أثبتت عدم كفاءتها، وزيادة درجة المنافسة فى السوق المحلية، ومحاربة السلوكيات الضارة بها، ووضع الإجراءات التى من شأنها محاربة الاحتكار، وتدعيم قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة، والاهتمام بالتطوير والابتكار التكنولوجى وذلك للارتقاء بمستوى الإنتاجية داخل القطاع الصناعى، والعمل على الاهتمام بتنمية رأس المال البشرى من خلال تصميم البرامج التدريبية والتعليمية المختلفة التى تهدف إلى رفع مستوى مهارات قوة العمل(٤).

وهكذا فإنه يمكن القول بأنه منذ تطبيق جنوب أفريقيا لبرنامج (RDP) فإن السياسة الصناعية شملت العديد من الاتجاهات المختلفة، فمن جانب ركزت الاستراتيجيات الحكومية على الإجراءات التى من شأنها دفع عجلة الصادرات وزيادة القدرة التنافسية من خلال

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر وثيقة RDP الجزء الخاص بـ Building The Economy pp. 75-116

(٢) **ibid,** p. 87

(٣) **ibid,** p. 88

(٤) Mats Lundahl, **op.cit.,** p. 29.

الاندماج بشكل أكبر فى الاقتصاد العالمى، ومن جانب آخر كان هناك العديد من البرامج التى ساهمت فى زيادة مشاركة السود وتنمية مهاراتهم وزيادة فرص التشغيل المتاحة لهم، وكذلك العمل على تنمية وتطوير وتشجيع قطاع ($SMME_s$)[١].

ولقد ألزمت (DTI) نفسها بتطبيق أهداف (RDP) خاصة ما يتعلق منها بإعادة هيكلة القطاع الصناعى، وتشجيع الصادرات والاستثمارات، وخلق المزيد من فرص العمل، وتحقيق العدالة فى توزيع تلك الفرص، ومن ثم قامت بتصميم العديد من البرامج والسياسات التى ابتعدت كل البعد عن سياسات الحكومة العنصرية السابقة والتى إرتكزت بالأساس على (ISI)، والحماية التجارية، وزيادة مستوى التركز فى الملكية الاقتصادية مما نتج عنه تشوه الأسعار المحلية وزيادة معدلات الضرائب الجمركية والتقلبات فى سعر الصرف مما أضر كثيرا بصادرات الصناعات التحويلية[٢].

أى أن سياسات الحكومة السابقة توجهت بالأساس نحو التركيز على جانب الطلب، ومن ثم فإن الحكومة الجديدة ركزت على[٣]:

- تحرير الواردات وتشجيع الصادرات من خلال وضع العديد من الحوافز التصديرية؛ وذلك للتغلب على الإجراءات السابقة التى اتسمت بالتحيز ضد التصدير.
- التحول من التركيز على جانب الطلب (فرض قيود على الواردات، فرض رسوم جمركية مرتفعة، تطبيق برنامج الحوافز التصديرية العامة (GEIS)) إلى إجراءات جانب العرض والتى هدفت إلى تخفيض نفقات الإنتاج وزيادة كفاءة استخدام المدخلات الإنتاجية.

---

(١) **Review of Industrial Policy for The Congress of South Africa Trade Unions (COSATU) Central Executive Committee (CEC)**, July 2005, (www.sarpn.org. za/ documents /d0001517/papers cosatu-cec-2005- Review – Indus – Policy. pdf.).

(٢) DTI, Industrial Policy and Programmes…, **op.cit.**, p. 4.

(٣) DTI, **Driving Competitiveness: An Integrated Industrial Strategy for Sustainable Employment and Growth,** Discussion Document, (Pretoria: DTI, May 2001), p. 19.

المطلب الثانى

التحول نحو تطبيق برنامج النمو والتوظيف وإعادة التوزيع

Growth, Employment and Redistribution (GEAR)

نظرا لضخامة التكاليف اللازمة لتحقيق أهداف السياسات والبرامج التى تضمنتها (RDP) علاوة على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى واجهت تطبيقه، اضطرت الحكومة للتحول عن السياسة الاقتصادية للـ (RDP) إلى سياسات جديدة جسدها برنامج النمو والتوظيف وإعادة التوزيع Growth, Employment and Redistribution (GEAR)، والذى مثل مرحلة جديدة من مراحل السياسة الاقتصادية للنظام الحاكم بعد عام ١٩٩٤[١].

وقد تمثلت التحديات الاقتصادية التى واجهت جنوب أفريقيا منذ منتصف التسعينيات فى النقاط التالية[٢]:

١- الحاجة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى.

٢- الحاجة إلى زيادة مستويات الاستثمار من أجل تحفيز النمو والإنتاجية.

٣- الحاجة إلى زيادة معدلات التشغيل ومستويات الأجور وتحقيق المزيد من العدالة فى توزيع الدخول والثروات.

ولمواجهة تلك التحديات قامت وزارة المالية فى يونيه من عام ١٩٩٦ بطرح الاستراتيجية الاقتصادية المعروفة إختصاراً بـ (GEAR) والتى تمثل الهدف الرئيسى لها فى الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادى والذى يعد شرطا أساسياً لزيادة الإنفاق العام على المجالات الاجتماعية المختلفة[٣]، أى أن برنامج (GEAR) ركز على النمو الاقتصادى كشرط أساسى

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول إجراءات التحول إلى برنامج (GEAR) وأسبابه انظر:
E.C. Webster, "The Policies. of Economic Reform: Trade Unions and Democratization in South Africa", **Journal of Contemporary African Studies,** (London: CARFAX, Vol. 16, No. 1, Jan. 1998), pp. 55-57

وكذلك:

James Jade Hertez, "The Two Faces of Privatization Political and Economic Logics in Transitional South Africa", **The Journal of Modern African Studies,** (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 28, No. 2, 2000), p. 220, 221.

(٢) John Weeks. "Stuck in Low GEAR? Macro Economic Policy in South Africa 1996-1998", **Cambridge Journal of Economics,** , (Cambridge: Cambridge Political Economy Society, Vol. 23, 1999), p. 196.

(٣) Siegmar Schmidt, **op.cit.,** p. 155.

للتشغيل وإعادة التوزيع، فطبقاً للبرنامج فإنه إذا لم يزد معدل النمو الاقتصادى من ٣% إلى ٦% بحلول عام ٢٠٠٠ فإن معدلات البطالة ستزيد بشكل ملموس، كما أن تنفيذ ذلك البرنامج يجعل من الممكن تحقيق أهداف (RDP)[١].

وطبقا لبرنامج (GEAR) فإنه يتم تحفيز النمو والتشغيل من خلال اتباع سياسة اقتصادية كلية تسهم فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاستمرار فى إجراءات التحرير التى اتبعتها جنوب أفريقيا منذ منتصف التسعينيات، وهكذا فإن هذا البرنامج قام على مبدأ أساسى مفاده أن تحقيق الاستقرارالاقتصادى الكلى يعد شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادى والتشغيل وإعادة التوزيع، ويتم تحقيق ذلك من خلال اتباع سياسات نقدية ومالية أكثر فاعلية، وأيضاً من خلال تطبيق إجراءات تحرير التجارة والخصخصة والاصلاح المالى[٢].

ولقد أكد (GEAR) على ضرورة تحقيق ما يلى[٣]:

- معدل سعر صرف ثابت.
- معدلات مرتفعة من الاستثمار سواء العام أو الخاص مع الإسراع باستكمال عمليات الخصخصة.
- فرض ضرائب جمركية منخفضة على الواردات التي تستخدم في تصنيع سلع ومنتجات يتم تصديرها إلى الخارج.
- الإسراع بمعدل نمو الصادرات.
- رفع كفاءة جهاز التحصيل الضريبى مع عدم زيادة الأعباء الضريبية.
- تحقيق معدل نمو اقتصادى ٦% سنويا بحلول عام ٢٠٠٠.
- رفع معدلات التشغيل بحيث يصل عدد فرص العمل التى يتم خلقها إلى ٤٠٠٠٠٠ فرصة عمل سنويا بحلول عام ٢٠٠٠.
- رفع الأجور الحقيقية بما لا يزيد عن ٠,٨% سنويا فى الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٠.
- ترشيد القطاع العام.

---

(١) Mats Lunadl, **op.cit.,** p. 31, 32

(٢) Anna McCord, "Overview of South Africa Economy", in Andre Kraak and Helen Perold (eds.): **Human Resources Development Review,** (Capetown: HSRC Press, 2003), p. 34.

(٣) Delien Burger (ed.), South Africa year Book 1997, **op.cit.,** p. 223-224.

وقد تمثلت العناصر الرئيسية للبرنامج فيما يلى[1]:

- الإسراع بتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة؛ وذلك لاحتواء الدين العام، والوفاء بأعباء خدمة الدين، ومحاربة التضخم، وزيادة معدلات الاستثمار.
- التأكيد على أهمية الإصلاح المالى والنقدى من أجل الوفاء بالأهداف التوزيعية للبرنامج.
- تخفيض الرسوم الجمركية؛ وذلك لتقليص تكاليف المدخلات الإنتاجية، والمساهمة بشكل فعال فى إعادة بناء القطاع الصناعى فى جنوب أفريقيا.
- ربط الزيادة فى الأجور بالزيادة فى الإنتاجية.
- تصميم سياسات فعالة بالنسبة لسعر الصرف؛ وذلك للحد من التقلبات التى قد تصيبه، والتى تضر بالقدرة التنافسية لصادرات جنوب أفريقيا فى الأسواق العالمية.
- تصميم سياسة نقدية متسقة وذلك لكبح جماح التضخم.
- الاستمرار فى خفض القيود على الصرف الأجنبى.
- الإسراع بإجراءات الخصخصة.
- منح المزيد من الحوافز الضريبية لتحفيز الاستثمارات الجديدة فى المشروعات كثيفة العمل.
- تحسين وتطوير كافة البنى التحتية.
- تطوير نظام الحوافز والنظم الضريبية؛ وذلك لتمويل البرامج التدريبية المختلفة.

ويوضح الجدول رقم (٢٥) أهم ما استهدفه البرنامج والمتحقق بالفعل من أهدافه خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٣)، ومن استقرائه يمكن القول بأن حكومة جنوب أفريقيا نجحت إلى حد كبير فى تحقيق الأهداف المتعلقة بخلق بيئة اقتصادية مستقرة، ووضع سياسات مالية ونقدية متسقة؛ فقد حدث تحسن ملموس فى عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل عجز الموازنة

---

(١) Jeffrey D. Lewis, **Policies to Promote Growth and Employment in South Africa**, World Bank Discussion Paper No. 16, (Washington D.C.: The World Bank, July 2001), p. 4.

وللمزيد من التفاصيل حول تلك العناصر انظر:

Republic of South Africa, Department of Finance, **Growth, Employment and Redistribution: a Macro – Economic strategy**, (Pretoria: Department of Finance, 1996).

والتضخم، ولكن لم يفلح البرنامج كثيرا فى مواجهة مشكلات النمو والتشغيل، فقد ظل معدل نمو (GDP) أقل مما استهدفه البرنامج (٦%)، ولم تزد فرص التشغيل زيادة ملموسة تقابل الزيادة فى قوة العمل مما ساهم فى تزايد معدلات البطالة والفقر وعدم العدالة فى توزيع الدخل[١].

أما فيما يتعلق بأهداف (GEAR) بالنسبة للسياسة الصناعية

فقد ركز (GEAR) بشكل واضح على الارتقاء بالقدرة التنافسية للصادرات الصناعية لجنوب أفريقيا فى الأسواق العالمية، وتحرير التجارة، وزيادة كمية الصادرات، كما دعا البرنامج إلى تدعيم الصناعات كثيفة العمل وذلك من خلال تقديم المزيد من الحوافز الضريبية والاستثمارية للمستثمرين الذين يقومون بالاستثمار فى المشروعات ذات الكثافة العمالية المرتفعة[٢].

ولقد تطلب الارتقاء بالقدرة التنافسية لجنوب أفريقيا العمل على الانتقال من التركيز على جانب الطلب إلى التركيز على جانب العرض، ولذلك تم وضع عدد من البرامج التى تستهدف تنفيذ هذا التحول بشكل متسق وفعال منها[٣]:

- إحلال القيود الكمية على الاستيراد والتي كانت مطبقة سابقاً بالقيود غير الكمية.
- ترشيد هيكل الضرائب الجمركية وذلك من خلال تخفيض عدد خطوط الضريبة الجمركية.
- إلغاء الرسوم الجمركية على الاستيراد.
- تخفيض الضرائب الجمركية بدءا من عام ١٩٩٥ بحوالى الـ ٣/١ خلال الخمس سنوات التالية.
- إلغاء برنامج الحوافز التصديرية العامة (GEIS)

كما أشار البرنامج أيضا إلى ضرورة توسيع نطاق السوق المحلى لجنوب أفريقيا من خلال عقد إتفاقيات تجارية مع الدول الصناعية، واستكمال خطوات التكامل الإقليمى فى إطار السادك[٤].

---

(١) Anna McCord, **op.cit.,** p. 35.

(٢) Barbara Kalima – Phiri, South Africa Trade Policy…, **op.cit.,** p. 10.

(٣) Department of Finance, Growth…., **op.cit.,** p. 12, 13.

(٤) **ibid,** p. 13.

أما بالنسبة للتمويل الصناعى، فقد تم تقديم العديد من البرامج والحوافز التمويلية من قبل هيئة التنمية الصناعية Industrial Development Corporation (IDC) ، وأيضا تم وضع برنامج الإعفاء الضريبى (Tax Holiday)، والذى حل محل برنامج التنمية الصناعية الإقليمية Regional Industrial Development (RIDP)، كما سعى (GEAR) إلى تحفيز التنمية الصناعية كثيفة العمل وذلك من خلال وضع برنامج يعرف بالإهلاك المعجل (Accelerated Depreciation)(1).

وهكذا فإنه يمكن القول بأن (DTI) قد التزمت إلى حد كبير بأهداف (GEAR) فيما يتعلق بالسياسة الصناعية، ووضعت نصب أعينها أهدافه الثلاثة والمتعلقة بـ:-

١- النمو ٢- التشغيل ٣- وإعادة التوزيع

وقد مثلت السياسات والبرامج التى صممتها الوزارة تحولاً ملموسا عن الإطار العام الذى اتبعته الحكومة العنصرية السابقة، فقد اهتمت تلك الحكومة بتحقيق الإكتفاء الذاتى، واتبعت سياسات صناعية قائمة بالأساس على (ISI) ، ونتيجة لذلك اتسمت الصناعة المحلية فى جنوب أفريقيا بارتفاع الأسوار الحمائية، والتقلبات الحادة فى سعر الصرف (مما أضر بالصادرات الصناعية)، وكذلك التركيز على جانب الطلب(2).

ولكن برنامج (GEAR) جاء ليثبت أن هذا الإطار لم يعد يفلح فى ظل التغيرات الاقتصادية العالمية التى أصبحت تواجه جنوب أفريقيا وبخاصة عقب مجئ الحكومة الجديدة. فلقد فشلت السياسات السابقة فى إيجاد قطاع صناعى متنوع قادر على خلق فرص عمل تكفى للتغلب على معدلات البطالة المرتفعة، كما أكد (GEAR) أن بعضاً من البرامج المتبعة لم تعد تتلاءم مع البيئة الاقتصادية التى أصبحت تحكمها قواعد التجارة الحرة، وقوانين منظمة التجارة العالمية(3).

وقد أدركت (DTI) أوجه القصور التى شابت السياسات السابقة، وحاولت وضع مجموعة مترابطة من السياسات والبرامج التى تتماشى مع مبادئ وقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) والتى تهدف إلى خلق قطاع صناعى يتوجه نحو التصدير وذى قدرة تنافسية عالية فى الأسواق العالمية (وهى نفس الأهداف التى أشار إليها GEAR).

---

(١) ibid, p. 14
وسيتم تناول تلك البرامج بشيء من التفصيل فى الفصل الخاص بالسياسة الصناعية بعد عام ١٩٩٤

(٢) DTI, Industrial Policy..., op.cit., p. 3.

(٣) idem.

المطلب الثالث

تطبيق برنامج الخصخصة Privatization Programme

أصبحت عملية خصخصة المشروعات المملوكة للدولة أحد أهم المكونات الرئيسية لأية سياسة اقتصادية فى العديد من الدول النامية، خصوصاً فى ظل التحديات التى فرضتها قوى العولمة على هذه الدول. فلقد خاضت دول عديدة تلك التجربة وذلك لدفع عجلة النمو الاقتصادى بها، وتحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادى، وتخفيض الديون التى حققها القطاع العام والتى نتجت عن الفساد الذى ساده لفترات طويلة.

فمنذ بداية التسعينيات، اتجه العديد من الدول الأفريقية إلى خوض تجربة الخصخصة، وبحلول عام ١٩٩٣ تضاعف عدد تلك الدول، وفى عام ١٩٩٦ قامت كافة الدولة الأفريقية (ماعدا خمس دول) بتصفية عدد من مشروعاتها العامة فى إطار برامج الإصلاح الاقتصادى وتحرير التجارة، بل وحتى الدول التى شهدت بعض الاضطرابات والقلاقل السياسية مثل ليبيريا، ورواندا، وسيراليون بدأت هى الأخرى فى خصخصة بعض مشروعاتها العامة[١].

وقد اتبعت الدول الأفريقية برامج الخصخصة بناء على توصيات من قبل كل من صندوق النقد والبنك الدوليين وذلك كوسيلة لتحسين الأوضاع المالية للحكومات التى عانت من زيادة ديون القطاع العام بها، ومن ثم بدأ برنامج الخصخصة فى جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٨٧، وذلك نتيجة للضغوط المالية التى عانت منها الحكومة العنصرية فى ذلك الوقت بسبب العقوبات الدولية التى فرضت عليها خلال فترة الثمانينيات، وزيادة عبء مدفوعات الدين الخارجى، ولكن إجراءات الخصخصة كانت تتم ببطء فى ذلك الحين، ولم يتم الإسراع بتلك الإجراءات إلا بعد عام ١٩٩٤، وصدور برنامجى (RDP) ، (GEAR)[٢]. ويتضح ذلك من تتبع برنامج الخصخصة في جنوب أفريقيا عبر الزمن حيث يمكن تقسيمه إلى مرحلتين رئيسيتين:

أولاً- المرحلة الأولى: برنامج الخصخصة قبل عام ١٩٩٤.

ثانياً- المرحلة الثانية: برنامج الخصخصة بعد عام ١٩٩٤.

---

(١) Afeikhena Jerome and Moses Rangata, **The Tortuous Road to Privatization and Restructuring of State Assets in South Africa: Lessons from African Privatization Experience,** Paper Presented at (TIPS) and Development Policy Research Unit (DPRU) Annual Forum 2003: The Challenge of Growth and Poverty: The South Africa Economy Since Democracy, 8-10 Sep. 2003, p. 3.

(٢) Simangele SeKgobela, **The Restructuring of State Owned Assets: Does It Pay?,** Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2003, p. 6.

أولاً– المرحلة الأولى: الخصخصة فى ظل الحكم العنصري (قبل عام ١٩٩٤)

قامت الحكومة خلال تلك الفترة ببناء قطاع عام ضخم وذلك بدءاً من عشرينيات القرن العشرين، حيث تم إنشاء بعض المشروعات المملوكة للدولة مثل (Eskom)، (ISCOR)، وفى عام ١٩٤٠ تم إنشاء مؤسسة التنمية الصناعية (IDC) لتدعيم الصناعات الجديدة القائمة على (ISI). ولقد ساعد (IDC) فى إنشاء العديد من المشروعات الأخرى المملوكة للدولة مثل (FOSKOR) لتعدين وتصنيع خامات الفوسفات وإعدادها للاستخدام فى صناعة المخصبات، و(SASOL) لإنتاج الفحم و (SOEKOR) لتوفير الخامات البترولية التى تحتاج إليها الصناعات المحلية، وكان الغرض من إنشاء تلك المشروعات بالأساس تدعيم الصناعات القائمة على (ISI) والتى بدأت فى النمو خلال فترة الحرب العالمية الأولى؛ وذلك لتوفير الاحتياجات المحلية من خامات رئيسية فى ضوء تعذر الاستيراد أثناء سنوات الحرب(١).

كما سعت الحكومة العنصرية إلى تدعيم الطبقة البيضاء ورجال الأعمال الأفريكانرز، ومن ثم قامت باتخاذ عدد من الإجراءات منها(٢):–

- توفير فرص العمل للعمال البيض فى خطوط السكك الحديدية ومكاتب البريد والخدمة المدنية بشكل عام.
- توفير الخدمات الاجتماعية للبيض بما فى ذلك التعليم المجانى، ودعم الخدمات الرئيسية مثل: المياه، الكهرباء، الإسكان.
- تأسيس المشروعات العامة اللازمة لتوفير ما تحتاج إليه الصناعات المحلية مثل (ISCOR) ، (SASOL)، وقد أعطت تلك المشروعات سلطة أكبر للحكومة استخدمتها للتأثير على الاقتصاد، وقام القطاع العام بتوفير فرص عمل لكثير من القوى العاملة، وأصبح مسئولا عن نسبة يعتد بها من الاستثمارات.

وخلال فترة الستينيات والسبعينيات، أصبحت جنوب أفريقيا واحدة من أكثر الاقتصاديات نموا فى العالم، وكان ذلك بلاشك لصالح السكان البيض، ورغم ذلك، فإنه بحلول الثمانينيات ومع فرض العقوبات الدولية، ازدادت الضغوط الاقتصادية وارتفعت أعباء الديون الخارجية، وزاد حجم الخسائر التى حققتها المشروعات العامة المملوكة للدولة، وتراجعت

---

(١) Afeikhena Jerome and Moses Rangata, **op.cit.**, p. 6.

(٢) Cheslyn Mostert, **Reflections on South Africa's Restructuring of State – Owned Enterprises,** Occasional Paper No. 5, (Johannesburg: Friedrich Ebert Stiftung, March 2002), p. 9.

معدلات إنتاجها[1]، وفى عام ١٩٨٥ أشير إلى الخصخصة كجزء من السياسة الاقتصادية لجنوب أفريقيا، فقد ثبت أن المشروعات المملوكة للدولة هى تلك المشروعات التى تتلقى أكبر قدر من القروض الأجنبية، ومن ثم تزايدت المطالب ببيع هذه المشروعات لأن ذلك سيساهم فى تخفيض حدة أزمة الديون والتى تفاقمت منذ منتصف الثمانينيات، حيث تزايد إجمالي الدين الخارجي لجنوب أفريقيا من ٧٢٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٢ إلى ١٠٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٢، وفى توفير المزيد من الإيرادات المتاحة للدولة والتى يمكن استخدامها فى المشروعات الاجتماعية المختلفة.

وقد تبلور الموقف سنة ١٩٨٧ حيث تم الإعلان خلال ذلك العام عن الورقة البيضاء للخصخصة وإعادة الهيكلة[2]،"White Paper on Privatization and Restructuring"، والتى أشارت إلى الدوافع التالية لاتباع برنامج الخصخصة فى ذلك الوقت[3]:

- إن هناك حاجة ماسة لتخفيض حجم القطاع العام والإنفاق الحكومى؛ وذلك لإتاحة المزيد من فرص الاستثمار أمام القطاع الخاص.
- أنه ينبغى السماح للمشروعات المختلفة بالتطور والنمو بدون تدخل الدولة وبحد أدنى من القواعد والتنظيمات.
- إن تخفيض الإنفاق الحكومى وكذلك حصيلة بيع الأصول المملوكة للدولة يمكن أن يتيح المزيد من التدفقات الرأسمالية فى أيدى الحكومة والتى تمكنها من القيام بمشروعاتها المختلفة.

وعلى الرغم من أهمية أهداف الورقة البيضاء لعام ١٩٨٧، إلا أن الحكومة لم تستطع التنفيذ الكامل للبرنامج، ويرجع ذلك بالأساس إلى العقوبات الدولية التى فرضت على جنوب أفريقيا فى ذلك الوقت.

ثانياً- المرحلة الثانية: برنامج الخصخصة بعد عام ١٩٩٤

ورثت الحكومة الجديدة التى جاءت عقب الانتخابات الديموقراطية لعام ١٩٩٤ حوالى ٣٠٠ مشروع مملوك للدولة واجهت العديد من الخسائر، واتسمت بانخفاض كفاءتها الإنتاجية وزيادة حجم ديونها[4].

---

(١) Afeikhem Jerome, **Privatization and Regulations in South Africa: An Evaluation,** Paper Presented at the 3rd International Conference: Pro-Poor Regulation and Competition: Issues, Policies and Practices, (Cape Town, 7-9 Sep. 2004), p.6.

(٢) **ibid,** p. 6 , 7.

(٣) Cheslyn Mostert, **op.cit.,** p. 9 , 10.

(٤) Afeikhena Jerome and Moses Rangata, **op.cit.,** p. 6.

وعقب نشرها لبرنامج (RDP) أشارت حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) إلى الدور المهم الذى تضطلع به الدولة فى الاقتصاد، وأشار البرنامج إلى استثمارات القطاع العام باعتبارها مكملة لاستثمارات القطاع الخاص، وأن السؤال الرئيسى فى هذا الصدد لا يدور حول الشكل القانونى الذى ينبغى أن يأخذه تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، ولكن السؤال هو هل سيدعم هذا التدخل قدرة الاقتصاد على الاستجابة للتحديات المختلفة، ويساهم فى إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة، ويحفز النمو الاقتصادى، ويرتقى بالقدرة التنافسية لمنتجات جنوب أفريقيا فى الأسواق العالمية؟[1]

وفى عام ١٩٩٦ أعلنت الحكومة عن برنامج (GEAR) والذى تضمن مخططا شاملا عن الخصخصة، وذلك على الرغم من عدم ذكر الكلمة ذاتها، ولكنه أشار إلى عملية إعادة هيكلة الأصول المملوكة للدولة، والحاجة إلى وضع سياسات تنظيمية فعالة، وتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص[2].

وطبقا للبرنامج فإن الدولة ينبغى ألا تركز على امتلاك الأصول أو المشروعات الصناعية المختلفة، بل تركز على[3]:

- تنظيم الاقتصاد بدلا من القيام بدور المالك أو المنتج.
- تشجيع الاستثمار الأجنبى من خلال توفير المناخ الجاذب له.
- تخفيض الإنفاق الحكومى.

وأصبح برنامج الخصخصة جاهزا للتنفيذ عام ١٩٩٦، ولكن لم يتم البدء فيه إلا فى عام ١٩٩٧[4]. وقد أشارت الحكومة إلى ثلاثة دوافع رئيسية تقف وراء إتباعه فى ذلك الوقت، وهى[5]:

– **التمويل:** حيث أشارت الحكومة إلى عدم توافر الأموال اللازمة لبناء وصيانة البنية التحتية والاجتماعية، ولكن عند إتباع برنامج الخصخصة فإنه سيتاح للقطاع الخاص القيام

(١) Afeikhen Jerome, Privatisation and…, **op.cit.**, p.7.
(٢) Afeikhena Jerome and Moses Rangata, **op.cit.**, p. 9.
(٣) Simangele Sekgobela, **op.cit.**, p. 12.
(٤) Afeikhena Jerome, **op.cit.**, p 9.
(٥) Cheslyn Mostert, **op.cit.**, p. 13.

بإنشاء هذه البنى التحتية، والأكثر من ذلك فإنه من خلال بيع تلك الأصول فإن الحكومة تأمل فى تخفيض حجم الإنفاق السنوى لها، وتوفير الأموال اللازمة لدفع أقساط الديون المتراكمة.

– **عدم كفاءة القطاع العام:** إذ يعد هذا العامل أحد أهم الأسباب التى وضعتها الحكومة لتبرير إتجاهها إلى الخصخصة، حيث تزايد حجم الفساد بشكل ملحوظ فى القطاع العام، وأصبح السبيل الوحيد للقضاء على هذا الفساد هو تسليم تلك الأصول للقطاع الخاص.

– **التمكين الاقتصادى للسود** Black Economic Empowerment (BEE)

تضمن برنامج (RDP) إلتزام الحكومة الجديدة بتحقيق التمكين الاقتصادى للسود وتدعيم المشروعات المملوكة لتلك الفئة من المجتمع، وقد عرفت الحكومة التمكين الاقتصادى للسود بأنه عبارة عن عملية متكاملة ومترابطة فى جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وتساهم بشكل مباشر فى التحول الاقتصادى بالدولة، وتزيد أعداد السود الذين يديرون ويمتلكون ويسيطرون على اقتصاد الدولة، وتقلل التفاوت فى توزيع الدخل. وقد هدفت الحكومة من تطبيق هذا البرنامج إلى خلق طبقة رأسمالية سوداء، وزيادة ملكيتها للمشروعات الاقتصادية، وتحسين المستويات الوظيفية التى يشغلونها، كما أشارت الحكومة إلى أن الخصخصة يمكن أن تدعم أهداف برنامج (BEE) ، وأوضحت إمكانية تحقيق ذلك من خلال آليات معينة مثل الصندوق الوطنى للتمكين "National Empowerment Fund" .

وعلى الرغم من أهمية الأهداف التى تضمنها برنامج الخصخصة بعد عام ١٩٩٦ إلا أنه افتقر إلى المصداقية وعدم الدقة فى التنفيذ، ولذلك قامت وزارة المشروعات العامة بالإعلان عن استراتيجية الإسراع بإعادة هيكلة المشروعات المملوكة للدولة، وذلك فى أغسطس من عام ٢٠٠٠[١].

"An Accelerated Agenda for The Restructuring of State Owned Enterprises"

فقد حاولت وزارة المشروعات العامة معالجة الاختلالات والمشكلات التى خلفتها الحكومة العنصرية السابقة وذلك من خلال إعادة هيكلة المشروعات المملوكة للدولة من أجل التأكيد على[٢]:

---

(١) Sinangele Sekgobela, **op.cit.**, p. 6.

ولمزيد من التفاصيل حول تلك الاستراتيجية ومراحل تنفيذها وأهداف كل مرحلة انظر:

Ministry of Public Enterprises, **An Accelerated Agenda for The Restructuring State Owned Enterprises**, (Pretoria: Ministry of public Enterprises, August 2000).

(٢) Delien Burger (ed.), South Africa year Book 2003. **op.cit.**, p. 171.

- تحسين الأداء الاقتصادى لتلك المشروعات فى ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وزيادة حدة المنافسة فى الأسواق الدولية.
- تحقيق المزيد من العدالة فى توزيع الدخول والثروات فى جنوب أفريقيا.
- تشجيع الاستثمارات فى الأقاليم الفقيرة بجنوب أفريقيا.
- تشجيع الجماعات السوداء على المشاركة فى الاقتصاد بشكل أكبر.

وقد أوضح وزير المشروعات العامة أن تلك الاستراتيجية تركز على أربعة مشروعات رئيسية هى: تلكوم (Telcom)، ودينيل (Denel)، وترانسنت (Transnet)، وإسكوم (ESKOM)، حيث أن تلك المشروعات تشكل حوالى ٩١% من إجمالى الأصول، وتساهم بحوالى ٨٦% من إجمالى المبيعات وتبلغ نسبة المشتغلين بها حوالى ٧٧% من إجمالى عدد المشتغلين[(١)]. (انظر الجدول ٢٦).

وقد كان من أهم أهداف تلك الاستراتيجية العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) وذلك سعياً وراء تخفيض حجم الاقتراض الحكومى، والمساهمة فى إحداث تنمية مستدامة، والعمل على الارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع الصناعى، وزيادة معدلات نمو الناتج الصناعى والصادرات الصناعية بشكل ملموس[(٢)].

كما هدفت تلك الاستراتيجية إلى تحقيق ما يلى (على مستوى المنشأة أو القطاع)[(٣)]

- الارتقاء بمستوى كفاءة وفاعلية المنشأة.
- القدرة على الوصول إلى التكنولوجيات المتطورة بأسعار تنافسية.
- الاستفادة من رؤوس الأموال المملوكة للقطاع الخاص.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلى فإن الاستراتيجية هدفت إلى[(٤)]:

- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- تخفيض الاقتراض الحكومى.

---

(١) Simangele Sekgobela, **op.cit.**, p. 10.

(٢) Ministry of Public Enterprises, **A Summary of The Policy Framework for an Accelerated Agenda for The Restructuring of State Owned Enterprises,** August 2000, p.9.

(٣) **ibid,** p.11.

(٤) **ibid,** p.12.

- المساهمة فى خلق بيئة اقتصادية مستقرة.
- تدعيم القدرة التنافسية للقطاع الصناعى.

إلا أن هذا البرنامج لم يتسم بالانتظام والاستمرارية، ولم يتمكن من تحقيق أهدافه كاملة؛ ففى مارس عام ٢٠٠٤ قدر حجم العمليات التى تمت بـ ٣٥,٦ بليون رند، وقدر حجم الأصول المباعة بنسبة ٢,٥٩% فقط من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٣، كما لم يفلح البرنامج أيضا فى تدعيم المشروعات المملوكة للسود بشكل كاف، وهذا يتضح فى حالة (Telcom) التى ساهم بها ٣% من السود[١]. كما لم يفلح البرنامج فى توفير المزيد من فرص العمل، حيث تراجعت معدلات التشغيل فى الاقتصاد؛ وذلك يرجع إلى التطور التكنولوجى، واستخدام أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال.

ولكن رغم ذلك فإنه فى تقرير الحكومة الصادر فى أكتوبر ٢٠٠٣، والذى قام به فريق من الباحثين من مكتب الرئيس ثابو مبيكى بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، وجد أن أحد أهم أهداف عملية إعادة الهيكلة وهو تخفيض حجم ديون القطاع العام قد تحقق إلى حد كبير حيث انخفض حجم الدين العام بمقدار ٢٤ بليون رند[٢].

وهكذا فإن التغيرات الاقتصادية العالمية والتطورات التكنولوجية التى شهدتها الأسواق، والتى تواكبت مع المطالبة بضرورة انسحاب الدولة من العديد من الأنشطة الاقتصادية وتركها للقطاع الخاص، أثرت بشكل ملموس على جنوب أفريقيا، فمع انتهاء عهد العنصرية ورفع العقوبات الدولية وخروج الدولة من عزلتها الاقتصادية، والبدء فى عمليات الإصلاح الاقتصادى وتحرير التجارة والاتجاه نحو التكامل والاندماج بشكل أكبر فى الاقتصاد العالمى ظهرت الحاجة إلى تشجيع رؤوس الأموال الخاصة – المحلية والأجنبية – إذ تمتعت المشروعات العامة بالحماية من المنافسة الخارجية على أمل أن تحسن من أدائها الاقتصادى ومعدلات نموها، كما قامت الدولة بتولى مسئولية توفير الخدمات الرئيسية مثل الكهرباء، والمياه، والنقل والاتصالات إلا أن تلك الخدمات اتسمت بالافتقار إلى الجودة وارتفاع أسعارها، الأمر الذى عانى منه محدودو الدخل من المستهلكين، وساهم فى تراجع القدرة التنافسية لتلك القطاعات والنتيجة هى مزيد من التدهور الاقتصادى وزيادة معدلات البطالة.

---

(١) Afeikhena Jerome, **op.cit.,** p. 14.

(٢) Republic of South Africa, Policy Coordination and Advisory Services (PCAS), **Towards Ten Year Review: Synthesis Report on Implementation of Government Programmes,** Discussion Document, (Pretoria: PCAS, Oct. 2003), p. 38.

ومن ثم مثلت عملية إنسحاب الدولة من النشاط الاقتصادى وإعادة هيكلة العديد من المشروعات المملوكة لها أحد أهم الاستراتيجيات التى اتبعتها جنوب أفريقيا لتحسين أداء القطاع الصناعى بها، ومثلت برامج الخصخصة المختلفة أحد أهم المحددات الداخلية للسياسة الصناعية فى جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤.

المطلب الرابع

التطور من الحماية إلى تحرير التجارة

اتسمت السياسة التجارية لجنوب أفريقيا فى الماضى بتعدد القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها الخارجية، حيث قامت جنوب أفريقيا منذ اتباعها لسياسة (ISI) بفرض عدد كبير من بنود التعريفة الجمركية على الواردات؛ وذلك كوسيلة لتدعيم تلك الصناعات القائمة على الإحلال محل الواردات. وقد اتسم النظام التجارى لجنوب أفريقيا بعدم الاستقرار والتعقد؛ ففى عينة من ٣٢ دولة نامية، وجد البنك الدولى أن جنوب أفريقيا لديها أكبر عدد من أسعار الضريبة الجمركية، كما أن تلك الأسعار تعد مرتفعة للغاية[١].

ولقد ساهمت الأسوار الحمائية المرتفعة التى فرضت على الاستيراد فى زيادة التحيز ضد التصدير، فالحماية تساعد المنشآت على رفع أسعارها، وبالتالى تتجه المبيعات نحو الأسواق المحلية فقط، كما أن الحماية ترفع من أسعار المدخلات الإنتاجية مما ينعكس بدوره على ارتفاع نفقات الإنتاج وانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة[٢].

ويمكن القول بأن السياسة التجارية فى جنوب أفريقيا قد اتسمت بارتفاع معدلات الحماية المفروضة على الواردات، وأخذت تلك الحماية عددا من الأشكال منها الضرائب الجمركية، والقيود غير الجمركية، والضرائب الإضافية على الواردات (Import Surcharges.)

فبالنسبة للضرائب الجمركية[٣]:

قامت جنوب أفريقيا بتصميم هيكل متشابه من الضرائب الجمركية منذ عام ١٩٢٥؛ وذلك لتدعيم سياستها القائمة على (ISI). وفى القطاع الصناعى تم فرض ضرائب جمركية قيمية وضرائب جمركية نوعية مما أعطى المزيد من الحماية ضد المنتجات المستوردة والأقل

---

(١) Perds Belli et al., A Review of South Africa Trade Policies, **op.cit.**, p. 1.

(٢) Lena Mortiz, Trade and Industrial Policies…, **op.cit.**, p. 21.

(٣) Paul R. Hatty, “The South Africa Trade Policy Debate: A Business Perspective”, In Peuline H. Baker, Alex Boroine and Warren Krafchik (eds.) **op.cit.**, p. 130.

سعراً، وساهم فى زيادة التشوهات التى سادت قطاع الصناعة التحويلية، وتدهور القدرة التنافسية لذلك القطاع.

أما بالنسبة للضرائب غير الجمركية(1): فقد كانت تلك الأداة أحد أهم الملامح التى ميزت السياسة التجارية لجنوب أفريقيا لفترة طويلة، وكان الهدف من وراء تلك الأداة هو تدعيم التنمية الصناعية، وكذلك تحقيق الإكتفاء الذاتى فى ضوء العقوبات الاقتصادية التى فرضت على جنوب أفريقيا خلال فترة الثمانينيات، ومثلت القيود على الاستيراد أحد أهم الضرائب غير الجمركية.

أما عن الضرائب الإضافية على الاستيراد "Import Surcharges"(2) فقد خضع عدد كبير من الواردات لمثل تلك القيود، وقد تم وضع تلك الأداة سنة ١٩٨٨ لتحسين العجز فى ميزان المدفوعات خاصة بعد فرض العقوبات الدولية على جنوب أفريقيا. وعلى الرغم من أن تلك الأداة كانت مؤقتة إلا أنها استمرت لفترة طويلة نسبيا بالرغم من تحسن أداء ميزان المدفوعات.

وعلى الرغم من زيادة القيود المفروضة على الواردات خلال فترة الإحلال محل الواردات إلا أنه منذ بداية الثمانينيات تم وضع عدد من الحوافز التصديرية للتعويض عما نتج عن الحماية من زيادة التحيز ضد التصدير، فلقد أكدت اللجنة التصديرية التي تشكلت عام ١٩٧٢ على أهمية تشجيع التصدير والإبقاء فى ذات الوقت على إجراءات الإحلال محل الواردات(3)،ومثل أى دولة اتبعت سياسة (ISI)، فإن الحماية فى جنوب أفريقيا قد نتج عنها قطاع صناعى يتجه نحو السوق المحلية ولا يهتم بالتصدير، حيث تراجعت معدلات التصدير فى قطاع الصناعة التحويلية بشكل ملموس.

---

(1) **ibid,** p.130 , 131.

(2) **ibid,** p.131.

ولمزيد من التفاصيل انظر أيضا:

Perdo Belli et al., **op.cit.,** pp. 6-13.

(3) Colin McCarthy, «South Africa Trade and Industrial Policies..., **op.cit.,** p. 69

ولمزيد من التفاصيل حول تلك البرامج انظر:

Paul R. Hatty, **op.cit.,** pp 131-133
Perdo Belli et al., **op.cit.,** pp. 20-22.

ومنذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ركزت السياسة التجارية لجنوب أفريقيا على تحرير التجارة والتوجه نحو تشجيع التصدير، كما اتسمت تلك الفترة بتخفيض معدلات الحماية، ووضع عدد من الإجراءات المقاومة للإغراق، والالتزام بالمراجعة الدورية لهيكل الضريبة الجمركية(١)،وتدعم ذلك الاتجاه بتوقيع جنوب أفريقيا على اتفاقية مراكش وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية فى أبريل من عام ١٩٩٤، حيث مثل ذلك تحولا ملموساً فى كل من سياسيتها الصناعية والتجارية، فلقد التزمت جنوب أفريقيا بإصلاح سياستها التجارية وتخفيض ضرائبها الجمركية، وقد تضمن برنامج الإصلاح الجمركى فى جنوب أفريقيا والذى بدأ تنفيذه عام ١٩٩٥ عدداً من العناصر أهمها(٢):

- تخفيض الضرائب الجمركية المفروضة على منتجات القطاع الصناعى إلى حوالى الثلث بحلول عام ٢٠٠٠.
- تخفيض عدد بنود الضريبة الجمركية Tariff Lines من ١٢٥٠٠ عام ١٩٩٠ إلى ٧٨٠٠ عام ٢٠٠٠.
- تحويل كافة القيود الكمية والضرائب الجمركية النوعية إلى ضرائب جمركية قيمية.
- إلغاء الإجراءات الداعمة للتصدير بحلول عام ١٩٩٧.

ومنذ ذلك الحين اتجهت جنوب أفريقيا نحو تخفيض رسومها الجمركية وذلك طبقاً لقواعد (WTO)، وصاحب ذلك التوجه نحو إجراءات من شأنها العمل على تدعيم جانب العرض؛ وذلك لزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعى، وتشجيع الصادرات، وتنمية قطاع (SMEs) والارتقاء بمعدلات التشغيل داخل القطاع الصناعى(٣)،كما انعكس ذلك التوجه على السياسة الاقتصادية الخارجية لجنوب أفريقيا حيث قامت بتوقيع عدد من الاتفاقيات مثل اتفاقية التجارة الحرة مع كل من السادك والاتحاد الأوروبى.

وهكذا هدف الإصلاح الجمركى وتحرير التجارة فى جنوب أفريقيا – واللذان يمثلان الأدوات الرئيسية للسياسة الصناعية بعد عام ١٩٩٤– إلى زيادة مستوى المنافسة فى السوق

---

(١) **ibid,** p. 70.

(٢) Barbara Kalima – Phiri, **op.cit.,** p. 12.

(٣) **idem.**

المحلية، وكذلك دفع القدرة التنافسية للقطاع الصناعى ومنتجاته المختلفة، كما هدف التحرير أيضا إلى تشجيع الصادرات من خلال تخفيض التحيز ضد التصدير.

ويمكن القول بأن تحرير التجارة فى جنوب أفريقيا كانت له آثار إيجابية يمكن تحديدها فى النقاط التالية[1]:

- تحفيز الطلب المحلى.
- زيادة الاندماج فى الاقتصاد العالمى مما أثر بالإيجاب على كل من الاستثمارات والتجارة.
- زيادة مستويات الإنتاجية، ويرجع ذلك بالأساس إلى زيادة المنافسة الناتجة عن حرية الاستيراد.
- حدوث تغييرات اقتصادية هيكلية، حيث اتجهت الموارد نحو القطاعات الإنتاجية الأكثر كفاءة.
- تنويع صادرات جنوب أفريقيا بعيدا عن الصادرات المعدنية، وزيادة نسبة صادرات الصناعة التحويلية سواءاً، من الإنتاج أو من إجمالى صادرات جنوب أفريقيا.

ويمكن القول بأن أحد أهم الآثار السلبية لتحرير التجارة بجنوب أفريقيا يتمثل في ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الصناعة التحويلية، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تزايد الطلب على العمالة الماهرة وتراجع الطلب على العمالة منخفضة المهارة[2]. فلقد تراجعت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في التشغيل من ١٥,١٢% عام ١٩٩٥ إلى ١٢,٦% عام ٢٠٠١، كما تراجعت مساهمة معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى في التشغيل خلال نفس الفترة[3].

---

(١) Anna McCord, **op.cit.**, p. 45.

(٢) Miriam Altman and Marina Mayer, **op.cit.**, p. 73.

(٣) Anna McCord and Haroon Bhorat, "Employment and Labour Market Trends" in Andre Kraak and Helen Perold (eds.), **op.cit.**, pp 116-121.

المبحث الثانى

المحددات الإقليمية للسياسة الصناعية فى جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤

أدركت (DTI) الصلة الوثيقة التى تربط بين جنوب أفريقيا ودول منطقة الجنوب الأفريقى، فهناك روابط اقتصادية وسياسية وثقافية تربط بين الجانبين، وتوطدت تلك العلاقات خاصة بعد عام ١٩٩٤ مع زيادة حجم التجارة مع دول تلك المنطقة والاستقرار السياسى الذى سادها، كما تزايدت وتوطدت علاقة جنوب أفريقيا مع بقية دول القارة الأفريقية، حيث زادت صادراتها إلى القارة الأفريقية بحوالى ٥٠,٧% خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠١) تركز معظمها فى دول إقليم السادك، فقد توجه حوالى ٧٥% من إجمالى صادرات جنوب أفريقيا إلى القارة الأفريقية نحو دول السادك، كما تتجه لتلك الدول ما بين ٨٠% إلى ٩٠% من صادرات الصناعة التحويلية، وإذا ما تمت إضافة الاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقى (ساكو) فإن أفريقيا تصبح هى السوق التصديرية الثانية لمنتجات جنوب أفريقيا بعد أسواق الاتحاد الأوروبى[(١)].

ولذلك سيتم فى الجزء التالى تناول علاقة جنوب أفريقيا بدول السادك وسياساتها الخارجية تجاه أفريقيا لما مثلته تلك العلاقات من أهمية ملموسة عند تحديد سياستها الصناعية بعد عام ١٩٩٤.

المطلب الأول

علاقات جنوب أفريقيا مع دول جماعة السادك

مقدمة عن نشأة جماعة السادك:

أصبح واضحا منذ نهاية السبعينيات وجود حاجة ماسة لصياغة تجمع إقليمي في منطقة الجنوب الأفريقى يفى باحتياجات وآمال شعوب هذه المنطقة، وشكلت مجموعة دول المواجهة خبرة جديدة فى هذا الصدد، حيث ظهرت حاجة ماسة لتوسعة هذه المجموعة سعيا وراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة لتبدأ منذ سنة ١٩٧٩ مشاروات من جانب دول المواجهة نتج عنها ميلاد مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقى Southern African Development Coordination Conference (SADCC)؛ وذلك بهدف مقاومة جنوب أفريقيا وهيمنتها الاقتصادية على دول المنطقة. ولقد تحول مؤتمر تنسيق التنمية فى أغسطس ١٩٩٢ إلى جماعة جديدة هى جماعة التنمية للجنوب الأفريقى Southern African

---

(١) Miriam Altman and Marian Mayer, Overview of Industrial Policy" In Andre Kraak and Helen Perlod (eds.), **op.cit.**, p. 70, 71

Development Community والمعروفة اختصارا بسادك (SADC) [1]، وصارت تضم ١٤ دولة أفريقية هى: أنجولا، بتسوانا، ليسوتو، مالاوى، مورشيوس، موزمبيق، ناميبيا، سيشل، جنوب أفريقيا، سوازيلاند، الكونغو الديموقراطية، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوى، ويغطى هذا التجمع مساحة قدرها ٧ ملايين كم٢، ويبلغ عدد سكانه ٢٠٥,٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٢، تزايدوا إلى ٢٣٨,٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٤.

وقد تمثلت أهداف جماعة السادك فيما يلى[2]:

- تحقيق التنمية والنمو الاقتصادى ومحاربة الفقر والارتقاء بمستوى المعيشة لشعوب المنطقة وذلك من خلال تحقيق التكامل الإقليمى.
- مساندة وصيانة الأمن والسلم الإقليمى.
- تشجيع التنمية الذاتية القائمة على أساس التعاون الإقليمى واحترام استقلال الدول الأعضاء.
- تحقيق التكامل بين البرامج والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية.

ويوضح الجدول رقم (٢٧) بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بدول السادك، فلقد بلغ إجمالي الإنتاج المحلي لإقليم السادك عام ٢٠٠٣ حوالي ٢٣٥ بليون دولار على الرغم من أن معظم هذه القيمة (حوالى ٧٠%) تأتى من جنوب أفريقيا وحدها (وذلك كما يتضح من الجدول)، والتى يبلغ عدد سكانها حوالى ٣٢% من إجمالى سكان الإقليم[3]، وقد تراوح متوسط معدلات النمو السنوية للناتج المحلى الإجمالى لدول السادك خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٣) ما بين ٦,٥% فى موزمبيق و -٣,٧% فى الكونغو الديموقراطية، كما يلاحظ التفاوت الملحوظ بين دول التجمع من حيث متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج حيث حققت كل من سيشل،

---

(١) هويدا عبدالعظيم، حازم خيري، "جماعة التنمية للجنوب الأفريقي (سادك)"، في: محمود أبو العينين (محرر): التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١/٢٠٠٢، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٢)، ص ٩٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٦.

(٣) Simon Hess, **The Concentration Tendencies of SADC's Manufacturing Industries with Regard to South Africa: 1970-1999**, Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2005: Trade and Uneven Development: Opportunities and Challenges, 9-11 Nov. 2005, p.1, 2 .

وموريشيوس، وبتسوانا، وجنـوب أفريقيـا، وناميبيـا أعلـى قـيم لمتوسـط نصـيب الفـرد منه عام ٢٠٠٣، بينما حقق كل من ماولاى والكونغو الديموقراطية أقل مسـتويات لمتوسـط دخل الفرد بها[١].

ويختلف الأداء الاقتصادى لدول السادك اختلافا ملموسا، فخـلال فتـرة الثمانينيـات تراوح متوسط معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى الإجمالى (GDP) بين ١٠% فى بتسوانا، و -٠,٤% فى موزمبيق، وخلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٩)، بلغ معدل النمو الحقيقى لذلك الناتج ٦,٤% فى موزمبيق مقارنة بـ -٥,٩٨% فى الكونغو الديموقراطية[٢]. وعلى الرغم من تراجع الأداء الاقتصادى لتجمع السادك مقارنة بالتجمعات الاقتصادية الأخرى، إلا أن هنـاك تقـدما ملحوظا فى بعض الدول حيث تعد بتسوانا بمثابة قصة نجاح ومثلا يحتذى به بالنسـبة للعديـد من الدول الأفريقية.

ويختلف الهيكل الاقتصادى لدول السادك، حيث يمكن تقسيم تلك الدول إلى مجموعتين رئيسيتين[٣]:المجموعة الأولى تضم الدول التى يعتمد اقتصادها على الزراعـة، والمجموعـة الثانية تضم الدول التى تعتمد على التعدين. ويلاحظ اعتماد كل من موزمبيق ومالاوى وتنزانيا على القطاع الزارعى، أما اقتصاد مورشيوس فكان يعتمد ولفترة طويلة على الزراعة، ولكـن بسبب إتباع برامج التكيف الهيكلى منذ بداية الثمانينيات فإنه تم التحول نحو التصـنيع وتنويـع الإنتاج الزراعى، وتعد صناعة السكر من أهم المحاور التى يرتكز عليها اقتصادها. أما سيشل فترتكز على قطاع الخدمات بسبب ارتفاع مساهمة قطاع السياحة بها، بينما ظل التعدين أحـد أهم القطاعات الاقتصادية فى عدد آخر من دول السادك مثل ناميبيا، زيمبابوى، جنوب أفريقيا، بتسوانا، أنجولا.

وبصفة عامة، فإنه يمكن القول بأن القطاعات الخدمية وقطاعات الصناعة التحويليـة والزراعة والتعدين تسيطر على اقتصاديات دول السادك، حيـث يسـتأثر القطـاع الخـدمى بالنصيب الأكبر من الـ GDP، يليه الصناعة التحويلية، كما تستأثر تلك القطاعات بنصـيب

---

(١) **ibid,** p. 2.

(٢) Sophie Chauvin and Guillaume Gaulier, **Prospects for Increasing Trade Among SADC Countries,** Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2002, p.21 , 22.

(٣) Sophie Chauvin and Guillaume Gaulier, **op.cit.,** p. 14.

كبير من الواردات. ويعد القطاع الخدمى من أكثر القطاعات الموفرة لفرص العمل إذ بلغ معدل التشغيل به ٤٤%، يليه قطاع الزراعة (٣٧%) وذلك خلال عام ٢٠٠٠[١].

وتسيطر جنوب أفريقيا على الصادرات الصناعية لدول الجماعة حيث ساهمت بحوالى ٨٨% من تلك الصادرات خلال عام ٢٠٠٠، تليها زيمبابوى (٥٠% من الصادرات الصناعية لدولة الجماعة)[٢].

أما بالنسبة لبيانات الصناعة التحويلية فى إقليم السادك فيوضحها الجدول رقم (٢٨) حيث يتضح منه تراجع مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى لجنوب أفريقيا مقارنة بكل من مورشيوس وسوازيلاند، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى تزايد نصيب القطاعات الخدمية من هذا الناتج على حساب كل من القطاعين الأولى والثانوى، ولكن على الرغم من ذلك؛ فإن جنوب أفريقيا مازالت تهيمن على القيمة المضافة للصناعة التحويلية (MVA) في إقليم السادك لتسيطر وحدها على حوالي ٨٩% من إجمالي القيمة المضافة للصناعة في دول السادك عام ١٩٨٠، انخفضت تلك النسبة إلى ٨١% فقط عام ٢٠٠٣، كما يلاحظ أيضاً زيادة أهمية قطاع الصناعة التحويلية في دول أخرى من دول السادك مثل مورشيوس وتنزانيا وزيمباوبوي[٣].

وبالنسبة للسادك ككل، حققت (MVA) متوسط معدل نمو سنوي بلغ ٤,٥% خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠٠٢)، إلا أن معدل نموها اختلف اختلافاً ملموساً بين دول التجمع، حيث حققت موزمبيق أعلى تلك المعدلات (١٨,٨% سنوياً) بينما حقق كل من ليسوتو ومورشيوس معدلات نمو قاربت على ١٠% سنوياً وعلى الجانب الآخر حقق كل من أنجولا، والكونغو الديمقراطية، ومالاوي، وزيمبابوي معدلات نمو سالبة لها[٤].

أما عن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول التجمع فيلاحظ حدوث تدهور تلك المساهمة من ١٥,٣% عام ١٩٩٠ إلى ١٢% عام ٢٠٠٢، وانخفضت تلك

---

(١) Daniel Ndlela, **Determinations of Exports from SADC, and The Role of Market Access**, Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2002, p.1.

(٢) **ibid,** p.2.

(٣) Simon, Hess, **op.cit.**, p.2.

(٤) **idem.**

النسبة في كل من زيمبابوي، وزامبيا، وتنزانيا، وسوازيلاند، ومالاوي وكذلك جنوب أفريقيا، في حين حقق كل من ليسوتو، وموزمبيق، زيادة في نصيب (MVA) من ذلك الناتج[١].

ويمثل إقليم السادك أهمية خاصة بالنسبة لاقتصاد جنوب أفريقيا، حيث يساهم الفائض في الميزان التجاري الذي يتحقق مع دول السادك في تعويض جنوب أفريقيا عن العجز الذي تحققه في أقاليم أخرى. فلقد ارتفعت قيمة صادرات جنوب أفريقيا إلى دول إقليم السادك من ١٢,٥ بليون رند عام ١٩٩٤ إلى ٢٠,٦ بليون رند عام ٢٠٠٠، وأخذت في التزايد منذ ذلك الحين حتى بلغت ما يقرب من ٢٧ بليون رند عام ٢٠٠٣، بل وتنامى قيمة تلك الصادرات إلى أن بلغ ٣١,٨ بليون رند عام ٢٠٠٥، أي أن صادرات جنوب أفريقيا إلى إقليم السادك زادت بحوالي ١٦٠% خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٥) نتيجة لاتباع إجراءات تحرير التجارة والتوجه نحو تشجيع التصدير وخاصة إلى دول الجنوب الأفريقي، وبذلك احتل إقليم السادك المركز الرابع في هذا الصدد بعد كل من الاتحاد الأوربي ودول شمال شرق آسيا ودول تجمع النافتا[٢].

أما بالنسبة للواردات فعلى الرغم من زيادة مستوى واردات جنوب أفريقيا من دول السادك إلا أنها لا تقارن بمستوى الزيادة في صادراتها إلى دول ذلك الإقليم، فلقد ارتفعت قيمة واردات جنوب أفريقيا من دول السادك من ٢,٨ بليون رند عام ١٩٩٤ إلى ٣,٣ بليون رند عام ٢٠٠٠ وأخذت في التزايد حتى بلغت ٤,٢ بليون رند عام ٢٠٠٣ بل وتنامى حجم تلك الواردات إلى أن بلغ ٧,٤ بليون رند عام ٢٠٠٥، وبذلك احتل إقليم السادك المركز العاشر في هذا الصدد[٣].

تسيطر المنتجات والسلع الأولية غير المصنعة على التجارة البينية لدول الجماعة حيث تستحوذ الصادرات المعدنية على حوالي ثلثي صادرات دول السادك خلال فترة التسعينيات، بينما ساهمت صادرات الصناعة التحويلية لدول السادك بنسبة ٠,٣% من إجمالي الصادرات الصناعية للعالم، و٥% من إجمالي إنتاج الجماعة وذلك خلال أواخر التسعينيات[٤].

---

(١) **ibid**, p.3.

(٢) DTI, **Trade Statistics**, (www.dti.gov.za)

(٣) **ibid**.

(٤) Daniel Ndlela, Determinations ……, **op.cit.**, p.2.

وقد نمت تجارة جنوب أفريقيا مع دول السادك بصورة ملحوظة حيث زادت صادراتها إليها، وتركزت معظم هذه الصادرات في السلع الصناعية والمدخلات الوسيطة والمعدات الرأسمالية، وكذلك زادت واردات جنوب أفريقيا من دول السادك، وتمثلت معظم هذه الواردات في المنتجات الأولية(١).

كما يلاحظ التزايد المطرد لصادرات جنوب أفريقيا من منتجات الصناعة التحويلية إلى دول الجماعة لتحتل في هذا الصدد المركز الثاني بعد الاتحاد الأوروبي، إذ أن حوالي ٨٠% إلى ٩٠% من صادرات الصناعة التحويلية لجنوب أفريقيا تتجه نحو أسواق السادك(٢).

ولقد أدرك صانعو القرار في جنوب أفريقيا مدى ارتباطها بمنطقة الجنوب الأفريقي، فلقد أشارت (DTI) إلى أهمية إقليم الجنوب الأفريقي بالنسبة لجنوب أفريقيا لسببين رئيسيين(٣):

الأول: أن مصالح وأهداف جنوب أفريقيا في منطقة الجنوب الأفريقي تحكمها العلاقات الوطيدة التي تربط بين الاقتصاد المحلي والإقليمي، حيث إن جزءاً كبيراً من الصادرات الصناعية لجنوب أفريقيا يذهب إلى أسواق تلك الدول وخاصة دول السادك، ومن ثم فإن معدلات النمو الاقتصادي لجنوب أفريقيا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتلك المعدلات السائدة في دول ذلك الإقليم بشكل عام، ودول جماعة السادك على وجه الخصوص.

الثاني: أن تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي لدول إقليم الجنوب الأفريقي يعمل على الحد من التقلبات الاقتصادية التي قد تصيبها والتي تضر بتلك الدول بما فيها جنوب أفريقيا.

ولقد توقعت دول الجنوب الأفريقي – ومنها دول السادك – عقب التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا، أنها ستقوم بتحفيز التنمية في المنطقة والأخذ بيد دول الجماعة لتحقيق

---

(١) Paul Kalenga, "Trade and Industrial Integration in Southern Africa: Pitfalls and Challenges", **Global Dialogue**, (Johannesburg: Institute for Global Dialogue, vol. 4.3, Dec. 1999), (www.igd.org.za)

(٢) Mirriam Altman and Marina Mayer, **op.cit.**, p.72.

(٣) Marina Mayer, **op.cit.**, p. 4.

معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، وتوقعت تلك الدول أيضاً أن تستخدم حكومة جنوب أفريقيا تجارتها مع دول الجماعة واستثماراتها بها للنهوض بالجماعة اقتصادياً على نحو ما فعلته اليابان مع منطقة شرق وجنوب آسيا، حيث تصرفت كمحفز للنمو الاقتصادي في المنطقة فيما يعرف بنظرية "الإوز الطائر"(١).

وسرعان ما جاء الواقع مغايراً لتوقعات دول منطقة الجنوب الأفريقي بشكل عام ودول جماعة السادك على وجه الخصوص، فلقد اتسمت العلاقة بين جنوب أفريقيا ودول الجماعة بالطبيعة أحادية الجانب، حيث استطاعت جنوب أفريقيا بنجاح أن تخترق أسواق السادك منذ عام ١٩٩٤، وفي المقابل لم يستطع أحد من دول السادك اختراق أسواق جنوب أفريقيا بشكل كاف، ليعاني العديد من دول الجماعة من تلك المشكلة، ومن ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على صادراتهم إلى جنوب أفريقيا خصوصاً الصناعية منها، والتي تمتلك فيها تلك الدول ميزة نسبية مثل صناعة الملابس والمنسوجات، والمنتجات الزراعية(٢).

ولعل من أهم التحديات الاقتصادية التي أعاقت اضطلاع جنوب أفريقيا بدور القائد الإقليمي في منطقة الجنوب الأفريقي والسادك هو هيمنتها الاقتصادية، تلك الهيمنة التي تتجلى مظاهرها في الفائض التجاري الضخم الذي تتمتع به جنوب أفريقيا على حساب بقية دول الجماعة. وتكمن خطورة الهيمنة الاقتصادية في أنها تحد من قدرة جنوب أفريقيا على

---

(١) United Nations Industrial Development Organization (UNIDO): **African Industry 2000, The Challenge of Going Global,** (Vienna: UNIDO Publication, 2000), p.106.
تستند تجربة التنمية الصناعية في دول جنوب شرق آسيا إلى ما يعرف بنظرية "الإوز الطائر" "Flying Geese Theory" والتي وضع تصورها الاقتصادي الياباني Kaname Akamatsu عام ١٩٣٧، وتصور النظرية عملية النمو الاقتصادي في هذه الدول بأسراب الإوز الطائر، حيث تأتي اليابان في مقدمة السرب باعتبارها القائدة، ويليها السرب الذي يضم كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونج كونج، وسنغافورة، ثم السرب الثاني الذي يضم ماليزيا، وتايلاند، وإندونيسيا، أما السرب الثالث فيضم كمبوديا، وفيتنام. وتبدأ المرحلة الأولى باستيراد البلد الناهض (كوريا وماليزيا) السلعة من البلد المتقدم والسابق في النمو الاقتصادي (اليابان)، ثم تليها المرحلة الثانية التي تنتج فيها البلد الناهض السلعة محلياً بمحاكاة البلد المتقدم واستيراد تقليته، ثم المرحلة الثالثة والأخيرة وهي أن يقوم البلد الناهض بتصدير السلعة للخارج خاصة للبلدان الأقل نمواً. ولمزيد من التفاصيل حول تلك النظرية انظر:
Fumitaka Furuoka,"Japan and Flying Geese Pattern of East Asian Integration" **Eastasia.at,** Vol.4, No.1, Oct. 2005, (www.eastasia.at/vol4-1/articale01.html)

(٢) UNIDO: **op.cit.,** p. 105.

الاضطلاع بدور القائد الذي يقود جهود التكامل الاقتصادي في إقليمه، ويعمل على تحفيز التنمية الاقتصادية داخله[١].

وللتغلب على ذلك الأمر تم توقيع بروتوكول التجارة عام ١٩٩٦ بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة، وقامت ١٢ دولة من دول الجماعة بالتوقيع عليه، وذلك في ٧ أغسطس من عام ٢٠٠٠، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١ سبتمبر عام ٢٠٠١[٢].

وسيساهم بروتوكول التجارة في زيادة قدرة منتجات جنوب أفريقيا على العبور بشكل أيسر إلى أسواق السادك، وهذا يعني تزايد احتمال قيام الصناعات التحويلية بجنوب أفريقيا بغزو أسواق السادك؛ فتلك الصناعات على الرغم من عدم تمتعها بميزة تنافسية ملموسة في الأسواق الدولية إلا أنها تتسم بارتفاع تلك الميزة مقارنة ببقية دول السادك، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمارات المتوجهة نحو جنوب أفريقيا، ويعد هذا الأمر في صالح جنوب أفريقيا في المدى القصير (حيث يتزايد الإنتاج، والصادرات، والعائدات التصديرية)، ولكن قد لا يستمر طويلاً على المدى المتوسط أو البعيد حيث تتزايد الهجرة إلى جنوب أفريقيا، مما يعني المزيد من الضغوط على الموارد الاقتصادية المتاحة لها، كما أن تنفيذ هذا البروتوكول سيمنح معاملة تفضيلية أكبر لمنتجات السادك حيث ستتمكن من النفاذ إلى أسواق جنوب أفريقيا بشكل أيسر في مواجهة منتجات الاتحاد الأوربي، وهذا يتطلب قيام دول الجماعة بتطوير بنيتها التحتية، وإعطاء المزيد من الحوافز الاستثمارية، وتحسين المناخ السياسي والاقتصادي بها[٣].

وطبقاً للاتفاقية فإن دول السادك تلتزم بإلغاء الرسوم الجمركية على الصناعات غير الحساسة "Non-Sensitive Industries" بحلول عام ٢٠٠٨[٤]، وبحلول عام ٢٠١٢ يتم تحرير كافة المنتجات من الرسوم الجمركية، ويعطي كل من موزمبيق، وتنزانيا ومالاوي

---

(١) Paul Kalenga, Trade and Industrial ……… **op.cit.**, p.1.

(٢) Marina Mayer, "The Eu-South Africa Trade Deal: Implications for Southern African", **Global Dialogue**, Vol.4.3, August 1999, (www.igd.org.za)

(٣) Logan Rangsamy, "Post-Apartheid South African: An Overview of International Economic Relations (1994-1999)" in Meshach M. Khosa (ed.): **Empowerment Through Economic Transformation**, (Pretoria: HSRC Press, 2001), p. 122, 123.

(٤) Marina Mayer, **op.cit.**

معاملة تفضيلية لمنتجاتها من الملابس والمنسوجات خلال الخمس سنوات الأولى على اعتبار أنها أفقر دول السادك[1].

ولاشك في أن هناك بعض الآثار السلبية والإيجابية المحتملة الناجمة عن توقيع اتفاقية التجارة الحرة، فبالنسبة للمكاسب التي يتوقع أن تحصل عليها دول السادك من جراء توقيعها على تلك الاتفاقية[2]:-

- إمكانية العبور إلى الأسواق الكبيرة حيث ستتمكن الدول الصغيرة في تجمع السادك من العبور إلى أسواق الدول الكبيرة بالتجمع، مما يدفع بعجلة النمو الاقتصادي في تلك الدول، يزيد من حدة المنافسة، ويرتقي بمستوى الإنتاجية، مما ينعكس بالتالي على القدرة التنافسية لتلك الدول.
- زيادة الاستثمارات وزيادة مستوى التطور التكنولوجي مما ينعكس على الإنتاجية.
- زيادة حجم التجارة البينية لدول الجماعة مما يدفع بعجلة التنمية الصناعية، ويساهم في تنويع الصادرات.

أما عن الآثار السلبية المحتملة من قيام (FTA) مع السادك فهي تتمثل بالأساس في المزيد من الهيمنة الاقتصادية لجنوب أفريقيا على بقية دول الجماعة، كما أنه من المعروف أن الضرائب الجمركية المفروضة على السلع المستوردة تعد مصدراً أساسياً للإيرادات الحكومية في العديد من دول السادك (وخاصة دول الساكو) ومن ثم فإن تنفيذ تلك الاتفاقية يساهم في تقليص هذه الموارد مما يؤثر سلباً على الموازنات الحكومية لتلك الدول[3].

أما بالنسبة لجنوب أفريقيا فإن هناك آثاراً إيجابية تعود عليها من جراء توقيع تلك الاتفاقية منها[4]:-

- زيادة نصيبها من أسواق دول السادك، وخاصة فيما ما يتعلق بالمنتجات الصناعية، حيث تتمتع جنوب أفريقيا بقدرة تنافسية عالية، وخاصة في أسواق منطقة الجنوب الأفريقي مقارنة ببقية أسواق العالم مثل أمريكا وآسيا.

---

(1) تتمثل الصناعات غير الحساسة "Non Sensitive Industries" في كافة الصناعات التحويلية ماعدا صناعة الملابس والمنسوجات، والسكر، والسيارات وهي الصناعات التي لن تحرر إلا بحلول عام ٢٠١٢.

(2) Soplie Chavin …… **op.cit.**, p. 7, 8.

(3) **ibid**, p.9.

(4) **ibid**, p. 8.

- تخفيض أعداد العمال المهاجرين من دول السادك إلى جنوب أفريقيا نتيجة لتوافر المزيد من فرص العمل في بلادهم مما قد يساهم في حل مشكلة البطالة المتفاقمة في منطقة الجنوب الأفريقي.

وهكذا يتضح مما تقدم ما تمثله منطقة الجنوب الأفريقي بشكل عام والسادك على وجه الخصوص من أهمية بالنسبة لجنوب أفريقيا، فلقد زادت أهمية تلك المنطقة خصوصاً بعد توقيع جنوب أفريقيا لاتفاقية التجارة الحرة مع دول جماعة السادك، حيث خلقت تلك الاتفاقية فرصاً جديدة للعبور لأسواق العديد من دول المنطقة بحرية تامة، ومن ثم فإنه يمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية التي تربط جنوب أفريقيا بدول السادك تشكل أحد أهم المحددات الإقليمية للسياسة الصناعية في جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤ كما يمكن القول بأن الاستراتيجية الإقليمية لجنوب أفريقيا تهدف إلى إيجاد اقتصاد إقليمي قادر على الاستجابة للظروف المتغيرة، وذي قدرة تنافسية عالية في الأسواق العالمية، وتتضمن تلك الاستراتيجية(١):

- التنفيذ الفعال لاتفاقية التجارة الحرة مع السادك؛ وذلك لإتاحة فرصة أكبر لمصدري إقليم الجنوب الأفريقي بالنفاذ إلى أسواقها.
- الربط بين التنمية التجارية الإقليمية والسياسات والبرامج الصناعية المختلفة؛ وذلك للتعرف على الميزة النسبية لكل دولة.
- الحفاظ على البنى التحتية وتطويرها من خلال التوسع في إنشاء المزيد من مبادرات التنمية المكانية (SDI).
- تشجيع منشآت جنوب أفريقيا على الاستثمار في الإقليم من خلال الحد من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي، ومنح المزيد من الحوافز للمستثمرين.
- إجراء المزيد من الإصلاحات في السياسات الجمركية، والعمل على الحد من استخدام القيود غير الجمركية.

المطلب الثاني

التوجه نحو القارة الأفريقية كسياسة خارجية

كان لسياسة التفرقة العنصرية التي مارستها حكومة جنوب أفريقيا السابقة أثرها الواضح في مجال العلاقات الدولية، حيث جعلت جنوب أفريقيا لا تستطيع أن تقوم بمهام الدور

---

(١) Faizal Ismail, Peter Draper and Xavier Carim, **South Africa Global Economic Strategy: A Policy Framework and Key Elements**, Paper Presented at (USP) International Seminar: India and China, Africa Strategies to Integration, (Sao Paulo: USP, August 2001), p. 8, 9

المتوقع منها على الساحة الدولية بالنسبة للقارة الأفريقية كدولة رائدة ذات قوة اقتصادية واضحة.

ولكن عقب التحول الديمقراطي ازدادت أهمية القارة الأفريقية بالنسبة لها باعتبارها المجال الأوسع للدور الإقليمي لجنوب أفريقيا ما بعد العنصرية، ذلك الدور الذي بدأ يشهد نشاطاً محلوظاً نتيجة خروج جنوب أفريقيا من عزلتها الإقليمية والدولية والتي حالت دون اضطلاعها بدور إقليمي نشط.

وقد أكدت وثائق المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) على تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي الأفريقي، كما أشارت إلى النفع الذي يعود على القارة الأفريقية من جراء هذا التعاون الاقتصادي، حيث يساهم في دعم مركزها الاقتصادي في علاقاتها الاقتصادية الخارجية خاصة في ظل ما تتعرض له القارة من تهميش متزايد تتمثل أهم مظاهره في ظهور تكتلات تجارية تتحكم في الاقتصاد العالمي، واتباع سياسات حمائية صارمة تؤثر سلباً على أفريقيا، كما تتمثل أيضاً في ارتفاع الأسعار العالمية وعزوف الاستثمارات العالمية عن أفريقيا، فضلاً عن التزايد المستمر في أعباء الديون التي تثقل كاهل الدول الأفريقية، وترى وثائق (ANC) أيضاً أن التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا ينبغي أن يتم على أساس تحقيق المنفعة المتبادلة لكافة الأطراف الأفريقية بحيث لا تستخدم جنوب أفريقيا قدرتها الاقتصادية لممارسة ضغوط على الدول الصغيرة، أو لإجبار تلك الدول على قبول السياسة التي تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا، بل تستخدم قدراتها الاقتصادية بما يعود بالنفع على مواطنيها وعلى بقية مواطني الدول الأفريقية(١).

ولكن السلوك الفعلي لجنوب أفريقيا ما بعد العنصرية يعكس اتجاهاً للتصرف كقوة مهيمنة اقتصادياً في أفريقيا، وازداد هذا التوجه بتبني حكومة جنوب أفريقيا لاستراتيجية (GEAR)، تلك الاستراتيجية التي ركزت على زيادة صادرات جنوب أفريقيا (وخاصة الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية) والاستثمارات الخارجية المباشرة لجنوب أفريقيا. فلقد اعتمدت جنوب أفريقيا على الأسواق الأفريقية كمنفذ لصادراتها – وبخاصة المصنعة منها – حيث أصبحت أفريقيا ثاني أكبر سوق تصديري بعد الاتحاد الأوربي، وفي

(١) Fred Ahwiring – Obeng and Patrick J. Mc Gowan, "South Africa in Africa, Partner or Hegemon?", **Journal of Contemporary African Studies**, Vol. 16, No.1, Jan.1998, p. 5, 6.

المقابل فرضت أسواراً حمائية مرتفعة أمام المنتجات الأفريقية المختلفة مما أعاق دخول تلك المنتجات إلى أسواقها(١).

وتؤكد البيانات المختلفة التزايد المطرد في حجم صادرات جنوب أفريقيا إلى دول القارة الأفريقية، لتبلغ عام ١٩٩٤ حوالي ٢٤,٣ بليون رند، تزايدت إلى ٢٩,٣ بليون رند عام ١٩٩٥(٢)، وأخذت في التسارع منذ ذلك الحين حتى بلغت ٣٩ بليون رند عام ٢٠٠٣، بل وازدادت إلى ٤٦,٧ بليون رند عام ٢٠٠٥(٣). الأمر الذي يعكس مدى حرص جنوب أفريقيا وإصرارها على غزو الأسواق الأفريقية في إطار سعيها لزيادة صادراتها ذات القيمة المضافة العالية والتي تشمل الصادرات شبه المصنعة (كالورق والكيمياويات) والصادرات المصنعة (كالأغذية والمشروبات والآلات والمركبات، وقطع الغيار، ومعدات التعدين). وتختلف تلك الصادرات عن صادرات جنوب أفريقيا لدول الشمال المتقدم والتي يتمثل أغلبها في المعادن والأحجار الكريمة والخمور والفاكهة والخدمات السياحية(٤).

وتؤكد بيانات التجارة الخارجية لجنوب أفريقيا والاتحاد الأوربي عام ٢٠٠١ على هذا الأمر، حيث تركزت صادرات جنوب أفريقيا إلى أفريقيا في الآلات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية (١٦% من إجمالي صادرات جنوب أفريقيا)، والمنتجات الكيماوية (١٢%) والعربات ومعدات النقل (٩%)، والمنتجات الورقية (٥%)، والمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ (١٠%)، أي أنه يمكن القول بأن حوالي ٧٠% من صادرات جنوب أفريقيا تتشكل بالأساس من المعدات وأدوات النقل والمنتجات المعدنية، والكيماويات، والعربات، والأغذية والمنتجات البلاستيكية والورق(٥).

بينما في المقابل، تركز أكثر من نصف صادرات جنوب أفريقيا إلى الاتحاد الأوربي في المنتجات الأولية مثل المنتجات المعدنية (١٩%)، والأحجار الكريمة والمجوهرات (١٥%)، والخضراوات (٥%)(٦).

---

(١) Roger Pfister, "South Africa Recent Foreign Policy Towards Africa, **Issues and Literature**, Paper No. 29, (Zurich: Center for International Studies, August 2000), p.7, 8.

(٢) Fred Ahwireng-Obeng and Patrick J. Mc Gowan, **op.cit.**, p. 9.

(٣) DTI: **Trade Statistics**, (www.dti.gov.za)

(٤) Fred Ahwirneg-Obeng .... **op.cit.**, p.11.

(٥) Mariam Altman, Marine Mayer, **op.cit.**, p.72.

(٦) **idem.**

أما في جانب الواردات، فإنه في الوقت الذي تسعى فيه جنوب أفريقيا لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الأسواق الأفريقية باعتبارها أكبر متلق لصادراتها ذات القيمة المضافة العالية نجد أنها تبقي أسواقها مغلقة نسبياً حماية لشركاتها وعمالها، الأمر الذي أسفر عن تراكم فائض تجاري ضخم لصالح جنوب أفريقيا على حساب الدول الأفريقية(١). فقد نمت واردات جنوب أفريقيا من الدول الأفريقية من ٥,٠٧١ بليون رند عام ١٩٩٤ إلى ٥,٩٢ بليون رند عام ١٩٩٥، واستمرت في التزايد (ولكن بمعدل بطيء نسبياً وذلك مقارنة بالصادرات) حتى بلغت ٨,٢٢ بليون رند عام ٢٠٠٣، بل وتضاعفت إلى ١٦,١ بليون رند عام ٢٠٠٥. وبذلك احتلت الأسواق الأفريقية المرتبة الرابعة في هذا الصدد بعد كل من آسيا وأوروبا والأمريكتين(٢).

وهكذا تزايد الفائض التجاري لجنوب أفريقيا في مواجهة الدول الأفريقية من ٢٣,٨٣ بليون رند عام ١٩٩٥ إلى ٣٠,٧٨ بليون رند عام ٢٠٠٣، واحتلت بذلك أفريقيا المرتبة رقم (١) في هذا الصدد(٣). ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تزايد نصيب جنوب أفريقيا من الأسواق الأفريقية، وجنى مصدريها الأرباح الطائلة على حساب المنتجين المحليين في الدول الأفريقية وأصحاب المصانع بها؛ لعدم امتلاكهم القدرة على منافسة الإمكانات التصنيعية الكبيرة لجنوب أفريقيا الأمر الذي يهدد الصناعات المحلية في الدول الأفريقية(٤).

ونظراً لأن الأسواق الأفريقية تعد بمثابة المحفز الرئيسي لصادرات جنوب أفريقيا من المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، فقد حرصت وزارة التجارة والصناعة بجنوب أفريقيا (DTI) على اعتبار التوجه نحو القارة كسياسة خارجية أحد أهم محددات السياسة الصناعية بعد عام ١٩٩٤ لما توفره تلك الأسواق من فرص تصديرية كبيرة، ولما لذلك من آثار ملموسة على سوق العمل في جنوب أفريقيا.

وقد أدركت (DTI) مدى الارتباط الوثيق بين اقتصاد جنوب أفريقيا واقتصادات الدول الأفريقية المحيطة به، والذي تدعم بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٩٤ مع تزايد حجم التبادل التجاري بين الطرفين والذي تشكل معظمه من منتجات الصناعة التحويلية المركبة ذات القيمة المضافة العالية. كما قدرت دراسة الوزارة الصادرة في غام ١٩٩٨ أن ما بين ٦٠٠٠٠ إلى ٧٠٠٠٠ من فرص العمل داخل قطاع الصناعات التحويلية في جنوب أفريقيا يعتمد بشكل

---

(١) Fred Ahwinerng-Obeng .... **op.cit.**, p.12.

(٢) DTI: Trade Statistics, **op.cit.**

(٣) **ibid.**

(٤) Fred Ahwineng-Obeng, **op.cit.**, p.30.

رئيسي على قدرة إقليم أفريقيا جنوب الصحراء – وبخاصة دول السادك – على الاستيراد من جنوب أفريقيا، ولذلك سعت (DTI) إلى محاولة التغلب على العجز التجاري لتلك الدول في تجارتها مع جنوب أفريقيا، والعمل على تشجيع نمو قطاع الصناعة التحويلية بها ليس فقط لتعظيم النفع الاقتصادي الذي سيعود عليها من جراء ذلك، ولكن أيضاً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأفريقية المجاورة[١].

---

(١) DTI, Industrial Policy and Programmes in South Africa, **op.cit.**, p.40, 41.

المبحث الثالث

المحددات الخارجية للسياسة الصناعية في جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤

عقب سنوات طويلة من العزلة الاقتصادية والسياسية التي فرضت عليها اتجهت جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤ إلى محاولة الاندماج مرة أخرى في الاقتصاد العالمي، وانضمت إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) والتزمت بأهدافها ومبادئها وخاصة تحرير التجارة وإلغاء القيود على الاستيراد من خلال برنامج للإصلاح الجمركي بدأته منذ منتصف التسعينيات وذلك بهدف زيادة درجة المنافسة في الأسواق المحلية، وتشجيع التصدير من خلال إلغاء العديد من الإجراءات التي حالت دون نمو صادراتها بشكل عام، والصناعية منها بشكل خاص.

وسيتم في هذا المبحث من الدراسة تناول المحددات الخارجية للسياسة الصناعية في جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤ وذلك من خلال ثلاثة مطالب؛ يتناول **الأول** منها المحددات الجديدة للقدرة التنافسية وتغير الأسس التقليدية التي كانت تقوم عليها، أما المطلب **الثاني** فيعرض لآثار انضمام جنوب أفريقيا إلى منظمة التجارة العالمية على سياستها الصناعية، ثم يأتي المطلب **الثالث** والأخير ليتناول آثار توقيع جنوب أفريقيا لاتفاقية التجارة والتنمية والتعاون مع الاتحاد الأوربي على سياستها الصناعية وأداء القطاع الصناعي بها. وسيتم تناول كل منها على حدة للتعرف على مدى تأثيرها على السياسة الصناعية بعد عام ١٩٩٤.

المطلب الأول

تغير الأسس التقليدية للقدرة التنافسية للدول وظهور أسس جديدة

ظلت جنوب أفريقيا لفترة طويلة تعتمد على مصادر تقليدية لزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها – خاصة الصناعية منها – ولكن مثل تلك الأنماط لم يعد لها نفس القدر من الأهمية في ضوء التحديات العالمية التي واجهتها عقب خروجها من عزلتها السياسية والاقتصادية(١).

ومن تلك المصادر التقليدية:

– توافر العمالة منخفضة الأجور والمهارات:

لقد حدث تحول ملموس في طلب المستهلكين حيث زاد طلبهم على المنتجات الأكثر تعقيداً كثيفة التكنولوجيا، والتي تتطلب عمالة ماهرة تقوم بإنتاجها. كما تزايد عرض العمالة

(١) DTI, Driving Competitiveness: An Integrated Industrial Strategy for Sustainable Employment and Growth, **op.cit.**, p.25.

غير الماهرة وشبه الماهرة نتيجة لزيادة إمداد الدول ذات الحجم السكاني الكبير مثل الصين والهند بمثل تلك النوعية من العمالة، بل واستطاعت تلك الدول أن تنافس جنوب أفريقيا وغيرها من الدول النامية في هذا الصدد نتيجة لانخفاض أجور العمال بها(١).

- توافر المواد الخام رخيصة الثمن:

تراجعت أهمية هذا العامل نتيجة لأن مثل تلك المواد أصبحت متاحة بشكل كبير في الأسواق العالمية، ويتم تداولها بدون رسوم جمركية، كما أن تكاليف نقلها من مكان لآخر انخفضت بشكل ملموس، وأصبح بإمكان أصحاب المصانع الوصول إليها في أي مكان وبنفس السعر، كما أنه مع تزايد الكثافة التكنولوجية والمعرفية للمنتجات الصناعية. وزيادة طلب المستهلكين على مثل تلك النوعية من المنتجات انخفض الوزن النسبي للمواد الخام في العديد من منتجات الصناعة التحويلية(٢).

- مدى قدرة المنشآت الصناعية على الوصول إلى التكنولوجيات الانتاجية:

انتشرت التكنولوجيات الإنتاجية بشكل سريع ولم يعد بإمكان أية منشأة الاحتفاظ ولفترة طويلة بتكنولوجيا إنتاجية معينة، كما أصبح من اليسير استيراد التكنولوجيات الأجنبية من الخارج(٣).

- مدى قدرة المنشآت على العبور إلى الأسواق الإنتاجية المختلفة:

حيث انخفضت الأهمية النسبية لذلك العامل مع انفتاح الأسواق العالمية والذى نتج عن تحرير التجارة وزيادة حجم الاستثمارات، وأصبح من الممكن العبور إلى أسواق الدول المختلفة بشكل أكثر يسراً(٤).

وفى ضوء ما تقدم، برز العديد من التساؤلات داخل (DTI) حول كيفية استجابة سياستها الصناعية لكل ما سبق من تغيرات في مصادر زيادة القدرة التنافسية، وكيفية الارتقاء بأداء قطاعها الصناعى مستقبلا. وقد أشارت وثيقة الوزارة الصادرة فى مايو عام ٢٠٠١ إلى

---

(١) **ibid**, p.26.

(٢) DTI, Accelerating Growth………, **op.cit.**, p.20.

(٣) DTI, Driving ………, **op.cit.**, p26.

(٤) DTI, Accelerating Growth…, **op.cit.**, p. 22.

أفضل السبل التى يتعين أن يتبعها القائمون على وضع السياسة الصناعية فى جنوب أفريقيا لتحسين أداء القطاع الصناعى بها، والارتقاء بقدرته التنافسية فى الأسواق العالمية، ومنها[١]:-

- عدم الاعتماد على الأنماط التقليدية للمنافسة، إذ اتسمت الصادرات الصناعية فى جنوب أفريقيا بارتفاع نسبة المنتجات كثيفة المادة الخام بها، وفى ضوء تناقص أهمية ووزن المادة الخام فى التجارة العالمية لم يعد هذا العامل مؤثرا فعالا فى القدرة التنافسية للدولة، حيث زادت أهمية عوامل أخرى فى تصنيع المنتج مثل التصميم، التسويق، جودة المنتج، وأصبحت تلك العوامل ذات تأثير ملموس على القدرة التنافسية للمنتج[٢].

- عدم الاعتماد على العمالة منخفضة الأجور والمهارات.
- الحد من الإجراءات الحمائية التى اتسم بها القطاع الصناعى فى جنوب أفريقيا لفترة طويلة.
- زيادة القدرات المعرفية والتكنولوجية والاهتمام بالبحث والتطوير.

أى أنه يمكن القول بأن هناك عوامل أخرى أصبحت تؤثر فى قطاع الصناعة التحويلية فى جنوب أفريقيا، وزادت أهميتها كمحددات للسياسة الصناعية بعد عام ١٩٩٤، فالمنشآت فى قطاع الصناعة التحويلية ووجهت بتغيرات متلاحقة سواء فى الأسواق التى تدخلها أو فى التكنولوجيات الإنتاجية التى تستخدمها، إذ ساهم تحرير التجارة والاستثمار فى زيادة حدة الضغوط التنافسية عالميا، ووجهت المنشآت الصناعية فى جنوب أفريقيا بتحديات متنامية فى الأسواق العالمية، ومن ثم تعين عليها الاهتمام بتلك المتغيرات، ومحاولة إستيعابها. ويمكن حصر تلك المتغيرات فى النقاط التالية:-

*** التطور المتلاحق فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٣]:**

"Information Communication Technologies" (ICT_s)

فقد أثر التطور المتلاحق فى قطاعات (ICT_s) على كل مراحل العملية الإنتاجية داخل قطاع الصناعة التحويلية، كما أثر على العلاقات بين البائعين والمستهلكين وعلى الطريقة التى

---

(١) DTI, Driving…, **op.cit.**, pp. 27-29.

(٢) Rapheal Kaplinsky, "Globalization and Unequalisation: What Can Be Learned From Value Chain Analysis", **Journal of Development Studies**, (London: Frank Cass, Vol. 37, No. 2, 2000), p. 4.

(٣) DTI, **Towards A More Sophisticated Approach to Competitions**, Paper Presented At the (DTI)/ (UNIDO) Competitiveness Conference, (Pretoria: DTI, June 2004), p. 13.

يتم بها تسويق المنتج وبيعه، فالمستهلكون من خلال شبكة المعلومات الدولية أصبح بإمكانهم الحصول على أية معلومات عن المنتجات الجديدة وأماكن بيعها وأسعارها المختلفة.

*** التطور والتقدم السريع فى التكنولوجيات الإنتاجية المستخدمة**

والذى تطلب زيادة الاستثمارات التى تقوم بها المنشآت الصناعية فى مجال البحث والتطوير. فقد ساهمت التكنولوجيات الإنتاجية الجديدة فى ظهور سلسلة مبتكرة من المنتجات كثيفة التكنولوجيا، وزاد طلب المستهلكين على مثل تلك النوعية من المنتجات مع زيادة مستوى دخولهم، كما تطلب إنتاج مثل تلك النوعية من المنتجات توافر قدرات إنتاجية معينة حددها (UNIDO) فى[١]:-

- توفير قاعدة عريضة من العمالة الماهرة عالية التدريب.
- محاولة التكيف مع التكنولوجيات الإنتاجية المتغيرة سواء المحلية أو الأجنبية، وزيادة قدرة المنشآت الصناعية على استيعاب مثل تلك التغيرات التكنولوجية.
- توفير البنية التحتية ذات الكفاءة العالية.

*** التغيرات المتلاحقة فى طلب المستهلكين:**

فمع زيادة دخول المستهلكين أصبحت نسبة كبيرة من تلك الدخول يتم إنفاقها على المنتجات المركبة ذات الجودة العالية وهذا تطلب تفعيل قدرة الصناعة التحويلية المختلفة على إنتاج مثل تلك النوعية من المنتجات[٢].

*** ارتفاع أهمية عاملى الوقت والفاعلية بالنسبة لتكاليف الإنتاج[٣]:**

لقد أصبحت درجة الجودة التى يتمتع بها المنتج، وحرص المنشأة على تقديم منتجاتها فى الوقت المحدد له أحد أهم العوامل المؤثرة فى القدرة التنافسية لتلك المنشأة.

وهكذا أصبحت قدرة المنشآت الصناعية فى جنوب أفريقيا على المنافسة تعتمد وبشكل كبير على مدى مواكبتها لتلك التغيرات المتلاحقة، ومدى قدرتها على التكيف معها، خصوصا فى ضوء التحول الملموس فى الأسس التقليدية التى كانت تقوم عليها القدرة التنافسية للدول واتجاهها نحو مصادر جديدة تعتمد بشكل مكثف على التطوير والابتكار. ولذلك قامت (DTI)

---

(١) **ibid**, p. 13, 14.

(٢) **ibid**, p. 15.

(٣) **idem.**

بمراجعة سياستها الصناعية التى اتبعتها سابقا؛ وذلك للتكيف مع تلك المستجدات، وإيجاد أدوات للسياسة الصناعية تختلف كليا عن الأدوات المستخدمة سابقا أثناء حقبة التفرقة العنصرية[١].

المطلب الثانى

آثار انضمام جنوب أفريقيا إلى منظمة التجارة العالمية على سياستها الصناعية

مثل توقيع جنوب أفريقيا على اتفاقية مراكش فى أبريل سنة ١٩٩٤ وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) تحولا ملموسا فى سياستها الصناعية والتجارية، فلقد التزمت بالحد من القيود الجمركية، وتخفيض الأسوار الحمائية التى فرضت على الواردات، وإلغاء الحوافز التصديرية التى ثبت عدم فاعليتها وعلى رأسها برنامج الحوافز التصديرية العامة (GEIS)، كما التزمت بفتح أسواقها للمنافسة الخارجية[٢]. ونتيجة لمثل تلك الإجراءات أصبح اقتصاد جنوب أفريقيا أكثر انفتاحا، وزادت نسبة التجارة فى السلع والخدمات من (GDP) من ٤١% سنة ١٩٩٤ إلى ٥٠% سنة ١٩٩٨، كما تزايدت الصادرات من ٧٣,٢ بليون رند إلى ١٩٧,٣ بليون رند خلال نفس الفترة[٣].

وفى ضوء انضمام جنوب أفريقيا إلى (WTO) وما فرضته قوى العولمة من تحديات متنامية واجهت القطاع الصناعى بها، حاولت الحكومة الجديدة الارتقاء بمعدل النمو الاقتصادى وخلق بيئة اقتصادية أكثر استقرارا، وذلك من أجل تحفيز النمو الصناعى المتجه نحو التصدير، وأصبح هناك اعتقاد راسخ بأنه بدون وجود استراتيجية صناعية شاملة فإن جنوب أفريقيا لن تستطيع خلق تنمية مستدامة، وقد أكد كل من برنامجى (GEAR)، و(RDP) على هذه الحقيقة[٤].

ومع تنامى الضغوط التى فرضتها قوى العولمة، خصوصا على الدول النامية، تغير النمط التقليدى للتجارة، والذى غلبت عليه المنتجات الأولية والمواد الخام، وتضاءل نصيب تلك المنتجات من إجمالى حجم التجارة العالمية من أكثر من ٥٠% فى نهاية السبعينيات إلى أقل من ٣٠% عام ٢٠٠٠، كما تضاءل نصيب المنتجات منخفضة التكنولوجيا من إجمالى

---

(١) DTI, Driving Competitiveness, **op.cit.,** p. 29.

(٢) Colin McCarthy, South Africa Trade and…, **op.cit,** p. 70 , 71.

(٣) DTI, Accelerating…., **op.cit.,** p. 32.

(٤) Zine Magubane, "Globalization and The South African Transformation: The Impact on Social Policy", **Africa Today,** (Bloomington: Indian University Press, Vol. 29, 2002), p.100.

حجم التجارة العالمية من ١٥% إلى ١٠% خلال نفس الفترة، وفى المقابل زاد نصيب الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا من ١٠% إلى ٢٠% من إجمالى حجم التجارة العالمية عام ٢٠٠٠، بل والأكثر من ذلك تزايد حجم التجارة فى المنتجات الصناعية كثيفة المعرفة. ولاشك فى أن مثل تلك التغيرات فى الاقتصاد العالمى قد أثرت تأثيرا ملموسا على اقتصاد جنوب أفريقيا وعلى القطاع الصناعى بها على وجه الخصوص(١).

وفى ضوء كل تلك التحديات، أخذت (DTI) على عاتقها محاولة تجنب التدهور فى القطاع الصناعى، والعمل على الإسراع بمعدل نموه وقدرته التنافسية، ولتحقيق تلك الأهداف قامت بوضع عدد من البرامج والسياسات التى اتفقت إلى حد بعيد مع قواعد (WTO)، وهدفت إلى تحرير التجارة، والتحول نحو التركيز على جانب العرض(٢).

فمنذ بداية التسعينيات، اتبعت جنوب أفريقيا برنامجاً موسعاً لتحرير تجارتها وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، وقد نجحت فى النفاذ إلى العديد من الأسواق الخارجية، واستطاعت أن تستفيد من علاقاتها التجارية المتعددة من خلال زيادة صادراتها إلى تلك الأسواق وتحسين جودة منتجاتها. وقد ساعد هذا التوجه على جنى المزيد من الأرباح وتوفير المزيد من فرص العمل، كما ساهمت زيادة الواردات – نتيجة لتخفيض الأسوار الحمائية – فى زيادة حدة الضغوط التنافسية وتخفيض أسعار المدخلات الإنتاجية مما انعكس بالإيجاب على تخفيض نفقات الإنتاج(٣).

وهكذا مثل انضمام جنوب أفريقيا إلى (WTO) والتزامها بقواعد المنظمة أحد أهم محددات السياسة الصناعية فى جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤، فقد تحولت تلك السياسة من النزعة الحمائية التى طالما هيمنت على القطاع الصناعى فى جنوب أفريقيا نتيجة لاتباع سياسات التصنيع القائمة على (ISI) إلى فتح أسواقها المحلية للعديد من المنتجين الأجانب، وإلغاء القيود المفروضة على الاستيراد وتعريض المنتجين المحليين للمنافسة الخارجية، والتحول نحو تشجيع التصدير وخاصة الصادرات الصناعية عالية القيمة، والاهتمام بإجراء إصلاحات فى سعر الصرف، الأمر الذى مكن المنشآت من استيراد الآلات والمعدات

---

(١) DTI, Towards a More…, **op.cit.**, p. 5.

(٢) DTI, Accelerating…, **op.cit.**, p. 16, 17.
وسيتم تناول تلك البرامج والسياسات بشيء من التفصيل فى الفصل الرابع من الدراسة

(٣) Oumar Bouare, "South Africa and Globalization", In Meshach M. Kosha (ed.), **op.cit.**, p. 35.

الرأسمالية والوسيطة بأسعار مساوية للأسعار السائدة فى الأسواق العالمية، ومن ثم زاد عدد المنشآت التى تتوجه نحو التصدير[١].

كما اهتمت جنوب أفريقيا بتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف. وبالفعل تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع كل من دول السادك والاتحاد الأوربى مما ساهم فى فتح أسواق جديدة أمام منتجات جنوب أفريقيا، وزيادة حدة المنافسة من قبل المنتجين الأجانب وخصوصا فى أسواق الاتحاد الأوروبى.

المطلب الثالث

الاتحاد الأوروبى واتفاقية التجارة والتنمية والتعاون

يعد الاتحاد الأوربى بمثابة الشريك التجارى الأكبر لجنوب أفريقيا ومصدرا مهما من مصادر الاستثمار فيها، وليس أدل على ذلك من النظر إلى حجم التجارة بين الطرفين، فلقد نمت تجارة جنوب أفريقيا بشكل ملموس مع دول الاتحاد الأوربى خصوصا بعد عام ١٩٩٤ ليبلغ حجم صادراتها إليه عام ١٩٩٤ حوالي ١٩,١٧٤ بليون رند أى حوالى ٢١% من إجمالى صادرات جنوب أفريقيا، ثم أخذت فى التزايد حتى بلغت ٤٢,٥٩ بليون رند سنة ١٩٩٨ أى حوالى ٢٨,٧% من إجمالى صادراتها خلال هذا العام[٢]. بل واستمر حجم الصادرات فى التزايد حتى بلغ ٩٨,٣ بليون رند عام ٢٠٠٢ أى حوالى ٣١,٣% من إجمالى صادرات جنوب أفريقيا خلال نفس العام. وفى عام ٢٠٠٥ بلغت صادرات جنوب أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبى ١٠٦,٥ بليون رند أى حوالى ٣٢% من إجمالى صادراتها لهذا العام[٣].

وفى جانب الواردات بلغ حجم واردات جنوب أفريقيا من (EU) عام ١٩٩٤ حوالي ٣٢,٩ بليون رند أى حوالى ٣٨,٧% من إجمالي وادراتها لهذا العام، تزايد إلى ٦٣,٥ بليون رند سنة ١٩٩٨ أى حوالى ٤٤,٣% من إجمالى وارداتها لنفس العام[٤]، واستمر فى التزايد حتى بلغ ١١٥ بليون رند عام ٢٠٠٢ أى حوالى ٤٢% من إجمالى وارداتها خلال نفس العام وفي عام ٢٠٠٥ بلغت واردات جنوب أفريقيا من الاتحاد الأوربي حوالي ٦٢٨,٣ بليون رند أي ما يقرب من ٣٧% من إجمالي وارداتها لهذا العام[٥]. وتتركز معظم واردات جنوب

(١) Zine Magubane, **op.cit.,** p. 101.
(٢) Logan Rangasamy, Post – Apartheid South Africa…, **op.cit.,** p. 115.
(٣) DTI, Trade Statistics, **op.cit.**
(٤) Logan Rangasamy, **op.cit.,** p. 115.
(٥) DTI, Trade Statistics, **op.cit.**

أفريقيا من الاتحاد الأوروبى فى المنتجات المصنعة وشبه المصنعة، بينما تستحوذ المواد الخام وبخاصة المعدنية منها على صادرات جنوب أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبى(١).

وفى محاولة من جانبها لتوطيد علاقاتها مع الاتحاد الأوروبى سعت جنوب أفريقيا إلى عقد اتفاقية تجارية تضمن لها فتح أسواق دول الاتحاد الأوروبى أمام منتجاتها المختلفة – وبخاصة الصناعية منها – وزيادة التدفقات الاستثمارية، والحصول على تكنولوجيات إنتاجية جديدة. وبالفعل تم التوقيع على اتفاقية التجارة والتنمية والتعاون Trade, Development and Co-operation Agreement (TDCA) مع الاتحاد الأوروبى فى أبريل عام ١٩٩٩، ودخلت حيز النفاذ فى يناير عام ٢٠٠٠، وذلك بهدف(٢):

- المساهمة فى تحقيق أهداف (RDP) ، (GEAR).
- تنويع صادرات جنوب أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبى بعيدا عن المواد الخام والمنتجات شبه المصنعة.
- إزالة المعاملة التمييزية التى تواجهها منتجات جنوب أفريقيا فى الأسواق الأوروبية مقارنة بمنتجات الدول الأخرى.
- المساهمة فى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات التصديرية ذات القيمة المضافة العالية.

وهكذا فإن جنوب أفريقيا قد هدفت من وراء تلك الاتفاقية إلى الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبى، والحصول على معاملة تفضيلية لصادراتها فى أسواقه ودوله، وكذلك تعريض منتجاتها الصناعية للمنافسة الخارجية من أجل الارتقاء بالقدرة التنافسية لتلك المنتجات فى مواجهة مثيلتها فى دول الاتحاد الأوروبى(٣).

ولقد غطت (TDCA) أوجهاً كثيرة تتعلق بالمجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والثقافية بل والسياسية. وبالنسبة للتجارة، غطت الاتفاقية حوالى ٩٠% من التجارة الحالية لكل من الطرفين حيث يقوم الاتحاد الأوروبى بتحرير ٩٥% من وارداته من جنوب

---

(١) Miram Altman, Marine Mayer, **op.cit.**, p. 72.

(٢) DTI, Industrial Policy and Programmes..., **op.cit.**, p. 41.

(٣) Marine Mayer, The Eu-South Africa Trade Deal..., **op.cit.**

أفريقيا فى نهاية فترة إنتقالية مدتها عشر سنوات، أما جنوب أفريقيا فتقوم بتحرير ٨٦% من وارداتها من الاتحاد الأوروبى فى نهاية فترة انتقالية مدتها اثنا عشر عاما(١).

وقد أتاحت تلك الاتفاقية فرصا متعددة للعديد من الصناعات التحويلية فى جنوب أفريقيا، وخاصة صناعات الصلب ومنتجاته، والألومونيوم ومنتجاته، والأثاث، والسيارات، والملابس والمنسوجات حيث سيتم تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبى – على سبيل المثال – من ٤٠% إلى ٢٠% بالنسبة للملابس الجاهزة، ومن ٢٠% إلى ١٠% على الغزل، ومن ١٥% إلى ٧,٥% على النسيج(٢).

ويوضح الجدول رقم (٢٩) الإطار الزمنى المتبع لتحرير المنتجات الصناعية لكل من الاتحاد الأوروبى وجنوب أفريقيا.

وطبقا للجدول السابق، فإن ٨٦% من إجمالى الصادرات الصناعية لجنوب أفريقيا تدخل للاتحاد الأوروبى عام ٢٠٠٠ بدون رسوم جمركية. وعلى الرغم من انخفاض مستوى الرسوم الجمركية التى يفرضها الاتحاد الأوروبى على المنتجات الصناعية إلا أن إزالتها ستتيح لمصدرى جنوب أفريقيا ميزة نسبية فى مواجهة العديد من المنافسين لها فى أسواق الاتحاد الأوروبى، وتتزايد تلك النسبة إلى ١٠٠% بحلول عام ٢٠١٠، فى حين ستدخل حوالى ٦٢% من الصادرات الصناعية للاتحاد الأوروبى إلى جنوب أفريقيا بدون رسوم جمركية فى عام ٢٠٠٠، تتزايد تلك النسبة إلى ٨٦% بحلول عام ٢٠١٢(٣).

وعلى الرغم من المكاسب التى تتيحها تلك الاتفاقية سواء لجنوب أفريقيا أو لباقى دول الجنوب الأفريقى بشكل عام إلا أن هناك العديد من الآثار السلبية التى ينبغى تحملها، فمن ناحية، أثرت تلك الاتفاقية بالإيجاب على زيادة معدلات النمو الاقتصادى فى جنوب أفريقيا، كذلك فإن تخفيض الرسوم الجمركية على الاستيراد ساهم فى دفع عجلة التشغيل وزيادة مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، ولكن من ناحية أخرى، أثرت تلك الاتفاقية على جنوب أفريقيا وباقى دول الجنوب الأفريقى (وبخاصة دولة الساكو والمتمثلة في بتسوانا، وليسوتو، وناميبيا، وسوازيلاند) بالسلب، حيث واجهت جنوب أفريقيا وكذلك دول الجنوب

---

(١) Johanna Assrason, **The Impact of the European Union – South Africa Free Trade Agreement,** (Uppsala: Uppsala University, Department of Economics, Sep. 2005) p.7 , 8.

(٢) Simon Robert and John Thoburn, **Globalization and the South African Textiles Industry,** Paper Presented at the(TIPS) workshop on Globalization, Production and Poverty in South Africa, (Johannesburg:TIPS,24 June 2002), p.20.

(٣) Johanna Assrason, **op.cit.,** p. 8.

الأفريقى منافسة متزايدة من قبل منتجات الاتحاد الأوروبى، كما أن إزالة الرسوم الجمركية على جزء كبير من الواردات يعنى تخفيضا ملموسا فى العائدات الجمركية التى كانت توزع بين دول الساكو، والتى تمثل جزءا يعتد به من إجمالى إيرادات تلك الدول[١].

ويلخص الجدول (٣-١) بعض التأثيرات السلبية والإيجابية المحتملة لاتفاقية (TDCA) بين جنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبى على بقية دول الجنوب الأفريقى:-

جدول (٣-١)

الآثار السلبية والإيجابية المحتملة لاتفاقية التجارة الحرة

بين جنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي

التأثيرات الإيجابية	التأثيرات السلبية
- تمكين بعض المنتجين المحليين من استيراد المدخلات الإنتاجية رخيصة الثمن مما يزيد من أرباحهم، وبالتالى تزيد الإيرادات الضريبية المتحصلة منهم.	- تقليص العائدات المالية لدول BLNS (بتسوانا، وليسوتو، وناميبيا، وسوازيلاند).
- إن إتاحة الفرصة للمنتجين المحليين للحصول على التكنولوجيات الجديدة يجعلهم أكثر قدرة على المنافسة.	- فقدان بعض المنتجين المحليين لأنصبتهم من الأسواق المحلية أو الإقليمية نتيجة لدخولهم فى منافسة شرسة مع منتجى الاتحاد الأوروبى.
- إمكانية دخول بعض المنتجين المحليين إلى الأسواق الأوروبية بصورة أيسر.	- إجبار بعض المنتجين المحليين على الخروج من السوق بسبب تصاعد حدة المنافسة من جانب منتجى الاتحاد الأوروبى.
- تدنى أسعار بعض السلع الاستهلاكية المستوردة	- إمكانية دخول منتجى الاتحاد الأوروبى إلى أسواق جنوب أفريقيا بشروط أفضل من تلك المقدمة إلى منتجى دول الجنوب الأفريقى.

المصدر:

Jacqueline Irving, "South Africa and European Union Conclude Sweeping Trade Agreement", **Africa Recovery,** (New York: United Nations African Section, Vol. 13, No. 1, June 1999), P 22.

ونظراً لما تمثله العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبى من أهمية كبيرة فإن (DTI) راعت عند وضعها لسياستها الصناعية بعد عام ١٩٩٤ تلك العلاقات التى تعد من أهم المحددات الخارجية للسياسة الصناعية فى جنوب أفريقيا وخاصة عقب توقيع اتفاقية (TDCA) مع الاتحاد الأوروبى.

---

(١) UNIDO, African Industry 2000..., **op.cit.,** p. 105.

الفصـــــل الرابع

المعالم الرئيسية للسياسة الصناعية في جنوب أفريقيا
بعد عام ١٩٩٤

الفصل الرابع

المعالم الرئيسية للسياسة الصناعية في جنوب أفريقيا

بعد عام ١٩٩٤

شهدت السياسة الصناعية في جنوب أفريقيا تحولاً جوهرياً منذ عام ١٩٩٤ سواء من حيث الأهداف المعلنة لها أو الأدوات المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، ومع استمرار تطبيق السياسة الجديدة شهدت تلك السياسة تحولاً آخر استجابة لاعتبارات متعددة وذلك منذ عام ٢٠٠٠. لذلك فإن هذا الفصل سيتناول بعضاً من معالم السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤ من خلال دراسة تطور تلك السياسة في مرحلتيها الأولى (١٩٩٤-٢٠٠٠)، والثانية (منذ عام ٢٠٠٠).

ويبدأ هذا الفصل بتناول المرحلة الأولى من تلك السياسة في مبحثه الأول من خلال عرض الإطار الفكري الذي قامت عليه وأهم أهدافها، ثم ينتقل إلى تناول أهم الأدوات التي ارتكزت عليها السياسة الصناعية في جنوب أفريقيا خلال تلك الفترة والتي تشمل السياسات الاستثمارية، والتكنولوجية، والتجارية، والسياسات المطبقة بسوق العمل، وتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة، وسياسة المنافسة، وأخيراً السياسة الاقتصادية الكلية التي يعمل في إطارها القطاع الصناعي لجنوب أفريقيا.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فسيتطرق لأهم معالم السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا بعد عام ٢٠٠٠ والمتمثلة في وثيقتين أساسيتين أصدرتهما وزارة الصناعة والتجارة بجنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢، وهما:

- الاستراتيجية التكاملية للصناعة التحويلية.

Accelerating Growth and Development: The Contribution of an Integrated Manufacturing Strategy (IMS).

- استراتيجية الإصلاح الاقتصادي الجزئي.

A Guide to the Micro Economic Reform Strategy (MRS).

المبحث الأول
المعالم الرئيسية للسياسة الصناعية في جنوب أفريقيا
خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٠)

تغيرت معالم السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا بشكل ملموس عقب انتهاء نظام الفصل العنصري ومجيء الحكومة الديمقراطية إلى السلطة عام ١٩٩٤ سواء من حيث أهدافها أو الأدوات المستخدمة لبلوغ تلك الأهداف، وسيحاول هذا القسم من الدراسة التعرف على أهم أوجه التغير، وتناول أبرز الأدوات المطبقة لبلوغ الأهداف المعلنة للسياسة الصناعية بعد عام ١٩٩٤.

المطلب الأول
الإطار الفكري للسياسة الصناعية
خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٠) وأهم أهدافها

يعد القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية في أية دولة لما يساهم به من نصيب وافر سواء في الناتج القومي للدولة أو في التشغيل، كما أن ناتج ذلك القطاع يسهم بنصيب كبير في صادرات الدولة ويعد مدخلاً إنتاجياً رئيسياً في إنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما يعد ذلك القطاع من أكثر القطاعات الاقتصادية جذباً للاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية؛ وذلك للاستفادة من الحوافز الاستثمارية الموجهة له[1]. ونظراً لعدم وجود استراتيجية صناعية واضحة المعالم داخل جنوب أفريقيا في النصف الأول من التسعينيات، ولأهمية الدور الذي يضطلع به القطاع الصناعي في اقتصادها اتجه صانعو السياسة عقب التحول الديمقراطي بها عام ١٩٩٤، نحو الاهتمام بذلك القطاع، وتصميم البرامج والسياسات التي من شأنها الحد من الأسوار الحمائية التي طالما عانى منها الاقتصاد بشكل عام والقطاع الصناعي على وجه الخصوص. فقد كان للسياسات العنصرية التي اتبعتها الحكومة السابقة أسوأ الأثر على القطاع الصناعي، ومن ثم تراجع أداء ذلك القطاع بشكل ملموس نتيجة لضعف إنتاجية العمل ورأس المال، وتخلف الأساليب الإدارية المتبعة، وعدم الاهتمام بتنمية رأس المال البشري وسياسات البحث والتطوير، وانخفاض حدة المنافسة نتيجة فرض الحماية والضرائب الجمركية المرتفعة على الاستيراد، وكذلك ضعف الاهتمام بتنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتحيز ضد التصدير، وارتفاع أسعار المدخلات الإنتاجية[2].

---

(١) DTI, Driving Competitiveness……, **op.cit.**, p.6.

(٢) DTI, Industrial Policy ……, **op.cit.**, p.19.

وللتغلب على تلك العقبات التي واجهت القطاع الصناعي سعت (DTI) إلى مراجعة السياسات والبرامج الصناعية السابقة من أجل التوصل إلى سياسة صناعية تتوافق أهدافها مع أهداف كل من برنامجي (RDP), (GEAR) والمتمثلة أساساً في النمو والتشغيل وإعادة التوزيع[1].

وقد ارتكزت تلك السياسة على أهداف محددة سعت (DTI) إلى تحقيقها تمثلت في الارتقاء بمعدلات النمو في قطاع الصناعة التحويلية، وزيادة قدرته التنافسية في الأسواق العالمية، وتشجيع الاستثمارات بذلك القطاع، والعمل على رفع معدلات التشغيل بداخله، كما سعت تلك السياسة إلى تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة، وتنويع الصادرات الصناعية لجنوب أفريقيا وزيادة القيمة المضافة لها[2].

كما أعطت (DTI) عند تصميمها للسياسة الصناعية عقب عام ١٩٩٤ الأولوية لعدد من الاعتبارات منها تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، خلق فرص عمل جديدة، التأكيد على أهمية التعليم والتدريب، التنسيق بين السياسة الصناعية من جانب والسياسات الاقتصادية من جانب آخر، إصلاح البنى التحتية والاجتماعية اللازمة لنمو القطاع الصناعي، إصلاح القطاع المالي لتوفير التمويل المطلوب داخل ذلك القطاع، الاهتمام بسوق العمل والتشريعات المنظمة له، العمل على تدعيم العلاقات والروابط الإقليمية سواء داخل جنوب أفريقيا أو في إقليم الجنوب الأفريقي بشكل عام، الاهتمام بالسياسات الاقتصادية الكلية – وبخاصة السياستان المالية والنقدية – لما لها من أثر واضح على أداء القطاع الصناعي، العمل على الإسراع بإجراءات الخصخصة، إصلاح المؤسسات والهيئات القائمة على صنع السياسة الصناعية وتزويدها بشبكة تفصيلية من المعلومات والبيانات[3].

وانطلاقاً من تلك الأولويات ولبلوغ الأهداف المعلنة للسياسة الصناعية بعد عام ١٩٩٤ قامت وزارة الصناعة والتجارة (DTI) بتنفيذ عدد من الإجراءات تمثلت في جانبين رئيسيين[4]:-

الأول: يرتكز على تحرير التجارة.

والثاني: يتمثل في التحول من التركيز على جانب الطلب إلى التركيز على جانب العرض.

---

(١) **ibid**, p.4.

(٢) **ibid**, p.21.

(٣) Ben Fine, **Industrial Policy and South Africa: A Strategic View**, National Institute for Economic Policy (NIEP) Occasional Paper No.5, (Johannesburg: NIEP, April 1997), p.17.

(٤) Miriam Altman and Marina Mayer, Overview of Industrial Policy, **op.cit.**, p.69.

أولاً: تحرير التجارة

اتسم النظام التجاري في جنوب أفريقيا بتعدد القيود الجمركية وغير الجمركية التي وضعتها الحكومة العنصرية السابقة كوسيلة لتدعيم سياستها الصناعية القائمة على الإحلال محل الواردات والتي أضرت بصادرات القطاع الصناعي ضرراً بالغاً[١].

ولذلك اتجهت جنوب أفريقيا منذ أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات نحو تحرير تجارتها، وإلغاء مثل تلك القيود على الاستيراد، وتشجيع الصادرات، وتدعم ذلك الاتجاه بتوقيع جنوب أفريقيا على اتفاقية مراكش في أبريل عام ١٩٩٤، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وبذلك التزمت بتحرير تجارتها، وتخفيض الضرائب الجمركية على الواردات، وتشجيع التصدير من خلال منح عدد من الحوافز التصديرية التي تتوافق مع قواعد (WTO)[٢].

وفي قطاع الصناعة التحويلية قامت جنوب أفريقيا بتخفيض الضرائب الجمركية المفروضة على واردات القطاع، وإحلال كافة القيود الكمية والضرائب الجمركية النوعية بالضرائب الجمركية القيمية، وتخفيض أسعار تلك الضرائب مما ساهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية في الأسواق العالمية[٣].

كما اهتمت جنوب أفريقيا بتنمية علاقاتها التجارية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي من خلال عقد اتفاقيات تجارية مع كل من تجمع السادك، والاتحاد الأوربي. تلك الاتفاقيات التي انعكست بشكل ملموس على السياسة الصناعية بعد عام ١٩٩٤، وأصبحت من أهم المحددات الخارجية لتلك السياسة[٤].

---

(١) Paul R. Hatty, **op.cit**., p.2, 3.

(٢) Colin Mc Carthy, ……, **op.cit**., p.70.

ولمزيد من التفاصيل في هذا الصدد انظر:

Rashad Cassim and Donald Onyango, **The State of Trade Policy in South Africa**, Paper Presented (TIPS) Annual Forum 2000: Paths to Growth and Employment in South Africa, 10-12 Sep. 2000, pp. 5-9.

(٣) DTI, Industrial Policy, ……, **op.cit**., p.39, 40.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

Peter Draper, **To Liberalize or Not to Liberalize? A Review of the South Africa Government Trade Policy**, South Africa Institute of International Affairs (SAIIA) Working Paper, (Pretoria: SAIIA, 28 May 2003), pp. 8-12.

International Monetary Fund (IMF), **South Africa: Selected Issues**, IMF Staff Country Report No. 00142, (Washington D.C: IMF, March 2000), pp. 53-58.

(٤) DTI, Industrial Policy,……, **op.cit**., p.40, 41.

ولمزيد من التفاصيل انظر المبحث الثالث من الفصل الثالث.

ثانياً: التحول من التركيز على جانب الطلب إلى التركيز على جانب العرض

تحول تركيز السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا من جانب الطلب إلى جانب العرض، حيث تشير سياسات جانب الطلب إلى تلك السياسات التي اتبعتها الحكومة العنصرية السابقة بهدف حماية السوق المحلية من المنافسة الخارجية، وذلك من خلال استخدام ضرائب جمركية مرتفعة، وفرض العديد من القيود الكمية على الاستيراد، إلى غير ذلك من الإجراءات. في حين تشير السياسات التي تركز على جانب العرض إلى تلك السياسات التي اتبعتها الحكومة الجديدة بعد عام ١٩٩٤ والمتمثلة بالأساس في: الحوافز الاستثمارية، سياسة تنمية رأس المال البشري، زيادة الاهتمام بالبحث والتطوير، الحوافز التصديرية، تشجيع قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة(١). كما تضمنت تلك السياسات قيام (DTI) بتصميم عدد من البرامج لقطاعات صناعية تتسم بزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية (مثل السيارات والملابس)(٢).

وقد تمثل الهدف الرئيسي من وراء ذلك التحول في إعادة اندماج جنوب أفريقيا في الاقتصاد العالمي عقب انقضاء فترة طويلة من العزلة السياسية والاقتصادية وذلك بالمشاركة في جولة أورجواي، والتوقيع على اتفاقية الجات والتي ألزمتها بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات بحوالي الثلث خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات، وكذلك الحد من استخدام القيود الكمية على الواردات والدعم المباشر للصادرات. كما سعت جنوب أفريقيا إلى استعادة مكانتها التنافسية والتي تراجعت بشكل ملموس نتيجة لسنوات العزلة الطويلة، والأسوار الحمائية المرتفعة، وانخفاض مستويات الاستثمار سواء في رأس المال الثابت أو في تنمية رأس المال البشري مما نتج عنه تراجع إنتاجية كل من العمل ورأس المال داخل القطاع الصناعي مما عمق من مشكلة البطالة. وإضافة إلى ما تقدم، فإن سياسات الطلب تعد محدودة الأثر وذلك في ضوء انفتاح جنوب أفريقيا على الاقتصاد العالمي، إذ قامت الحكومة باتباع

---

(١) Ben Fine, **op.cit.**, pp.16-18.

(٢) Miriam Altman and Marina Mayer, **op.cit.**, p.75.

ولمزيد من التفاصيل حول الاختلاف بين السياسات المركزة على جانب الطلب والسياسات المركزة على جانب العرض انظر:

Tamzyn Dorfling, "Developing Industry for Economic Development in South Africa" **Africa Insight**, (Pretoria: The African Institute of South Africa, Vol. 31, No.1, March 2001), p.37.

سياسات نقدية ومالية مقيدة للغاية تطلبت إجراء تغييرات ملموسة في سياسات الطلب التي اتبعتها لفترة طويلة والتي لم تعد تتوافق مع وضعها الجديد[1].

وهكذا مرت السياسة الصناعية في جنوب أفريقيا بالعديد من المراحل، وانتقلت من التركيز على (ISI) إلى التركيز على إجراءات تحرير التجارة، وسياسات العرض، وتشجيع التصدير مما ساهم في دفع عجلة النمو داخل القطاع الصناعي. أي أنه يمكن القول بشكل عام أن السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤ اتفقت مع منهج البنك الدولي ومنهج البورتريه، حيث قامت (DTI) بوضع بعض الحوافز الاستثمارية والضريبية، وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، وتقديم قروض منخفضة الفائدة، ووضع سياسة فعالة للمنافسة، وإنشاء مناطق للتنمية الصناعية، ووضع مبادرات للتنمية المكانية بهدف جذب الاستثمارات لأقاليم جغرافية معينة.

المطلب الثاني

أدوات السياسة الصناعية في جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤

تضمنت السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا عقب عام ١٩٩٤ عدداً من الأدوات التي أعلنتها وزارة الصناعة والتجارة، والتي تمثلت بالأساس في[2]:

- سياسات وبرامج تشجيع الاستثمار.
- السياسات والبرامج التكنولوجية.
- سياسة تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- السياسة التجارية وبرامج تشجيع التصدير.
- سياسة العمل.
- سياسة المنافسة.
- السياسة الاقتصادية الكلية (المالية، النقدية).

وسيتم تناول تلك السياسات والبرامج بشيء من التفصيل فيما يلي:

---

(١) ولمزيد من التفاصيل حول دوافع ذلك التحول انظر:
South Africa Chamber of Business (SACOB), **Submission to The Industrial Policy Group of The Portfolio Committee Trade and Industry on Supply Side Measures,** (Johannesburg: SACOB, May 1998), pp. 2-5.

(٢) DTI, Industrial Policy ......, **op.cit.**, p.23.

أولاً: السياسة الاستثمارية Investment Policy

يعد الاستثمار على قدر كبير من الأهمية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد اتجهت معظم السياسات الاقتصادية التي اتبعت في جنوب أفريقيا منذ منتصف التسعينيات إلى دفع معدلات الاستثمار وبخاصة بعد تراجع مستوياته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠% في منتصف الثمانينيات إلى ٢٠% في بداية التسعينيات[١]، في حين بلغ متوسط معدل نمو الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٦) ١٨,٤% تزايد إلى ٢١,٦% خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠١)[٢] (انظر الجدول رقم ٢١ بالملحق).

وتعد السياسة الاستثمارية إحدى أهم الأدوات التي من شأنها التأثير على الأداء الصناعي للدولة، ومن ثم اتجهت (DTI) بعد عام ١٩٩٤ إلى تبني سياسة استثمارية جديدة تختلف اختلافاً ملموساً عن السياسات الاستثمارية السابقة التي اتبعت في الحقبة العنصرية والتي كانت تركز على المشروعات كبيرة الحجم، كثيفة رأس المال، وتعمل على تشجيع الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية، حيث تبلورت السياسة الاستثمارية السابقة في برامج التنمية الصناعية الإقليمية[٣] Regional Industrial Development Programme (RIDP)

وقد أشار برنامج (RDP) إلى ضرورة التوجه نحو الاستثمارات كثيفة العمل؛ وذلك لتوفير المزيد من فرص العمل، كما أكد برنامج (GEAR) على ضرورة تحقيق قدر مناسب من التنسيق بين البرامج الاستثمارية المتبعة، وذلك من أجل تعظيم العوائد الاقتصادية لتلك الاستثمارات، كما أكد أيضاً على ضرورة سعي السياسات الاستثمارية المطبقة نحو جذب الاستثمارات التي يحتاج إليها اقتصاد جنوب أفريقيا، وتحفيز البرامج والسياسات الاستثمارية كثيفة العمل خصوصاً داخل قطاع الصناعة التحويلية[٤].

وانطلاقاً من ذلك قامت (DTI) بمراجعة كافة السياسات والبرامج الاستثمارية، وفي ضوء تلك المراجعة تم تصميم عدد من البرامج الاستثمارية لدفع عجلة الاستثمار بقطاع

---

(١) Ha-Chang, **op.cit.**

(٢) DTI, A Guide to The Real Economy, **op.cit.**, p14.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول السياسات الاستثمارية السابقة وبرامج RIDP انظر:
DTI, Industrial Policy ...., **op.cit.**, p. 25,26.
Republic of South Africa Department of Labour, NEDLAC, **The Evaluation of The Regional Industrial Development Programme (RIDP)**, A Report of The Trade and Industrial Chamber, (Pretoria: NEDLAC, 1996), (www.nedlac.org.za)

(٤) DTI, Industrial Policy, ..., **op.cit.**, p23.

الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا[1] وقد تشكلت تلك البرامج بالأساس من نـــوعين؛ يشـــمل **النوع الأول البرامج المقدمة من قبل (DTI) ومنها:**

١- برنامج الإعفاء الضريبي	Tax Holiday Scheme (THS)
٢- مبادرات التنمية المكانية	Spatial Development Initiatives (SDI)
٣- مناطق التنمية الصناعية	Industrial Development Zones (IDZ)
٤- برنامج الإهلاك المعجل	Accelerated Depreciation Scheme
٥- برنامج المشروعات الصناعية الاستراتيجية	Strategic Industrial Project (SIP)

أما النوع الثاني فيشمل البرامج المصممة من قبل مؤسسة التنمية الصناعية بجنوب أفريقيا (IDC) Industrial Development Corporation [2] ومنها:-

١- برنامج التوظيف	Job Scheme
٢- برنامج الورديات المتعددة	Multi-Shift Scheme
٣- برنامج بساتين الفاكهة	Orchards Scheme
٤- برنامج الفاعل الدولي	World Player Scheme
٥- برنامج الحياة	Life Scheme

(١) **ibid.**, p.24.

(٢) يعد (IDC) واحداً من أقدم مؤسسات التمويل الصناعية في الدول النامية عموماً إذ تأسس عام ١٩٤٠، ولعـــب دوراً ملموساً في دفع عجلة التنمية الصناعية في جنوب أفريقيا منذ ذلك الحين. لمزيد من التفاصيل حـــول دور (IDC) في تمويل القطاع الصناعي في جنوب أفريقيا وتنفيذ البرامج الاستثمارية الموجهة له انظر:
Lumkile Mondi and Simom Roberts, **The Role of Development Finance for Industry In A Restructuring Economy: A Critical Reflection on The Industrial Development Corporation in South Africa**, Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2005, pp. 7-22.

ويوضح الجدول رقم (٣٠) بالملحق أهداف وتفاصيل تلك البرامج، سواء المصممة من قبل (DTI) أو التي صممها (IDC)[١].

ثانياً: السياسة التكنولوجية Technology Policy

تهدف السياسة التكنولوجية إلى خلق المزيد من الثروات والدخول من خلال تحقيق زيادة ملموسة في الناتج القومي للدولة وذلك باستخدام تكنولوجيات إنتاجية فعالة، ومن ثم فإن السياسة التكنولوجية للدولة تقوم على ثلاثة أسس رئيسية تتمثل في[٢]:

- تعزيز الطاقات والقدرات البشرية ودفعها نحو التطوير والابتكار.
- تيسير الوصول إلى التكنولوجيا العالمية.
- المساهمة في نشر التكنولوجيات الجديدة والملائمة لظروف الدولة الاقتصادية.

وحتى وقت قريب لم يكن لدى جنوب أفريقيا سياسة تكنولوجية شاملة، ولم تكن تهتم بتوجيه المزيد من مواردها الاقتصادية نحو الإنفاق على البحث والتطوير، إذ بلغ حجم الإنفاق على (R & D) في بداية التسعينيات حوالي ٠,٨ بليون دولار فقط، أي ما يقرب من ١% من (GDP)، وهي نسبة تعد ضئيلة للغاية عند مقارنتها بمثيلتها في الدول الصناعية الجديدة. حيث بلغ حجم الإنفاق الموجه للبحث والتطوير في كوريا الجنوبية كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي ٢,٣ %، وفي اليابان ٣,٥% [٣].

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تلك البرامج سواء المقدمة من قبل DTI أو IDC انظر:

DTI, Industrial Policy, ……, **op.cit.**, pp. 27-35.

University of Cape Town, Development Policy Research Unit (DPRU) **South Africa Investment and Export Incentives**, DPRU Policy Brief No. 01/p12, (Cape Town: DPRU, April 2001).

South Africa Chamber of Business (SACOB), **op.cit.**, pp.4-6.

Christon M. Rogerson: "Tracking South Africa's Spatial Development Initiatives", In Meshack M. Khosa (ed.), **op.cit.**, pp. 249-258.

Simom Roberts, **Industrial Development and Industrial Policy in South Africa –A Ten Year Review, 2004**,(www.academic.sun.ac.za/econ/econconf.pdf), p.25,26.

Paul Barbour, **An Assessment of South Africa's Investment Incentives Regime with a Focus on The Manufacturing Sector**, Overseas Development Institute, Economic and Statistics Analysis Unit Working Paper No.14, (London: Overseas Development Institute, 2005), pp 12-39.

DTI, **Strategic Industrial Project** (SIP), Report to Parliament, April 2002-March 2004, (Pretoria: DTI, 2004).

(٢) Avril Jofee et al., **op.cit.**, p.238.

(٣) **ibid**, p.239, 240.

وقد أدركت الحكومة الجديدة في جنوب أفريقيا الدور الحيوي الذي يمكن أن تضطلع به السياسة التكنولوجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، فقامت بتصميم النظام القومي للابتكار "National System of Innovation" (NSI) والذي يهدف إلى التنسيق بين الأنشطة العلمية، والهندسية والتكنولوجية المختلفة، وتشجيع الابتكار والتطوير التكنولوجي، كما تم تصميم عدد من البرامج التكنولوجية الأخرى مثل صندوق الابتكار "Innovation Fund"، وبرنامج تدعيم الابتكار الصناعي "Support Programme for Industrial Innovation" (SPII)، وبرنامج توفير التكنولوجيا والموارد البشرية بالقطاع الصناعي "Technology and Human Resources for Industry Programme" (THRP)، وبرنامج المشاركة في الابتكار الصناعي "Partnership for Industrial Innovation" (PII) وبرنامج تدعيم دراسات الجدوى "Support for Feasibility Study" (FSS)، والمراكز الحاضنة للمشروعات Business Incubators.

كما لعب مجلس البحث العلمي والصناعي "The Council for Scientific and Industrial Research" (CSIR) دوراً رئيسياً في البرامج التكنولوجية المختلفة، حيث ساهم المجلس في تحقيق أهداف (DTI) الخاصة بزيادة نمو صادرات الصناعة التحويلية ذات القيمة المضافة العالية.

ويوضح الجدول رقم (٣١) بالملحق الإحصائي أهم تلك البرامج التكنولوجية وأهدافها المختلفة[1].

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول تلك البرامج انظر:

DTI, Industrial Policy ……, **op.cit.**, pp44-60.
University of Cape Town, DPRU, **op.cit.**, pp4-6.
Paul Barbour, **op.cit.**, pp36-52.

ثالثاً: سياسة تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة

Small and Medium Enterprises Promotion Policy

يعد قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة (SMEs)(١) من أهم القطاعات التي تتوافر لديها القدرة على خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية. وتشير التجارب العملية في الدول الصناعية الكبرى إلى الدور الفعال الذي يضطلع به هذا القطاع في امتصاص الأيدى العاملة، والقضاء على مشكلة البطالة، واختراق الأسواق بمنتجاته المختلفة. وهكذا إذا توافرت البيئة الملائمة لهذا القطاع في جنوب أفريقيا فإنه قد يحقق نفس النتائج التي حققها في دول صناعية متقدمة.

ولقد أكد كل من برنامجي (GEAR), (RDP) على ضرورة وضع السياسات والبرامج التي من شأنها المساهمة في تنمية ذلك القطاع، ليس فقط لقدرته على خلق الوظائف والدخول، ولكن أيضاً لأنه طالما عانى من الإهمال من قبل الحكومة العنصرية السابقة وبخاصة تلك المشروعات المملوكة للسود(٢).

وقد قدر عدد (SMEs) في جنوب أفريقيا بأكثر من مليون منشأة عام ١٩٩٦ تستوعب أكثر من ربع قوة العمل الموجودة لدى جنوب أفريقيا في ذلك الوقت، كما قدر أن حوالي ٤٠% من النشاط الاقتصادي في جنوب أفريقيا تسيطر عليه المشروعات المتوسطة

---

(١) لا يوجد تعريف محدد للـ SMEs، ولكن تتعدد التعريفات التي تضعها الدول المختلفة لقطاع SMEs لديها، فعلى سبيل المثال يتم تعريف ذلك القطاع في الولايات المتحدة الأمريكية بأنه تلك المشروعات التي يعمل فيها أقل من ٥٠٠ موظف، ولكن في جنوب أفريقيا فإنه عادة ما يتم التفرقة بين المشروعات القادرة على البقاء Survivalist وهي تمثل تلك الأنشطة التي لا يستطيع أصحابها أن يجدوا وظائف مدفوعة الأجر، وكذلك هناك المشروعات الصغيرة Small وهي تمثل هؤلاء الذين يملكون مشروعات يعمل بها من ٥-٥٠ موظفاً، أما المشروعات المتوسطة Medium فإنها عادة ما يعمل بها عدد من الموظفين قد يصل إلى ٢٠٠ عاملاً، وتمتلك رأسمال يقدر بـ ٥ ملايين رند، ولمزيد من التفاصيل حول تعريف قطاع SMEs انظر:
Asmelash Beyene, "Enhancing The Competitiveness and Productivity of Small and Medium Scale Enterprises (SMEs) In Africa: An Analysis of Differential Role of National Governments Through Improved Support Services", **Africa Development**, (Dakar: CODESRIA, Vol. XXVII, No.3, 2002), p133,134.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول أهمية ودور قطاع SMEs في اقتصاد جنوب أفريقيا انظر:
Republic of South Africa, DTI, **White Paper of National Strategy for the Development and Promotion of Small Business in South Africa**, (Pretoria: DTI, March 1995), (www.gov.za)
H.R. Lloyd, **Promoting Regional Growth and Development in South Africa Through Small Business Sector**, 2003, (www.petech.ac.za/congress2003/ papers-filespapers03.pdf)

والصغيرة سواء في القطاعات الرسمية أو غير الرسمية، كما أن حوالي ٧٥% من فرص العمل الجديدة يتيحها ذلك القطاع(١).

وخلال عام ٢٠٠٠، ساهم قطاع (SME) بحوالي ٣٥% من (GDP) لجنوب أفريقيا، ولعبت تلك المشروعات دوراً محورياً في قطاعات الزراعة، والتشييد، والتجارة والنقل حيث ساهمت بما يقرب من ٤٠% من الناتج الإجمالي لكل قطاع منها، كما ساهمت تلك المشروعات بحوالي ٥٤,٥% من إجمالي فرص العمل خلال ذلك العام، في حين بلغت مساهمة المشروعات الكبيرة ٤٥,٥% فقط(٢).

ولكن عند المقارنة بين المشروعات الكبيرة في جنوب أفريقيا والدول الصناعية الأخرى وبين المشروعات الصغيرة، يتضح أن تلك الأخيرة تواجه مجموعة كبيرة من العقبات والقيود، وتفتقر إلى القدرات والإمكانيات التي تساعدها على مواجهة تلك العقبات وحدها.

ويمكن حصر تلك العقبات في عدد من النقاط منها(٣):

- البيئة التشريعية والقانونية داخل جنوب أفريقيا.
- الصعوبات التي تواجهها (SMEs) عند العبور للأسواق.
- عدم توافر المستوى المطلوب من التعليم والتدريب والمهارات الإدارية.
- عدم توافر التكنولوجيات الإنتاجية الملائمة لظروف ذلك القطاع.
- تدهور البنى التحتية في المناطق التي تعمل بها (SMEs).
- زيادة العبء الضريبي المفروض على هذا القطاع.
- الافتقار إلى المصادر التمويلية التي يتطلبها تنمية وتطوير ذلك القطاع.

وللتغلب على هذه العقبات، وفي ضوء الأهمية المتنامية لذلك القطاع، قامت (DTI) بتصميم عدد من البرامج والاستراتيجيات تهدف إلى الارتقاء بمعدلات نموه، وزيادة مساهمته

---

(١) DTI, Industrial Policy ……, **op.cit.**, p.62.

(٢) H.R. Lloyd, **op.cit.**

(٣) للمزيد من التفاصيل حول تلك العقبات انظر:
CM Rogerson "Addressing The Support Needs of SME Manufactures In South Africa", **Africa Insight**, Vol. 31, No.2, June 2001, pp 53-56.
Republic of South Africa, DTI, White Papers on National Strategy for The Development ………, **op.cit.**

في النشاط الاقتصادي. ويوضح الجدول رقم (٣٢) بالملحق الإحصائي أهم تلك البرامج وأهدافها المختلفة[١].

رابعاً: السياسة التجارية Trade Policy

تعرف السياسة التجارية بأنها تلك السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية تحقيقاً لأهداف معينة، فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل الحصص والضرائب والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزءاً من السياسة التجارية. وتتعدد أدوات تلك السياسة، حيث تتمثل في كل الوسائل التي يمكن بها التأثير في التجارة الخارجية للدولة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأهم هذه الأدوات: الرقابة على الصرف، والضرائب الجمركية، والإعانات، والحصص، وتراخيص الاستيراد، واتفاقيات التجارة والدفع ... وغيرها من الأدوات. ومع توقيع اتفاقية الجات عام ١٩٩٤ وتأسيس منظمة التجارة العالمية، أصبح المنطلق هو حرية التجارة لذلك صارت أدوات السياسة التجارية المختلفة بمثابة قيود على التجارة. ويمكن تقسيم أدوات السياسة التجارية إلى مجموعتين رئيسيتين هما[٢]:

- الأدوات أو القيود الجمركية Tariff Barriers
- الأدوات أو القيود غير الجمركية Non-Tariff Barriers

وقد اتسمت السياسة التجارية لجنوب أفريقيا بتعدد مثل تلك القيود سواء الجمركية أو غير الجمركية كوسيلة لتدعيم سياستها القائمة على الإحلال محل الواردات، ولكن منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ركزت جنوب أفريقيا في سياستها التجارية على تحرير التجارة، وتشجيع التصدير، وتخفيض معدلات الحماية، والالتزام بالمراجعة الدورية لهيكل الضريبة الجمركية، وقد تدعم ذلك الاتجاه بانضمام جنوب أفريقيا إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيعها على اتفاقية الجات، والتزامها بفتح أسواقها للمنافسة الأجنبية. كما اهتمت جنوب أفريقيا بتنمية

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول تلك البرامج وأهدافها ومدى تدعيمها لقطاع SMEs في جنوب أفريقيا انظر:
DTI, Industrial Policy……, **op.cit.**, pp 62-69.
DTI, White Paper …………, **op.cit.**.
Asmelash Beyene, **op.cit.**, pp 140-153.
SACOB, Submission to The Industrial Policy ……,**op.cit.**, pp. 5-7.
David Toomy, **South Africa Small Business Growth Through Inter Firm Linkages**, Unpublished Thesis for P.h.D Degree, (Cape Town: Rhodes University, Nov. 1998), pp 95-99.
Government of South Africa, **The National Small Business Act No. 1901**, 27 Nov. 1996, (www.pality.org.za/html/govdoc/legistation/1996/act96-102.html.)

(٢) د. جودة عبدالخالق: الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش، م.س.ذ، ص١٢٩، ١٣٠.

علاقاتها التجارية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، حيث قامت بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع دول السادك، وكذلك اتفاقية التنمية والتعاون، والتجارة مع الاتحاد الأوربي[1].

ويوضح الجدول رقم (٣٣) متوسط أسعار الضريبة الجمركية السائدة في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٢) بالنسبة للاقتصاد ككل (زراعة، تعدين، صناعة تحويلية) وأيضاً بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية وحده، والذي يتضح منه الانخفاض المستمر في اسعار الضريبة الجمركية سواء بالنسبة للاقتصاد ككل، أو بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية فقط وبخاصة منذ عام ١٩٩٤. حيث انخفض سعر الضريبة الجمركية من ١٧,٥% عام ١٩٩٤ إلى ١٠,٥٨% عام ١٩٩٨، واستمر في الانخفاض إلى أن بلغ ٩,٤٢% فقط عام ٢٠٠٢ وهذا يدل على التزام جنوب أفريقيا بتحرير تجارتها وتشجيع صادراتها.

وقد قامت (DTI) بتصميم عدد من البرامج لتشجيع الصادرات وخاصة صادرات الصناعة التحويلية منها:

١- برنامج تسويق الصادرات ودعم الاستثمارات

Export Marketing and Investment Assistance (EMIA)

٢- برنامج الائتمان التصديري والتأمين على الاستثمارات الأجنبية

Export Credit and Foreign Investment Reinsurance

---

(١) يمكن القول بأن تحرير التجارة في جنوب أفريقيا مر بعدد من المراحل يكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل هي:-

- المرحلة الأولى الممتدة خلال الفترة (١٩٧٢-١٩٧٧).
- المرحلة الثانية الممتدة خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٠).
- المرحلة الثالثة وتتمثل في الإجراءات المتبعة لتحرير التجارة خلال فترة التسعينيات.

ولمزيد من التفاصيل حول تلك المراحل والإجراءات المتبعة خلال كل مرحلة منها انظر:

DTI, Industrial Policy……, **op.cit.**, pp 39-41.
Rashad Cassim and Donald Onyango, **op.cit.**, pp 5-9.
Colin Mc Carthy, , **op.cit.**, pp 69-74.
IMF, **op.cit.**, pp 53-58.
Paul R. Hatty, **op.cit.**, pp. 18-30.
Travor Bell, **Where has All The Growth Gone? South Africa Manufacturing Industry,** Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2001: New Directions in The South African Economy, 10-12 Sep. 2001, pp 20-25.
Peter Draper, **op.cit.**, pp 8-12.
Lawrence Edwards and Tijlvan De Winkel, **The Market Disciplining Effects of Trade Liberalistion and Regional Import Penetration on Manufacturing in South Africa,** (TIPS) Working Paper No.4, (Johannesburg: (TIPS), 2005), pp 18-23.
Rashad Cassim and Dirk Ernst Van Severtr, **South Africa Trade Reform Since Democracy**, Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2004: African Development and Poverty Reduction, The Macro-Micro Linkage, 10-15 Oct. 2004, pp 3-11.

٣- برنامج تمويل الصادرات من المنتجات والمشروعات الرأسمالية
The Export Finance for Capital Goods and Projects Scheme.

٤- برامج تخفيض نفقات النقل والشحن.

٥- المجالس التصديرية Export Councils

ويوضح الجدول رقم (٣٤) أهم تلك البرامج وأهدافها المختلفة[١].

خامساً: سياسة العمل Labour Market Policy

لقد حدث تغير ملموس في الأسس التي تقوم عليها المنافسة في الأسواق العالمية، فعلى الرغم من أن توافر المواد الخام والعمالة منخفضة الأجر أحد أهم مقومات القدرة التنافسية للدول، إلا أن تلك المقومات لم يعد لها نفس القدر من الأهمية منذ التسعينيات، إذ أصبح توافر العمالة الماهرة المدربة أحد أهم الأسس التي تقوم عليها المنافسة، وأصبح من الضروري توجيه المزيد من الدعم للبرامج التدريبية التي تساهم في الارتقاء بمستوى مهارات قوة العمل[٢].

وانطلاقاً من ذلك، أدركت جنوب أفريقيا حاجتها إلى سياسات فعالة في سوق العمل؛ وذلك للتغلب على الآثار السلبية الناجمة عن السياسات العنصرية السابقة حيث إن سوق العمل مازال يحمل تبعات العنصرية، إذ مارست الحكومة العنصرية العديد من السياسات التي ساهمت في إحداث تشوهات ملموسة بسوق العمل، حيث تم استبعاد السود من البرامج التدريبية ومن الوظائف الإدارية الكبيرة، كما استحوذ البيض على أفضل الوظائف[٣]، بل والأكثر من ذلك أن تلك السياسات العنصرية ساهمت في تشجيع الإنتاج كثيف رأس المال، لتبلغ نسبة رأس المال إلى العمل خلال الفترة (١٩٦١-١٩٦٥) حوالي ١٣,٨، زادت إلى ١٨,١ خلال الفترة (١٩٧١-١٩٧٥)، واستمرت في التزايد إلى أن بلغت ٢٧ خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٥).

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول تلك البرامج والحوافز التصديرية انظر:
DTI, Industrial Policy……, **op.cit.**, pp 42.
University of Cape Town, DPRU, **op.cit.**, pp8-10.
Paul Barbour, **op.cit.**, pp 36-52.

(٢) Haroon Bhorat, **Labour Market Challenges in Post Apartheid South Africa**, DPRU Working Paper No. 03/82, (Cape Town: DPRU, August 2003), p 6, 7.

(٣) Lena Moritz, Trade and Industrial Policy in The New South Africa, **Op.Cit.**, p 16.
ولمزيد من التفاصيل حول أثر السياسات العنصرية السابقة على سوق العمل في جنوب أفريقيا انظر:
DTI, Industrial Policy …………, **op.cit.**, pp 89-91.
Morné Oosthuizen and Haroon Bhorat, **The Post Apartheid South African Labour Market,** Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2004.

وقد استمر هذا الاتجاه خلال فترة التسعينيات، بل وبشكل متزايد. فلقد تزايدت نسبة رأس المال إلى العمل في قطاع الصناعة التحويلية منذ بداية التسعينيات، وزادت عن المعدلات السائدة في الدول الصناعية المنافسة لجنوب أفريقيا[١].

وهكذا شهد سوق العمل في جنوب أفريقيا تغيرات ملموسة منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ترجع بالأساس إلى عاملين رئيسيين، يتمثل العامل الأول في التغيرات الاقتصادية الهيكلية التي حدثت بجنوب أفريقيا، إذ تحول التركيز نحو القطاعات الخدمية والصناعية، في حين تراجعت مساهمة القطاعات الأولية في (GDP)، مما ساهم في حدوث تغيرات في الطلب على العمالة، حيث زاد الطلب على العمالة الماهرة. أما العامل الثاني فيتمثل في زيادة الكثافة الرأسمالية بشكل ملحوظ في القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل عام وفي القطاع الصناعي على وجه الخصوص مما ساهم بدوره في انخفاض الطلب على العمالة غير الماهرة. كما عمل تحرير التجارة وإجراءات الخصخصة على تدعيم ذلك الاتجاه نتيجة الاستغناء عن العمالة الزائدة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة[٢].

وفي ضوء ما سبق، قامت وزارة العمل بجنوب أفريقيا بمراجعة كافة القوانين والتشريعات التي تتعلق بسوق العمل بها، وتم إصدار قوانين جديدة لتصحيح التشوهات التي حدثت به خلال فترة العنصرية، وقد تضمنت تلك الإجراءات والسياسات جانبين أساسيين هما:

أولاً: سياسات وبرامج تعنى بتنظيم العلاقات الصناعية وتشمل:

١- قانون علاقات العمل Labour Relations Act (LRA)

٢- قانون الشروط الأساسية للتوظيف Basic Conditions of Employment Act

٣- قانون التوزيع العادل لفرص العمل Employment Equity Act (EEA)

٤- وثيقة هجرة العمل Labour Migration Bill

---

(١) للمزيد من التفاصيل انظر:

Michael Samson, Kenneth Mac Quene and Ingrid Van Niekerk, **Capital/ Skills Intensity and Job Creation: An Analysis of Policy Options**, Paper Presented (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2004, pp 2-10.

Rapheal Kaplinskyh, "Capital Intensity in South Africa Manufacturing and Unemployment 1972-1990", **World Development**, (London: El-Sevier Science Ltd., Vol. 32, No. 2, 1995).

(٢) Anna McCord and Haroon Bhorat, Employment and Labour Market Trends…, **op.cit.**, pp 114-116.

ثانياً: سياسات وبرامج تتعلق بتشجيع وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى مهارات قوة العمل، وترتكز بالأساس على قانون تنمية المهارات The Skills Development Act (SDA)

ويوضح الجدول رقم (٣٥) هذه السياسات[١].

سادساً: سياسة المنافسة Competition Policy

ترجع جذور سياسة المنافسة في جنوب أفريقيا إلى قانون تنظيم الظروف الاحتكارية رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٥ "The Regulation of Monopolistic Conditions Act" الذي لم يمكن الحكومة العنصرية السابقة من التعامل مع الهياكل الاحتكارية والسلوك الضار بالمنافسة بشكل فعال[٢].

ومع نهاية السبعينيات تم تشكيل لجنة لمناقشة قانون عام ١٩٥٥، ووجدت اللجنة أن القانون ساهم في زيادة الأوضاع الاحتكارية بدلاً من الحد منها وتخفيف وطأتها، حيث زاد عدد التكتلات الكبيرة والاندماجات "Mergers"، وزادت درجة التركز في السوق المحلية، وزادت الحواجز الحمائية التي تفرضها الشركات الكبيرة المهيمنة لمنع دخول صغار البائعين إلى الأسواق المختلفة[٣].

ونتيجة لما تقدم، تم استبدال قانون عام ١٩٥٥ بقانون الحفاظ على المنافسة وتشجيعها في عام ١٩٧٩ "The Maintenance and Promotion of Competition Act"، وقد

---

(١) للمزيد من التفاصيل انظر:

DTI, Industrial Policy......, **op.cit.**, pp 91-94.
IMF, **op.cit.**, p34-39.
Republic of South Africa, Department of Labour, **Labour Relations Act No. 66 of 1995**, (Pretoria: Department of Labour, 1995), (www.labour.gov.za)
Republic of South Africa, Department of Labour, **Basic Conditions of Employment Act No. 75 of 1995**, (Pretoria: Department of Labour, 1997), (www.labour.gov.za)
Republic of South Africa, Department of Labour, **Skills Development Act No. 97 of 1998**, (www.labour.gov.za)
Republic of South Africa, Department of Labour, **The Green Paper on Skills Development Strategy for Economic and Employment Growth**, March 1997, (www.labour.gov.za)

(٢) DTI, Industrial Policy......, **op.cit.**, p 79.

(٣) **ibid**, p 79, 80.

لمزيد من التفاصيل حول تطور سياسة المنافسة في جنوب أفريقيا انظر:

Republic of South Africa, DTI, **The Evolution of Policy in South Africa, Proposed Guidelines for Competition Policy. A Framework for Competition, Competitiveness and Development**, (Pretoria: DTI, Nov, 1997), pp 7-11.

تمخض عن هذا القانون إنشاء مجلس المنافسة "Competition Board" وهو المسئول عن إدارة هذا القانون، ولكن قدرته على الإجبار والإلزام كانت ضعيفة للغاية، وعمل كهيئة استشارية فقط، ومن ثم أصبحت قرارت التحريم أو الإجبار في يد الوزير، وقد تدخلت الاعتبارات السياسية في قراراته، وسيطرت المشروعات والمنشآت كبيرة الحجم على تلك القرارات.

وقد تم تعديل قانون ١٩٧٩ في عام ١٩٨٦؛ وذلك لإعطاء مجلس المنافسة المزيد من السلطات والصلاحيات في مواجهة القوى الاحتكارية، وعلى الرغم من ذلك فقد افتقر هذا القانون هو الآخر إلى الفاعلية حيث شابه إلى حد كبير القانون السابق عليه(١).

ولذلك قامت (DTI) بالتشاور مع عدد من الخبراء للوصول إلى إطار جديد لسياسة المنافسة في جنوب أفريقيا، وقد تمخضت تلك المشاورات عن وضع عدد من الخطوط العامة لسياسة المنافسة نشرت في نوفمبر ١٩٩٧، وحددت المشكلات الرئيسية في قانون ١٩٧٩ وتعديله عام ١٩٨٦(٢).

كذلك أكد كل من (GEAR), (RDP) على ضرورة إصدار قانون لمنع الاحتكار، والعمل على تصميم سياسة فعالة للمنافسة، إذ أشار (RDP) إلى ضرورة وجود قانون يمنع الاحتكار؛ وذلك لخلق مناخ اقتصادي تنافسي، ويكون الهدف الرئيسي لهذا القانون هو التخفيف من حدة تركز القوة الاقتصادية، والقضاء على السلوكيات المضادة للمنافسة، ومنع استغلال

---

(١) David Lewis, Kabelo Reed and Ethel Teljeu, "South Africa: Economic Policy – Making and Implementation in Africa, A Study of Strategic Trade and Selective Industrial Policy", in Charles Soludo, Qsita Oghu and Ha-Joon Chang (eds.): **The Politics of Trade and Industrial Policy in Africa**, (Ottawa: The International Development Research Center (IDRC), 2004), p.17.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول أوجه القصور التي شابت قانون عام ١٩٧٩ وتعديله عام ١٩٨٦ انظر:

DTI, Industrial Policy ......, **op.cit.**, pp.79-81

DTI, The Evolution of Policy ......, **op.cit.**, pp12-15.

David Lewis et al, **op.cit.**, p 18, 19.

المستهلكين، كما أكد (RDP) على ضرورة مراجعة الهياكل الحالية القائمة على تنفيذ سياسة المنافسة(١).

أما برنامج (GEAR)، فقد أكد على ضرورة توفير بيئة اقتصادية تنافسية تسمح بخلق المزيد من فرص العمل، وتساهم في توزيع الدخول بشكل أكثر عدالة، ولقد سعت الخطوط العامة التي وضعتها (DTI) في نوفمبر عام ١٩٩٧ إلى تحقيق أهداف (GEAR) والمتمثلة في تعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية، والعمل على أن يحصل كل فرد على فرصة عادلة للمساهمة في النشاط الاقتصادي. فالهدف الرئيسي لكافة السياسات الحكومية هو تحقيق نمو وتنمية مستدامة عن طريق ضمان حياة أفضل لكل فرد من أفراد المجتمع، وهذا يتطلب زيادة ملموسة في الدخول وتوزيعها بشكل أكثر عدالة، وهنا يظهر دور سياسة المنافسة التي تساهم بشكل فعال في تحقيق هذه الأهداف بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى(٢).

وفي ضوء أهداف كل من (RDP), (GEAR)، وبعد العديد من المناقشات والمشاورات داخل المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والعمل National Economic Development and Labour Council (NEDLAC) تم التوصل إلى قانون المنافسة رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ وأصبح سارى المفعول في ١ سبتمبر عام ١٩٩٩، ثم تم تعديله خلال عام ٢٠٠٠(٣).

ويتمثل الهدف الأساسي للقانون في تشجيع والحفاظ على مستوى المنافسة في جنوب أفريقيا، كما أن هناك أهدافاً فرعية أخرى للقانون تمثلت بالأساس في تعزيز وتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة، وتوفير أسعار تنافسية، والارتفاع بمعدلات التشغيل، وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية لكل مواطن في جنوب أفريقيا، وزيادة فرص المشاركة في الأسواق العالمية، والتأكيد على منح فرص أكثر عدالة للمشروعات المتوسطة والصغيرة وزيادة

---

(١) Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), **Competition Law and Policy in South Africa**, Paper Presented at (OECD) Global Forum on Competition Peer Review, (Pairs: OECD, 11 Feb. 2003), p.6.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

ANC, The Reconstruction and Development Programme, **op.cit.**, p 92, 93.

(٢) DTI, The Evolution of Policy,……, **op.cit.**, p.7, 8

ولمزيد من التفاصيل انظر:

Ministry of Finance, GEAR, **op.cit.**, p. 14.

(٣) OECD, **op.cit.**, p.7.

مساهمتها في النشاط الاقتصادي، تخفيض حدة التركز في الملكية، وزيادة مشاركة الجماعات التي عانت من السياسات العنصرية السابقة مثل السود، والمعاقين، والنساء[1].

وقد تمخض عن القانون إنشاء لجنة المنافسة "Competition Commission" التي تتلقى الشكاوى المتعلقة بالمنافسة، كما تقوم بإجراء تحقيقات عن آثار الاندماجات، وتقدم توجيهاتها إلى محكمة المنافسة "Competition Tribunal". وهناك أيضاً محكمة الاستئناف "Competition Appeal Court" والتي تستمع إلى دعاوى الاستئناف المنبثقة عن قرارات محكمة المنافسة[2].

ويحتوي قانون المنافسة لسنة ١٩٩٨ على عدد من القواعد التي تتشابه إلى حد كبير مع قوانين مكافحة الاحتكار السائدة في العديد من الدول الصناعية، حيث وضع القانون قيوداً على الممارسات الأفقية Horizontal Practices، كما وضع قيوداً مماثلة على الممارسات الرأسية "Vertical Practices"، إضافة إلى حظر قيام المنشآت المهيمنة على السوق باستغلال وضعها المسيطر للقيام بسلوكيات تضر بغيرها من المنشآت الأخرى، كما حظر أيضاً قيام تلك المنشآت بالتمييز السعري لما لذلك من انعكاسات سلبية على مستوى المنافسة السائدة في السوق المحلية، هذا إضافة إلى أن القانون وضع قواعد الاندماج بين منشأتين أو أكثر، وفرق بين الاندماجات الكبيرة، والمتوسطة والصغيرة طبقاً لمستوى الربح أو حجم الأصول التي تمتلكها الأطراف القائمة بالاندماج معاً[3].

سابعاً: السياسات الاقتصادية الكلية ومدى تدعيمها للقطاع الصناعي في جنوب أفريقيا

تشكل السياسات الاقتصادية الكلية البيئة التي يعمل في إطارها القطاع الصناعي لأية دولة، ومن ثم فهي تشكل جزءاً رئيسياً من السياسة الصناعية لتلك الدولة.

---

(١) Simon Robert, **The Role of Competition Policy in Economic Development: The South Africa Experience**, Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2003, 8-10 Sep. 2003 p10-11.

(٢) Trudi Hartzenberg, **Competition Policy in SADC**, Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2002, p.8, 9.

ولمزيد من التفاصيل حول المؤسسات القائمة على تنفيذ سياسة المنافسة انظر:

OECD, **op.cit.**, pp 20-26.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول قانون المنافسة لسنة ١٩٩٨ والمعدل سنة ٢٠٠٠، انظر:

OECD, **op.cit.**, pp 9-29.
National Economic Development and Labour Council (NEDLAC), **Report on Competition Policy**, (Pretoria: NEDLAC, 1998), (www.nedlac.org.za).
Trudi Hantzeburg, **op.cit.**, pp 7-10.
Simon Robert, **op.cit.**, pp 10-19.

وفي هذا الصدد سيتم التحقق من مدى تدعيم السياسات الاقتصادية الحالية والمتبعة في جنوب أفريقيا لأهداف السياسة الصناعية، وسيتم التركيز بالأساس على السياستين المالية والنقدية كما حدد إطارهما برنامج (GEAR)، وذلك للاجابة على التساؤل الذي يدور حول مدى تدعيم السياستين المالية والنقدية لأهداف السياسة الصناعية في جنوب أفريقيا والمتعلقة بزيادة الصادرات الصناعية، وخلق المزيد من فرص العمل.

ويمكن القول بأن السياسات الاقتصادية التي تدعم أهداف السياسة الصناعية تتبلور في عدد من النقاط يمكن تلخيصها فيما يلي[١]:-

- تصميم سياسات فعالة لسعر الصرف تهدف إلى تحقيق معدلات مستقرة لسعر الصرف الحقيقي مما يدعم من قدرة المصدرين، ويساهم في زيادة الصادرات الصناعية بشكل ملموس.
- وضع سياسات مالية من شأنها تخفيض عجز الموازنة الحكومية، والعمل على تخفيض الإنفاق الحكومي مع الحفاظ على مستوى ملائم من الإنفاق على الارتقاء بمستوى البنى التحتية، والاهتمام بالتعليم والصحة، ووضع برامج تدريبية للارتقاء بمستوى مهارات قوة العمل، والاهتمام بالإنفاق على عمليات البحث والتطوير (R & D)، كما أن برامج الإنفاق ينبغي أن توجه المزيد من الاهتمام نحو تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة وبخاصة تلك التي يملكها السود، وكذلك تشجيع المشروعات المكثفة للعمل من أجل احتواء أزمة البطالة التي تعاني منها جنوب أفريقيا بشكل ملموس، والعمل أيضاً على تصميم هيكل فعال للحوافز الاستثمارية يدعم من قدرة المستثمرين، خصوصاً في قطاع الصناعية التحويلية.
- إصلاح النظم الضريبية والتي طالما عانت من التشوهات نتيجة للسياسات العنصرية السابقة، والعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبخاصة تلك التي تدعم التطور التكنولوجي، وتعمل على فتح أسواق تصديرية جديدة للمنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية.

وسيتم في الجزء التالي تناول السياستين المالية والنقدية لجنوب أفريقيا مع التركيز على آثارهما على القطاع الصناعي، ومدى تدعيمهما لأهداف السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا.

---

(١) Macroeconomic Research Group (MERG), **op.cit.**, p 238, 239.

أ- السياسة المالية:

قبيل مجيء الحكومة الديمقراطية بلغ العجز المالي في جنوب أفريقيا خلال عام ١٩٩٣/١٩٩٢ حوالي ٧,٣% من (GDP)، وقد نتج هذا العجز عن زيادة الإنفاق الحكومي غير المسئول في نهاية فترة العنصرية. إذ بلغ الإنفاق الجاري للحكومة ٢٠,١% من (GDP) خلال نفس العام، ونتج أيضاً عن ضعف أنظمة جمع الضرائب. وقد تزامن هذا العجز المالي المرتفع مع فترة انخفاض معدلات النمو الاقتصادية(١).

والأكثر من ذلك أن ذلك الإنفاق لم يسهم في تدعيم أهداف السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا، فقد كانت السياسة الصناعية في تلك الفترة يغلب عليها طابع الإحلال محل الواردات. ومع تزايد العجز المالي في تلك الفترة – وذلك بسبب زيادة الإنفاق العام على المشروعات العامة والصناعات الاستراتيجية – تراجعت معدلات النمو الصناعي بشكل ملموس، حيث إن الكثير من الاستثمارات التي نفذت في القطاع الصناعي كانت تتم في المشروعات ذات الطاقات الإنتاجية المنخفضة، وكانت تتركز بالأساس حول الصناعات المعدنية، كما لم تؤد تلك الاستثمارات إلى إحداث زيادة ملموسة في القدرة التنافسية للصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا(٢).

وقد كانت معظم تلك الاستثمارات تتم في قطاعات لا تتمتع فيها جنوب أفريقيا بميزة نسبية مثل (SASOL) في مجال البتروكيماويات، وأيضاً كانت تلك الاستثمارات تنفذ في قطاعات صناعية لا تتسم بزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية(٣)، كما أن معظم الصناعات كانت تتمتع بالحماية المرتفعة وذلك من خلال فرض رسوم جمركية عالية على الواردات، ومن ثم كانت قدرة تلك الصناعات على المنافسة في الأسواق العالمية محدودة للغاية(٤).

ومنذ مجيء الحكومة الجديدة فإن تركيز السياسة المالية قد تحول إلى تخفيض عجز الموازنة ومستوى الإسراف الحكومي، وتخفيض عبء الديون، وتخفيض الإنفاق الاستهلاكي للحكومة، وزيادة مساهمة الحكومة في إجمالي الاستثمار المحلي الثابت(٥).

---

(١) P.D.F. Strydom: Macroeconomic Policy, 1970-2000 in Sturat Jones (ed.), **op.cit.**, p 39.

(٢) DTI Industrial Policy: **op.cit.**, p. 97, 98.

(٣) Alan Hirsch: **Season of Hope, Economic Reform Under Mandela and Mebeki,** (Ottawa: The International Development Research Center (IDRC), 2005), p.11.

(٤) Trevor Bell and Nkosi Madula, **op.cit.**, p 13.

(٥) Republic South Africa, Ministry of Finance, GEAR, **op.cit.**, p 7, 8.

وبالفعل تم تخفيض عجز الموازنة الحكومية إلى ما يقرب من ٥,٤% في عام ٩٦/٩٥، وزادت الإيرادات الحكومية كنسبة من (GDP) من ٢٥,٦% إلى ٢٦,٨% خلال الفترة ٩٣/٩٢ و٩٥/٩٤[١].

ويوضح الجدول رقم (٣٦) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية التي سادت خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٣)، حيث يتضح منه التحسن الملموس في عجز الموازنة نتيجة تطبيق برنامج (GEAR) فقد انخفض ذلك العجز كنسبة من (GDP) من ٧,٣% إلى ١,٩% عام ٢٠٠١ مما ساهم في تحقيق الاستقرار المالي، وتخفيض معدلات التضخم، إلا أن برنامج (GEAR) لم يفلح في تخفيض الإنفاق الحكومي بشكل ملموس، فمازال يمثل قدراً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي (١٩,١% عام ٢٠٠٣).

كما لم يفلح (GEAR) في تحقيق أهدافه المتعلقة بالنمو الصناعي ورفع القدرة التنافسية للصادرات الصناعية، والعمل على خلق المزيد من فرص العمل داخل القطاع الصناعي، إذ تشير الدلائل إلى أن النمو الصناعي الحالي لا يتماشى مع الأهداف التي وضعها البرنامج ولا مع أهداف السياسة الصناعية لـ (DTI)، إذ اتجهت الحكومة بعد عام ١٩٩٤ إلى التركيز على الكبح المالي كأساس لسياستها المالية، وقد ساعدت تلك السياسة القطاع الصناعي بجنوب أفريقيا، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود قدر ملائم من الاستثمارات العامة. مثل الاستثمار في البنية التحتية، حيث إن ذلك النوع من الاستثمارات يساهم في خلق المزيد من فرص العمل خصوصاً إذا كانت تلك الاستثمارات كثيفة العمل. ولقد تم الإعلان عن خطة متوسطة الأجل للإنفاق وذلك في مارس من عام ١٩٩٨ ولمدة ثلاث سنوات، تم خلالها تنفيذ عدد من مشروعات البنية التحتية بالاشتراك مع القطاع الخاص، وأعطت الحكومة الأولوية للاستثمار في البنية التحتية الطبيعية وبخاصة النقل، المياه .. كما وجهت الحكومة المزيد من الاهتمام نحو زيادة الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري وتنمية المهارات، وتحديث وتطوير التكنولوجيات الإنتاجية المستخدمة. هذا في جانب الإنفاق[٢]. أما بالنسبة للإيرادات، فقد أشار (GEAR) إلى ارتفاع العبء الضريبي في جنوب أفريقيا، ووضع سقفاً محدداً لعبء الضريبة كنسبة من (GDP) يبلغ ٢٥%[٣]، لأن وجود معدلات ضريبية معتدلة يعد عنصراً مهماً من عناصر السياسة الصناعية، حيث إن ذلك يعمل على تشجيع الاستثمارات سواء

---

(١) Mats Lundahl: The Post-Apartheid Economy, and After, ………, **op.cit.**, p 36.

(٢) P.D.F. Strydom, **op.cit.**, p 47, 48.

(٣) Republic of South Africa, Ministry of Finance, GEAR, **op.cit.**, p 10.

المحلية أو الأجنبية. فالمعدلات الضريبية المحلية تؤثر على العائدات التي تجنيها المنشآت الأجنبية من استثماراتها في جنوب أفريقيا، إذ تعد السياسة الضريبية في جنوب أفريقيا مدعمة إلى حد كبير لأهداف سياستها الصناعية. كما أعلن (GEAR) عن برنامج الإعفاء الضريبي "Tax Holiday Scheme" وعدد من الحوافز الاستثمارية الأخرى التي من شأنها تشجيع الاستثمار في القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية(١).

إجمالاً، فإنه يمكن القول بأن أفضل استراتيجية مالية تدعم أهداف النمو الصناعي القائم على التصدير هي تلك الاستراتيجية القائمة على الكبح المالي، ولكن في ذات الوقت يتم مراعاة الدور المهم الذي تلعبه الاستثمارات الاجتماعية في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

ب- السياسة النقدية:

تعني السياسة النقدية الإجراءات المصممة لإدارة القيم الداخلية والخارجية للعملة المحلية، وبالنسبة لجنوب أفريقيا فإن القيمة الخارجية للرند تعني سياسة سعر الصرف، أما القيمة الداخلية له، فإن الأداة الرئيسية للتأثير فيها هي أسعار الفائدة والتي يتم إدارتها من قبل بنك الاحتياط. ومن خلال تحديد أسعار الفائدة وتوجيه أسعار الصرف يكون التأثير المباشر للسياسة النقدية على المناخ الذي تعمل من خلاله السياسة الصناعية(٢).

وقد أكد (GEAR) على النمو القائم على تصدير منتجات الصناعة التحويلية، ومن ثم فإن سياسات سعر الصرف تعد على قدر بالغ من الأهمية بالنسبة للقطاع الصناعي(٣). فوجود أسعار صرف حقيقية مستقرة يعد عاملاً ضرورياً لتشجيع النمو القائم على التصدير، وهذا هو أحد أهم أسباب نجاح دول جنوب شرق آسيا الصناعية، حيث عملت تلك الدول على تحقيق قدر من الاستقرار في أسعار الصرف الحقيقية السائدة بها، مما ساهم في زيادة صادراتها – وبخاصة الصناعية منها – بشكل ملموس(٤).

فحتى عام ١٩٨٨ كانت سياسة سعر الصرف في جنوب أفريقيا تتجه نحو تثبيت سعر الرند الحقيقي، ولكن مع زيادة الضغوط التضخمية، وتفاقم أزمة الدين الخارجي –والتي عانت منها جنوب أفريقيا منذ منتصف الثمانينيات – كان من الضروري إعادة النظر في سياسة سعر الصرف المتبعة(٥).

---

(١) DTI, **op.cit.**, p 101.
ولمزيد من التفاصيل انظر الجدول رقم (٣٠) بالملحق الإحصائي .

(٢) **ibid**, p102.

(٣) Ministry of Finance, GEAR, **op.cit.**, p.12.

(٤) DTI, **op.cit.**, p 102.

(٥) P.D.F. Strydom, **op.cit.**, p 36.

ومع مجيء الحكومة الجديدة للسلطة، وإلغاء العقوبات المالية المفروضة على جنوب أفريقيا، وإعادة جدولة الديون الخارجية لها، وتخفيض قيمة الرند في عام ١٩٩٦، زادت التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، وزادت الثقة في الرند وعلى الرغم من الاضطرابات التي سادت الأسواق العالمية منذ أكتوبر عام ١٩٩٧، فإن الرند استمر في أدائه الجيد مقارنة بعملات أخرى، وصنف الرند الجنوب أفريقي كثالث عملة من حيث قوة الأداء في مواجهة الدولار الأمريكي عام ١٩٩٧[١].

وقد أكد (GEAR) على ضرورة تحقيق الاستقرار المالي، وتخفيض معدلات التضخم، وتحقيق معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية، والاهتمام بسياسات سعر الصرف، حيث إن ذلك من شأنه العمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، وزيادة الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة الأعلى، والارتقاء بمستوى القدرة التنافسية لمنتجات جنوب أفريقيا في الأسواق العالمية[٢].

وسيتم فيما يلي تناول كل من سياستي سعر الصرف وسعر الفائدة وتحديد أثرهما على النمو الصناعي في جنوب أفريقيا:

١ – سعر الصرف:

أعلن عن تخفيض قيمة الرند عام ١٩٩٦ مما أثر إيجابياً على صادرات قطاع الصناعة التحويلية، حيث حققت معدلات نمو ملموسة خلال عامي ١٩٩٦، ١٩٩٧. ولقد نتج عن زيادة قيمة صادرات قطاع الصناعة التحويلية زيادة في معدل نمو (GDP) خلال أواخر التسعينيات[٣]، ومع ذلك لم تزد معدلات التشغيل إلا بنسبة ضئيلة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكثافة الرأسمالية للقطاع التصديري في جنوب أفريقيا[٤]. ورغم الزيادة في قيمة الصادرات، والتي نجمت عن تخفيض قيمة الرند، فإن هناك عدداً من الأسباب توضح أن الاستمرارية في تخفيض قيمة العملة لن يستمر في جنوب أفريقيا حيث ستظهر آثاره السلبية بعد فترة. فجنوب أفريقيا، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول النامية، تعتمد على الاستيراد من أجل الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي فإن زيادة أسعار الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة يرفع من تكاليف الإنتاج المحلية، بما فيها إنتاج الصادرات، فلقد أوضحت الدلائل العملية أن فوائد

---

(١) DTI, **op.cit.**, p 104.

(٢) Ministry of Finance, GEAR, **op.cit.**, p 11.

(٣) Trevor Bell and Nkosi Madula, **op.cit.**, p 22.

(٤) DTI, **op.cit.**, p 105.

تخفيض قيمة العملة لن تستمر إلى الأبد في جنوب أفريقيا حيث إن التخفيض يؤدي إلى زيادة ملموسة في معدلات التضخم بها[1].

٢- سعر الفائدة الحقيقي:

شهدت جنوب أفريقيا أسعار فائدة مرتفعة للغاية لعدد من السنوات وذلك منذ نهاية الثمانينيات، ويرجع ذلك إلى ارتفاع حدة الضغوط التضخمية بها، ولقد وصلت أسعار الفائدة الحقيقية بها إلى ١٠% مع بداية التسعينيات، وهي نسبة مرتفعة للغاية وخصوصاً عند مقارنتها بمثيلتها في الدول المنافسة لجنوب أفريقيا، حيث تراوحت تلك الأسعار بين ٢% و٥%[2].

ولاشك في أن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يؤثر على مستوى الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، والتي تتم عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد أثر ارتفاع قيمة أسعار الفائدة في جنوب أفريقيا على تراجع معدلات الاستثمار داخل القطاع الصناعي، وقد أدركت (DTI) هذا الأمر، فقامت بتصميم عدد من الحوافز الاستثمارية لتشجيع المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب على القيام بالمزيد من الاستثمارات داخل القطاع الصناعي. وفي ضوء انخفاض حدة الضغوط التضخمية مؤخراً تراجعت أسعار الفائدة الحقيقية بشكل ملموس، أي أن المناخ الاستثماري بجنوب أفريقيا أصبح مدعماً – إلى حد ما – لأهداف السياسة الصناعية[3]. وذلك على الرغم من وجود العديد من العقبات التي تقف في وجه المستثمرين بقطاع الصناعة التحويلية والتي مازالت تحتاج إلى المزيد من الدعم للتغلب عليها[4].

---

(١) **ibid**, p 106.

(٢) P.D.F. Strydom, **op.cit.**, p 34.

(٣) DTI, **op.cit.**, p 107.

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر المبحث الأول من الفصل الخامس.

المبحث الثانى

السياسة الصناعية فى جنوب أفريقيا بعد عام ٢٠٠٠

قامت وزارة التجارة والصناعة (DTI) بمراجعة سياستها وبرامجها الصناعية التى نفذت خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٠)، وذلك لتحديد السياسات التى ستقوم بتعديلها طبقا للاتجاهات الجديدة، والإبقاء على السياسات التى أثبتت فاعليتها. وركزت تلك المراجعة على ما يلى[١]:

- اكتشاف الفجوات التى توجد فى تلك السياسات والبرامج الصناعية.
- التعرف على مدى شمولية تلك السياسات، ومدى توافر رؤية متكاملة عن الأهداف المراد تحقيقها من وراء تطبيق هذه السياسات.
- الوقوف على مدى التكامل، والتداخل أو التشابك بين تلك السياسات.
- التعرف على مدى توافر القدرات والإمكانيات اللازمة لتنفيذ تلك السياسات والإجراءات اللازم اتخاذها لتعزيز تلك القدرات.

ويلخص الجدول (٤-١) المجالات الست الرئيسية للسياسة الصناعية فى جنوب أفريقيا والهدف منها، والبرامج التى نفذتها الوزارة بالفعل فى كل مجال منها والتي أثبتت فاعليتها عند التطبيق.

(١) DTI, Driving Competitiveness…, **op.cit.**, p. 47.

جدول (٤-١)

مجالات السياسة الصناعية في جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤ وأهم السياسات والبرامج التي طبقت بالفعل

مجالات السياسة الصناعية	تشجيع التطوير التكنولوجي	تشجيع المنافسة	تشجيع الاستثمار والتشغيل	تشجيع التصدير وتحرير الواردات	تشجيع قطاع (SME_s)	الارتقاء بمستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية
الهدف	تعظيم العوائد الاجتماعية وتجنب فشل الأسواق	-الحد من السلوك الريعي. -تحسين مستوى الإنتاجية. -الاهتمام بالتطوير التكنولوجي. -تشجيع دخول المشروعات الجديدة للأسواق المحلية	-الارتقاء بمستوى التشغيل. -تعزيز الروابط بين القطاعات. -تزويد المنشآت بالمعلومات التى تمكنها من العبور للأسواق	-تغير الأسس التى تقوم عليها النظام التجارى. -الارتقاء بمستوى الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية	-ضمان التوزيع العادل للدخول والأنشطة الاقتصادية. -تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى	-زيادة قدرة المنتجات الصناعية على اختراق الاسواق الجديدة. -الارتقاء بمستوى مهارة قوة العمل
السياسات والبرامج التى اتبعتها (DTI) لتحقيق تلك الأهداف	- برنامج (THRIP) - برنامج (SPII) - برنامج (PII) - هيئة نقل التكنولوجيا - صندوق التطوير والابتكار	قانون المنافسة الذى تمخض عنه تأسيس لجنة المنافسة ومحكمة المنافسة	-تأسيس هيئة لستثمار جنوب أفريقيا. -برنامج تطوير قطاع (SME_s). -الاهتمام بالبنية التحتية وزيادة الاستثمارات الموجهة نحو تحديثها. -مبادرات التنمية المكانية (SDI). زيادة مشاركة قطاع (SME_s) والمشروعات المملوكة للسود فى القطاع الصناعى مما ساهم فى زيادة فرص العمل	-منح ضمانات تصديرية لقطاع (SME_s). -وضع برنامج إعانة تسويق الصادرات (EMIA)	-تأسيس كل من هيئة "Khula" و "Ntsika" المسئولين عن تقديم الدعم المالى وغير المالى لقطاع (SME_s)	- إنشاء صندوق القدرة التنافسية. - وضع قوانين للعمل من شأنها الحفاظ على حقوق العمال وتصميم برامج تدريبية تساعد على الارتقاء بمستوى إنتاجيتهم

المصدر:

DTI, **Driving Competitiveness: an Integrated Industrial Strategy for Sustainable Employment and Growth,** Discussion Document, (Pretoria: DTI, May 2001), p. 48.

فهناك سياسات عديدة فى جانب العرض تم الإبقاء عليها وتغطى مجالات كثيرة من السياسة الصناعية (كما يلاحظ من الجدول)، مثل تلك السياسات التى صممت للارتقاء بأداء الصناعات التى تتمتع أساسا بقدرة تنافسية عالية، أما الصناعات التى لا تتمتع بمستوى ملائم من القدرة التنافسية ومازالت تحتاج إلى الحماية، فإن سياسات العرض تهدف إلى تقديم المزيد من الدعم لمثل تلك الصناعات حتى ترتقى بقدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية(١).

ولقد تمثل الاتجاه الجديد للسياسة الصناعية في جنوب أفريقيا بعد عام ٢٠٠٠ فى وثيقتين أساسيتين أصدرتهما الوزارة فى عام ٢٠٠٢ وهما(٢):

١- الاستراتيجية التكاملية للصناعة التحويلية

Accelerating Growth and Development: The Contribution of An Integrated Manufacturing Strategy (IMS).

٢- استراتيجية الإصلاح الاقتصادي الجزئي

A Guide To The Micro Economic Reform Strategy (MRS)

وقد قامت (IMS) على وجهة النظر التى ترى بأن الاعتماد على المحددات التقليدية للقدرة التنافسية والمتمثلة فى وفرة المادة الخام، والعمالة الرخيصة، لن تؤد إلى خلق قطاع صناعى ذى قدرة على دفع عجلة النمو الاقتصادى وخلق المزيد من فرص العمل، ولكن هناك محددات جديدة طرأت على القدرة التنافسية تتمثل بالأساس فى زيادة الكثافة المعرفية، والاعتماد على الأيدى العاملة الماهرة، والتحول نحو قطاع صناعى كثيف التكنولوجيا. ومن ثم فإن الاتجاه الجديد للسياسة الصناعية يقوم على تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information Communication Technology (ICT)، والاهتمام بزيادة مهارة قوة العمل داخل قطاع الصناعة التحويلية، والتركيز على التطور التكنولوجى للقطاع. ولقد وجهت الحكومة المزيد من الاهتمام نحو تطوير بنيتها التحتية وزيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة فى تلك الأنشطة(٣).

كما أعلن الرئيس مبيكى فى فبراير عام ٢٠٠٢ عن استراتيجية **الإصلاح الاقتصادى الجزئى** (MRS)، والتى تقوم على أن تحقيق التنمية طويلة الأجل المستدامة يعتمد على البدء

---

(١) **ibid,** p. 30

(٢) Simon Roberts, Industrial development..., **op.cit.**, p. 23.

(٣) Miriam Altman and Marina Mayer, **op.cit.**, p. 77.

فى برنامج شامل للإصلاح يعالج التشوهات التى عانى منها اقتصاد جنوب أفريقيا، حيث اقترحت الحكومة تحقيق ذلك من خلال اتباع سياسات من شأنها الحد من القيود التى تقف فى وجه الارتقاء بالقدرة التنافسية لجنوب أفريقيا فى الأسواق الدولية، والعمل على تحسين وزيادة الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد المتاحة. وتتمثل تلك القيود بالأساس فى عدم ملاءمة البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وضعف رؤوس الأموال المتاحة أمام الأنشطة المنتجة، وتراجع معدلات الاستثمار فى (R & D)، وضعف معدلات الاستثمار فى رأس المال البشرى، وعدم الاهتمام بالتحديث التكنولوجى والأنشطة الابتكارية[١].

وانطلاقا مما تقدم، يهدف هذا المبحث من الدراسة إلى التعرف على المعالم الرئيسية للسياسة الصناعية بعد عام ٢٠٠٠، وذلك من خلال مطلبين أساسيين، سيتناول الأول منهما عرضاً لأهم المحاور التى ارتكزت عليها الاستراتيجية التكاملية للصناعة التحويلية (IMS)، ثم يعرض المطلب الثانى أهم ما جاء باستراتيجية الإصلاح الاقتصادى الجزئى (MRS) مركزا على ما يتعلق منها بالقطاع الصناعى فى جنوب أفريقيا.

المطلب الأول

الاستراتيجية التكاملية للصناعة التحويلية

Integrated Manufacturing Strategy (IMS)

أدت الاتجاهات الحديثة التى ظهرت فى الأسواق العالمية إلى إيجاد أنماط إنتاجية جديدة تتوافر بها عناصر الابتكار والتطوير، ومن ثم أصبح من الضرورى إيجاد نوع من التكامل والترابط بين قطاع الصناعة التحويلية والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ولذلك امتد تأثير سياسات (DTI) ليشمل التركيز على قطاعات اقتصادية أخرى لتفعيل التكامل بينها وبين القطاع الصناعى، ومن ثم ظهرت حاجة (DTI) إلى أدوات جديدة. وللتعبير عن هذا التحول استخدمت الوزارة مصطلح **الاستراتيجية التكاملية للصناعة التحويلية (IMS).**

وقد حددت (IMS) تعريفا للاستراتيجية بأنها "خطة طويلة الأجل لتحقيق التنمية المستقبلية المستدامة". وهكذا فإن هدف (IMS) هو تحقيق التنمية المستقبلية المستدامة فى قطاع الصناعة التحويلية بجنوب أفريقيا[٢]، وبالتالي فإنها ركزت على اتجاه ما بعد الفوردية

---

(١) **ibid,** p. 77 , 78

(٢) Simon Roberts, Manufacturing Competitiveness and Industrial Policy, **op.cit.,** p.13.

ولكنها أضافت له أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية.

وتشمل الاستراتيجية الصناعية التكاملية كل العمليات التى من شأنها تحويل المنتجات الطبيعية إلى منتجات مصنعة، وكل ما يرتبط بذلك من عمليات فرعية أخرى. وهكذا فإنها تتخطى حدود ما يسمى بالعملية التصنيعية التقليدية لتشمل كل الخدمات والأنشطة الأخرى المرتبطة بالتصنيع، وهذا يتضمن استخراج المواد الخام، وتوفير المدخلات، وإنتاج السلع الوسيطة والنهائية، والتعبئة، والتسويق، والتوزيع[١].

وسيقوم هذا المطلب بدراسة المحاور التي تقوم عليها (IMS) كما سيتم عرض أهم القيود التي قابلت تنفيذها ووسائل التغلب على تلك القيود، ثم ينتقل المطلب إلى تناول خطوات تنفيذ (IMS)، وأخيراً سيتم عرض أهم البرامج التي صممتها (DTI) في إطار الاستراتيجية التكاملية للصناعة التحويلية.

أولاً: محاور الاستراتيجية التكاملية للصناعة التحويلية (IMS):

تقوم الاستراتيجية الصناعية على محورين رئيسيين[٢]:

المحور الأول:

وضع عدد من القواعد التى تحكم السلوك الاقتصادى للمنشآت، وهذه القواعد يتم تصميمها للتأكيد على تأدية الأسواق لدورها بفاعلية، وضمان التصدى للسلوك المضاد للمنافسة، وأيضا التأكيد على سهولة الدخول إلى الأسواق، وعدم هيمنة قوى كبرى عليها، كما تراعى تلك القواعد الأهداف الاجتماعية والصالح العام.

المحور الثانى:

تم تصميم هذا المحور لمعالجة فشل الأسواق "Market Failure"، أو بمعنى آخر توفير الطاقات الأساسية التى لا يستطيع السوق وحده توفيرها، وهذا يتطلب أن تكون الحكومة على أتم الاستعداد للقيام بأنشطة متعددة تتضمن قيامها بإنتاج عدد من المنتجات والخدمات. وقد قامت (DTI) بتصميم عدد من البرامج للتغلب على فشل الأسواق، وتعد هذه البرامج بمثابة الأساس الذي ترتكز عليه الاستراتيجية التكاملية للصناعة التحويلية (IMS).

---

(١) DTI, Accelerating Growth…, **op.cit.**, p. 32.

(٢) DTI, Driving competitiveness, **op.cit.**, p. 9 , 10

وفي إطار سعيها لتنفيذ تلك المحاور حددت (IMS) العوامل المؤثرة على أداء القطاع الصناعى فى جنوب أفريقيا بعد عام ٢٠٠٠، والتى تتمثل فى:

– تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT)، والابتكار وتغير أنماط طلب المستهلكين:

حيث تواجه المنشآت فى قطاع الصناعة التحويلية تغيرات متعددة فى الأسواق التى تعمل بها، وفى التكنولوجيات التى تستخدمها، كما أدت عمليات تحرير التجارة والاستثمارات إلى زيادة حدة المنافسة العالمية. وقد تأثر قطاع الصناعة التحويلية بالتطورات فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) ، وفى تغير أنماط طلب المستهلكين، الذين أصبح باستطاعتهم استخدام شبكة المعلومات الدولية للتعرف على المنتجات الجديدة وعارضيها، كما تحول طلبهم من المنتجات البسيطة التى تتطلب تكنولوجيات بدائية لإنتاجها إلى المنتجات المعقدة التى تحتاج إلى أنماط تكنولوجية متقدمة، كما زادت نسبة الدخل التى ينفقها المستهلك على تلك المنتجات، وهذا أثر بطبيعة الحال على حجم الاستثمارات الموجهة نحو القطاعات المنتجة لها، وفى ضوء هذه الاعتبارات أصبح من الضرورى أن تقوم الاستراتيجية الصناعية الجديدة لجنوب أفريقيا بمراعاة تلك التغيرات، وتصميم السياسة الصناعية على أساسها(١).

– تراجع أهمية العوامل التقليدية المغذية للقدرة التنافسية:

قد تراجعت أهمية المحددات التقليدية للقدرة التنافسية والتى من أهمها توافر المادة الخام رخيصة الثمن، والعمالة غير الماهرة منخفضة الأجور، والتكنولوجيا الإنتاجية، وقدرة المنشأة على العبور إلى الأسواق المختلفة(٢).

وفى مقابل ذلك ظهرت محددات جديدة للقدرة التنافسية تعين أن تأخذها (IMS) فى اعتبارها تتلخص فى(٣):

- عدم الاعتماد على العمالة غير الماهرة منخفضة الأجر.
- التخلص من الإجراءات الحمائية التى اتسم بها الاقتصاد – وخصوصا قطاع الصناعة التحويلية.

---

(١) **ibid**, p. 25.

(٢) DTI, Towards A More Sophisticated Approach To Competitiveness, **op.cit.**, pp. 13-15.
ولمزيد من التفاصيل انظر المبحث الثالث من الفصل الثالث.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول المحددات الجديدة للقدرة التنافسية انظر:-

DTI, Driving competitiveness…, **op.cit.**, pp. 27-29.
DTI, Accelerating Growth…, **op.cit.**, p. 21, 22.

- توجيه المزيد من الاهتمام لعمليات الابتكار والتطوير.
- البحث عن مصادر جديدة من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للقطاع.

وهكذا ظهرت اتجاهات جديدة بعد عام ٢٠٠٠ أخذتها (DTI) فى اعتبارها عند وضع (IMS) وهى تتركز بالأساس فى اعتماد قطاع الصناعة التحويلية على التكنولوجيا كثيفة المعرفة. ففى ضوء الميزة النسبية المتوفرة لدى جنوب أفريقيا بالنسبة للمواد الخام والطاقة فإن الكثير من صادراتها اعتمد بشكل كثيف على هذه المدخلات. وعلى الرغم من النمو الذى شهدته حصيلة التصدير إلا أن هذا النمو شهدته القطاعات أو المنتجات التى ينخفض الطلب العالمى عليها، فى حين كان أداء قطاع الصناعة التحويلية ضعيفا بالنسبة للمنتجات كثيفة التكنولوجيا والمعرفة والتى تزايد الطلب العالمى عليها[١]، ولكى يحقق قطاع الصناعة التحويلية معدلات مرتفعة للنمو فإنه لابد أن يتوجه نحو التكنولوجيات الإنتاجية كثيفة المعرفة، وهذا يتطلب تشجيع الابتكارات التكنولوجية المحلية، وكذلك استيعاب التكنولوجيات الواردة من الخارج. ومن ثم سعت (IMS) إلى تشجيع وتعزيز الصناعات التحويلية كثيفة المعرفة؛ وذلك لتعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية فى جنوب أفريقيا[٢]، حيث يلاحظ ارتفاع معدلات الأجور فى جنوب أفريقيا مقارنة بالاقتصادات ذات الحجم السكانى الكبير فى جنوب وشرق آسيا، ومقارنة أيضاً بمعدلات الأجور فى إقليم الجنوب الأفريقى، ومن ثم تركز (IMS) على المجالات التى تتميز باعتدال معدلات الأجور بها والتى تتطلب أيضا أنشطة إنتاجية كثيفة المعرفة. وقد حددت (DTI)، بعد دراستها للعديد من الصناعات، بعضا من الصناعات التحويلية التى تتسم بهذه السمات وهى الخمور، والكيماويات، والصناعات الدوائية، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمجوهرات[٣].

وأشارت (IMS) إلى أن الاهتمام بتصميم السياسات المختلفة بالقطاعات كثيفة المعرفة لا يعنى عدم الاهتمام بخلق فرص عمل جديدة، كما أن التركيز على هذا النمط من الإنتاج لا يعنى التخلى عن المجالات التى تتمتع فيها جنوب أفريقيا بميزة نسبية وبخاصة

---

(١) Simon Roberts, Manufacturing Competitiveness..., **op.cit.**, p.15.

(٢) **ibid**, p. 16.

(٣) DTI, Driving competitiveness..., **op.cit.**, p. 32.

المواد الخام والطاقة[١]، ولذلك قررت (DTI) أن يتم تنفيذ (IMS) وفقا لمراحل معينة منتظمة تحدد هى البرامج التى تشكلها كل مرحلة والإطار العام التى ستتبعه فى كل مرحلة منها[٢].

ثانياً: العقبات التي تواجه عملية التحول نحو الأنشطة كثيفة المعرفة ووسائل التغلب عليها

طبقاً لدراسة الوزارة لعام ٢٠٠١ يمكن القول بأن هناك عدداً من القيود التى تعوق عملية التحول إلى الأنشطة الإنتاجية كثيفة المعرفة، منها[٣]:-

- عدم توافر العمالة الماهرة القادرة على التعامل مع هذا النوع من التكنولوجيا، حيث إن جنوب أفريقيا تشهد ظاهرة استنزاف العقول المفكرة بها من قبل الدول الصناعية الكبيرة التى تسعى إلى استقطاب ذلك النوع من العمالة والاستفادة منه، كما أن مستوى العمالة الماهرة المتدفقة على جنوب أفريقيا فى تناقص مستمر، ومن ثم فإنه إذا قدر للاستراتيجية التكاملية للصناعة التحويلية أن تنجح فإن عليها وضع سياسات من شأنها العمل على زيادة تلك المهارات وجذبها إلى جنوب أفريقيا.

- ضعف البنية التحتية وشبكات الاتصال، حيث يعد توافر البنية التحتية السليمة وشبكات الاتصال الفعالة من المتطلبات الرئيسية لنجاح (IMS)، فهناك حاجة مستمرة لإصلاح وتجديد هذه الهياكل، وهنا يبرز دور الاستثمارات الحكومية فى هذا الصدد.

- تضاؤل فرص العمل المتوفرة للعمالة غير الماهرة ونصف الماهرة حيث يعد التشغيل وخلق المزيد من فرص العمل أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية للدولة بشكل عام، وسياستها الصناعية بشكل خاص، وقد عملت (IMS) على التركيز على الأنشطة كثيفة المعرفة، ومن المعروف أن تلك الأنشطة تخلق فرص عمل للعمالة الماهرة فقط، ومن ثم تتضاءل فرص العمل المتوفرة للعمالة غير الماهرة ونصف الماهرة، وهذا يمثل تحديا أمام نجاح (IMS) والتى تقوم على تفعيل دور الأنشطة الإنتاجية كثيفة المعرفة والتى تستخدم العمالة الماهرة بكثافة، مما يدل على أهمية وضع برامج تدريبية فعالة للعمالة غير الماهرة وذلك للتغلب على هذه المشكلة.

---

(١) **ibid,** p.33.

(٢) **idem.**

(٣) DTI, Driving Competitiveness, **op.cit.**, pp.35-37.

وللتغلب على هذه العقبات والقيود التى تحد من التحول إلى قطاع صناعى كثيف المعرفة تم رصد مجموعة من السياسات لمساعدة المنشآت على استخدام التكنولوجيات كثيفة المعرفة، وهى:-

أ- تنمية المهارات:

إذ تفتقر جنوب أفريقيا بشكل ملموس إلى المهارات المختلفة، لذا سعت حكومتها إلى تحديد المهارات التى تحتاج إليها، ولكن مازالت هناك حاجة لترجمة تلك الاحتياجات إلى برامج وسياسات، كما قامت (DTI) بتحديد الأنشطة كثيفة المعرفة ووضع سياسات بالتعاون مع وزارات أخرى لمقابلة احتياجات تلك الأنشطة(١).

وفى هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى عدد من المبادرات المهمة التى قامت بها بعض الوزارات الحكومية مثل(٢):-

- الاستراتيجية القومية لتنمية المهارات National Skills Strategy والتى تتولاها وزارة القوى العاملة
- الاستراتيجية التكاملية لتنمية رأس المال البشرى والتى تتولاها وزارتا التعليم والقوى العاملة. The Integrated Human Resource Development Strategy
- الخطة القومية للتعليم العالى The National Plan For Higher Education والتى تتولاها وزارة التعليم

وعلى المدى القصير، تم وضع عدد من البرامج لمساعدة المنشآت الصناعية فى التغلب على مشكلة الافتقار إلى المهارات المطلوبة.

---

(١) DTI, **op.cit.,** p. 38.

(٢) **ibid,** p. 39.

ولمزيد من التفاصيل حول تلك الاستراتيجيات انظر:

Republic of South Africa, Department of Labour, The Green Paper on Skills Development Strategy…, **op.cit**.

Republic of South Africa, Department of Education, **National Plan for Higher Education In South Africa,** (Pretoria: Department of Education, Feb. 2002).

Republic of South Africa, Department of Education / Department of Labour, **Human Resource Development Strategy for South Africa,** (Pretoria: Department of Education, 2002).

ب- حيازة وخلق المعرفة:

تفتقر المنشآت فى قطاع الصناعة التحويلية فى جنوب أفريقيا إلى الأنماط التكنولوجية كثيفة المعرفة، ولذلك قامت (DTI) بتنفيذ بعض البرامج الداعمة للبحث والتطوير مثل (PII) , (SPII) , (THRIP) [1].

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى المبادرة التى قامت بها وزارة الفنون والثقافة والعلوم والتكنولوجيا Department of Arts, Culture, Science and Technology (DACST) فى عام ٢٠٠٢ ، والمتعلقة بوضع استراتيجية قومية متقدمة لتطوير قطاع الصناعة التحويلية تكنولوجيا: "A National Advanced Manufacturing Technology Strategy".

وتهدف تلك الاستراتيجية إلى زيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعى. ففى تقرير التنمية الصناعية الصادر عن (UNIDO) عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، تم تحديد القدرة التنافسية فى ٨٧ دولة باستخدام مؤشر يعرف باسم مؤشر الأداء الصناعى التنافسى Competitive Industrial Performance Index (CIPI) وقد بلغ ذلك المؤشر فى جنوب أفريقيا ٠,١٠٨ وهذا يضع جنوب أفريقيا ضمن مجموعة من الدول مثل تركيا واليونان (حيث بلغ CIPI لتلك الدول ٠,١٠ ، ٠,١١ على التوالى)، ويعد هذا المؤشر أقل من ذلك السائد فى دول أمريكا الجنوبية مثل البرازيل والأرجنتين (٠,١٤ ، ٠,١٥ على التوالى) وأقل بكثير من دول شرق آسيا مثل ماليزيا، الفلبين (٠,٢١ ، ٠,٢٨ على التوالى) [2].

ومن ثم فإن هدف هذه الاستراتيجية هو تحقيق تقدم ملموس فى قيمة (CIPI) بحلول عام ٢٠١٤، حيث استهدفت الاستراتيجية الوصول بتلك القيمة إلى ٠,٢ ، وكذلك زيادة مؤشر الكثافة التكنولوجية لكل فرد من ١٧ دولاراً عام ٢٠٠٢ إلى ٣٠ دولاراً عام ٢٠١٤، وكذلك

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تلك البرامج انظر الجدول (٣١) بالملحق الإحصائى.

(٢) Department of Arts, Culture, Science and Technology (DACST), **A National Advanced Manufacturing Technology Strategy in South Africa,** (Pretoria: DACST, 2002), p. 6.

يتشكل (CIPI) من أربعة مؤشرات رئيسية تدل على الأداء الصناعي للدولة وهي: نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية، ونصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية، ونصيب الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا من القيمة المضافة للصناعة التحويلية، وأخيراً نصيب المنتجات متوسطة وعالية التكنولوجيا من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية، وتتراوح قيمة (CIPI) بين صفر و ١.

مضاعفة الإنفاق على .(R & D) بالنسبة لـــ GDP ، حيث بلغت تلك النسبة ٠,٧% فقط من (GDP) عام ٢٠٠٢(١).

ج- تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (ICT):

أكدت الدراسات المختلفة أن القطاعات الاقتصادية التى شهدت تطورا فى (ICT)، حققت معدلات مرتفعة من النمو والتشغيل، ولهذا يعد تفعيل دور ذلك القطاع متطلباً رئيسياً لتنمية الأنشطة كثيفة المعرفة(٢)، وتستهدف IMS خلق بيئة مواتية لانتشار أنشطة ذلك القطاع على أن تكون البرامج والسياسات المنفذة فى هذا الصدد متسقة مع غيرها من البرامج التى تصممها الوزارات الحكومية الأخرى وبخاصة وزارة الاتصالات(٣).

د- توفير شبكات الاتصال الفعالة:

تلتزم الحكومة بتطوير شبكات للاتصال تسمح بتنمية العلاقات بين المنشآت، وهذا يسمح للمنشأة بزيادة قدراتها المعرفية وتدعيم قدرتها التنافسية. وهناك آليات قائمة بالفعل لتدعيم الاتصال بين المنشآت مثل صندوق الشراكة القطاعية "Sector Partnership Fund"، وصندوق القدرة التنافسية "Competitiveness Fund"، كما تقوم (DTI) بتصميم سياسات أخرى لتنمية شبكة الاتصال بين العارضين للمنتجات المختلفة وذلك في إطار (IMS)(٤).

ثالثاً: تنفيذ الاستراتيجية التكاملية للصناعة التحويلية

قامت (DTI) بوضع عدد من الإجراءات للارتقاء بمعدل الأداء الصناعى، والمساهمة فى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعى، ويمكن القول بأن هناك ثلاثة عناصر تتألف منها الاستراتيجية التكاملية للقطاع، وهذه العناصر توضح دور (DTI) فى تنفيذ تلك الاستراتيجية وهى(٥):

١- **العنصر الأول:** يتعلق بالدور الذى تلعبه (DTI) لتعزيز القدرة التنافسية وذلك من خلال قيامها برفع معدلات النمو الاقتصادى والاستثمار بالقطاع، وخلق المزيد من فرص العمل، وكذلك التنسيق بين (DTI) والوزارات الحكومية الأخرى التى تضطلع بتنفيذ

---

(١) **ibid**, p.7.

(٢) Pundy Pillay, The Skills Requirements..., **op.cit.**, p. 98.

(٣) DTI, Driving...... , **op.cit.**, p. 40 , 41.

(٤) **ibid**, p. 41.

(٥) DTI, Accelerating..., **op.cit.**, p. 40 , 41.

إستراتيجية الإصلاح الاقتصادى الجزئى (MRS)، كما أكدت الوزارة على فاعلية السياسات المتبعة وشموليتها، وقامت بتوفير إحصاءات وبيانات صحيحة يمكن الاعتماد عليها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب.

٢- **العنصر الثانى:** يتعلق بقيام الوزارة بوضع عدد من البرامج التى من شأنها تعزيز القدرة التنافسية فى قطاعات معينة، وتركز تلك البرامج على تحسين القدرة التنافسية للقطاعات التى تتميز بزيادة معدلات نموها، وقدرتها على خلق فرص عمل جديدة. وتقوم (DTI) باختيار القطاعات الصناعية ذات الأولوية بناء على مستوى التنظيم الذى يتمتع به القطاع وأهداف ذلك القطاع، وكذلك استعداده للتعاون مع الوزارة فى إزالة القيود التى تقف عائقا أمام تعزيز القدرة التنافسية. وقد قامت الوزارة بتحديد مجموعة مبدئية من القطاعات (سيتم تناولها لاحقا).

٣- **العنصر الثالث** من عناصر استراتيجية (DTI) هو شمولية الخدمات والبرامج المقدمة للقطاعات المستهدفة، والتأكيد على تقديم الخدمات لتلك القطاعات بشكل فعال، وأن تتسم هذه البرامج بالبساطة والوضوح فى التطبيق، مع إمكانية الوصول إلى تلك الخدمات والبرامج بسهولة من كل أنحاء الدولة من خلال استخدام آليات متقدمة. فهدف الوزارة هو التصدى لقضية صعوبة الوصول للدعم الذى تتيحه للمشروعات المختلفة وبخاصة تلك المشروعات المملوكة للسود.

ويمكن القول بأن الوصول لأهداف (IMS) يتطلب[١]:

- الانتشار الجغرافى للاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية.
- قيام قطاع صناعة تحويلية قادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة لقيمته المضافة.
- قيام قطاع (ICT) متكامل وفعال وقادر على الانتشار.
- ارتفاع درجة التطور والتحديث التكنولوجى.
- تنوع كبير فى المنشآت من حيث النوع والحجم.
- وجود قوة عمل ماهرة وعلى درجة من التعليم والتدريب، وقادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة.
- وجود هياكل تنظيمية فعالة وقادرة على الاستجابة بشكل مرن لما يستجد من أوضاع.
- أخذ المحددات الجديدة للقدرة التنافسية فى الاعتبار.

---

(١) Simon Roberts, Manufacturing Competitiveness .... op.cit., p. 12, 13.

رابعاً: أهم البرامج التي صممتها (DTI) في إطار الاستراتيجية التكاملية للصناعة التحويلية

تنقسم البرامج المصممة من قبل (DTI) في إطار الاستراتيجية التكاملية للصناعة التحويلية إلى نوعين من البرامج، يشمل النوع الأول منها تلك البرامج التي تستهدف قطاعات معينة، أما النوع الثاني فيتضمن البرامج الشاملة الموجهة لكافة القطاعات الصناعية، ويتناول كل برنامج من البرامج التى تقوم (DTI) بتنفيذها بالتعاون مع القطاعات تحليل مجموعة من القضايا تتضمن(١):

- القدرة التنافسية الحالية والمستقبلية للقطاع، وخطة العمل طويلة الأجل للقطاع سواء محليا أو عالميا.
- مدى القدرة على العبور إلى الأسواق وهيكل الضريبة الجمركية.
- قدرة القطاع على خلق قيمة مضافة.
- تقديم الدعم للقطاع فى مواجهة المنافسين له.
- أنماط الملكية السائدة بالقطاع ومستويات التركز.
- أحجام المنشآت داخل القطاع.
- توجهات المستهلكين لمنتجات ذلك القطاع.
- مدى مساهمته فى تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.
- فرص التطوير والابتكار التكنولوجى التى يتيحها القطاع.
- المهارات والاختصاصات المطلوبة بالقطاع.

وسيتم فيما يلي تناول تلك البرامج بشيء من التفصيل.

١ - البرامج التي تستهدف قطاعات معينة: تركز تلك البرامج على ثمانية قطاعات رئيسية هي:

(أ) الملابس والمنسوجات(٢) Clothing and Textiles:

تهدف (DTI) إلى تشجيع القدرة التنافسية العالمية لهذه الصناعة، الأمر الذى يتيح المزيد من فرص التشغيل، ويساهم فى زيادة الصادرات إلى ٥ بلايين رند، ويتم ذلك من

---

(١) DTI, Accelerating Growth…, **op.cit.**, p.42.

(٢) **ibid.**, p.43.

خلال تقديم المزيد من الحوافز التصديرية لتلك الصناعة، والاهتمام بزيادة الاستثمارات الموجهة لها، والاستفادة من المزايا الممنوحة للملابس والمنسوجات التى يتم تصنيعها محليا، وبخاصة فى ضوء قانون الفرص والنمو الأفريقى African Growth and Opportunity (AGOA) Act[١].

(ب) التصنيع الزراعى Agro Processing:

تهدف (DTI) إلى تدعيم القطاع الزراعى وعمليات تصنيع المنتجات الزراعية من خلال عدد من القواعد والإجراءات تتضمن وضع إطار تنظيمى وتشريعى يساهم فى تدعيم تلك الصناعات، والتفاوض بشأن الحصول على نصيب أكبر من أسواق المنتجات الزراعية فى الدول المتقدمة حيث يؤثر تطوير قطاع التصنيع الزراعى بالإيجاب على استقرار أسعار الغذاء والأمن الغذائى[٢].

(ج) المعادن Metals and Minerals:

تهدف (DTI) إلى الاستفادة بشكل أعمق من المعادن الموجودة فى جنوب أفريقيا وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات بهذا القطاع، وتنويع الملكية عن طريق السماح بدخول المشروعات الصغيرة والمنشآت المملوكة للسود. وتعمل الوزارة على الاهتمام بوضع إطار تشريعى ملائم لضمان فاعلية هذا القطاع[٣].

(د) السياحة Tourism:

تهدف (DTI) إلى التعاون بشكل وثيق مع وزارة شئون البيئة والسياحة؛ وذلك لتشجيع الاستثمارات الموجهة لقطاع السياحة، خصوصاً من قبل المشروعات المملوكة للسود، والنساء، والمشروعات الصغيرة[٤].

(هـ) السيارات والنقل Automotive and Transport:

لقد نجح قطاع صناعة السيارات نجاحا ملموسا، واستطاع أن يسهم بنصيب واضح فى التجارة العالمية، وبنسبة كبيرة فى صادرات الصناعة التحويلية فى جنوب أفريقيا[٥]. وتهدف

---

(١) استقر رأي الإدارة الأمريكية على إصدار قانون (AGOA) وذلك خلال عام ٢٠٠٠ من أجل تحرير التجارة الأفريقية وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأمريكية في القارة الأفريقية وتشجيع المصدرين الأفارقة وخاصة مصدري الملابس والمنسوجات على دخول الأسواق الأمريكية.

(٢) Simon Roberts, **op.cit.**, p. 13.

(٣) **idem.**

(٤) **ibid**, p. 14.

(٥) DTI, Accelerating Growth…, **op.cit.**, p. 43 , 41.

(DTI) إلى تعزيز الروابط بين المنتجين المحليين العاملين بالقطاع وذلك من خلال المزيد من الإجراءات الداعمة الأكثر فاعلية. وبالإضافة للسيارات فإن (DTI) تتطلع إلى تنمية وتطوير قطاعات النقل الأخرى مثل السكة الحديد، والطيران، والنقل البحرى؛ وذلك لتكرار التجربة الناجحة لقطاع السيارات.

(و) الحرف Crafts:

تهدف (DTI) إلى التعاون مع (DASCT) وذلك لتدعيم عمليات تطوير وتنمية القطاع الحرفى وجعله أكثر تنافسية، وذلك من خلال إجراءات مثل مجلس الصادرات الحرفية "Craft Export Council"، وتشجيع التعاونيات، وتأسيس مركز تجارى ضخم للمنتجات الحرفية، وتصميم نظام فعال يضمن حقوق الملكية الفكرية[١].

(ز) الكيماويات والتكنولوجيا الحيوية Chemical and Biotechnology:

تهدف (DTI) إلى تنويع منتجات قطاع الكيماويات بما فيها الأدوية والعقارات النباتية، وذلك من خلال زيادة الصادرات وزيادة الاستثمار داخل القطاع[٢].

(ح) الخدمات كثيفة المعرفة Knowledge – Intensive Services:

تقوم (DTI) بتشجيع المنشآت المطبقة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (ICT) وذلك من خلال مشروعات متعددة تتضمن مجلس (ICT) تشترك فيه الحكومة وقطاع الأعمال، كما تهدف أيضا إلى توسيع نطاق خدماتها وبخاصة الحوافز والاستثمارات التى تمنحها، وذلك لتستفيد منها المنشآت الصغيرة العاملة بذلك القطاع[٣].

٢- **البرامج الشاملة:** بالإضافة إلى البرامج سابقة الذكر، والتى تستهدف قطاعات معينة، فإن (DTI) قامت بتصميم عدد من البرامج الشاملة تهدف إلى المساعدة فى العبور للأسواق المختلفة، وتوفير بيئة تنظيمية فعالة وعادلة، وتشجيع الاستثمار، وتوفير التمويل المطلوب لكافة القطاعات وليس للقطاعات ذات الأولوية فقط وفيما يلى تناول لتلك الأهداف بشيء من التفصيل:-

---

(١) ibid, p. 44

(٢) idem.

(٣) ibid, P 44 , 45.

(أ) زيادة القدرة على العبور للأسواق المختلفة Competitive Market Access:

تسعى (DTI) لتدعيم قدرة المنتجات والخدمات المختلفة على العبور إلى الأسواق من خلال عدد من الإجراءات تتضمن المفاوضات التجارية الدولية، وتنمية الصادرات، ووضع برامج تشجيعية. وقد قامت الوزارة بعدد من المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف؛ وذلك لتخفيض الضرائب الجمركية، وإزالة الحواجز غير الجمركية. وهناك مساعٍ كثيرة لإجراء اتفاقيات تجارية مع أسواق رئيسية مثل الهند، نيجيريا، البرازيل، اليابان وجنوب شرق آسيا، كما تعد جنوب أفريقيا مساهم فعال فى منظمة التجارة العالمية، وتسعى إلى التفاوض مع عدد من دول الجنوب.

كذلك تسعى (DTI) إلى تدعيم الصادرات من خلال إنشاء المجالس التصديرية، وتعزيز برنامج تدعيم تسويق الصادرات Export Marketing Assistance (EMA)، وتوفير المزيد من الدعم للمشروعات التصديرية المتوسطة والصغيرة، والاهتمام بالبعثات التجارية الدولية والمشروعات الهادفة إلى تدعيم تسويق الصادرات، وكذلك توفير الضمانات التصديرية من خلال هيئة تمويل الصادرات "Export Credit Agency"[(1)].

(ب) البيئة التنظيمية Regulatory Environment:

تهدف (DTI) إلى التأكيد على شفافية وفاعلية البيئة التنظيمية التى تعمل خلالها المشروعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك تسعى الوزارة إلى إصلاح القوانين والتنظيمات التى أثبتت عدم فاعليتها، وتصميم تشريع حديث لحماية المستهلك، وتحسين عمليات تنظيم التجارة الخارجية، وتصميم سياسات فعالة لتنظيم الصناعات، كما أن تحسين فاعلية الخدمات التنظيمية مثل إجراءات تسجيل الشركات والعلامات التجارية يعد من الأولويات التى تضعها الوزارة نصب عينيها[(2)].

(ج) تشجيع الاستثمارات Investment Promotion:

إن تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية أمر من الأهمية بمكان، وذلك فى ضوء انخفاض معدلات الادخار والاستثمارات فى الاقتصاد المحلى، ولقد هدفت (DTI) إلى تقديم عدد من البرامج التى من شأنها تشجيع الاستثمارات[(3)] والترويج لجنوب أفريقيا كمنطقة جاذبة

---

(1) DTI, op.cit., p.45 , 46.

(2) ibid, p.46.

(3) ibid., p. 46, 47.

للاستثمار وإرسال بعثات استثمارية، وتقديم خدمات تيسر القيام بالاستثمارات المختلفة، وتصميم المزيد من الحوافز الاستثمارية.

(د) توفير التمويل اللازم Access To Finance:

تهدف (DTI) إلى إتاحة التمويل اللازم للأنشطة الإنتاجية المختلفة، والاهتمام بقطاع المشروعات الصغيرة الذى طالما عانى من مشكلة انخفاض مصادر التمويل، كذلك تسعى الوزارة إلى تصميم آليات لضمان انتشار أساليب تسليم الخدمات التمويلية للمشروعات المختلفة وبخاصة المشروعات الصغيرة والمشروعات المملوكة للسود[١].

وتسعى (DTI) إلى إحداث قدر من الاتساق والتنسيق بين السياسات الحكومية المتبعة وذلك من خلال برنامج للتنسيق بين هذه السياسات، وتفعيل الروابط والعلاقات بين الوزارات الحكومية المختلفة، وإدارة تلك السياسات بشكل سليم، كما تهدف الوزارة إلى التنسيق مع الهياكل التنظيمية الموجودة فى المقاطعات المختلفة بجنوب أفريقيا؛ وذلك لضمان الاتساق الكامل بين المبادرات والاستراتيجيات الاقتصادية التنموية[٢].

المطلب الثانى

استراتيجية الإصلاح الاقتصادى الجزئى

Microeconomic Reform Strategy (MRS)

لماذا ظهرت الحاجة للإصلاح الاقتصادى الجزئى؟

جاءت الحكومة الديموقراطية إلى الحكم فى عام ١٩٩٤، وقد ورثت اقتصادا متدهورا للغاية، فعملت على التدخل لمعالجة ذلك التدهور من خلال وضع سياسات اقتصادية كلية تحاول التغلب على التدهور الصناعى فى جنوب أفريقيا، وتخفيض عجز الموازنة ومعدلات التضخم. وعلى الرغم من ذلك ظلت هناك مشكلات هيكلية كثيرة كان من أهمها ارتفاع معدلات البطالة بشكل واضح.

ولقد حققت السياسات الاقتصادية الكلية التى طبقت نتائج إيجابية على اقتصاد جنوب أفريقيا إلا أن تلك النتائج تعد متواضعة إلى حد كبير فى ضوء الأهداف الموضوعة بشأن

---

(١) ibid., p. 47.

(٢) Simon Roberts, op.cit., p.16.

زيادة مستويات الاستثمار، والارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادى والتشغيل، ومواجهة الآثار السلبية الناجمة عن السياسات الاقتصادية السابقة المطبقة خلال فترة الأبارتهيد.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الإصلاح الجزئى، حيث تقوم خطة الإصلاح الاقتصادى التى أعلنتها الحكومة فى فبراير ٢٠٠٢ على الأساسيات التى وضعتها السياسات السابقة، وتتركز الخطوة التالية للإصلاح الاقتصادى فى تحديد المشكلات الواحدة تلو الأخرى، والبحث عن حلول لها، والعمل على إزالة القيود التى تحد من تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفع للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهذا هو الهدف من وراء تلك الاستراتيجية(١).

رؤية الاستراتيجية فى عام ٢٠١٤:

تقوم (MRS) على رؤية مستقبلية لجنوب أفريقيا تأخذ فى اعتبارها الوضع الراهن، وتتلخص تلك الرؤية فى أنه بحلول عام ٢٠١٤، وبعد التنفيذ الناجح لتلك الاستراتيجية، سيكون لدى جنوب أفريقيا اقتصاد يتسم بارتفاع معدلات نموه، وزيادة فرص التشغيل، وانتشار بعدى العدالة الاقتصادية والاجتماعية(٢)، وتأخذ تلك الاستراتيجية فى اعتبارها أن جنوب أفريقيا دولة ذات اقتصاد مزدوج، فهناك الاقتصاد المتقدم الذى يعانى من الافتقار إلى القدرة التنافسية الدولية، وهناك الاقتصاد النامى الذى يشكل نسبة يعتد بها من اقتصاد جنوب أفريقيا، والذى يعانى من إنخفاض الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية بشكل ملموس(٣).

خطة العمل التكاملية The Integrated Action Plan:

أعلن الرئيس مبيكى فى فبراير عام ٢٠٠٢ عن خطة عمل تكاملية تركز على مواجهة القيود التى تحد من تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة، وتقوم هذه الخطة على السياسات التى تم تنفيذها حتى وقت إعلان الخطة، ولكنها تضع بعض التعديلات التى من شأنها زيادة معدلات النمو، وتوفير فرص عمل، والحد من التفاوت فى توزيع الدخل(٤).

ويكمن الهدف من وراء هذه الإصلاحات الاقتصادية فى تعميق التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد، وتعزيز قدرته على توفير الخدمات التى من شأنها الارتقاء بمستويات التنمية

---

(١) Wendy Dobson, **A Guide To The Microeconomic Reform Strategy,** Discussion Paper, (Pretoria: DTI, May 2002), p. 3 , 4.

(٢) **ibid,** p. 4.

(٣) **ibid,** p. 4 , 5.

(٤) **ibid,** p.15.

الاقتصادية والاجتماعية. وتلك التغييرات الهيكلية تهدف إلى زيادة مستويات الادخار والاستثمار وخلق الوظائف[1].

وسيتم فيما يلى إلقاء نظرة عامة على أهم أهداف (MRS) وبخاصة تلك المتعلقة بالقطاع الصناعى فى جنوب أفريقيا، ثم ننتقل إلى تناول القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي ركزت عليها.

أولاً: الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الإصلاح الاقتصادي الجزئي (MRS)

تتمثل أهم الأهداف التي تسعى (MRS) إلى تحقيقها في تشجيع التمكين الاقتصادي للسود (BEE)، وتنمية المشروعات الصغيرة، والارتقاء بمعدلات التشغيل، والانتشار الجغرافي للنشاط الاقتصادي والاستثمارات عبر أقاليم جنوب أفريقيا المختلفة، وتعزيز وزيادة القدرة التنافسية للدولة في الأسواق العالمية، وسيتم فيما يلي تناول تلك الأهداف:

١- التمكين الاقتصادى للسود Black Economic Empowerment (BEE)

ولتحقيق هذا الهدف، تم وضع استراتيجية لتنمية المشروعات المملوكة للسود ذات أربعة محاور تتضمن[2]:

- خلق بيئة مواتية ومشجعة للمشروعات التى يملكها السود.
- تقديم خدمات جديدة من قبل الحكومة لتشجيع السود، وتتضمن آليات تمويلية، خلق فرص عمل جديدة من خلال إعادة هيكلة المشروعات المملوكة للدولة، الإصلاح الزراعى، تدعيم التعاونيات، تطوير وتنفيذ استراتيجيات قطاعية لتقديم الدعم للمشروعات والأنشطة المملوكة للسود.
- وضع برنامج للشراكة مع القطاع الخاص.
- إنشاء مجلس استشارى لتلك المشروعات والأنشطة.

٢- تنمية المشروعات الصغيرة:

ولبلوغ هذا الهدف، قامت (DTI) بوضع استراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة فى مارس ١٩٩٥، وبإضافة بعض التعديلات عليها فى مايو ٢٠٠٢، وقد تضمنت تلك

---

(١) **ibid,** p. 16.

(٢) **ibid,** p. 23.

وللمزيد من التفاصيل حول استراتيجية (BEE) انظر

DTI, **A strategy for Broad – Based Black Economic Empowerment,** (Pretoria: DTI, May 2002).

الاستراتيجية عدداً من الإجراءات لتفعيل دور قطاعْ (SMEs) فى كافة الأنشطة الاقتصادية فى جنوب أفريقيا[١].

٣- الارتقاء بمعدلات التشغيل Employment:

تسعى الحكومة إلى الارتقاء بمعدلات التشغيل فى الاقتصاد، ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع خطة ذات ثلاث مراحل تتناول قضايا التشغيل[٢]. فعلى المدى الطويل، يمكن القول بأن الإصلاح الاقتصادى وتحسين القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية، والذى نتج عن تنفيذ الخطة الإصلاحية، يساهم فى خلق المزيد من فرص العمل. وهناك أيضا استراتيجيات متوسطة المدى متعددة يتم تنفيذها فى هذا الصدد تضمن: زيادة الإنفاق الرأسمالى للقطاع العام، وتطوير قاعدة بيانات عن سوق العمل، وتنمية المشروعات الصغيرة، والتفويض الاقتصادى للسود، وتطوير رأس المال البشرى. أما على المدى القصير، فإنه لابد من وضع خطط قصيرة الأجل لتوفير فرص عمل، وهذه الخطط تتضمن برامج معينة فى المناطق الريفية والحضرية وفى قطاعات اقتصادية بعينها، وكذلك برامج لتوعية الجدد فى سوق العمل[٣].

٤- الانتشار الجغرافى للنشاط الاقتصادي والاستثمارات Geographic Spread:

يعد التفاوت فى مستويات التنمية الاقتصادية للأقاليم المختلفة فى جنوب أفريقيا أحد أهم الآثار السلبية التى نتجت عن السياسات العنصرية السابقة. ولضمان المزيد من العدالة والانتشار الجغرافى فى توزيع النشاط الاقتصادى والاستثمارات عبر أقاليم جنوب أفريقيا المختلفة يتم التركيز على سياسات معينة للوصول إلى ذلك الهدف. وهناك سياسات تتبع بالفعل فى هذا الصدد مثل الاستراتيجية التكاملية لتنمية المناطق الريفية. Integrated Sustainable Rural Development Strategy، والاستراتيجية الحضرية The Urban Renewal Strategy واستراتيجية تنمية المناطق الصناعية، ومبادرات التنمية المكانية، وخطط التنمية المتكاملة[٤].

---

(١) Wendy Dobson, op.cit., p. 23 , 24.

وللمزيد من التفاصيل حول استراتيجية تنمية قطاع SMEs انظر:

DTI, White Paper on National Strategy For The Development and Promotion of Small Business In South Africa, op.cit.

(٢) DTI, Accelerating Growth , op.cit., p. 28

(٣) Wendy Dobson, op.cit., p. 24

(٤) DTI, Accelerating..., op.cit., p. 28.

٥- **تعزيز وزيادة القدرة التنافسية للدولة:**

وذلك يتطلب القيام بتوفير عدد من المتطلبات الرئيسية منها[١]:

(أ) توفير بنية تحتية اقتصادية واجتماعية فعالة.

(ب) توفير التمويل اللازم.

(ج) زيادة الاستثمارات التكنولوجية والاهتمام بالبحث والتطوير (R & D).

(د) زيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى من أجل الارتقاء بمستوى مهارات قوة العمل.

(هـ) تفعيل دور قطاعات المدخلات الرئيسية.

وفيما يلى تناول تلك المتطلبات بشىء من التفصيل:-

(أ) توفير بنية تحتية اقتصادية واجتماعية فعالة:

إن وضع نظام متكامل لتخطيط وتنفيذ المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية يعد متطلباً مهما لنجاح أية خطة اقتصادية، ويتضمن هذا النظام الوزارات الحكومية، والمشروعات العامة، والحكومات المحلية. وتسعى (DTI) إلى تحقيق قدر من التكامل بين مشروعات البنية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة[٢].

وهناك عدد من مشروعات البنية التحتية التى تم تنفيذها بالفعل، وتتضمن[٣]:

- ميناء كيوجا وتنمية المنطقة الصناعية به.
- تنمية المناطق الصناعية فى ريتشارد باى وإيست لندن.
- مبادرات التنمية المكانية الإقليمية مثل لوبو مبو.
- مشروعات البنية التحتية السياحية.
- إنشاء طريق ربط فى ريتشارد باى.
- المشروعات التى تربط تجمع صناعة السيارات بجاوتنج وميناء ديربان.
- تنمية حقول الغاز فى الساحل الغربى، وكذلك تنمية حقول منطقة باند Pande.

---

(١) **idem.**

(٢) Wendy Dobson, **op.cit.,** p.18.

(٣) **ibid,** p.18, 19.

(ب) توفير التمويل اللازم:

وفى هذا الصدد يتم التأكيد على تعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمنشآت المملوكة للسود على الوصول إلى مصادر التمويل التى تحتاج إليها، وذلك من خلال إحداث قدر من التنسيق بين أدوار المنشآت التمويلية الرئيسية(١).

(ج) زيادة الاستثمارات التكنولوجية والاهتمام بالبحث والتطوير (R & D):

تسعى (DTI) إلى توجيه المزيد من الاهتمام لتشجيع عمليات تطوير التكنولوجيات الجديدة والصناعات الابتكارية داخل منشآت الصناعة التحويلية، والعمل على زيادة مستوى استثماراتها فى (R & D)(٢).

وقد حددت الاستراتيجية التكنولوجية الجديدة واستراتيجية البحث والتطوير عدداً من الإجراءات تقوم بها الحكومة لرفع مستوى الاستثمار فى (R & D)، تتضمن(٣):

- زيادة التمويل المتاح للأنشطة التكنولوجية مثل التكنولوجيا الحيوية.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة فى (R & D).
- تناول القضايا الخاصة بالملكية الفكرية.
- التنسيق بين الأنشطة العلمية والتكنولوجية التى تتولى الدولة إدارتها.
- تنمية وتعزيز المشروعات التى تسعى لوضع سياسات تكنولوجية جديدة.
- تعزيز المبادرات التكنولوجية الإقليمية.

(د) زيادة الاستثمار في رأس المال البشري وتنمية مهارات قوة العمل:

تم وضع استراتيجية تكاملية لتنمية رأس المال البشرى بهدف الارتقاء بمستوى مهارات قوة العمل(٤).

---

(١) DTI, **op.cit.**, p. 29.

(٢) **ibid,** p. 28.

(٣) Wendy Dobson, **op.cit.**, p. 17 , 18.

ولمزيد من التفاصيل حول استراتيجية البحث والتطوير انظر:

The Government of The Republic of South Africa, **South Africa's National Research and Development Strategy,** (Cape Town, The Government of The Republic of South Africa, August, 2000)

(٤) DTI, **op.cit.**, p. 29.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

Department of Labour / Department of Education, Human Resource Development Strategy, **op.cit**.

(هـ) تفعيل دور قطاعات المدخلات Input Sectors:

لقد تم تحديد ثلاثة قطاعات فى هذا الصدد، وهى: النقل، والطاقة والاتصالات.

النقل Transport:

وقد ركزت الحكومة فى هذا الصدد على المجالات التالية[١]:

- الموانئ وتحسين القدرة التنافسية لعمليات الشحن، ونفقات تخزين البضائع على الأرصفة البحرية.
- زيادة عدد الخطوط الجوية.
- تحديث الطرق فى المناطق الريفية.
- زيادة كفاءة طرق النقل التى تربط بين جنوب أفريقيا وغيرها من دول تجمع السادك.

الاتصالات Communications:

حيث ركزت الحكومة على المجالات التالية[٢]:

- زيادة القدرة التنافسية للخطوط المحلية الثابتة، وشبكات التليفون المحمول، وشبكات الاتصال الدولية.
- خلق فرص استثمارية للمشروعات التى يملكها السود والمشروعات الصغيرة.
- استخدام تكنولوجيات جديدة لتخفيض نفقات الاتصالات فى الأقاليم النامية داخل جنوب أفريقيا.
- تعزيز قدرة الحكومة على إدارة ذلك القطاع.
- تعزيز دور هيئة جنوب أفريقيا المستقلة للاتصالات Independent Communication Authority of South Africa (ICASA)

الطاقة Energy:

وقد أعطت الحكومة الأولوية للقضايا التالية[٣]:

- تنفيذ خطة تكاملية للطاقة.
- استمرار تنفيذ البرنامج القومى للكهرباء National Electrification Programme.
- تشجيع استخدام المصادر المتجددة للطاقة.

---

(١) Wendy Dobson, op.cit., p.19.

(٢) ibid, p. 20.

(٣) idem.

ثانياً: القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي ركزت عليها استراتيجية الإصلاح الاقتصادي الجزئي:

قامت (MRS) بتحديد خمسة قطاعات اقتصادية رئيسية تتسم بزيادة قدرتها الإنتاجية، التصديرية، وخلق فرص عمل جديدة. وتتضمن القطاعات التصديرية، والزراعة، والسياحة، و(ICT)، والصناعات الثقافية. ويتم التركيز داخل كل قطاع من هذه القطاعات على خلق الوظائف، وزيادة الإنتاج، ونمو الصادرات، وتنمية المشروعات الصغيرة، وتعزيز المشروعات المملوكة للسود وزيادة نسبة مشاركتهم فى النشاط الاقتصادى(١).

١- القطاعات التصديرية Export Sectors:

تم تحديد عدد من القطاعات التصديرية ذات الأولوية خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وذلك بناءً على قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية هى(٢):

- الملابس والمنسوجات.
- المعادن والصناعات المعدنية.
- السيارات وأجزاؤها ومعدات النقل.
- الكيماويات والتكنولوجيا الحيوية.
- الحرف اليدوية.
- تصنيع المنتجات الزراعية.
- ICTs.

٢- الزراعة Agriculture:

تمت الموافقة على خطة تكاملية للزراعة تتضمن(٣):

- الإسراع بعملية إعادة توزيع الأراضى وتشجيع برنامج التنمية الزراعية.
- تصميم برامج لتدعيم المزارعين السود.
- تنفيذ استراتيجية لإدارة الخطر.
- العمل على تطوير خطة تنظيمية للمناطق الزراعية.
- تطوير الأسواق المحلية والدولية للمنتجات الزراعية.

---

(١) DTI, **op.cit.,** p. 30.

(٢) Wendy Dobson, **op.cit.,** p. 21.

(٣) **ibid,** p. 21 , 22.

- التركيز على القطاعات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية والقدرات التصديرية الملموسة.
- زيادة الاستثمار فى التكنولوجيا و (R & D) داخل القطاع الزراعى.
- الاهتمام بزيادة جودة البنية التحتية.
- تطوير آليات تمويلية فى المناطق الريفية.
- وضع قاعدة بيانات زراعية.

٣- السياحة:

قامت الحكومة بإعطاء الأولوية للمجالات التالية فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣[١]:

- المشروعات التى تسعى إلى زيادة استفادتها من ارتفاع قيمة سعر الصرف؛ وذلك لزيادة عدد السائحين سواء المحليين أو الأجانب.
- التركيز على المناطق السياحية غير التقليدية فى أفريقيا، والصين والشرق الأوسط.
- زيادة عدد الرحلات الجوية إلى جنوب أفريقيا.
- تشجيع تنمية رأس المال البشرى فى قطاع السياحة.
- تشجيع التمكين الاقتصادي للسود (BEE) وذلك من خلال تنمية المشروعات الصغيرة المنفذة داخل قطاع السياحة والتي يملكها السود.
- الارتقاء بجودة الخدمات السياحية.

٤- قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs):

تسعى جنوب أفريقيا لتنمية قدرتها التنافسية فى عدد من مجالات (ICT)، وقد قامت حكومتها بتأسيس مجلس تنمية ICT (ICT Development Council) بالتعاون مع القطاع الخاص[٢]. حيث ركزت على عدد من المجالات فى هذا القطاع وذلك خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣[٣] مثل:-

- تنفيذ قانون التجارة الإلكترونية E-Commerce .

---

(١) ibid, p 21.

(٢) DTI, op. cit., p.30.

(٣) Wendy Dobson, op.cit., p. 22.

- زيادة عدد الخريجين ذوى المهارات المرتفعة فى مجال تكنولوجيا الاتصالات.
- وضع استراتيجية للمشروعات الصغيرة التى تعمل فى مجال (ICT).
- الترويج لجنوب أفريقيا كمصدر للمنتجات والخدمات التكنولوجية.
- تطوير برامج إلكترونية لتشجيع التصدير.
- زيادة الاستثمار فى (R & D) داخل قطاع ICT.
- تطوير تجمعات (ICT) فى جاوتنج Gauteng والكيب الغربى.

٥ - الصناعات الثقافية Cultural Industries:

تتضمن الصناعات الثقافية فى جنوب أفريقيا الموسيقى، والأفلام، والخدمات السمعية والبصرية، والنشر، والحرف اليدوية. وهذا القطاع ينمو بشكل ملحوظ، وقد عملت الحكومة على اتخاذ عدد من الإجراءات لزيادة الدعم المقدم لتلك الصناعات، وذلك خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وتتضمن تلك الإجراءات(١):

- التسويق لزيادة صادرات تلك الصناعات.
- إنشاء مجلس الصادرات.
- إتاحة التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة العاملة بتلك الصناعات.
- تطوير البرامج التدريبية فى الصناعات الثقافية.
- تشجيع المهرجانات الفنية فى جنوب أفريقيا.
- زيادة الاستثمارات التكنولوجية الموجهة لتلك الصناعات؛ وذلك للارتقاء بقدرتها التنافسية.

ويتمثل الدور الأساسى للحكومة فى تنفيذ (MRS) فى التأكيد على فاعلية البيئة التشريعية والتنظيمية التى تعمل خلالها القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع القيام بتصميم برامج إرشادية وآليات تقييمية لقياس مدى التقدم الذي أحرزته الاستراتيجية(٢).

---

(١) ibid, p. 22 , 23.

(٢) ibid., p. 24 , 25

الفصـــــل الخامس

تقييم السياسة الصناعية والأداء الصناعي بعد عام ١٩٩٤

الفصل الخامس

تقييم السياسة الصناعية والأداء الصناعي بعد عام ١٩٩٤

بعد أن تم عرض الإطار العام للسياسة الصناعية المتبع من قبل (DTI) بعد عام ١٩٩٤، والذي تركز بالأساس على تحرير التجارة، والتحُول إلى التركيز على جانب العرض؛ وذلك بهدف الارتقاء بمستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا، وكذلك السياسة الصناعية بعد عام ٢٠٠٠ والتي تحول تركيزها نحو الأنشطة كثيفة التكنولوجيا، وأخذت في اعتبارها المحددات الجديدة للقدرة التنافسية، سيتم في الجزء التالي تقييم لأداء القطاع الصناعي في ظل تلك الإجراءات؛ حيث سنتناول في البداية تقييم أداء القطاع الصناعي في جنوب أفريقيا في ضوء البرامج والسياسات المنفذة من حيث الناتج والقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية، والقدرة التنافسية للقطاع، ومدى اندماجه في الاقتصاد العالمي، ومستوى الاستثمار والتكنولوجيا داخل القطاع، والإنتاجية ومعدلات التشغيل في القطاع، ثم بعد ذلك يتم تقييم بعض من السياسات الصناعية الموجهة نحو قطاعات معينة حيث سيتم التركيز على صناعة السيارات، وصناعة الملابس والمنسوجات.

المبحث الأول

معايير تقييم أداء القطاع الصناعي

في ضوء السياسات والبرامج المنفذة بعد عام ١٩٩٤

يؤكد تقييم الوزارة للسياسة الصناعية المتبعة بعد عام ١٩٩٤ – والصادر في دراستها لعام ٢٠٠١ – أن هناك عقبات واجهت خطوات تنفيذ السياسة الصناعية، وأن تلك السياسة لم تحقق النتائج المرجوة منها بشكل متكامل، وبخاصة في مجال خلق المزيد من فرص العمل وتنمية قطاع (SMEs) (١). بل إن العديد من الخبراء يرون أن السياسة الصناعية التي اتبعتها الحكومة بعد عام ١٩٩٤، والبرامج التي صممت في إطار تلك السياسة ساهمت في تراجع أداء القطاع الصناعي في جنوب أفريقيا، وبخاصة عملية التحرير التجاري التي بدأتها منذ عام ١٩٩٥، والتي ساهمت في تراجع معدلات التشغيل بشكل ملموس، كما أن تحرير التجارة وحده لم يكن كافياً لدفع القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في جنوب أفريقيا(٢).

وسيتم في هذا المبحث تناول بعض المؤشرات الدالة على أداء القطاع الصناعي في جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤، وذلك في ضوء الإجراءات التي اتبعتها (DTI) بشأن سياستها الصناعية خلال تلك الفترة.

المطلب الأول

نمو الناتج والقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية

حقق قطاع الصناعة التحويلية خلال فترة التسعينيات معدلات نمو أكبر نسبياً من تلك التي حققها خلال فترة الثمانينيات، ولكنها في ذات الوقت تعد أقل من معدلات النمو التي حققها القطاع في الدول التي تمر بنفس مراحل التنمية(٣)؛ فعلى حين حقق قطاع الصناعة التحويلية معدلاً لنمو قيمته المضافة يقدر بحوالي ١,١% خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠)، نجد أن هذا المعدل قد تزايد قليلاً خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) وبلغ ١,٢%، ولكن في ذات الوقت يلاحظ أن الدول الصناعية قد حققت معدلاً لنمو القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية لديها بلغ ٢,٣% خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)، بل والأكثر من ذلك أن هذا المعدل قد وصل إلى ٦,٤% في الدول النامية خلال نفس الفترة(٤).

---

(١) DTI, **op.cit.**, p.23.

(٢) Simon Roberts, Industrial Development and Industrial Policy, **op.cit.**, p.9.

(٣) David Kaplan, **Manufacturing Performance and Policy in South Africa – A Review**. Paper Presented at the (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2003, p.2.

(٤) **ibid**, p. 3.

وعند مقارنة جنوب أفريقيا بباقي دول أفريقيا جنوب الصحراء، نجد أن تلك الدول قد حققت معدلاً لنمو القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية بها بلغ ٣,١% خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠) انخفض إلى ٢,٣% خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)، ولكنه مازال أعلى من تلك المعدلات التي حققها القطاع في جنوب أفريقيا في نفس الفترات(١).

أما عن نصيب جنوب أفريقيا من القيمة المضافة الإقليمية لقطاع الصناعة التحويلية فيلاحظ انخفاضه المستمر خصوصاً خلال النصف الثاني من التسعينيات، إذ تراجع من ٥١% عام ١٩٩٥، إلى ٤٧% عام ٢٠٠٢(٢).

ويوضح الجدول رقم (٣٧) تطور إنتاج قطاع الصناعة التحويلية بعد عام ١٩٩٤، إذ حقق هذا القطاع معدلاً للنمو خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢)، بلغ في المتوسط ٣,٠٣%. وهناك قطاعات معينة حققت معدلات للنمو مرتفعة نسبياً مثل معدات النقل (٥,٣٧%) والمعادن والمنتجات المعدنية المصنعة (٤,٣٩%)، ولكن على الجانب الآخر حققت قطاعات صناعية أخرى معدلات منخفضة للغاية لنمو إنتاجها خلال نفس الفترة شملت قطاعات الملابس والمنسوجات (٠,٤٨%)، والمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ (٠,٧٢%)، بل إن هناك قطاعات صناعية حققت معدلات نمو سالبة خلال نفس الفترة مثل صناعة الراديو والتليفزيون وأجهزة الاتصال (-٤,١%)(٣).

وقد أوضحت إحدى الدراسات الصادرة عن (DTI) في عام ٢٠٠٢ أن قطاع الصناعة التحويلية قد بدأ في التحسن التدريجي منذ نهاية عام ١٩٩٩، حيث حقق القطاع معدلاً لنمو إنتاجه بلغ ٣% في المتوسط، هذا على الرغم من التدهور العام الذي أصاب الاقتصاد العالمي منذ تلك الفترة، بل وتسارع هذا المعدل وبلغ أكثر من ٥% في نهاية عام ٢٠٠١، واستمر في التزايد حتى بلغ ٥,٥% عام ٢٠٠٢، وذلك مقارنة بالدول الصناعية الأخرى متوسطة الدخل(٤). ويوضح الجدول رقم (٣٨) الأداء الصناعي لجنوب أفريقيا خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ مقارنة بالدول الصناعية متوسطة الدخل.

---

(١) The World Bank, African Development Indicators 2004, **op.cit.**, p.17.

(٢) **idem**

(٣) Jorge Maia, Lumkile Mondi and Simon Reborts, **Industrial Development and Industrial Finance in Brazil and South Africa: A Comparative Assessment,** Paper Presented at the (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2005, p.7.

(٤) DTI, A Guide to The Real Economy, **op.cit.**, p.25.

وكان من بين القطاعات الصناعية التي حققت أداءً عالياً بالنسبة لإجمالي إنتاجها خلال السنوات الأخيرة قطاع السيارات ومكوناتها، وذلك في ضوء البرنامج الذي صممته وزارة التجارة والصناعة لتطوير تلك الصناعة (Motor Industry Development Program) والمعروف اختصاراً بـ (MIDP)، كذلك حققت قطاعات صناعة البلاستيك، المنتجات المعدنية غير الحديدية، والكيماويات نمواً مرتفعاً في إنتاجها تخطى ٤٠% خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢)(١). أما القطاعات الصناعية التي شهدت تراجعاً في إنتاجها فتضمنت الصناعات الاستهلاكية مثل الملابس والمنسوجات وأغطية القدم، والأغذية والمشروبات(٢).

ويرجع ضعف أداء تلك القطاعات إلى تراجع معدلات نمو الطلب المحلي، فقد تراجع الطلب المحلي خلال السنوات الأخيرة، وانخفضت الاستثمارات الثابتة، وتراجع معدل نمو الدخل، مما ساهم في تراجع طلب المستهلكين. وقد ترك ذلك أثره على مجموعتين رئيسيتين من القطاعات الصناعية هما:

- الملابس والمنسوجات والأغذية وأغطية القدم، حيث تراجع معدل نمو إنتاج تلك القطاعات بسبب تراجع طلب المستهلكين على منتجاتها، إذ حلت الواردات (منخفضة الأسعار نسبياً) محل المنتجات التي تنتجها جنوب أفريقيا محلياً، حيث انخفضت مساهمة تلك الصناعات في إجمالي إنتاج قطاع الصناعة التحويلية من ٢٩% عام ١٩٩٤ إلى ٢٤% فقط عام ٢٠٠١(٣).
- المجموعة الثانية هي المنتجات الرأسمالية والمعدات مثل الآلات الكهربائية ومعدات النقل، بسبب انخفاض مستوى الاستثمارات المحلية في تلك القطاعات(٤).

ومن ثم، فإنه يمكن القول بأنه منذ عام ١٩٩٤ شهد قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا انخفاض معدلات نمو القطاعات منخفضة التكنولوجيا، وثباتاً نسبياً في معدل نمو القطاعات متوسطة التكنولوجيا، وارتفاعاً نسبياً في معدل نمو القطاعات عالية التكنولوجيا(٥).

(١) **ibid**, p. 7.

(٢) David Kaplan, **op.cit.**, p.8, 9.

(٣) **ibid**, p.9.

(٤) DTI, A Guide to .... ,**op.cit.**, p.8.

(٥) Johannes Fedderke and Yonycheal Shin, **Trade, Technology and Wage Inequality in the South African Manufacturing Sectors**, Paper Presented at the (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2005, p.4.

ويوضح الجدول رقم (٣٩) معدلات نمو إنتاج قطاع الصناعة التحويلية طبقاً للمستوى التكنولوجي خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠١)، حيث يتضح منه تراجع معدلات نمو الإنتاج الصناعي في القطاعات منخفضة التكنولوجيا بل وتحقيقها معدلات نمو سالبة خلال الفترات (١٩٩٦-١٩٩٨) ، (١٩٩٨-٢٠٠٠)، كما تراجع معدل نمو إنتاج القطاعات متوسطة التكنولوجيا وبلغ معدلاً سالباً (-٣,٢%) عام (٢٠٠٠-٢٠٠١)، في حين حققت القطاعات الصناعية عالية التكنولوجيا معدلات نمو مرتفعة نسبياً وبخاصة خلال الفترات (١٩٩٤-١٩٩٦)، (١٩٩٨-٢٠٠٠)؛ بل إن تلك القطاعات ساهمت بأكثر من ٤٠% من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية عام ٢٠٠١[١].

المطلب الثاني

القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية ومدى اندماجه في الاقتصاد العالمي

١- صادرات قطاع الصناعة التحويلية:

شهد قطاع الصناعة التحويلية زيادة ملموسة في صادراته بالنسبة لإجمالي صادرات جنوب أفريقيا، حيث بلغت تلك النسبة ٣٩% خلال النصف الأول من التسعينيات، زادت إلى ٥١% في عام ٢٠٠٠[٢]، ولكن مازالت معدلات نمو الصادرات الصناعية في جنوب أفريقيا أقل من المعدلات التي شهدتها الدول الصناعية متوسطة الدخل؛ فقد بلغ نصيب الصادرات الصناعية لجنوب أفريقيا من إجمالي صادرات الأسواق المتقدمة عام ١٩٨٠ حوالي ٠,٥%، ثم تراجع إلى ٠,٤% عام ١٩٩٩، في حين بلغ نصيب الصادرات الصناعية لجنوب أفريقيا من إجمالي تجارة العالم ٠,٥% فقط سنة ١٩٨٠، ثم تراجع إلى ٠,٣% عام ١٩٩٩[٣].

ويمكن أن يتضح الأمر بشكل أكثر إذا تمت مقارنة معدلات نمو الصادرات الصناعية في جنوب أفريقيا بتلك المعدلات التي سادت في ثلاث من الدول الصناعية الجديدة هي أندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، وكذلك بدولة أفريقية أخرى حققت نجاحاً ملموساً في هذا الصدد وهي موريشيوس.

فخلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٩) بلغت الصادرات الصناعية في هذه الدول الأربع ١٦%، ٣١%، ٣٩%، ٤٣% (على التوالي)، وذلك بالنسبة لإجمالي صادراتها، في حين

---

(١) DTI, A Guide to .... ,op.cit., p.8.

(٢) DTI, Accelerating Growth, op.cit., p.15.

(٣) David Kaplan, op.cit., p.5.

بلغت تلك النسبة ١٨% فقط في جنوب أفريقيا، واستمرت هذه النسبة في التزايد بمعدلات أكبر في تلك الدول الأربع خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) وذلك مقارنة بجنوب أفريقيا، حيث وصلت إلى ٤٦%، ٧٠%، ٦٩%، ٦٩,٢% (على التوالي)، في حين بلغت هذه النسبة ٤١% فقط في جنوب أفريقيا خلال نفس الفترة[١].

ويوضح الجدول (٤٠) صادرات وواردات قطاع الصناعة التحويلية بالنسبة لإجمالي صادرات وواردات جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢)، وكذلك معدلات نموهما، كما يوضح الجدول (٤١) صادرات وواردات الصناعة التحويلية بالنسبة لإجمالي الإنتاج خلال نفس الفترة.

ويتضح من الجدول رقم (٤٠) الزيادة المطردة في نصيب صادرات قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا لإجمالي صادراتها خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٠)، فبعد أن بلغت تلك النسبة ٤٣,٢% عام ١٩٩٤ تزايدت بشكل ملموس حتى وصلت إلى ٥٨,٥% عام ٢٠٠٢.

كما يتضح من الجدول رقم (٤١) التزايد المطرد لصادرات قطاع الصناعة التحويلية بالنسبة لإجمالي إنتاج القطاع؛ حيث تزايدت تلك النسبة من ١٥,١% عام ١٩٩٤ إلى ٣٠,١٩% عام ٢٠٠٢، أي بحوالي الضعف[٢].

وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠) ١١,٢%، مقارنة بـ ٩,٩% في القطاعات الخدمية و-١,٥% في القطاعات الأولية (الزراعة والتعدين)، وهذا يعني حدوث تغيرات هيكلية في مكونات صادرات جنوب أفريقيا[٣]. فبعد أن كانت تلك الصادرات يغلب عليها المنتجات المعدنية الأولية، والتي كان نصيبها يتخطى ٧٠% من إجمالي صادرات جنوب أفريقيا، تراجع نصيب تلك المنتجات على حساب تزايد نصيب الصادرات الصناعية، وذلك في ضوء تراجع الطلب العالمي على المنتجات الأولية، وتزايد الطلب على المنتجات الصناعية الأكثر تعقيداً[٤]. فلقد انخفض نصيب جنوب أفريقيا من التجارة العالمية في فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات بسبب تراجع

---

(١) Neil Rankin, **The Export Behaviour of South African Manufacturing Firms**, Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2001, p.5, 6.

(٢) DTI, Driving ………, **op.cit.**, p.21.

(٣) Simon Roberts, Manufacturing Competitiveness and Industrial Policy, **op.cit.**, p.6.

(٤) Avril Joffe et al., **op.cit.**, p.8, 9.

صادراتها الصناعية وهيمنة المنتجات الأولية على هيكلها التصديري، تلك المنتجات التي لم تعد تحظى بنفس الأهمية في الأسواق العالمية[١].

وعند النظر إلى صافي صادرات الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا (إجمالي الصادرات – السلع الوسيطة المستوردة) يلاحظ حدوث زيادة ملموسة بها منذ عام ١٩٩٤؛ فلقد زاد صافي الصادرات الصناعية لجنوب أفريقيا من ٣٦ بليون رند عام ١٩٩٤ إلى ٣٩,٢ بليون رند عام ٢٠٠١، ووصل نصيب صافي الصادرات الصناعية لجنوب أفريقيا لإجمالي الإنتاج إلى ما يقرب من ١٠% عام ٢٠٠٢ بعد أن بلغ ٢,٣% فقط عام ١٩٩٤[٢].

ويلاحظ أن هناك قطاعات صناعية معينة شهدت معدلات أكبر لنمو صادراتها بين عامي ١٩٩٤، ٢٠٠١ على الرغم من أن بعضاً من تلك القطاعات قد شهد تراجعاً في معدلات نمو إنتاجه، من هذه الصناعات على سبيل المثال، الأثاث، حيث زادت صادراتها بالنسبة لإنتاجها من ١٨% عام ١٩٩٤ إلى ٥١,٤% عام ٢٠٠١، وصناعة الراديو والتليفزيون وأجهزة الاتصال حيث زادت صادراتها هي الأخرى بالنسبة لإنتاجها من ٨,٢% عام ١٩٩٤ إلى ٥٩,٣% عام ٢٠٠٠، وكذلك صناعة المنتجات البلاستيكية والتي بلغت صادراتها بالنسبة لإنتاجها ٣,٣% عام ١٩٩٤، تزايدت إلى ٨,٥% عام ٢٠٠١[٣].

وعلى الجانب الآخر يلاحظ تراجع صادرات الصناعات التعدينية خلال الفترة (١٩٩٤–٢٠٠٠) حيث بلغ معدل النمو السنوي لصادرات الذهب –٣,٧%، وبلغ هذا المعدل –١,٩% لصادرات باقي الصناعات التعدينية الأخرى، و –٠,٩% لصادرات الفحم. وهذا يوضح التحول الذي حدث في هيكل صادرات جنوب أفريقيا، والذي اتجه بعيداً عن الهيكل التقليدي الذي ظل يهيمن على تجارتها الخارجية لفترة طويلة[٤].

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن هناك عدداً من العوامل التي ساهمت في تزايد صادرات قطاع الصناعة التحويلية منها:–

– وجود سياسة صناعية فعالة ساهمت في توجيه المزيد من الاهتمام للقطاعات التصديرية. فمع البدء في عمليات التحرير التجاري، والتي شهدتها جنوب أفريقيا منذ بداية التسعينيات،

---

(١) Lena Mortiz, **op.cit.**, p.25.

(٢) DTI, Guide ...., **op.cit.**, p.10.

(٣) **ibid**, p.26.

(٤) Simon Roberts, Manufacturing Competitiveness ...., **op.cit.**, p.6.

والتوسع في منح المزيد الحوافز التصديرية للعديد من القطاعات الصناعية وعلى رأسها قطاع صناعة السيارات، وتزامن ذلك مع الإجراءات التي اتبعتها جنوب أفريقيا في جانب العرض مما ساهم في تزايد الاتجاه التصديري لقطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا(١).

وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى آثار تحرير التجارة على معدلات نمو صادرات جنوب أفريقيا بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص:

فلقد تحسن الأداء التصديري خلال فترة تحرير التجارة، حيث زاد إجمالي الصادرات بنسبة ٥,٥% خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠)، كما زادت صادرات الصناعة التحويلية بحوالي ١١,٢% خلال نفس الفترة، وزادت صادرات القطاع الخدمي بنسبة ٩,٩%، ولكن القطاع الأولي (زراعة، تعدين) حقق معدلاً سالباً لنمو صادراته خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠) (-١,٥%)(٢).

- ساهم تخفيض سعر الصرف في إعطاء دفعة قوية للصادرات الصناعية، ولكنه في ذات الوقت أعطى قدراً من الحماية للمنتجين المحليين.
- كما ساهم استخدام تكنولوجيات إنتاجية متقدمة نسبياً، وتطوير التكنولوجيا الموجودة بالفعل في إحداث زيادات ملموسة في إنتاجية العمل داخل قطاع الصناعة التحويلية، مما انعكس بدوره على تخفيض نفقات وحدة العمل، وزيادة القدرة التنافسية للقطاع(٣).

إضافة لما تقدم، فإن جنوب أفريقيا قد قامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية التي ساهمت في زيادة حجم صادراتها بشكل عام والصناعية منها على وجه الخصوص، ونذكر في هذا الصدد، توقيعها لاتفاقية التجارة مع كل من إقليم السادك والاتحاد الأوربي(٤).

٢- واردات قطاع الصناعة التحويلية:

تعتمد جنوب أفريقيا بشكل كبير على استيراد المنتجات الرأسمالية والوسيطة. ولقد اتضح من الجدولين (٤٠)، (٤١) التزايد المطرد لواردات قطاع الصناعة التحويلية سواء بالنسبة لإجمالي واردات جنوب أفريقيا أو بالنسبة لإجمالي إنتاج الصناعة التحويلية خلال

---

(١) DTI, A Guide …… ,**op.cit**, p.10.

(٢) Rashad Cassim and Donald Onyango, **op.cit.**, p.77, 78.

(٣) DTI, A Guide ………, **op.cit.**, p. 11.

(٤) Miram Altman, **op.cit.**, p.70.

الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢)، وذلك يدل على استمرار اعتماد جنوب أفريقيا على استيراد العديد من مستلزمات إنتاج القطاع من الخارج، وأن إجراءات تحرير التجارة وما صاحبها من تخفيض للقيود الكمية التي فرضت على وارداتها لفترة طويلة، قد ساهمت في تزايد الواردات بشكل عام والواردات الصناعية على وجه الخصوص.

ومازال الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا سالباً حيث مازالت واردات القطاع تزيد عن صادراته(١) (انظر الجدول رقم ٤٢).

وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي أحرزته جنوب أفريقيا في صادراتها الصناعية، وعلى الرغم أيضاً من أنها تعد من أكثر دول أفريقيا جنوب الصحراء تقدماً، حيث تمتلك قطاعاً صناعياً ضخماً ومتنوعاً مقارنة بتلك الدول، إلا أنها لا تتمتع بمثل تلك المكانة عند مقارنتها بغيرها من دول العالم. ففي عام ١٩٩٧ احتلت جنوب أفريقيا المركز رقم ٤٤ من بين ٥٢ دولة شملها التقرير العالمي للقدرة التنافسية(٢)، في حين احتلت المركز رقم ٤٧ من حيث قدرتها التنافسية من بين ٥٩ دولة شملها التقرير العالمي للقدرة التنافسية لعام ١٩٩٩(٣)، إلا أنها حققت المركز رقم ٣٤ في عام ٢٠٠١ من بين ٧٥ دولة شملها التقرير العالمي للقدرة التنافسية لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١. وفي التقرير العالمي للقدرة التنافسية لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، والذي شمل ١٠١ دولة كان ترتيب جنوب أفريقيا بينها من حيث قدرتها التنافسية رقم ٤٢، بينما شمل التقرير العالمي للقدرة التنافسية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ١٠٤ دول، واستمرت جنوب أفريقيا في تحقيق مراكز متقدمة في قدرتها التنافسية (المركز رقم ٤١)(٤). أما بالنسبة لقدرتها التنافسية مقارنةً ببقية الدول الأفريقية فإن التقرير الأفريقي للقدرة التنافسية والصادر في عام ١٩٩٨، أوضح أن جنوب أفريقيا احتلت المركز السابع من بين ٢٣ دولة أفريقية شملها التقرير(٥)، في

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تطور قيم صادرات وواردات قطاع الصناعة التحويلية بالمليون رند انظر الجدول رقم (٢٠) بالملحق الإحصائي.

(٢) UNIDO, African Industry 2000 ...., **op.cit.**, p.101.

(٣) **ibid**, p.111.

(٤) World Economic Forum, **Global Competitiveness Report**, Various Issues, (Geneva: World Economic Forum).

(٥) UNIDO, **op.cit.**, p. 110.

حين احتلت المركز الثالث في التقرير الصادر عام ٢٠٠٤ والذي شمل ٢٥ دولة أفريقية بعد كل من بتسوانا وتونس(١).

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو ما هي العوامل التي تدفع بالقدرة التنافسية للدولة؟ والإجابة يمكن توضيحها في النقاط التالية، والتي أشارت إليها (UNIDO) في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٠(٢):

١- درجة الانفتاح الاقتصادي التي تتسم بها الدولة.

٢- دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وذلك يتضمن القوانين التي تضعها، وسياستها النقدية والمالية، والآثار المترتبة على سياسات الإنفاق العام والضرائب.

٣- مدى ودرجة تطور الأسواق المالية للدولة.

٤- درجة تطور البنية التحتية للدولة.

٥- درجة التطور التكنولوجي التي تتسم بها الدولة.

٦- درجة التطور الإداري ومدى قدرة المشروعات على الاستجابة للتغيرات في الأسواق العالمية.

٧- السياسات السائدة في سوق العمل، فكلما زادت درجة مرونة سوق العمل زادت قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو أعلى في التشغيل.

٨- الأنظمة السياسية والتشريعية القائمة داخل الدولة.

وفي المقابل فإن هناك العديد من العوامل التي تؤثر بالسلب على القدرة التنافسية للدولة، حددها التقرير العالمي للقدرة التنافسية لعام ١٩٩٨ في عدد من العوامل، وتم ترتيبها من حيث درجة الأهمية كالتالي:-

---

(١) World Economic Forum, (WEF), **African Competitiveness Report 2004**, (www.weforum.org).

(٢) UNIDO, **op.cit.**, p.113.

جدول (٥-١)

العوامل المؤثرة سلباً على القدرة التنافسية للدولة

العامل	ترتيبه
التنظيمات الضريبية	١
التمويل	٢
عدم كفاءة البنى التحتية	٣
الفساد	٤
التضخم	٥
عدم استقرار السياسات الاقتصادية	٦
الجرائم والسرقات	٧
عدم توافر مستويات تعليمية ملائمة	٨
التعقيدات التي تواجهها المشروعات عند بدء أعمالها	٩
الانقلابات وعدم الاستقرار السياسي	١٠
قواعد التجارة الدولية	١١
تنظيمات العمل	١٢
الانتماءات العرقية لقوة العمل	١٣
ارتفاع النفقات الإدارية	١٤
القواعد المنظمة للصرف الأجنبي	١٥
نفقات تحويل رؤوس الأموال المصدرة	١٦
قواعد الصحة العامة	١٧
قواعد الأمان والتنظيمات البيئية	١٨
التوطن الجغرافي للمنشأة	١٩
القواعد الهادفة للتحكم في الأسعار	٢٠
الصراعات القبلية	٢١

المصدر:

UNIDO, **African Industry , 2000, The Challenge of Going Global,** (Vienna: UNIDO Publications, 2000), p.110.

ويشير الجدول (٥-١) إلى أن القوانين والتنظيمات المتعلقة بالهيكل الضريبي للدولة تقع في مقدمة تلك العوامل، تليها التمويل وعدم كفاءة البنى التحتية، ويليهما الفساد ثم التضخم. كما أن القضايا المتعلقة بقوة العمل قد أخذت ترتيباً وسطاً، بينما انخفضت أهمية العوامل البيئية والاجتماعية.

وقد أوضحت الدراسة التي قام (IDC) عام ١٩٩٧ أن هناك العديد من القطاعات الصناعية الفرعية في جنوب أفريقيا التي لا تتسم بارتفاع القدرة التنافسية لها، مثل المنتجات الحديدية، وصناعات مكونات السيارات، الأثاث الخشبي وأغطية القدم، ويعزو ذلك إلى[١]:-

- عدم توافر ميزة نسبية لجنوب أفريقيا في عدد من المواد الخام الرئيسية سواء بالنسبة لأسعارها أو لجودتها، حيث تتسم المواد الخام في جنوب أفريقيا بارتفاع أسعارها النسبية مقارنة بالأسعار السائدة لها في الأسواق العالمية.
- عدم توافر التمويل اللازم لتنمية رأس المال البشري.
- ارتفاع نفقات التسويق والنفقات الإدارية.

فالمواد الخام في جنوب أفريقيا تتسم بارتفاع أسعارها النسبية مقارنة بالأسعار السائدة لها في الأسواق العالمية وتفضل المنشآت المحلية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية من الخارج نظراً لقلة تكلفتها مقارنة بالمنتجات المحلية، حيث إن المواد الخام تشكل ما بين ٤٥-٦٠% من نفقات الإنتاج الكلية لبعض المنتجات، ومن ثم تلجأ المنشآت المحلية إلى الحصول عليها من الخارج لتوفير تلك النفقات. ولقد قدر (IDC) أن الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا تنخفض مزاياها النسبية في هذا الصدد بنسبة ١٩% مقارنة بالأسعار العالمية، بل والأكثر من ذلك أن هناك دولاً مثل البرازيل، وشيلي، والصين، والهند، وإيطاليا، وكوريا، والولايات المتحدة، بل وبعض الدول الأفريقية لديها ميزة تنافسية تفوق تلك التي يتمتع بها قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا؛ وذلك لانخفاض نفقات المواد الخام المحلية لديها[٢].

ونتيجة لذلك، فإن صناعات مثل الأثاث، ومكونات السيارات، والحديد والصلب، والألومنيوم تتسم بارتفاع مزاياها التنافسية في تلك الدول مقارنة بجنوب أفريقيا.

أما بالنسبة لانخفاض التمويل المتاح لتنمية رأس المال البشري، فيلاحظ أن العديد من الصناعات التحويلية في جنوب أفريقيا تتسم بارتفاع تكلفة وحدة العمل لديها مقارنة بدول أخرى، وذلك نتيجة لارتفاع الأجور الأمر الذي أدى إلى تراجع الاهتمام بتنمية رأس المال البشري، حيث تعد تكلفة وحدة العمل بصناعة الأحذية أعلى بحوالي ١٥٠% بالنسبة لكوريا، وبـ ٢٥٠% بالنسبة لاستراليا، وبأكثر من ٣٠٠% بالنسبة لإيطاليا، وبـ ٤٠٠% بالنسبة

---

(١) Industrial Development Corporation (IDC), **The Dynamics of South African Manufacturing Competitiveness**, (Johannesburg: IDC, 1997), p.10.

(٢) UNIDO, **op.cit.**, p.102.

للمملكة المتحدة، كما أن إنتاجية العمل في جنوب أفريقيا تتسم هي الأخرى بالانخفاض وذلك عند مقارنتها بدول أخرى مثل إيطاليا، واستراليا، والمملكة المتحدة، بل والأكثر من ذلك أن أجور العمال في جنوب أفريقيا بلغت حداً لا يمكنها معه المنافسة مع الدول ذات الأجور المنخفضة مثل البرازيل، والمكسيك، وكوريا. ولكي يتمكن قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا من المنافسة بنجاح مع القطاعات الصناعية في تلك الدول، فإنه يحتاج إلى توجيه المزيد من الاستثمارات لتنمية رأس المال البشري وتحديث قاعدة مهارات العمل لديه [١].

كذلك تتسم جنوب أفريقيا بارتفاع النفقات الإدارية والتسويقية بها وذلك مقارنة بتلك الدول، وذلك على الرغم من قيام (DTI) بتصميم العديد من البرامج التي هدفت إلى تخفيض نفقات تسويق وشحن المنتجات الصناعية المختلفة.

وقد توجه (IDC) عام ١٩٩٧ إلى زيادة الاهتمام بتحقيق معدلات تشغيل أعلى مع التركيز على زيادة القدرة التنافسية، وقام بتحديد القطاعات الصناعية ذات الأداء الأفضل اعتماداً على تأليفة من العوامل، وتم ترتيب الصناعات المختلفة طبقاً لما يلي[٢]:

- انخفاض معدلات الحماية الفعالة.
- انخفاض حدة التحيز ضد التصدير.
- انخفاض مستوى الإعانات والدعم المقدم لها.
- ارتفاع مستوى الربحية.
- ارتفاع القيمة المضافة بالنسبة لإجمالي ناتج الصناعة.
- معدل نمو إنتاجية العمل.
- مستوى الأجور التي يحصل عليها العمال.
- الفرص التي تتيحها الصناعة لعملية الإحلال محل الواردات.

وبناءً على ما تقدم تم تحديد عدد من الصناعات التي تتسم بارتفاع قدرتها التنافسية والتي يوضحها الجدول رقم (٤٣) بالملحق الإحصائي.

---

(١) **idem.**

(٢) IDC, **op.cit.**, p.16, 17.

المطلب الثالث

مستوى الاستثمار والتكنولوجيا داخل قطاع الصناعة التحويلية

انخفض مستوى الاستثمارات بشكل ملحوظ داخل قطاع الصناعة التحويلية بجنوب أفريقيا منذ بداية الثمانينيات، وزاد معدل انخفاضها خلال فترة التسعينيات، كما تزايدت الفجوة بين جنوب أفريقيا والدول المنافسة لها في هذا الصدد. فمنذ بداية التسعينيات تم توجيه استثمارات لقطاع الصناعة التحويلية تقدر بأقل من نصف تلك الاستثمارات الموجهة إليه في الدول المنافسة لجنوب أفريقيا في الأسواق العالمية، بل إن مستوى الاستثمار بذلك القطاع تراجع بشكل ملحوظ وذلك مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى[١].

ويوضح الجدول رقم (٤٤) إجمالي الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة التحويلية بالنسبة للتكوين الرأسمالي، وكذلك إجمالي الاستثمارات الثابتة بالقطاع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢). ويتضح منه الزيادة الضئيلة في الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة التحويلية بالنسبة للتكوين الرأسمالي خلال الأعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، وانخفاضها منذ عام ١٩٩٧ وحتى عام ١٩٩٩، ثم زيادتها مرة أخرى ولكن بشكل طفيف خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢). كما يلاحظ من الجدول نفسه تراجع الاستثمارات الثابتة بالقطاع كنسبة من (GDP) من ٢٥% عام ١٩٩٥ إلى ٢٠,٧% عام ١٩٩٨، ثم تزايد عام ١٩٩٩ إلى ٢٢,٣% قبل أن تنخفض مرة أخرى في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠,٨%. أي أنه بشكل عام يمكن القول إن قطاع الصناعة التحويلية اتسم باتجاه نسبة الاستثمارات الموجهة إليه نحو التراجع.

وقد حققت قطاعات معينة زيادة في معدلات الاستثمار بها شملت المنتجات البلاستيكية، والجلود، وأجهزة التليفزيون والراديو وأجهزة الاتصال الأخرى، والسيارات ومكوناتها، والورق والمنتجات الورقية، والكيمياويات الأساسية. ولكن مع ملاحظة أن تلك الصناعات ساهمت بنسب ضئيلة في إنتاج الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا[٢]

كما يلاحظ تركز معظم الاستثمارات في قطاعات صناعية معينة دون غيرها من القطاعات، حيث يستحوذ قطاع الكيمياويات على نسب متزايدة من الاستثمار، لتبلغ نسبة الاستثمار به حوالي ١٤% خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠١)، وعلى العكس من ذلك تناقصت نسب الاستثمار في قطاعات صناعية أخرى مثل الملابس والمنسوجات، والجلود وأغطية القدم[٣].

---

(١) Avril Joffe et al., **op.cit.**, p.10.
يمكن ملاحظة ذلك الاتجاه بالرجوع إلى الجدول رقم (٢١) بالملحق الإحصائي.

(٢) DTI, Accelerating Growth, **op.cit.**, p.16.

(٣) Simon Roberts, Manufacturing Competitiveness ……, **op.cit.**, p.7, 8.

وتتسم معظم استثمارات قطاع الصناعة التحويلية بانخفاض إنتاجيتها ليس فقط في قطاع الكيماويات – الذي استحوذ على نصيب متزايد من الاستثمارات- ولكن أيضاً في القطاعات كثيفة العمل، حيث شهدت تلك القطاعات ليس فقط انخفاضاً في معدلات التراكم الرأسمالي لديها، ولكنها سجلت أيضاً معدلاً منخفضاً أو حتى سالباً لنمو إنتاجية رأس المال بها[1].

ولاشك في أن هناك العديد من العوامل التي تحد من الاستثمار داخل قطاع الصناعة التحويلية بجنوب أفريقيا؛ فخلال عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ – وتحت إشراف (DTI) – قام مكتب البحوث الاقتصادية (Bureau for Economic Research) والمعروف اختصاراً بـ(BER)، بإجراء مسح على عينة ممثلة من المنشآت داخل قطاع الصناعة التحويلية وذلك للبحث في العقبات الاستثمارية التي تواجهها، ويوضح الجدول (٥-٢) النتيجة التي توصل إليها ذلك المسح.

جدول (٥-٢)

العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمارية داخل قطاع الصناعة التحويلية بجنوب أفريقيا

العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمارية	بدون أثر	ذات تأثير محدود	ذات تأثير معتدل	ذات تأثير قوي	مانعة
	الاستجابة (%)				
المناخ السياسي السائد	١٦	٣٠	٣١	٢٢	٢
السياسات الاقتصادية الحكومية	٦	١٧	٣٦	٣٨	٢
قوانين العمل	٤	١١	٢٦	٤٧	١٢
تكلفة العمل	٤	١١	٢٩	٤٨	٧
مدى توفر العمالة الماهرة	١٤	٢٦	٣٢	٢٤	٤
تكلفة رأس المال والأمور المتعلقة بسعر الفائدة	٣	١٠	٣٠	٤٧	٩
عدم كفاية الطلب على المنتج/ النظرة التشاؤمية بشأن المبيعات	٦	١٥	٢٣	٤٢	١٣
زيادة حدة المنافسة من قبل الورادات المشابهة	١٢	٢١	٢٤	٣٧	٦
التقلبات في أسعار الصرف	٢	٨	٢٧	٥٢	١٢
الجرائم	٥	١٨	٣٣	٣٤	١٠
الإيدز	٩	٢٩	٣٧	٢١	٥

المصدر:

David Kaplan, **Manufacturing Performance and Policy in South Africa – A Review**, Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2003, (Johannesburg: TIPS, 2003), p. 41.

(١) **ibid**, p.9.

ومن الجدول السابق يمكن تحديد ستة عوامل رئيسية يتم ترتيبها (طبقاً لمدى التأثير السلبي على الاستثمار وهي)[١]:-

١- التقلبات في أسعار الصرف.

٢- قوانين العمل.

٣- عدم كفاية الطلب على المنتج أو النظرة التشاؤمية بشأن المبيعات.

٤- تكلفة رأس المال والأمور المتعلقة بسعر الفائدة.

٥- تكلفة العمل.

٦- الجرائم.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول بأن المناخ الاستثماري في قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا يعد معوقاً للغاية، فهناك نسبة كبيرة من المنشآت تشير إلى أن كل عامل من العوامل السابقة له أثر عكسي أو مانع للاستثمار، ومن ثم فإن هناك حاجة لمعالجة تلك المعوقات التي تحد من زيادة الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية. ولكن الملاحظ أن معالجة تلك المشكلات لا يمكن أن يتم من قبل (DTI) وحدها فكل السياسات التي تحد من تلك المعوقات تقع في نطاق وزارات أخرى مثل وزارة العمل، ووزارة المالية[٢]، ومن ثم فإنه لابد من وجود قدر من التنسيق بين (DTI) من جهة وتلك الوزارات من جهة أخرى بشأن السياسات التي يتم وضعها.

ولاشك في أن هناك ارتباطاً قوياً بين تلك الصناعات ذات المعدلات التصديرية المرتفعة وتلك الصناعات التي حققت معدلات استثمارية مرتفعة[٣]، حيث اتجهت المنشآت الصناعية في جنوب أفريقيا نحو الاستثمار في الصناعات كثيفة التكنولوجيا والمهارات، وانخفض نصيب القطاعات الصناعية منخفضة التكنولوجيا، وكذلك الصناعات متوسطة التكنولوجيا من صافي صادرات جنوب أفريقيا، في حين زادت صادرات القطاعات الصناعية عالية التكنولوجيا بحوالي ٣٤%، خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠١)، كما بلغت مساهمتها في

---

(١) **ibid.** p. 42.

(٢) **ibid.** p. 43, 44.

(٣) DTI, Accelerating Growth, **op.cit.**, p.17.

صادرات الصناعة التحويلية حوالي ٥٦% في عام ٢٠٠١[١]، في مقابل انخفاض مساهمة الصادرات الصناعية متوسطة ومنخفضة التكنولوجيا بحوالي ٢٣% خلال نفس العام[٢].

وهكذا فإن هناك اتجاهاً تصاعدياً للصادرات الصناعية كثيفة التكنولوجيا في جنوب أفريقيا وذلك مقارنة بتلك النسبة في دول أخرى مثل الصين، وإندونيسيا، وكوريا، بينما انخفضت صادراتها كثيفة العمل. وهذا يعني أن جنوب أفريقيا لم تعمل على استغلال ميزتها النسبية التي تتمتع بها في مجال عرض العمل[٣].

ولقد حقق الميزان التجاري لجنوب أفريقيا عام ١٩٩٩ – وذلك في مواجهة الدول المتوسطة وعالية الدخل – قيماً موجبة في المنتجات الطبيعية والصناعات التحويلية الرئيسية، في حين حقق قيماً سالبة في المنتجات الصناعية المركبة كثيفة التكنولوجيا، وفي ذات الوقت، كان صافي تجارتها – في مواجهة الدول منخفضة الدخل – سالباً في المنتجات الطبيعية والصناعات التحويلية الرئيسية، ولكنه كان موجباً في المنتجات الصناعية المركبة كثيفة التكنولوجيا[٤].

وتجدر الإشارة إلى دور هيئة التنمية الصناعية (IDC) في تمويل الاستثمارات الموجهة نحو قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا، حيث تعد واحدة من أقدم مؤسسات تمويل الصناعة في الدول النامية بشكل عام، إذ تم تأسيسها عام ١٩٤٠، لتلعب دوراً ملموساً في دفع عجلة التنمية الصناعية في جنوب أفريقيا منذ ذلك الحين، ففي ظل حكومة الأبارتهيد، وجهت (IDC) استثماراتها نحو الصناعات الاستراتيجية مثل الوقود، والكيماويات، والحديد والصلب، حيث قامت بتدعيم المشروعات كبيرة الحجم في تلك المجالات مثل (SASOL) و (ISCOR)[٥].

ولكن مع التحول الذي حدث في السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤، وتركيزها على إجراءات تحرير التجارة، فإن (IDC) وجهت اهتمامها نحو الصناعات التي

---

(١) DTI, A Guide to The Real ...., **op.cit.**, p.10.

(٢) DTI, Accelerating Growth ...., **op.cit.**, p.18.

(٣) UNIDO, **op.cit.**, p. 106.

(٤) IMF, **op.cit.**, p. 93, 94.

(٥) Lumikle Mondi and Simon Roberts, **op.cit.**, p. 7.

تتسم بزيادة قدرتها التنافسية الدولية[1]، ومن ثم أصبحت تلعب دوراً ملموساً في تنفيذ السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا، وأصبحت فاعلاً رئيسياً في عملية تصميم وتنفيذ البرامج الاستثمارية المتعلقة بالقطاع الصناعي في هذه الدولة[2].

وتقدر مساهمة (IDC) في قطاع الصناعة التحويلية بحوالي ١٢% من إجمالي الاستثمارات المحلية الثابتة المنفذة به خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٠)، كما قدرت استثماراتها في قطاعات الحديد والصلب والمعادن غير الحديدية بأكثر من ٢٥% من إجمالي الاستثمارات في القطاع خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) [3]، وهذا يعني أن قرارات (IDC) بشأن الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة التحويلية تعد من أهم المحددات للاستثمار بذلك القطاع.

وقد اتسمت استثمارات (IDC) في قطاع الصناعة التحويلية لجنوب أفريقيا بكونها استثمارات كثيفة رأس المال تتجه نحو الصناعات الثقيلة، ولكن في السنوات الأخيرة زاد اهتمامها بالصناعات كثيفة العمل، وبالمساهمة باستثماراتها في زيادة فرص التشغيل داخل القطاع، كما زاد اهتمامها بتوجيه المزيد من الاستثمارات نحو المشروعات التي يملكها السود، وكذلك زيادة حجم القروض الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة[4]. وهكذا فإنه يمكن القول بأن (IDC) قد ركزت في البداية على الصناعات الثقيلة والصناعات المعدنية، ولكن هذا الاتجاه قد تغير في السنوات الأخيرة ليتزايد اهتمامها بالمشروعات الصغيرة والمشروعات كثيفة العمل طبقاً لأهداف السياسة الصناعية المتبعة بعد عام ١٩٩٤[5].

المطلب الرابع
الإنتاجية والتشغيل بقطاع الصناعة التحويلية

يلاحظ أن قطاع الصناعة التحويلية قد سجل ارتفاعاً ملحوظاً في إنتاجية العمل به منذ عام ١٩٩٤، حيث زادت إنتاجية العامل بحوالي ٢٦% خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢)[6] ويوضح الجدول رقم (٤٥) إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢). ويلاحظ منه الارتفاع المستمر لتلك الإنتاجية خلال تلك الفترة.

---

(1) **ibid.** p. 8.

(2) **ibid.** p. 20.

(3) Robert Simon, Industrial Development ...., **op.cit.**, . p. 25, 26.

(4) **ibid.** p. 26.

(5) **ibid.** p. 27.

ولمزيد من التفاصيل حول دور (IDC) في تمويل الاستثمارات الصناعية انظر:

Lumikle Mondi and Simom Roberts, **op.cit.**

(6) DTI, Accelerating Growth ...., **op.cit.**, p. 17.

ومن ناحية أخرى زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعامل بالقطاع مـن ٢٠,٢٢٢ ألف رند عام ٢٠٠٠ إلى ٢١,٦٤١ ألف رند عام ٢٠٠١ (بالأسعار الثابتة لعـام ١٩٩٥)، أي بزيادة قدرها ٧%، وذلك مقارنة بزيادة قدرها ٦% خلال العـام ١٩٩٩-٢٠٠٠، فـي حـين زادت إنتاجية العمل بالقطاع خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) بـ ١% سنوياً فقط[١].

وقد قامت عدة دراسات بتناول إنتاجية العمال وأجورهم بقطاع الصناعة التحويلية فـي جنوب أفريقيا والمقارنة بينها وبين عدد من الدول سواءً المتقدمة أو النامية، ويمكـن عـرض أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات. حيث قامت إحدى الدراسات بعمل مقارنـة فـي مجال إنتاجية العمال وأجورهم، بين كل من جنوب أفريقيا وعدد من الدول الصناعية والنامية، وخلصت الدراسة إلى أن إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيـا تعـد أعلى من مثيلتها في كل من الهند، وإندونيسيا، وتايلاند بمعدل من ٢-٤ مرات، ولكنها أقل من إنتاجية العمل في كل من كوريا وشيلي، وذلك خلال فترة التسعينيات، أي أن القدرة التنافسـية للعمل في جنوب أفريقيا قد تزايدت في مواجهة معظم الدول خلال فترة التسـعينيات، ولكـن هناك بعض الاستثناءات، حيث تراجعت القدرة التنافسية للعمل في جنوب أفريقيا في مواجهـة المكسيك، ولكنها تزايدت في مواجهة شيلي خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧). وقد كانت القـدرة التنافسية للعمل في جنوب أفريقيا أعلى من تلك التي تتمتع بها زيمبابوي حتـى عـام ١٩٨٩، ولكن منذ بداية التسعينيات حدث انخفاض واضح في المستوى النسبي للأجور في زيمبـابوي بسبب انخفاض قيمة عملتها المحلية. وبشكل عام، فإنه يمكن القول بأن نفقات وحدة العمل فـي جنوب أفريقيا تتسم بزيادة القدرة التنافسية في مواجهة الدول المتقدمة، ولكنهـا أقـل بالنسـبة للدول النامية[٢].

وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة أخرى قامت بقياس الإنتاجيـة وتكلفة وحدة العمل في قطاع الصناعة التحويلية بجنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)، وذلك في ٢٤ قطاعاً فرعياً من قطاعات الصناعة التحويلية، ومقارنة ذلك بالمعدلات السـائدة في عدد من الدول المتقدمة (شملت الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا، وفرنسا، وإيطاليـا،

---

(١) DTI, A Guide ...., **op.cit.**, p. 12.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:
Stephen Gloub, **The South Africa International Cost Competitiveness**, (TIPS) Working Paper No. 14, 2000, (Johannesburg: TIPS), pp. 33-45.

وكندا، واليابان وأسبانيا) وكذلك في عدد من الدول النامية (شملت زيمبابوي، وموريشيوس، وكوريا، وهونج كونج، وسنغافورة، والهند، وشيلي، وتركيا، وأورجواي، وبولندا) [١].

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تحسناً عاماً في القدرة التنافسية لجنوب أفريقيا في مواجهة الدول المتقدمة، فلقد انخفضت النفقات النسبية لوحدة العمل Relative Unit Labour Cost (RULC) ، في معظم القطاعات الصناعية الفرعية التي شملتها الدراسة، حيث أوضحت الدراسة أنه إذا كانت قيمة (RULC) أقل من ١ فإن القطاع يتسم بزيادة القدرة التنافسية له، أما إذا بلغت (RULC) قيمة أعلى من ١ فإن القطاع تتراجع قدرته التنافسية. وعلى هذا، فإنه خلال فترتي السبعينيات والثمانينيات كان قيمة (RULC) أعلى من ١ في معظم القطاعات التي شملتها الدراسة في جنوب أفريقيا وذلك في مواجهة الدول المتقدمة، ولكن تلك القيمة انخفضت خلال فترة التسعينيات، ويرجع السبب وراء ذلك إلى انخفاض معدلات الأجور في جنوب أفريقيا أكثر من كونه يرجع إلى تحسن الإنتاجية.

أما عن أداء جنوب أفريقيا في مواجهة الدول النامية فإنه كان متواضعاً مقارنة بأدائها في مواجهة الدول المتقدمة سالفة الذكر، فلقد تخطت مستويات الأجور السائدة في جنوب أفريقيا مثيلتها في الدول النامية، وبالتالي زادت قيمة (RULC) عن ١ في مواجهة تلك الدول.

وفي دراسة أخرى تعد جزءاً من مشروع المقارنات الدولية للإنتاج والإنتاجية International Comparisons of Output and Productivity (ICOP) قامت بتنفيذه جامعتا (Eindhoven and Groningen) وقد ركز المشروع على قياس الإنتاجية داخل قطاع الصناعة التحويلية في ٣٠ دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، آسيا، وأمريكا اللاتينية، ثم توجه اهتمامه مؤخراً إلى أفريقيا حيث شمل المشروع دراسات عن مصر، وتنزانيا، وزامبيا، وكذلك جنوب أفريقيا[٢]. وفي الدراسة المتعلقة بجنوب

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:
Lawrence Edwards, South Africa International Cost Competitiveness and Exports in Manufacturing, **World Development**,(London: Elsevier Science Ltd., Vol. 32, No. 2, 2004), pp. 1323-1336.

(٢) Michiel Van Dijk, **op.cit.**, p.5.
ولمزيد من التفاصيل حول طريقة (ICOP) انظر نفس الدراسة pp. 6-8.

أفريقيا تم إجراء مقارنة عن إنتاجية العمل، ورأس المال بقطاع الصناعة التحويلية بين كل من جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك قياس تكلفة وحدة العمل في كل منهما.

فبالنسبة لإنتاجية العمل في جنوب أفريقيا تم قياسها خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)، وذلك بالنسبة لإنتاجية العمل بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد اتضح من النتائج تراجع إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتسعت الفجوة بينهما في هذا الصدد بحوالي ١٢% (فلقد انخفضت الإنتاجية في جنوب أفريقيا بالنسبة لمثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية من ٣٢,٨٥% عام ١٩٧٠ إلى ١٩,٨% عام ١٩٩٩)، وربما ترجع تلك الفجوة ليس إلى تراجع إنتاجية العمل في جنوب أفريقيا، ولكن إلى تسارع نمو تلك الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية[١].

كذلك تناولت الدراسة الكثافة الرأسمالية في قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا، وكذلك الإنتاجية الكلية للعناصر Total Factor Productivity (TFP)، وذلك بالنسبة لمثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٧)، وتوصلت الدراسة إلى زيادة الكثافة الرأسمالية لقطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا وذلك بالنسبة للكثافة الرأسمالية للقطاع بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث زادت تلك النسبة من ٢٠,٨% إلى ٢٥,٣% خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)، كما انخفضت (TFP) في جنوب أفريقيا بالنسبة لمثيلتها بالولايات المتحدة الأمريكية من ٦٣,٥% إلى ٣٣,٣% خلال نفس الفترة[٢].

كما قامت الدراسة أيضاً بمقارنة الإنتاجية بقطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا بعدد من الدول الأخرى شملها مشروع (ICOP)، وذلك خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)، حيث تم اختيار تلك الدول لأنها تمثل مراحل مختلفة من التصنيع، ومن ثم فإن ذلك يتيح قدراً كافياً من المقارنة مع جنوب أفريقيا. فكوريا الجنوبية وتايوان تعدان أفضل مثل للدول التي حاولت الانتقال من مصاف الدول منخفضة الدخل إلى مصاف الدول مرتفعة الدخل، والبرازيل والمكسيك، يصنفان على أنهما دول متوسطة الدخل، وكل من زامبيا وإندونيسيا تم تصنيفهما على أنهما دول منخفضة الدخل.

وقد وجدت الدراسة أن كلاً من زامبيا وإندونيسيا قد سجلتا أقل مستوى للإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية (حوالي ١٠%)، في حين سجلت كل من جنوب أفريقيا والمكسيك

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:
ibid, p. 15, 16.

(٢) **ibid**, p16, 17.

معدلاً يتراوح بين ٢٠% إلى ٤٠% بالنسبة لذلك المستوى السائد بالولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا وتايوان حاولتا أن تصلا إلى مستويات الإنتاجية السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وحققتا ٥٠% ، ٣٠% على التوالي[١].

كما تمت مقارنة التكاليف النسبية لوحدة العمل (RULC) بين كل من جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)، وتوصلت الدراسة إلى أن نفقات وحدة العمل في جنوب أفريقيا كانت أقل من معدلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ففي بداية الثمانينيات حدث انخفاض ملموس في(RULC) بسبب انخفاض قيمة الرند في جنوب أفريقيا، ولكن (RULC) بدأت في الارتفاع إلى مستوى يساوى ذلك السائد بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٥)، وعقب ذلك تم تخفيض قيمة الرند مرة أخرى مما ساهم في انخفاض قيمة (RULC) مرة ثانية[٢].

وقد توصلت دراسة أخرى قامت بقياس نفقة وحدة العمل في قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا ومقارنتها بمثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في عدد من فروع الصناعة التحويلية عام ١٩٩٥، إلى أن الصناعة الوحيدة التي اتسمت بارتفاع قدرتها التنافسية في هذا الصدد (أي التي تقل RULC لها عن ١) هي المعادن غير الحديدية، في حين وجدت أن صناعة الحديد والصلب، والورق والطباعة، وصناعة بناء السفن كانت قيمة (RULC) لها أعلى بقليل من ذلك المستوى السائد بالولايات المتحدة الأمريكية[٣].

ومما تقدم يمكن القول بأن نفقات العمل تعد من المحددات المهمة للقدرة التنافسية للدولة، إذ تشكل حوالي ٧٠-٨٥% من القيمة المضافة في الدول الصناعية. ولاشك في أن معدلات الأجور في قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا تتسم بالارتفاع مقارنة بدول أفريقية وآسيوية أخرى، إذ وصلت تلك المعدلات إلى مستويات لا يمكن أن تنافس فيها جنوب أفريقيا مع الدول الأخرى ذات الأجور المنخفضة[٤]، فلقد بلغت معدلات الأجور في قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا ضعف تلك المعدلات السائدة في ماليزيا وتايلاند، كما

---

(١) **ibid**, 17, 18.

(٢) **ibid**, p18-22.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:
Nordas, H.K., "South African Manufacturing Industries- Catching-Up or Falling Behind?, **Journal of Development Studies**, Vol. 32, No. 2, 1996..

(٤) UNIDO, **op.cit**., p. 102.

سجلت تلك المعدلات مستويات مرتفعة مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى مثل مورشيوس، وزامبيا، وكينيا ومالاوي، حيث انخفضت الأجور في قطاع الصناعة التحويلية بتلك الدول بشكل ملحوظ مما يزيد من قدرتها التنافسية مقارنة بجنوب أفريقيا. فلقد بلغت الأجور في قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا ٩٣٤٨ دولاراً عام ١٩٩٦ بعد أن كانت ٤٤٦٦ دولاراً فقط في عام ١٩٨٥، في حين بلغت تلك الأجور ٤٥٥٥ دولاراً، ٤٩١٧دولاراً في كل من ماليزيا وتايلاند على الترتيب عام ١٩٩٦(١).

وعلى الرغم من تزايد مستوى الإنتاجية والأجور في قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا فإن **مستوى التشغيل** بالقطاع لم يكن مرضياً على الإطلاق، فمع زيادة الإنتاجية بالقطاع انخفضت الحاجة إلى تشغيل المزيد من الأيدى العاملة. فلقد تزايدت مستويات الإنتاجية بالقطاع في وقت كان فيه إنتاجه ينمو بمعدل بطيء نسبياً، وكنتيجة لذلك أصبح لا يقوم بتوفير المزيد من فرص التشغيل(٢).

فخلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠١)، وبينما تزايدت القيمة المضافة في القطاع بنسبة ١١% نجد أن معدل التشغيل قد انخفض بنسبة ١١%، مما يعني التحول باتجاه تخفيض الكثافة العمالية للقطاع(٣)، بل إن نسب التشغيل في هذا القطاع قد انخفضت بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ انخفضت نسبة التشغيل بالقطاع بالنسبة لإجمالي التشغيل من ١٥,١٢% عام ١٩٩٥ إلى ١٤,٨٢% عام ٢٠٠١ أى بحوالي -٠,٣ نقطة مئوية، في حين زادت نسبة التشغيل في قطاع الخدمات بحوالي ٤,٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة(٤). ويوضح الجدول رقم (٤٦) اتجاهات التشغيل في جنوب أفريقيا، خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠)، وذلك عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ولقد شهدت جنوب أفريقيا ما يسمى بظاهرة النمو بدون توظيف "Jobless Growth" والتي ميزت اقتصادها بعد عام ١٩٩٤، ذلك على الرغم من النمو الذي سجله كل

---

(١) **ibid**, p115.

(٢) DTI, Accelerating Growth……… , **op.cit.**, p.17.

(٣) DIT, A Guide ………, **op.cit.**, p. 13.

(٤) Anna Mc Cord and Haroon Bhorat, Employment and Labour Market Trends, **op.cit.**, p.120, 121.

من الناتج المحلي الإجمالي (٢%)، وإجمالي الصادرات (٥,٥%)، وكذلك صـــادرات قطـــاع الصناعة التحويلية (١١,٢%)[١].

ويوضح الجدول رقم (٤٧) إجمالي عدد المشتغلين بقطاع الصناعة التحويليـــة خـــلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢)، ويلاحظ منه حدوث زيادة متواضعة في أعداد المشـــتغلين بالقطـــاع خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦)، ولكن منذ ذلك الحين انخفض عدد المشتغلين بالقطـــاع، ولـــم يتراجع ذلك الاتجاه التنازلي حتى في الأوقات التي حقق فيهـــا الاقتصـــاد - وكـــذلك قطـــاع الصناعة التحويلية- معدلات نمو معقولة. ويمكن القول بأنه خـــلال الفتـــرة (١٩٩٦-٢٠٠٠) انخفض عدد المشتغلين بالقطاع بحوالي ١١%[٢].

وهناك من يرجع الانخفاض في معدلات التشغيل داخل قطاع الصناعة التحويلية إلـــى إجراءات التحرير التجاري التي اتبعتها جنوب أفريقيا منذ منتصف التسعينيات والتي ســـاهمت في زيادة اندماج جنوب أفريقيا في السوق العالمي، وزيادة درجة انفتاحهـــا الاقتصـــادي ممـــا ساهم في زيادة الطلب على العمالة الماهرة، وانخفـــاض الطلـــب علـــى العمالـــة منخفضـــة المهارة[٣]. ولكن إلى أي مدى يمكن إرجاع ذلك الانخفاض في معدلات التشغيل إلـــى تحريـــر التجارة؟

يمكن القول بأنه منذ عام ١٩٨٤ - وبخاصة خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٧) - لـــوحظ حدوث زيادة ملموسة في صادرات المنتجات كثيفة التكنولوجيا نتيجة التغيـــرات التكنولوجيـــة التي طرأت على اقتصاد جنوب أفريقيا، مما نتج عنه زيادة في استخدام العمال الماهرة داخـــل قطاع الصناعة التحويلية، حيث انخفضت صادرات المنتجات كثيفة العمـــل مـــن ٨,٩% إلـــى ٦,٨% وذلك بالنسبة لإجمالي الصادرات خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٠)، بينما زادت صادرات المنتجات كثيفة رأس المال من ٤٩,٥% إلى ٥٨,٥% خلال نفس الفترة. بل ويلاحظ انخفاض صادرات جنوب أفريقيا من المنتجات التي تستخدم العمالة غير الماهرة، وزيادة صادراتها من المنتجات كثيفة المهارات، وهذا يفسر سبب عدم قدرة قطاع الصناعة التحويلية فـــي جنـــوب

---

(١) Miriam Altman and Marina Mayer, **op.cit.**, p.73.

(٢) DTI, Driving .... , **op.cit.**, p.23.

(٣) Haroom Bhorat and Jill Hodge, "Decomposing Shifts in Labour Demand in South Africa, **South African Journal of Economics**, (Pretoria: P.A. Black, Vol. 67, No. 3, Sep. 1999), p. 350..

أفريقيا على خلق فرص عمل جديدة على الرغم من الزيادة التي حققتها في إجمالي صادراته[١].

وهكذا فإنه يمكن القول بأن تحرير التجارة قد عمل على إحداث تغييرات هيكلية ملموسة داخل اقتصاد جنوب أفريقيا، حيث انخفضت صادرات القطاع الأولي، وزادت صادرات قطاع الصناعة التحويلية والخدمات، وهذا بدوره قد أثر على اتجاهات الطلب على العمالة، حيث زاد الطلب على العمالة الماهرة، وتراجع الطلب على العمالة غير الماهرة[٢]، حيث زادت نسبة العمالة الماهرة في القطاع من إجمالي قوة العمل الموجودة به من ١٢% عام ١٩٩٥ إلى ١٩% عام ٢٠٠٢، وتراجع نصيب العمالة شبه الماهرة من ٦٨% إلى ٦٤%، بل وتدهور نصيب العمالة غير الماهرة من ١٩% إلى ١٦%[٣].

أما على مستوى القطاعات الفرعية للصناعة التحويلية فإن هناك زيادة في معدلات التشغيل في عدد محدود منها، مثل الجلود والمنتجات الجلدية، والبلاستيك والمنتجات البلاستيكية، والخشب والمنتجات الخشبية، والكيماويات، وأجهزة الراديو والتليفزيون والاتصالات، وصناعة الورق. على الجانب الآخر فإن القطاعات كثيفة العمل مثل الملابس، وأغطية القدم، والأثاث قد شهدت انخفاضاً ملموساً في معدلات التشغيل بها، كما شهدت القطاعات التي سجلت زيادة ملموسة في إنتاجها وصادراتها مثل السيارات ومكوناتها والكيماويات وأجهزة الاتصال معدلات منخفضة للتشغيل بها[٤].

ولقد أدى الانخفاض في معدلات التشغيل داخل قطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا إلى آثار سلبية يمكن تلخيصها في النقاط التالية[٥]:-

- وجود اتجاه تنازلي بشكل عام في معدلات التشغيل في معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى كما أوضحها الجدول رقم (٤٦) بالملحق الإحصائي.

---

(١) Lewis Edwards, "Globalization and The Skills Bias of Occupational Employment in South Africa", **The South African Journal of Economics**, Vol. 69, No. 1, March 2001, p. 50,51.

(٢) **ibid**, p.52.

(٣) Morne Oosthuizen and Haroon Bhorat, **The Post-Apartheid South African Labour Market**, Paper Presented at The (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2004, p.16.

(٤) DTI, Accelerating Growth……… , **op.cit.**, p.17, 18.

(٥) DTI, A Guide ……… , **op.cit.**, p.14.

- تراجع إنتاج القطاعات الصناعية كثيفة العمل بالنسبة لإجمالي الإنتاج الصناعي أو حتى نموها بمعدل أقل من إنتاج القطاعات غير كثيفة العمل.
- وجود اتجاه تنازلي في الكثافة العمالية داخل معظم القطاعات الاقتصادية كثيفة العمل.
- زيادة القاعدة المهارية داخل قطاع الصناعة التحويلية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على العمالة غير الماهرة.

أخيراً، فإنه ينبغي تقييم مدى نجاح السياسات والبرامج الصناعية المتبعة بعد عام ١٩٩٤ في مراعاة العدالة الاجتماعية والانتشار الجغرافي للنشاط الصناعي داخل جنوب أفريقيا.

وهنا تجدر الإشارة إلى مدى الدعم الذي قدمته السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا لقطاع (SMEs)، وكذلك تعزيز المشروعات الاقتصادية التي يملكها السود وذلك في إطار استراتيجية التفويض الاقتصادي لهم Black Economic Empowerment Strategy (BEE). فلقد لعب قطاع (SMEs) دوراً محورياً في اقتصاد جنوب أفريقيا، وزادت مساهمته في كل من (GDP) والتشغيل حيث بلغت تلك المساهمة عام ١٩٩٠ ٢٨,٨% و ٢٧,٨% على التوالي[١]، ثم زادت تلك النسب عام ١٩٩٩ إلى ٣٥% ، ٤٤%[٢].

ولقد تم تصميم الاستراتيجية القومية لتشجيع المشروعات الصغيرة وذلك لتدعيم ذلك القطاع حيث هدفت إلى تخفيض الحواجز التي تعوق دخول تلك المشروعات إلى الأسواق المختلفة، وتصميم عدد من البرامج لتشجيع نمو ذلك القطاع، وتم التركيز على عدد من المجالات وبخاصة البيئة التنظيمية التي يعمل خلالها، وإتاحة قدر ملائم من التمويل الموجه له، وتنمية المهارات داخله ...... وغيرها من المجالات[٣].

ولكن رغم ذلك فإن معدل بقاء المشروعات الصغيرة مازال منخفضاً بالمقاييس الدولية المطبقة في هذا الصدد، ولم تنجح الوزارة في إقامة قطاع من المشروعات المتوسطة

---

(١) Raphael Kaplinsky and Cloudia Manning, Concentration, Competition Policy and The Role of Small and Medium Sized Enterprises in South Africa's Industrial Development, **The Journal of Development Studies**, Vol. 35, No. 1, Oct. 1998, p.145.

(٢) DTI, Accelerating Growth......... , **op.cit.**, p.18.

(٣) تم تناول تلك الاستراتيجية في الجزء الخاص بسياسة تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة، انظر المبحث الأول من الفصل الرابع.

والصغيرة قادر على تفعيل روابطه مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ذات القدرة التنافسية المرتفعة، فمازال هذا القطاع يواجه مشكلات متعددة تتعلق بالتمويل المتاح له، والإجراءات الحمائية التي تقوم بها المشروعات الكبيرة لمنع دخول مشروعات جديدة إلى الأسواق. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تفعيل السياسات والبرامج التي تساهم في زيادة درجة المنافسة داخل السوق المحلي، والقضاء على السلوكيات المضادة للمنافسة[١].

والجدير بالذكر أن استراتيجية (BEE) والتي صممتها (DTI) بهدف زيادة مشاركة السود في المشروعات الاقتصادية المنفذة، والقضاء على الميراث العنصري الذي أثر سلباً على مدى مشاركة السود في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لجنوب أفريقيا[٢]، لم تأت بنتائج ملموسة، إذ زاد نصيب المشروعات المملوكة للسود من ٣% في أكتوبر عام ١٩٩٧ إلى ٦,٨% عام ١٩٩٨، ولكنه تدهور بشكل ملموس إلى ١,٥% عام ٢٠٠١، ويرجع ذلك جزئياً إلى أزمة دول شرق آسيا، ولم تنجح الإجراءات المنفذة لزيادة ملكية السود بشكل ملموس، كما لم تسهم المرأة في النشاط الاقتصادي في جنوب أفريقيا بشكل فعال[٣].

وقد استمر تركز المشروعات الصناعية في المناطق الحضرية مع ضعف الفرص الاقتصادية المتاحة للمناطق الريفية مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة في تلك المناطق. حيث بلغ معدل البطالة في المناطق الريفية عام ٢٠٠١ ما يقرب من ٤٣% وذلك مقارنة بحوالي ٣٣,٥% في المناطق الحضرية خلال نفس العام، كذلك استمرت الصادرات الصناعية لجنوب أفريقيا تتجه نحو إقليم السادك بشكل أساسي[٤].

---

(١) **idem**

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تلك الاستراتيجية انظر:
Republic of South Africa, Department of Trade and Industry, A Strategy for Broad-Based Black Economic Empowerment, **op.cit.**

(٣) DTI, Accelerating Growth........., **op.cit.**, p.19.

(٤) **ibid**, p.19, 20.

المبحث الثاني

تقييم أداء السياسة الصناعية على المستوى القطاعي (نماذج مختارة)

انقسمت السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤ إلى شقين رئيسيين؛ الشق الأول منها يتضمن السياسات والبرامج التي صممتها (DTI) والتي من شأنها التأثير على أداء كافة القطاعات الصناعية، وكان من أهمها التحول إلى التركيز على جانب العرض (Supply Side Measures) وتحرير التجارة. أما الشق الثاني فيتضمن السياسات والبرامج الموجهة لقطاعات بعينها (Sector Specific Policy Support) والتي أطلقت عليها (DTI) القطاعات ذات الأولوية "Priority-Sectors"، وكان من أهمها قطاعا صناعة السيارات والملابس والمنسوجات[١].

وهذه الفكرة ليست بجديدة على السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا، فخلال فترتي الستينيات والسبعينيات كان أحد أهم الملامح الرئيسية لتلك السياسة هو تشجيع وتعزيز قطاعات صناعية معينة وذلك في إطار سياستها القائمة على الإحلال محل الواردات (ISI).

ولكن على الرغم من إلغاء (ISI)، والتوجه نحو تشجيع التصدير وتحرير التجارة، والبدء في إجراءات الإصلاح الجمركي منذ منتصف التسعينيات إلا أن الحكومة الجديدة ظلت تركز على قطاعات معينة من خلال تصميم برامج من شأنها تحسين أداء تلك القطاعات وبخاصة في الأسواق العالمية. وأهم تلك القطاعات قطاع صناعة السيارات ومكوناتها، وقطاع الملابس والمنسوجات[٢].

وقد أخذ الدعم الموجه لهذين القطاعين شكل "مكمل التصدير – الاستيراد" (Import-Export Complementation) حيث يكون للمصدر فرصة الحصول على مكاسب إما نتيجة لقدرته على الاستيراد بدون جمارك (وذلك كما في حالة برنامج شهادة الاستيراد بدون جمارك بالنسبة لقطاع السيارات "Import Rebate Credit Certificate" (IRCC) أو تكون للمصدر الفرصة في الحصول على تعويض لما يتم دفعه من ضرائب على

---

(١) David Kaplan, Manufacturing Performance and Policy in South Africa –A Review. **op.cit.**, p.14.

(٢) Justin Barnes Raphael Kaplinsky and Mike Morris, **Industrial Policy in Developing Economies: Developing Dynamic Comparative Advantage in The South African Automobile Sector**, Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2003, p.3, 4.

الاستيراد (وذلك كما في حالة برنامج شهادة الائتمان الجمركي في قطاع الملابس والمنسوجات (DCCS)[1].

وسيتم تناول أهم ملامح وأهداف هذين البرنامجين، ومدى تحقق تلك الأهداف، وأثر ذلك على الأداء الصناعي لجنوب أفريقيا.

المطلب الأول

برنامج تنمية صناعة السيارات (MIDP)

تأسست صناعة السيارات في جنوب أفريقيا في بداية عشرينيات القرن العشرين في ظل حماية جمركية مرتفعة، وقد تطورت تلك الصناعة في البداية كصناعة تجميعية لخدمة احتياجات السوق المحلية، ثم بدأ الطلب ينمو بشكل سريع ومن ثم تطورت الصناعة منذ ذلك الحين بشكل ملموس[2]. وبحلول عام ١٩٦٠ بدأ اقتصاد جنوب أفريقيا يعاني من النقص الحاد في النقد الأجنبي وذلك في ضوء اعتماده على سياسات الإحلال محل الواردات، حيث تم توجيه رؤوس الأموال إلى القطاعات المنافسة للواردات على حساب القطاعات التصديرية مما نتج عنه تحيز واضح ضد التصدير. ولقد كانت السيارات أكثر الصناعات التي يتم تجميعها من مكونات يتم استيرادها من الخارج، وكانت نسبة المكون المحلي بها لا تتخطى ٢٠%.

وقد تجاوبت الحكومة مع تلك المشكلة بوضع برنامج المكون المحلي منذ عام ١٩٦١، وبحلول عام ١٩٧١ أصبح على أصحاب المصانع أن يلتزموا بنسبة لا تقل عن ٥٢% كمكون محلي، وخضع مجمعو السيارات الذين لا يلتزمون بتلك النسبة لرسوم جمركية مرتفعة للغاية على وارداتهم مما ساهم في ظهور صناعة أجزاء السيارات المحلية. وبحلول عام ١٩٧٧ وصلت نسبة المكون المحلي إلى ٦٦%[3].

ويعد عام ١٩٨٩ بمثابة نقطة تحول في صناعة السيارات، حيث تم الانتقال من سياسات الإحلال محل الواردات إلى سياسات تشجيع التصدير، وفي هذا الصدد خفضت نسبة المكون المحلي من ٦٦% إلى ٥٠%، ولكن تلك الإجراءات لم تؤت ثمارها المرجوة، ومن ثم

---

(١) David Kaplan, **op.cit.**, p.15.

(٢) **idem**

(٣) Anthony Black and Shannon Mitchell, **Policy in The South African Motor Industry; Goals, Incentives and Outcomes**, Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2002, p. 2.

تم وضع برنامج (MIDP) عام ١٩٩٥[١]، والذي تضمن تخفيض الرسوم الجمركية على المركبات الخفيفة وأجزاء السيارات، وإلغاء متطلبات المكون المحلي، وحصول الواردات من أجزاء السيارات على إعفاء من الجمارك يصل إلى ٢٧% من إجمالي قيمة السيارة. وتصميم برامج لتشجيع المصدرين للسيارات وأجزائها[٢].

وقد هدف (MIDP) إلى تحقيق ما يلي[٣]:-

- تحسين القدرة التنافسية العالمية للمنشآت داخل قطاع صناعة السيارات.
- الارتقاء بمعدلات نمو الصناعة من خلال زيادة صادراتها.
- الارتقاء بقدرة المركبة على التحمل.
- تحسين وضع الميزان التجاري للصناعة.
- زيادة معدلات التشغيل داخل الصناعة.

وهكذا فإنه يمكن القول بأن (MIDP) قد تم تصميمه لتعميق التوجه الخارجي للصناعة، ومن ثم الارتقاء بقدرتها التنافسية، وفي ذات الوقت الحفاظ على معدلات التشغيل والإنتاج المحلية، خصوصاً في ضوء ما تمثله تلك الصناعة من ثقل ملموس في اقتصاد جنوب أفريقيا بشكل عام.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تم وضع مجموعة من الحوافز التصديرية تزامنت مع فترة تخفيض الرسوم على الواردات (١٩٩٥-٢٠٠٢) [٤]. ومنذ البدء في البرنامج خضع (MIDP) لمراجعتين رئيسيتين كانت الأولى عام ١٩٩٩ والثانية عام ٢٠٠٢، ولقد نتج عن المراجعة الأولى للبرنامج مد فترته إلى عام ٢٠٠٧، بينما عملت المراجعة الثانية على مد

---

(١) **ibid**, p.4, 5.

(٢) **ibid**, p.6.

(٣) Justin Barnes and Mike Morris, **An Analysis of The Endogenous and Exogenous Factors Impacting on the Success of The Motor Industry Development Programme**, Center for Social and Development Studies (CSDS), Working Paper No. 27, (Durban: CSDS, March 2000), p. 2.

(٤) للمزيد من التفاصيل حول تلك الحوافز التصديرية انظر:
Anthony Black, **The Export Success of The Motor Industry Development Programme and The Implications for Trade and Industrial Policy**, Paper Presented at The (TIPS) Annual Forum 2002, pp. 1-5.
Justin Barnes and Mike Morris, **op.cit.**, p. 2, 3.
Justin Barnes, Raphael Kaplinsky and Mike Morris, **op.cit.**, p. 6.

البرنامج إلى عام ٢٠١٢، وكان الهدف الرئيسي من هاتين المراجعتين هو التحقق من مدى المصداقية في تنفيذ البرامج المصممة لتحفيز الصادرات[١].

ونظراً لأهمية ذلك البرنامج وأثره الملموس على الأداء الصناعي في جنوب أفريقيا فإنه يتعين التحقق من مدى قيامه بتحقيقه أهدافه المعلنة وذلك من خلال تحليل عدد من المؤشرات الاقتصادية لقطاع صناعة السيارات، حيث سيتم تقييم (MIDP) في ضوء أثره على الميزة التنافسية للقطاع، ومعدل نمو صادراته ووارداته و الميزان التجاري له، وتطور حجم انتاجه، ومساهمته في التشغيل، وحجم الاستثمارات المنفذة بداخله.

أولاً: صادرات وواردات قطاع صناعة السيارات والميزان التجاري له

زادت صادرات القطاع بشكل ملموس منذ تطبيق (MIDP)، ويعد هذا الأمر جزءاً لا يتجزأ من الاتجاه العام الذي ساد داخل قطاعات الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤، حيث زاد التوجه الخارجي للقطاع الصناعي مما ساهم في تحسين وضع الميزان التجاري له خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠١)، ويرجع ذلك بالأساس إلى نمو الصادرات، ولقد لعب قطاع السيارات دوراً ملموساً في هذا الصدد، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٤٨) والذي يشير إلى صادرات وواردات صناعة السيارات في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣) بالبليون رند، وكذلك الميزان التجاري للصناعة خلال نفس الفترة، حيث يتضح منه التزايد السريع والمتنامي لصادرات القطاع من ٤,٢ بليون رند عام ١٩٩٥ إلى ٤٠,٧ بليون رند عام ٢٠٠٣، كما يتضح أيضاً التزايد المطرد في وارداته من ١٦,٤ بليون رند عام ١٩٩٥ إلى ٤٩,٨ بليون رند عام ٢٠٠٣.

ولقد كان من أهم أهداف (MIDP) تحسين وضع الميزان التجاري لصناعة السيارات في جنوب أفريقيا. ويوضح الجدول رقم (٤٨) الميزان التجاري لتلك الصناعة بالبليون رند خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣)، ويلاحظ منه التزايد الملموس في قيمة صادرات صناعة المركبات منذ وضع البرنامج عام ١٩٩٥، كما تزايدت أيضاً قيمة الواردات. وعلى الرغم من استمرار العجز في الميزان التجاري للصناعة إلا أن قيمة هذا العجز بدأت في التضاؤل منذ عام ١٩٩٦ نتيجة لزيادة صادرات صناعة السيارات بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين.

ولقد قدر حجم تجارة جنوب أفريقيا من السيارات (الصادرات والواردات) عام ٢٠٠٢ بـ ٩٠,٣ بليون رند مقارنة بـ ٩٠,٥ بليون رند في عام ٢٠٠٣، ويشكل ذلك ١٧,١% من إجمالي حجم تجارة جنوب أفريقيا البالغ ٥٣٠ بليون رند عام ٢٠٠٣[٢].

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:
Department of Trade and Industry (DTI), **Current Developments in The Automotive Industry**, Sep. 2003, 2004, (Pretoria: DTI), p. 17.

(٢) DTI, Current Developments......... ,**op.cit.**, p.50.

ثانياً: مؤشرات الميزة التنافسية لقطاع صناعة السيارات

للتعرف على الميزة التنافسية التي يتسم بها قطاع صناعة السيارات في الأسواق العالمية يمكن الاستعانة بمقياس وضعه بورتر عام ١٩٩٠ لقياس الميزة التنافسية لنشاط معين أو لمنتج معين، ويمكن حسابه بالنسبة لقطاع صناعة السيارات في جنوب أفريقيا كالتالي:

الميزة التنافسية لصناعة السيارات = صادرات جنوب أفريقيا من السيارات / إجمالي صادرات جنوب أفريقيا ÷ صادرات العالم من السيارات / إجمالي الصادرات العالمية

وعندما تكون قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد الصحيح، فإن هذا يعني أن جنوب أفريقيا تمتلك ميزة تنافسية نسبية لصناعة السيارات مقارنةً بدول العالم، أما إذا انخفضت قيمته عن الواحد الصحيح فهذا يعني انخفاض الميزة التنافسية لجنوب أفريقيا في صناعة السيارات وذلك مقارنةً بدول العالم. ولقد قامت الدراسة بقياس تلك الميزة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣) أي منذ تطبيق برنامج (MIDP)، وذلك للتعرف على مدى تأثيره على الأداء التنافسي للصناعة. والجدول رقم (٥-٣) يلخص النتيجة التي تم التوصل إليها في هذا الصدد.

جدول (٥-٣)

الميزة التنافسية لصناعة السيارات بجنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣)

العام	الميزة التنافسية لصناعة السيارات (%)
١٩٩٥	٠,٢٩
١٩٩٦	٠,٢٥
١٩٩٧	٠,٢٨
١٩٩٨	٠,٣٦
١٩٩٩	٠,٥٨
٢٠٠٠	٠,٦٣
٢٠٠١	٠,٥٤
٢٠٠٢	٠,٨٢
٢٠٠٣	٠,٨٨

المصدر: لحساب الميزة التنافسية لصناعة السيارات بجنوب أفريقيا تم الاعتماد على إحصاءات التجارة التي تنشرها منظمة التجارة العالمية في موقعها الإلكتروني:

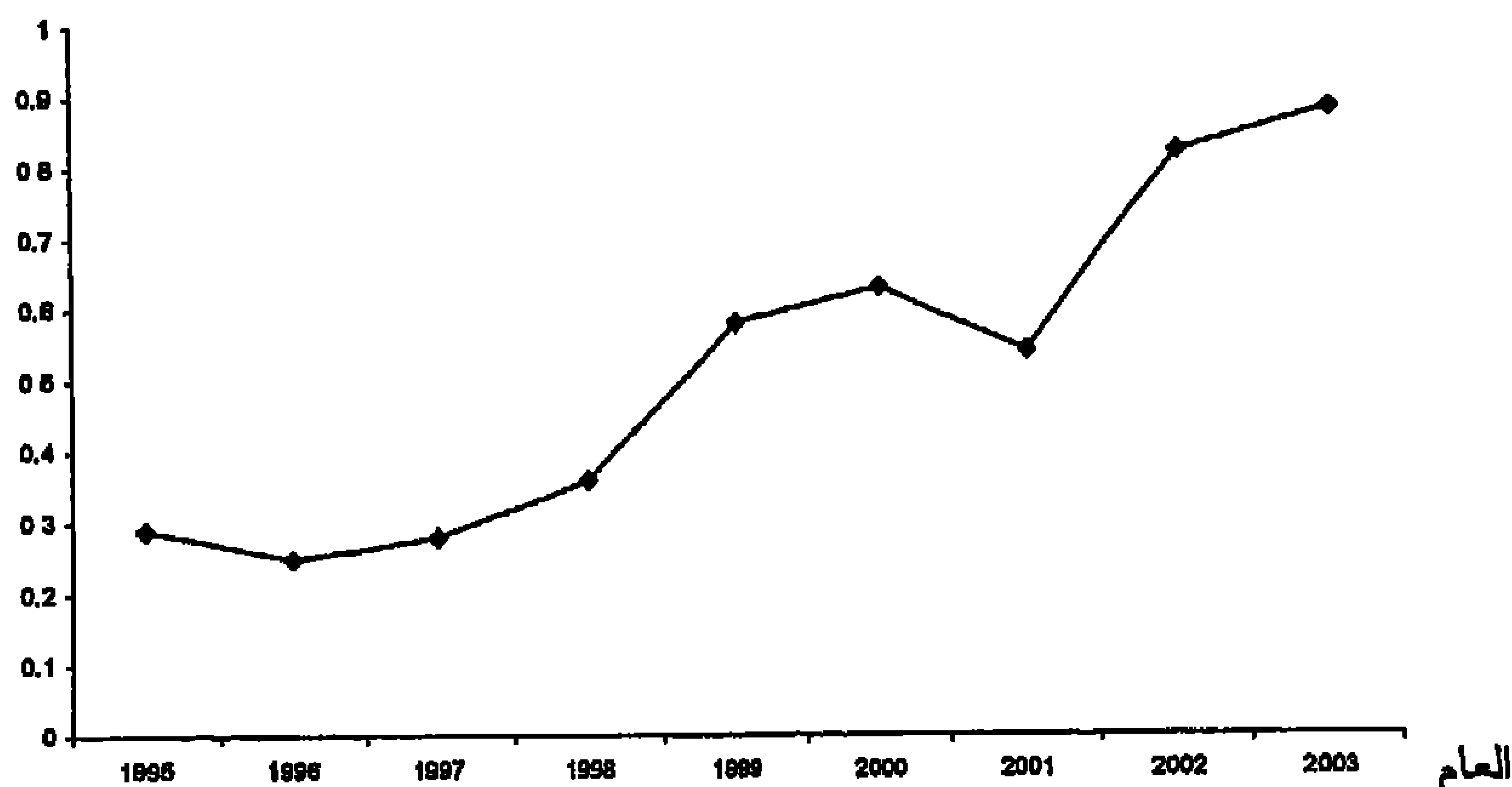
World Trade Organization (WTO), **Statistics Database**, (www.wto.org)

حيث اتضح من الجدول التزايد المستمر للميزة التنافسية لصناعة السيارات منذ تطبيق برنامج (MIDP)، هذا على الرغم من انخفاض قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح وهذا يعني تزايد الميزة التنافسية لصناعة السيارات العالمية مقارنةً بجنوب أفريقيا، إلا أن قيمة المؤشر

قاربت على الواحد الصحيح خلال عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ مما يدل على التحسن الملموس للأداء التنافسي للصناعة في الأسواق العالمية. وذلك يدل على نجاح البرنامج في الوفاء بأهدافه المتعلقة بالارتقاء بالأداء التنافسي للصناعة. ويمكن التعبير عن الأرقام الواردة بالجدول من خلال الشكل رقم (٣).

شكل رقم (٣)

الميزة التنافسية لصناعة السيارات



المصدر: من إعداد الباحثة

وقد قامت إحدى الدراسات بقياس القدرة التنافسية لقطاع صناعة السيارات بجنوب أفريقيا والمقارنة بينها وبين عدد من منافسيها العاملين بنفس الصناعة. حيث تمت مقارنة أداء المنشآت العاملة في مجال صناعة أجزاء السيارات في جنوب أفريقيا مع نظيراتها في كل من أوربا الغربية ودول شرق آسيا، ولقد توافرت بيانات لجنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠١)، بينما لم تتوافر بيانات عن منافسيها سوى لعام ٢٠٠١ فقط[١].

وخلصت الدراسة إلى أنه خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠١) تطور أداء المنشآت العاملة في مجال تصنيع مكونات السيارات في جنوب أفريقيا بشكل ملحوظ مقارنة بمنافسيها الذين

---

(١) لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد انظر:

Justin Barnes, Raphael Kaplinsky and Mike Morris, **op.cit.**, pp. 10-12.
Justin Barnes, **The Competitiveness of The South African Automotive Components Industry: Finding From The 1999 Follow-Up Study**, CSDS Research Report, No. 27, March 2000.

شملتهم الدراسة، بلْ وتفوقت جنوب أفريقيا على هؤلاء في معظم المؤشرات التي شملتها الدراسة[١].

ثالثاً: إنتاج قطاع صناعة السيارات

ساهم النمو السريع الذي تحقق داخل القطاع، وبخاصة صادراته في تغير الهيكل الصناعي، فلقد زادت مساهمة القطاع في إجمالي إنتاج قطاع الصناعة التحويلية من ٩,٧% إلى ١٣% خلال الفترة (١٩٩٤ – ٢٠٠٢)، كما زادت القيمة المضافة له، ففي بحث تشكل من ٤٦ قطاعاً فرعياً من قطاعات الصناعة التحويلية بجنوب أفريقيا، لوحظ ارتفاع ترتيب قطاع صناعة السيارات من حيث مساهمته في القيمة المضافة للصناعة التحويلية من المركز ٣٥ إلى المركز ١٨ وذلك خلال الفترة (١٩٩١–٢٠٠٠)[٢].

ويوضح الجدول رقم (٤٩) إجمالي الإنتاج المحلي بالنسبة لكل من السيارات، ومركبات النقل الخفيف، والثقيل، والمتوسط خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠٠٣). ويلاحظ منه تزايد إنتاج السيارات كنسبة من إجمالي الإنتاج من ٤٩,٥% عام ١٩٩٥ إلى ٦٢,٤% عام ١٩٩٧ تراجعت تلك النسبة عام ١٩٩٨ لتبلغ حوالي ٦٠%، ولكنها أخذت في التزايد خلال الفترة (٢٠٠١–٢٠٠٣)، كما يلاحظ أيضاً من الجدول تراجع إنتاج مركبات النقل الخفيف كنسبة من إجمالي الإنتاج وخاصة خلال الفترة (٢٠٠١–٢٠٠٣).

وطبقاً لتقرير (DTI) لعام ٢٠٠٤ عن تطور صناعة السيارات في جنوب أفريقيا فإن إنتاجها من السيارات والقاطرات قد زاد بنسبة ٤,٢% مقارنة بالزيادة التي حدثت في الإنتاج العالمي والتي بلغت ٢,٩% خلال عام ٢٠٠٣، واحتلت جنوب أفريقيا المرتبة رقم ٢٠ من حيث المساهمة في إجمالي الإنتاج العالمي للمركبات والذي بلغ ٦٠,٦ مليون وحدة، حيث تخطى إنتاجها المحلي كلاً من استراليا، وتايوان، وماليزيا، كما شكل إنتاجها من المركبات أكثر من ٨٤% من إجمالي الإنتاج الأفريقي، وحوالي ٠,٧% من إجمالي الإنتاج العالمي[٣].

رابعاً: التشغيل والإنتاجية بصناعة السيارات

وضع (MIDP) هدفاً يتعلق بالحفاظ على مستويات التشغيل داخل قطاع صناعة السيارات ومكوناتها، وسعى إلى تحقيق ذلك الهدف لترتفع مساهمة القطاع في إجمالي عدد

---

(١) Justin Barnes, Raphael Kaplinsky and Mike Morris, **op.cit.**, p. 11, 12.

(٢) **ibid.**, p. 8.

(٣) DTI, Current Developments........., **op.cit.**, p.23.

المشتغلين بقطاع الصناعة التحويلية بجنوب أفريقيا من ٥% إلى ٦,٢% خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠١)[١].

وطبقاً لتقرير الوزارة لعام ٢٠٠٤، فإن القطاع بدأ يسجل نمواً ملحوظاً في أعداد المشتغلين به منذ عام ١٩٩٩، حيث بلغ إجمالي عدد المشتغلين به عام ١٩٩٩ حوالي ٢٨٧٠٨٧ عاملاً، ثم زاد هذا العدد إلى ٢٨٨٣٧٥ عاملاً عام ٢٠٠٠، واستمر عدد المشتغلين بالقطاع في التزايد خلال عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢، حيث بلغ عددهم ٢٩٣١٠٠، ٢٩٧٤٧٠ عاملاً على التوالي، بل إن هذا العدد بلغ ٣٠٣٧٠٠ عامل عام ٢٠٠٣ مما يدل على أن البرنامج قد سعى إلى تحقيق هدفه المتعلق بالحفاظ على بل وزيادة أعداد المشتغلين بقطاع صناعة السيارات في جنوب أفريقيا، حيث نما هذا العدد بحوالي ١,٤% سنوياً في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٣)[٢].

أما بالنسبة للإنتاجية في قطاع صناعة السيارات فإنه يمكن القول – بصفة عامة – بأن هناك انخفاضاً ملحوظاً في مستويات الإنتاجية بالقطاع. ويوضح الجدول رقم (٥٠) الرقم القياسي لإنتاجية العمل ورأس المال بالقطاع خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠١)، مع مقارنته بالرقم القياسي للإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية ككل خلال نفس الفترة أيضاً، ويتضح منه انخفاض إنتاجية العمل في القطاع مقارنة بإنتاجيته في قطاع الصناعة التحويلية ككل وذلك خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٨)، ولكن منذ عام ١٩٩٩ بدأت الإنتاجية بالقطاع في التنامي وتخطت مستوياتها السائدة في قطاع الصناعة التحويلية. أما بالنسبة لإنتاجية رأس المال داخل قطاع صناعة السيارات فقد اتسمت بالانخفاض خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠١) مقارنة بمثيلتها في قطاع الصناعة التحويلية[٣].

خامساً: الاستثمارات المنفذة بقطاع صناعة السيارات

يعد قطاع صناعة السيارات ومكوناتها أحد أهم مصادر الاستثمارات الصناعية في جنوب أفريقيا، إذ تنامت الاستثمارات داخل القطاع منذ بداية تطبيق (MIDP). ويوضح الجدول رقم (٥١) الإنفاق الاستثماري داخل القطاع خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٣) بالبليون رند، ويتضح منه التزايد المستمر في الإنفاق الاستثماري داخل القطاع من ١,٣٤٣ بليون رند عام ١٩٩٨ إلى ٢,٣٢٥ بليون رند عام ٢٠٠٣.

---

(١) Justin Barnes, David Kaplinsky and Mike Morris, **op.cit.**, p. 8.

(٢) DTI, Current Development……, **op.cit.**, p.76.

(٣) David Kaplan, **op.cit.**, p. 18, 19.

وبعد استعراض أهم مؤشرات الأداء لقطاع صناعة السيارات في جنوب أفريقيا وذلك في ضوء تطبيق برنامج (MIDP) اتضح أن هذا البرنامج يعد من أنجح البرامج التي صممتها (DTI) ضمن سياستها الصناعية بعد عام ١٩٩٤، والتي تقوم على استهداف قطاعات صناعية معينة وتصميم برامج من أجل النهوض بأداء تلك القطاعات، وبقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني

برنامج شهادة الائتمان الجمركي بصناعة الملابس والمنسوجات

Duty Credit Certificate Scheme (DCCS)

لقد توجه اهتمام الحكومة بذلك القطاع منذ أواخر الثمانينيات، حيث تم تصميم برنامج التكيف الهيكلي لصناعة الملابس والمنسوجات عام ١٩٨٩، وعرض هذا البرنامج منحاً معفاة من الجمارك يتم استخدامها في الاستيراد ويمكن المتاجرة بها، ولكن هذا البرنامج أُنتقد لأنه ساهم في استيراد منتجات نهائية من الملابس والمنسوجات، ومن ثم تم إلغاؤه وحل محله (DCCS)(١).

فمنذ بداية التسعينيات، اتجهت (DTI) إلى تخفيض التعريفات الجمركية على الملابس مع إلغاء تعريفات معينة والحد من التعريفات القيمية وتخفيضها إلى حد أقصى بلغ ٤٠% بحلول عام ٢٠٠٢، أما بالنسبة للمنسوجات فإنه تم تخفيض التعريفات الجمركية على الغزل من ٥٠% عام ١٩٩٣ إلى ٢٢% عام ٢٠٠٣، وعلى النسيج من ٣٥% إلى ٥%، إضافة إلى ذلك فإن المنشآت التي تستورد الغزل أو النسيج من أجل إنتاج ملابس للتصدير أصبحت تعفى من الجمارك على هذا الغزل والنسيج، كما تم منح العديد من الحوافز التصديرية للمنتجين في هذا القطاع كان أهمها (DCC) والذي امتد حتى بداية عام ٢٠٠٥، ويسمح هذا البرنامج للمنشآت باسترداد ما تم دفعه من جمارك على مستلزمات إنتاجية تم استيرادها لتصنيع منتجات تصديرية، ويعتمد مدى الدعم المقدم على نوعية المنتج المصدر حيث يقدم أكبر دعم للملابس يليها النسيج يليها الغزل، أي أن قيمة (DCC) في تناقص حيث تتزايد قيمتها في حالة الملابس إلى أن تصل إلى أقل قيمة لها في حالة الغزل، كما يتم تقديم الدعم للمنشآت التي تصدر أكثر من ١٥% من إيراداتها(٢).

---

(١) Simon Roberts and John Thoburn, Globalization and The South African Textiles Industry, **op.cit.**, p.36.

(٢) David Kaplan, Manufacturing Performance ...., **op.cit.**, p.28, 29.

وهكذا فإنه بالإضافة إلى أرباحهم التصديرية، فإن مصدري الملابس والمنسوجات يحصلون على أرباحاً إضافية من خلال حصولهم على (DCC) حيث يستعيدون ما قد قاموا بدفعه من رسوم على الواردات وذلك تبعاً لمستوى أرباحهم التصديرية.

وعلى العكس من قطاع صناعة السيارات، فإن قطاع الملابس والمنسوجات شهد تدهوراً ملحوظاً سواء في معدلات نمو إنتاجه أو صادراته منذ عام ١٩٩٥.

فبالنسبة للمنسوجات، انخفض إنتاج الصناعة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢) بينما تزايدت صادراتها ولكن بمعدل بطيء. أما بالنسبة لصناعة الملابس، فقد حدث انخفاض ملموس في إنتاجها، بينما حدثت زيادة في صادراتها، إذ زادت نسبة الصادرات/ الإنتاج في قطاع المنسوجات من ٩% إلى ٢٢%، وفي قطاع الملابس من ٦% إلى ٢٢% وذلك خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢) (١).

ولعل أحد أهم الملامح التي اتسم بها قطاع الملابس والمنسوجات في جنوب أفريقيا هو تباطؤ معدل نمو الصادرات من الملابس إلى الأسواق الرئيسية وبخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عقب تطبيق قانون الفرص والنمو الأفريقي African Growth and Opportunity Act (AGOA). فخلال عام ٢٠٠٢ قدرت صادرات الملابس والمنسوجات بما يقرب من ٧ بلايين رند فقط، حيث تناقص نصيب جنوب أفريقيا من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد بعد تطبيق (AGOA)، بينما زاد نصيب الدول الأفريقية الأخرى من أسواقها في إطار القانون مثل كينيا، وليسوتو، ومدغشقر، وموريشيوس، كما تضاءلت الاستثمارات المنفذة داخل القطاع على الرغم من تطبيق القانون، بينما شهدت الدول سابقة الذكر زيادة في الاستثمارات المنفذة داخل قطاع الملابس والمنسوجات بها وبخاصة ليسوتو(٢).

ويمكن التعرف على الميزة التنافسية لصناعة الملابس والمنسوجات بتطبيق نفس المؤشر الذي سبق استخدامه عند قياس الميزة التنافسية لصناعة السيارات والجدول رقم (٥-٤) يوضح قيمة هذا المقياس خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣) أي منذ تطبيق برنامج (DCCS).

---

(١) **ibid**, p. 25.

ولمزيد من التفاصيل حول أهم مؤشرات أداء قطاع صناعة الملابس والمنسوجات انظر:

Justin Barnes, **A Strategic Assessment of The South African Clothing Sector**, Paper for (NEDLAC), (Pretoria: NEDLAC, 26 July 2005), pp.3-8.

(٢) Simon Roberts and John Thobum, **op.cit.**, p.20.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

David Kaplan, **op.cit.**, pp. 25-27.

جدول (٥-٤)

الميزة التنافسية لصناعة الملابس والمنسوجات خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣)

العام	الميزة التنافسية لصناعة الملابس والمنسوجات (%)
١٩٩٥	٠,٢٣
١٩٩٦	٠,٢٤
١٩٩٧	٠,٢٣
١٩٩٨	٠,٢٢
١٩٩٩	٠,٢٥
٢٠٠٠	٠,٢٧
٢٠٠١	٠,٢٩
٢٠٠٢	٠,٣١
٢٠٠٣	٠,٣٠

المصدر: لحساب الميزة التنافسية لصناعة الملابس والمنسوجات بجنوب أفريقيا تم الاعتماد على إحصاءات التجارة التي تنشرها منظمة التجارة العالمية في موقعها الإلكتروني:

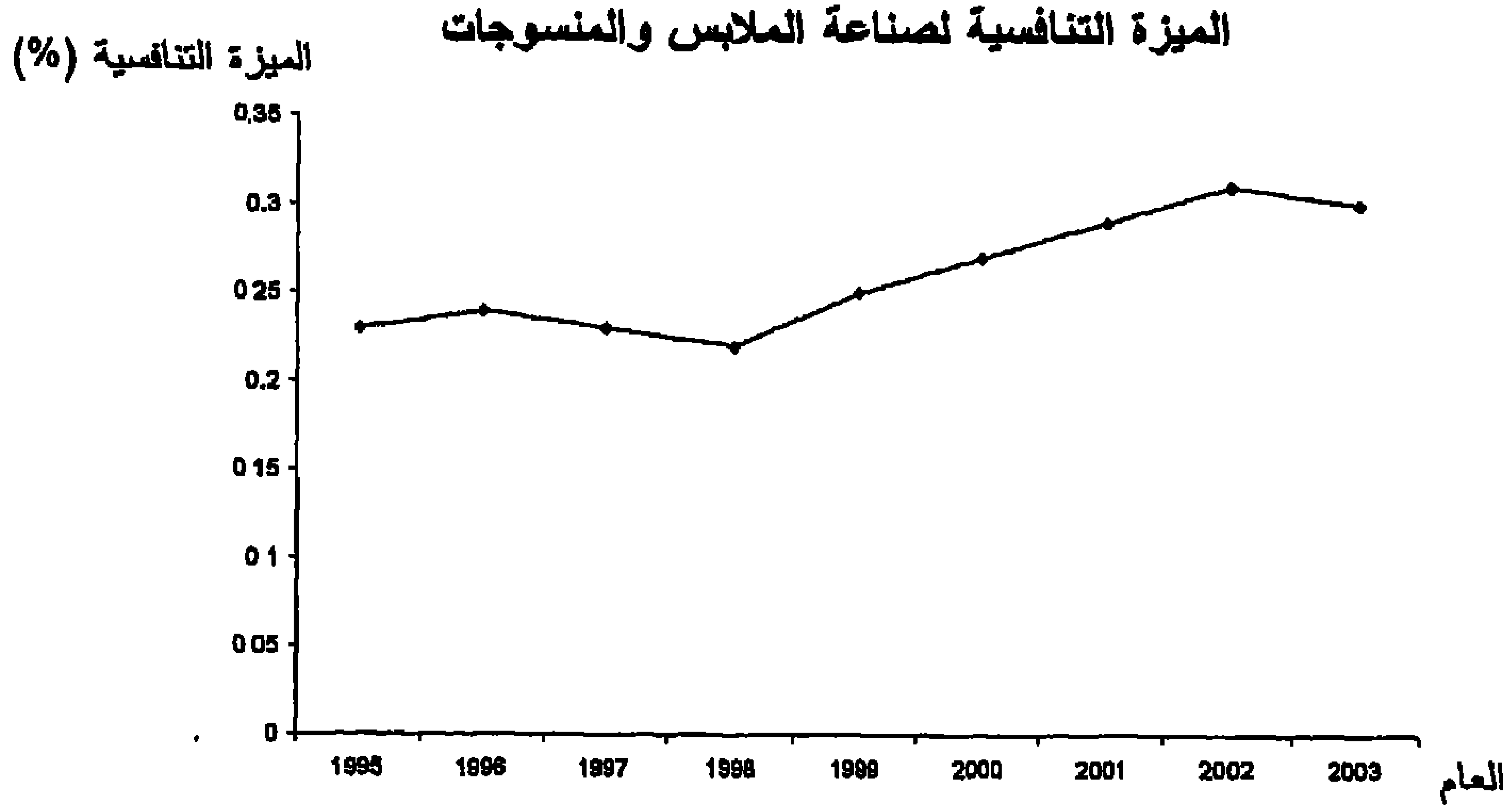
World Trade Organization (WTO), **Statistics Database**, (www.wto.org)

ويتضح من الجدول الانخفاض المستمر لقيمة المؤشر عن الواحد الصحيح، مما يعني تراجع الميزة التنافسية التي تتسم جنوب أفريقيا في صناعة الملابس والمنسوجات داخل الأسواق العالمية.

وعند مقارنة الأرقام الواردة بالجدول (٥-٤) مع تلك التي وردت بالجدول (٥-٣) تتضح الفجوة الملموسة بين كل من صناعتي الملابس والمنسوجات، والسيارات من حيث ميزتها التنافسية، حيث لم ينجح برنامج (DCCS) في دفع عجلة الصادرات بقطاع صناعة الملابس والمنسوجات بل تراجعت قيمة تلك الصادرات بشكل ملموس وذلك مقارنةً بصادرات قطاع صناعة السيارات. وهذا دليل على نجاح برنامج (MIDP) مقارنةً ببرنامج (DCCS). ويمكن التعبير عن الأرقام الواردة بالجدول (٥-٤) من خلال الشكل رقم (٤).

شكل رقم (٤)

الميزة التنافسية لصناعة الملابس والمنسوجات



المصدر: من إعداد الباحثة

والسؤال الذي يطرح نفسه، هو لماذا لم يحدث برنامج (DCCS) أثراً ملموساً على صادرات قطاع الملابس والمنسوجات؟

والإجابة تكمن في ثلاثة عوامل رئيسية ساهمت في الحد من أثر (DCCS) على الصادرات من الملابس والمنسوجات مقارنة ببرنامج (MIDP) في قطاع صناعة السيارات، وهي:

(١) تعد (DDCS) بديلاً عن الإعفاءات الجمركية التي تحصل عليها المنشآت العاملة بقطاع صناعة الملابس والمنسوجات نتيجة قيامها باستيراد الغزل والنسيج وتصنيعه بغرض تصديره. فالمنشآت المستفيدة من هذه الإعفاءات لا يمكنها استخدام (DCC)، وليس من المعروف بالتحديد كم عدد هذه المنشآت، وما هي نسبة مساهمتها في الصادرات؟ ولكن الأمر المؤكد هو أن هناك عدداً كبيراً للغاية من المصدرين المستفيدين منها، ويساهمون بنسبة تتراوح بين ٥٥% إلى ٦٠% من إجمالي صادرات الملابس، ويركزون معظم صادراتهم في الأسواق الأمريكية.

ولكن بالنسبة لصناعة السيارات فإن المنشآت العاملة بها تحصل على (IRCC)، وكذلك على إعفاءات جمركية على وارداتها[١].

---

(١) ibid, p.29, 30.

(٢) يقوم المصدرون في قطاع الملابس والمنسوجات بدفع جميع الرسوم الجمركية المستحقة على وارداتهم من المدخلات الإنتاجية من أجل أن يتأهلوا للحصول على (DCC)، وهذا يضعف من الحافز التصديري لدى تلك المنشآت طالما أن (DCC) تستفيد منها فقط المنشآت التي تواجه رسوماً جمركية مرتفعة على مدخلاتها الإنتاجية المستوردة.

وهكذا فإن على المصدرين في جنوب أفريقيا لكي يحصلوا على ذلك الحافز التصديري أن يقوموا بدفع رسوم جمركية عالية على مدخلاتهم المستوردة، وعلى العكس من ذلك، نجد أن المصدرين في قطاع صناعة السيارات ومكوناتها لا يقومون بدفع أية رسوم جمركية على مدخلاتهم الإنتاجية[١].

(٣) أن مصدري الملابس والمنسوجات لكي يتأهلوا للحصول على (DCC) فإنه يلزم أن يستوفوا بعض المتطلبات – غير الموجودة في حالة (IRCC) – مثل وضع برامج تدريبية للعمال، والارتقاء بالقدرة التنافسية، وتحسين ظروف العمل، ومن ثم فإن على المنشآت أن تقوم بإنفاق جزء من ميزانية الأجور على التدريب، والارتقاء بالقدرة التنافسية، ومثل تلك الشروط لا تطبق في حالة (IRCC) ، كما أن الصادرات التي دفعت جماركها بالكامل هي التي تحصل على (DCC)، ومن ثم فإن تلك المدفوعات الجمركية يتم إنفاقها قبل الحصول على (DCC) بشهور طويلة، وهذا التأخير في الحصول على ذلك الحافز التصديري يعني المزيد من النفقات مما يقلل من الأثر المرغوب له[٢].

وهكذا فإنه يمكن القول بأن برنامج تنمية صناعة السيارات Motor Industrial Development Programme (MIDP) أحد أهم نقاط القوة في السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤. وعلى الجانب الآخر فإن برنامج شهادة الائتمان الجمركي، Duty Credit Certificate Scheme (DCCS) والموجه لقطاع الملابس والمنسوجات قد حقق نتائج محدودة، ولم يكن أداؤه جيداً مقارنة بـ (MIDP).

ورغم ما تقدم فإن معظم مصدري الملابس والمنسوجات المستخدمين (DCC) قد أقروا بانخفاض ربحية التصدير بدونها، ففي دراسة استضافت عشرين من مصدري الملابس

---

(١) ibid, p.30.

(٢) idem

في الكيب الغربي، وديربان، كان من بينهم أربعة مصدرين فقط رأوا أن صـــادراتهم ســتكون مربحة في غياب (DCC)(١).

والجـــدير بالـــذكر أنـــه تـــم وضـــع برنـــامج مؤقـــت للملابـــس والمنســـوجات (Interim Clothing and Textiles Scheme) بدأ العمل به منذ أبريل مـــن عـــام ٢٠٠٥ وينتهي في مارس عام ٢٠٠٧، وقد حل هذا البرنامج محل (DCCS). ويعتمد هذا البرنـــامج المؤقت على العديد من الحوافز التي تضمنها (DCCS)، وحتى نهاية عام ٢٠٠٥ لم تصـــدر (DTI) أية تقارير بشأن هذا البرنامج(٢).

---

(١) **ibid**, p.31.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

Peter Gibbon, **South Africa and Global Commodity Chain for Clothing: Export Performance and Constraints**, Center for Development Research, Working Paper, No. XIX, (Copenhagen: Center for Development Research, 2002).

(٢) Justin Barnes, A Strategic Assessment ...., **op.cit.**, p. 9,10.

خاتمـــــة

خاتمـــة

في ختام هذه الدراسة، وفي ضوء الأهداف التي تبنتها، يتعين إلقاء الضوء على أهم ما ورد بها وما توصلت إليه من نتائج فقد بدأت الدراسة بعرض تحليل أهـم ملامـح اقتصـاد جنوب أفريقيا والدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في هذا الاقتصـاد، والـذي يمثـل خلفيـة ضرورية لتفهم الكثير من الأسس التي قامت عليها السياسات الاقتصادية لجنوب أفريقيا بشكل عام بعد عام ١٩٩٤، وسياستها الصناعية على وجه الخصوص، وفـي هـذا الصـدد يمكـن استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

- اتضح من الدراسة أن جنوب أفريقيا من أكثر دول قارة أفريقيا تقـدماً مـن الناحيـة الاقتصادية، كما تقع في مصاف الدول ذات الدخل الأعلى من المتوسط، وعلى الرغم من هذا التقدم فإنها في الوقت نفسه تعد من أكثر دول العالم التي تعـاني مـن عـدم المساواة في توزيع الدخل، حيث بلغ معامل جيني بهـا ٥٩,٣% عـام ٢٠٠٢، هـذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات الإصـابة بمـرض نقـص المناعـة المكتسبة (الإيدز)، كما ترتفع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر.
- كما توصلت الدراسة إلى حدوث تغييرات ملموسة في الهيكـل الاقتصـادي لجنـوب أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضت مساهمة القطاعات الأولية فـي النـاتج المحلي الإجمالي، في حين تزايد نصيب القطاعات الخدمية من ذلـك النـاتج بشـكل ملحوظ، بينما حققت القطاعات الثانوية ثباتاً نسبياً في نصيبها من هذا الناتج، ولعل هذا الأمر يعود إلى تحول الاتجاه من الاعتماد على المنتجات الأولية ذات القيمة المضـافة المنخفضة إلى الاعتماد على المنتجات الأكثر تعقيداً ذات القيمة المضافة الأعلى.
- أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية لجنوب أفريقيا فقد توصلت الدراسة إلى اضـطلاعها بدور محوري في اقتصاد تلك الدولة خصوصاً عقب التحول الديمقراطي بها، وذلـك يتضح من ارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، كمـا يلاحـظ حـدوث تحسن نسبي في ميزان مدفوعاتها في السنوات الأخيرة، وبخاصة حساب رأس المال، ويرجع ذلك إلى زيادة التدفقات الرأسمالية الأجنبية بشكل ملموس وبخاصة منـذ عـام ١٩٩٥.
- وفي سياق عرضها للدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في اقتصاد جنوب أفريقيا قامت الدراسة بتناول ذلك الدور من خلال الإشارة إلى مساهمة ذلك القطـاع فـي النـاتج المحلي وتطور القيمة المضافة له، والتي أخذت في التزايد منـذ عـام ١٩٩٤، كمـا

حاولت الدراسة التعرف على معدلات التشغيل داخل القطاع الصناعي والتي تبين الانخفاض المستمر لها بسبب الاتجاه نحو تطبيق تكنولوجيات إنتاجية كثيفة رأس المال. وبالإضافة إلى ما تقدم تمت الإشارة إلى دور ذلك القطاع في التجارة والاستثمار، وتبين الزيادة المستمرة في كل من صادرات وواردات القطاع خصوصاً في ضوء البرامج والسياسات المتبعة لتشجيع التصدير منذ التسعينيات. أما عن الاستثمارات المنفذة بالقطاع فقد لوحظ تراجع معدلات الاستثمار به بشكل ملموس وذلك مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ولعل السبب وراء ذلك يعود إلى توجه المزيد من الاستثمارات إلى القطاعات الخدمية على حساب القطاع الثانوي وبخاصة الصناعة التحويلية.

وللإجابة على التساؤل الأول الذي سبق أن أثارته الدراسة في مقدمتها والمتعلق بأهم معالم السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا قبل عام ١٩٩٤، فإنه تم عرض وتحليل الأبعاد النظرية للسياسة الصناعية بشكل عام والتي تمثل خلفية ضرورية لتفهم السياسة الصناعية المطبقة في جنوب أفريقيا، وتم التوصل في هذا الصدد إلى عدد من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- اتضح من الدراسة عدم وجود مفهوم محدد للسياسة الصناعية فلازال هذا المفهوم مثاراً للكثير من الجدل، حيث لا يوجد اتفاق على تعريف محدد للسياسة الصناعية؛ فهناك اتجاه يتبنى تعريفاً للسياسة الصناعة شديد الاتساع يدخل فيه كافة السياسات الاقتصادية الأخرى التي تتبناها الحكومة، والتي من شأنها التأثير على السياسة الصناعية والأداء الصناعي للدولة، وهناك اتجاه آخر يقصر ذلك التعريف على السياسات والإجراءات التي تستهدف القطاع الصناعي مباشرة، وبين هذين الاتجاهين، هناك مجال لتعريفات أخرى تضيق وتتسع حسب اتجاه الباحث إلى التوفيق بين هذين الاتجاهين بما يخدم هدف البحث، ويتيح في نفس الوقت نتائج ذات مغزى.
- كما أشارت الدراسة إلى أهم تصنيفات السياسة الصناعية، واتضح أنه يمكن تصنيفها وفقاً لعدة معايير تشمل: نطاق عمل تلك السياسة، والبعد الزمني لها، وتركيز تلك السياسة، وآليات تنفيذها. فهناك السياسة الصناعية العامة أو غير الانتقائية، وهناك السياسة الصناعية الخاصة بأنشطة محددة، كما أن هناك السياسات الصناعية الخاصة بأقاليم أو مناطق أو صناعات محددة، وأخيراً فإن هناك السياسة الصناعية الخاصة بشركات محددة أو بمشروعات محددة.

- انتقلت الدراسة بعد ذلك إلى التعرف على أهم مراحل عملية صياغة السياسة الصناعية لبلد ما، واتضح من تناول تلك المراحل أن تلك العملية تبعد كل البعد عن كونها عملية استاتيكية، بل على العكس تستدعي توافر معلومات وبيانات يتم تحديثها بشكل مستمر.

- وارتكازاً على ما تقدم عرضت الدراسة لأهم المناهج التي سادت جنوب أفريقيا بشأن سياستها الصناعية والمتمثلة في منهج البنك الدولي، ومنهج ما بعد الفوردية، ومنهج البورتريه، ومنهج الاقتصاد السياسي وذلك منذ بداية التسعينيات، وتوصلت إلى اتفاق كل تلك المناهج على أهمية تشجيع قطاع الصناعة التحويلية، ولكنها اختلفت في كيفية بلوغ ذلك الهدف، وطبيعة دور الدولة في هذا الصدد. وفي إطار ذلك تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن جنوب أفريقيا لم تكن لديها خلال فترة التسعينيات استراتيجية صناعية واضحة المعالم تشتمل على مجموعة متكاملة من الأدوات والأهداف، إلا أن الوثيقة الصادرة عن (DTI) عام ٢٠٠١ تحت عنوان:

الاستراتيجية التكاملية للصناعة التحويلية "An Integrated Manufacturing Strategy" تعد بمثابة نقطة الانطلاق للسياسة الصناعية في جنوب أفريقيا.

- وبعد عرض الإطار النظري للسياسة الصناعية قامت الدراسة بتناول وتحليل تلك السياسة قبل عام ١٩٩٤، أي قبل انتهاء نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، وذلك بتقسيم تلك الفترة إلى ثلاث مراحل: تناولت المرحلة الأولى منها السياسة الصناعية قبل عام ١٩٢٥، أما الثانية فتناولت الفترة التي شهدت تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات، وعرضت الثالثة للفترة التي شهدت تطبيق سياسة التصنيع للتصدير، وقد توصلت الدراسة إلى تراجع أداء قطاع الصناعة التحويلية خصوصاً منذ منتصف السبعينيات؛ وذلك بسبب الأسوار الحمائية المرتفعة المفروضة على الصناعات المحلية في إطار سياسة (ISI) والتي أضرت كثيراً بالقدرة التنافسية لذلك القطاع، بل إن الإجراءات التي اتبعت منذ بداية الثمانينيات لتشجيع التصدير وإلغاء التحيز الذي كان يمارس ضده، والبرامج المتبعة لتحرير التجارة منذ تلك الفترة صاحبها المزيد من إجراءات الحماية وبخاصة داخل قطاع الصناعة التحويلية، والذي بلغت معدلات الحماية به أعلى مستوى لها مقارنة بقطاعي التعدين والزراعة، كما كان لنظام الفصل العنصري دوره البارز في تراجع معدلات النمو والتشغيل والاستثمار والإنتاجية داخل القطاع الصناعي بجنوب أفريقيا.

- وفي محاولة للتغلب على الآثار السلبية للسياسات العنصرية السابقة اتجهت وزارة التجارة والصناعة (DTI) بجنوب أفريقيا إلى اتباع إجراءات محددة لمعالجة تلك الآثار ارتكزت بالأساس على تحرير التجارة، والتحول نحو التركيز على جانب العرض بدلاً من جانب الطلب وقد دفعها نحو ذلك عدد من المحددات الجديدة التي طرأت على السياسة الصناعية، والتي استوجبت إجراء تعديلات على تلك السياسة، وفي محاولة للإجابة على التساؤل الثاني الذي أثارته الدراسة والمتعلق بأهم المحددات التي أثرت على السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤، تم تقسيمها إلى محددات داخلية وإقليمية وخارجية قامت الدراسة بتناول أهمها وتوضيح أثره على السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤.
- وقد سعت الدراسة إلى الإجابة على التساؤلين المثارين في مقدمتها بشأن أهم المعالم الرئيسية للسياسة الصناعية في جنوب أفريقيا سواء بعد عام ١٩٩٤ أو بعد عام ٢٠٠٠ من خلال عرض أهم أدوات السياسة الصناعية بعد عام ١٩٩٤ قامت الدراسة بتقسيمها إلى عدد من السياسات منها: السياسة الاستثمارية، والسياسة التكنولوجية، وسياسة تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة، وسياسة سوق العمل، والسياسة التجارية، وسياسة المنافسة، وأخيراً السياسات الاقتصادية الكلية، وتم تناول أهم البرامج المصممة من قبل (DTI) في إطار كل سياسة من تلك السياسات، وقد توصلت الدراسة إلى أن عدداً من هذه البرامج تم إلغاؤه لثبوت عدم فاعليته في حين استمرت الوزارة في تطبيقها للبعض الآخر منها مع إجراء بعض التعديلات عليه.
- وقد اتضح من الدراسة أن السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا شهدت تحولاً آخر منذ عام ٢٠٠٠، وقد تم التعبير عن هذا التحول من خلال وثيقتين أصدرتهما وزارة التجارة والصناعة (DTI)، وتم عرض الأسس والأهداف التي ارتكزت عليهما هاتان الوثيقتان. وتبين من هذا العرض أن السياسة الصناعية لم تعد ترتكز على المحددات التقليدية للقدرة التنافسية، ولكن ظهرت محددات جديدة استوجبت أخذها في الاعتبار، كما اتجهت (DTI) إلى تنمية رأس المال البشري، والارتقاء بمستوى مهارات قوة العمل، وذلك في ضوء أهدافها المتعلقة بالتحول نحو التركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).
- وفي محاولة لتقييم السياسة الصناعية والأداء الصناعي لجنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤، وسعياً للإجابة على التساؤل الخامس من تساؤلات الدراسة، ركزت الدراسة على عدد من المعايير المحددة لتقييم أداء القطاع الصناعي وذلك في ضوء السياسات

والبرامج المنفذة بذلك القطاع، كما حاولت التعرف على مستوى أداء تلك السياسات الصناعية على المستوى القطاعي من خلال التركيز على قطاعين صناعيين هما صناعة السيارات، وصناعة الملابس والمنسوجات. ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في هذا الصدد في النقاط التالية:

١- حقق قطاع الصناعة التحويلية بجنوب أفريقيا معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال فترة التسعينيات وذلك مقارنة بتلك المعدلات التي حققها خلال فترة الثمانينيات، ولكنها في ذات الوقت تعد أقل من معدلات النمو التي حققها ذلك القطاع في الدول التي تمر بنفس مراحل التنمية، ولكن القطاع بدأ في التحسن التدريجي منذ نهاية التسعينيات حيث ارتفع معدل نمو إنتاجه. هذا على الرغم من التدهور العام الذي أصاب الاقتصاد العالمي خلال تلك الفترة.

٢- منذ عام ١٩٩٤ شهد قطاع الصناعة التحويلية بجنوب أفريقيا انخفاض معدلات نمو القطاعات منخفضة التكنولوجيا، وثباتاً نسبياً في معدل نمو القطاعات متوسطة التكنولوجيا، وارتفاعاً ملحوظاً في معدل نمو القطاعات عالية التكنولوجيا، وهذا الأمر يتسق إلى حد كبير مع الاتجاهات العالمية نحو التركيز على المنتجات الصناعية الأكثر تعقيداً في ضوء زيادة دخول الأفراد وارتفاع مستوى معيشتهم.

٣- شهد قطاع الصناعة التحويلية زيادة ملموسة في صادراته ووارداته؛ ففي جانب الصادرات اتضح للباحثة التزايد الكبير في نسبة المنتجات الصناعية المصدرة من إجمالي صادرات جنوب أفريقيا، ولكن مازال معدل نمو الصادرات الصناعية لجنوب أفريقيا أقل من مثيله في الدول الصناعية متوسطة الدخل، كما يلاحظ حدوث تغيرات هيكلية في مكونات تلك الصادرات؛ فبعد أن كان يغلب عليها المنتجات المعدنية والأولية تراجع نصيب تلك المنتجات لصالح المنتجات الصناعية الأكثر تعقيداً. ولقد خلصت الدراسة إلى أن السبب وراء زيادة الصادرات الصناعية في جنوب أفريقيا يرجع إلى وجود سياسة صناعية فعالة ساهمت في توجيه المزيد من الاهتمام والتشجيع للقطاعات التصديرية خصوصاً في ضوء إجراءات تحرير التجارة والحوافز التصديرية الممنوحة للقطاعات الصناعية المختلفة، كما ساهمت سياسة تخفيض سعر الصرف في إعطاء دفعة قوية للصادرات الصناعية، وبالإضافة لما تقدم فإن تطبيق تكنولوجيات إنتاجية متقدمة نسبياً وتطوير التكنولوجيا القائمة بالفعل ساهم هو الآخر في إحداث زيادات ملموسة في إنتاجية العمل داخل قطاع الصناعة

التحويلية مما انعكس بدوره على تخفيض نفقات وحدة العمل، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية في الأسواق العالمية.

٤- وفي جانب الواردات اتضح للباحثة تزايد نسبة الواردات من المنتجات الرأسمالية والوسيطة التي يعتمد عليها القطاع الصناعي في جنوب أفريقيا بشكل مكثف مما انعكس بدوره على تزايد واردات ذلك القطاع بالنسبة لإجمالي إنتاجه بشكل ملحوظ وبخاصة منذ عام ١٩٩٤، كما انعكس ذلك أيضاً على الميزان التجاري للقطاع والذي لا يزال سالباً نتيجة لعدم قدرة الزيادة الملموسة في صادراته على تعويض الزيادة في وارداته من السلع والمنتجات الرأسمالية والوسيطة.

٥- أما فيما يتعلق بالقدرة التنافسية للقطاع فإنه على الرغم من أن أحد أهم الأهداف التي ارتكزت عليها السياسة الصناعية بجنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤ تمثل في السعي نحو الارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع، فإن هناك العديد من القطاعات الصناعية الفرعية التي لا تتسم بارتفاع قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، ولعل ذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار المواد الخام بجنوب أفريقيا مقارنة بالأسعار العالمية لها، كما أن العديد من الصناعات التحويلية بها تتسم بارتفاع تكلفة وحدة العمل بها مقارنة بدول أخرى، حيث توصلت الدراسة إلى أن أجور العمال في جنوب أفريقيا قد بلغت حداً لا يمكنها معه المنافسة مع الدول ذات الأجور المنخفضة مثل البرازيل، والمكسيك، وكوريا. وخلصت الدراسة إلى أن جنوب أفريقيا تحتاج إلى توجيه المزيد من الاستثمارات لتنمية رأس المال البشري، وتحديث قاعدة المهارات لديها. كما حددت الدراسة العوامل التي يمكن أن تدفع بالقدرة التنافسية للدولة والمتمثلة في دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، ودرجة تقدم الأسواق المالية، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، ومدى تطور البنية التحتية، ودرجة التطور التكنولوجي، والأساليب الإدارية المتبعة، والسياسات السائدة في سوق العمل، ومدى تدعيم الأنظمة السياسية والتشريعية القائمة بالدولة للأهداف الاقتصادية المختلفة.

٦- وفي المقابل حددت الدراسة عدداً من العوامل الأخرى التي تؤثر سلباً على القدرة التنافسية والمتمثلة في التنظيمات الضريبية، والتمويل، والفساد، ومعدل التضخم، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية، وعدم الاستقرار السياسي للدولة، وقواعد التجارة الدولية، وتنظيمات العمل، ومستوى التدريب، ومهارات قوة العمل .. إلى غير ذلك من العوامل المنعكسة سلباً على القدرة التنافسية للدولة.

٧- اتضح من الدراسة الانخفاض الملحوظ لمعدلات الاستثمار داخل قطاع الصناعة التحويلية، وذلك على الرغم من توجيه المزيد من الحوافز الاستثمارية سواء المصممة من جانب (DTI) أو من جانب (IDC) نحو القطاع الصناعي منذ عام ١٩٩٤، وأرجعت الدراسة الأمر إلى عدد من الاعتبارات تم ترتيبها طبقاً لمدى تأثيرها السلبي على معدلات الاستثمار بالقطاع، وتمثلت أهم تلك العوامل في التقلبات في أسعار الصرف، والقوانين والتشريعات السائدة في سوق العمل، وضعف الطلب المحلي على المنتج، وارتفاع أسعار الفائدة وأجور العمال، وزيادة معدل الجريمة وعدم الاستقرار السياسي للدولة. وبناءً عليه اتضح أن المناخ الاستثماري السائد بقطاع الصناعة التحويلية بجنوب أفريقيا يعد معوقاً للغاية، وهناك حاجة لمعالجة تلك المعوقات والتصدي لها.

٨- أما بالنسبة لمستوى الإنتاجية بقطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا فقد وجدت الدراسة أن هذا القطاع قد سجل ارتفاعاً ملحوظاً في إنتاجية العمل منذ عام ١٩٩٤، أي أن السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤ نجحت في الوفاء بأهدافها في هذا الصدد، ولكن هناك بعض التحفظات الواردة على هذه النتيجة حيث كان أداء جنوب أفريقيا في هذا الصدد متواضعاً في مواجهة الدول النامية المنافسة مثل الهند، وسنغافورة، وشيلي، وكوريا، وهونج كونج، وموريشيوس، في حين حققت أداءً معقولاً في مواجهة الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا، وفرنسا، وإيطاليا، وكندا، واليابان، وقد أرجعت الدراسة السبب وراء ذلك إلى انخفاض معدلات الاستثمار في رأس المال البشري والطبيعي بالقطاع، فالعلاقة بين الاستثمار والإنتاجية علاقة تبادلية.

٩- وفي ضوء الأهداف المعلنة للسياسة الصناعية بعد عام ١٩٩٤ والمركزة على الارتفاع بمعدلات التشغيل داخل القطاع الصناعي بجنوب أفريقيا قامت الدراسة بعرض أهم اتجاهات التشغيل بالقطاع، واتضح من العرض عدم قدرة السياسة الصناعية على الوفاء بهدفها في هذا الصدد، حيث لم يكن مستوى التشغيل بالقطاع الصناعي في جنوب أفريقيا مرضياً على الإطلاق إذ اتجه القطاع إلى استخدام أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال، بل إن الطلب على العمالة تحول إلى التركيز على العمالة الماهرة وذلك على حساب العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة مما ساهم في تفاقم مشكلة البطالة بشكل عام.

١٠- أما بالنسبة لتقييم السياسة الصناعية على المستوى القطاعي فقد قامت الدراسة بانتقاء نماذج معينة والتركيز عليها، وتمثلت تلك النماذج في صناعتي السيارات، والملابس والمنسوجات.

وفي تقييمها لهاتين الصناعتين أوضحت الدراسة أن البرنامج الموجه لصناعة السيارات والمعروف اختصاراً بـ (MIDP) يعد بمثابة نقطة قوة لصالح السياسة الصناعية لجنوب أفريقيا، حيث شهد قطاع صناعة السيارات أداءً متميزاً بعد تطبيق ذلك البرنامج - وذلك مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى- سواء من حيث معدل نمو إنتاجه أو صادراته أو معدل نمو الاستثمارات الموجهة إليه، في حين أخفق البرنامج في أهدافه المتعلقة بزيادة معدل التشغيل بقطاع صناعة السيارات، وهذا يعود إلى استخدامه تكنولوجيا إنتاجية كثيفة رأس المال، والتركيز على العمالة الماهرة.

أما بالنسبة للبرنامج المنفذ بصناعة الملابس والمنسوجات والمعروف اختصاراً بـ(DCCS) فإنه أخفق في تحقيق العديد من أهدافه خصوصاً ما يتعلق منها بالارتقاء بمعدلات نمو إنتاج وصادرات صناعة الملابس، لذا تم إلغاؤه عام ٢٠٠٥ وحل محله برنامج مؤقت لتشجيع صناعة الملابس والمنسوجات ينتهي في عام ٢٠٠٧.

وختاماً، وفي ضوء ما سبق، وانطلاقاً من الرغبة في تحسين أداء القطاع الصناعي والسياسة الصناعية لجنوب أفريقيا يمكن رصد بعض الدروس المستفادة من تجربة جنوب أفريقيا بالنسبة لسياستها الصناعية:

- يتعين على صانعي السياسة الاقتصادية في الدولة الاهتمام بسياسة سعر الصرف وتوجيهها بشكل يزيد من القدرة التنافسية للمنتجات التصديرية في الأسواق العالمية، حيث أثبتت التجارب أن المغالاة في سعر الصرف لا يعيق فقط النمو الصناعي للدولة ولكنه يساعد على تشجيع صناعات لا تتسم بقدر ملموس من الكفاءة.
- ينبغي تحديد دور الدولة بدقة، فقد مثلت تجربة الدولة الآسيوية مثالاً يحتذى به في هذا الصدد؛ حيث سجلت المنشآت الصناعية المملوكة للدولة بها أداءً متقدماً، وحققت معدلات نمو مرتفعة نسبياً مقارنة بتلك المنشآت في جنوب أفريقيا، فلقد لوحظ أن تلك المشروعات الصناعية تمثل استنزافاً لموارد الدولة المحدودة، بل وإهداراً لتلك الموارد، كما أنها مثلت أحد أهم العقبات التي تقف في وجه الاستثمارات الخاصة. ويعد اتباع برنامج الخصخصة الذي بدأته جنوب أفريقيا منذ أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات أحد أهم الوسائل المتبعة للتغلب على الآثار السلبية الناجمة عن القطاع العام بها.

- تراجعت جنوب أفريقيا عن السياسات الصناعية التي تركز على السوق المحلي والقائمة بالأساس على (ISI) ولكن مازال هناك قدر من الحماية على بعض الصناعات المحلية، والتي أخذت غالباً شكل إجراءات لضبط الواردات، والزعم بأن الغرض منها هو مكافحة الإغراق.

- يعد الاهتمام بالبنى التحتية والاجتماعية من أهم محددات النمو الصناعي للدولة، حيث إن ضعف البنى التحتية يؤثر سلباً على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الآتية للدولة، وينعكس ذلك بدوره على النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو القطاع الصناعي للدولة على وجه الخصوص، ولذلك اتجهت جنوب أفريقيا مؤخراً نحو الاهتمام ببنيتها التحتية، ووجهت المزيد من رؤوس الأموال للاستثمار بتلك البنى.

- يمثل الافتقار إلى القدرات الإدارية والمؤسسية الفعالة أحد أهم معوقات النمو الصناعي والقدرة التنافسية للدولة، لذلك اتجهت جنوب أفريقيا نحو رفع المستوى المهاري لقياداتها في كافة المجالات من خلال وضع العديد من البرامج التدريبية لتلك الكوادر والقيادات.

- يعد انتشار الفساد، وضعف أنظمة الحكم من أهم العوامل التي تقف وراء تراجع النمو الصناعي في جنوب أفريقيا، حيث افتقرت السياسات العامة بتلك الدول إلى المصداقية والشفافية بل والاستمرارية أيضاً مما أثر سلباً على كافة القطاعات الاقتصادية خصوصاً القطاع الصناعي.

- مثل اعتماد جنوب أفريقيا على عدد محدود من السلع الأولية في صادراتها أحد أهم معوقات القدرة التنافسية للقطاع الصناعي بتلك الدول، فلقد اعتمدت جنوب أفريقيا ولفترة طويلة على تصدير المنتجات الأولية- وبخاصة المعدنية منها – والتي ساهم تقلب أسعارها في الأسواق العالمية في تراجع معدلات النمو الاقتصادي لها. وقد أدركت جنوب أفريقيا هذا الأمر، لذا اتجهت منذ بداية التسعينيات نحو تنويع صادراتها، وليس أدل على ذلك من التزايد الملحوظ لصادراتها الصناعية بالنسبة لإجمالي صادراتها.

- يعد انخفاض إنتاجية العنصر الإنتاجي أحد أهم المعوقات التي تحول دون الارتقاء بمعدل نمو القطاع الصناعي وقدرة منتجاته على اختراق الأسواق العالمية المختلفة. وفي جنوب أفريقيا لوحظ انخفاض إنتاجية العامل بالقطاع الصناعي لديها مقارنة بمستوى الأجر الذي يحصل عليه. وذلك مقارنة بالدول الأخرى المنافسة لها، الأمر

الذي يتطلب الارتقاء بتلك الإنتاجية، وزيادة مهارات قوة العمل لديها لكي تتمكن من المنافسة في الأسواق الدولية بكفاءة.

- يعد المناخ الاستثماري السائد في الدولة أحد أهم المحددات لحجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها، فلا أحد ينكر الدور الملموس الذي تلعبه (FDI) في الاقتصاد حيث تتميز تلك النوعية من الاستثمارات بأنها تحمل في طياتها تكنولوجيات حديثة ومهارات عالية، وتساعد الدولة في الدخول إلى أسواق الدول الأخرى، ومن ثم يتعين تحسين المناخ الاستثماري، وتوفير المزيد من الحوافز الاستثمارية التي تعزز من تلك الاستثمارات، وضمان مصداقية واستمرارية مثل تلك الحوافز.
- مثل تشجيع قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة أحد أهم الأهداف التي وضعتها وزارة التجارة والصناعة بجنوب أفريقيا نصب عينيها، وقامت باتخاذ العديد من الخطوات في هذا الصدد منها: إصدار قانون المنافسة، والإسراع بعمليات الخصخصة، وتحرير التجارة، وتوفير آليات تمويلية فعالة، وخلق بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة لذلك القطاع، ولكن على الرغم من تلك الإجراءات فإن هذا القطاع مازال يعاني من التهميش، ومن هيمنة المنشآت كبيرة الحجم على الأسواق المحلية.

وختاماً، فإنه يمكن القول بأن جنوب أفريقيا تستطيع أن تأخذ تجربة الدول الآسيوية مثالاً يحتذى به، حيث إن نجاح تلك الدول في تحقيق معدلات نمو مرتفعة بالقطاعات الصناعية لديها يرجع إلى توافر بعض من العوامل التي ساهمت في ذلك يمكن تلخيصها في النقاط التالية:-

١- الاستقرار السياسي، وقيام واضعي السياسات الاقتصادية بأدوارهم في ظل إطار تنظيمي وتشريعي يتسم بالمصداقية والاستمرارية بعيداً عن الضغوط السياسية.
٢- توافر سياسات اقتصادية كلية متسقة وفعالة، وانخفاض عجز الموازنات الحكومية، ووجود أسعار صرف تنافسية، وانخفاض عبء الديون الخارجية والمحلية، وكذلك تراجع أو استقرار معدلات التضخم.
٣- تزايد معدلات الاستثمار في البنى التحتية ورأس المال البشري.
٤- وجود سياسات فعالة من شأنها دفع عجلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI).
٥- انخفاض درجة الفساد، ووجود قدر من الشفافية بشأن القرارات والسياسات العامة للدولة.

ملحق الجداول

جدول رقم (١)

عدد السكان والمساحة والكثافة السكانية لكل إقليم بجنوب أفريقيا عام ١٩٩٦

	الكيب الشرقي	فري ستات	جاوتنج	كوازولو–ناتال	ميوملانجا	الكيب الشمالي	المقاطعة الشمالية	المقاطعة الشمالية الغربية	الكيب الغربي	جنوب أفريقيا
السكان (بالنسمة)	٦٤٣٦٧٦٣	٢٧٠٦٧٧٥	٨٨٣٧١٧٨	٩٤٢٦٠١٧	٥٢٧٣٦٤٢	٣١٢٢٩٩	٨٢٢٧٢٧	٣٦٦٩٣٤٩	٤٥٢٤٣٣٥	٤٤٨١٩٧٧٨
المساحة بالكيلومتر المربع	١٦٩٥٨٠	١٢٩٤٨٠	١٧٠١٠	٩٢١٠٠	٧٩٤٩٠	٣٦١٨٣٠	١٢٣٩١٠	١١٦٣٢٠	١٢٩٣٧٠	١٢١٩٠٩٠
الكثافة السكانية/ كم٢	٣٧,٩	٢٠,٩	٥١٩,٥	١٠٢,٣	٣٩,٢	٢,٢	٤٢,٥	٣١,٥	٣٤,٩	٣٦,٧

المصدر:

South Africa Reserve Bank, Statistics South Africa, **Census in Brief, Based on Census 2001,** (Pretoria: Statistics South Africa, 2003), p. 2, 6.

جدول رقم (٢)

توزيع السكان بين الأقاليم

في عامي ١٩٩٦ ، ٢٠٠١ ونسبتهم من إجمالي السكان

	الكيب الشرقي	فري ستات	جاوتنج	كوازولو–ناتال	المقاطعة الشمالية	ميوملانجا	الكيب الشمالي	المقاطعة الشمالية الغربية	الكيب الغربي	جنوب أفريقيا
١٩٩٦	٦٣٠٢٥٢٥	٢٦٣٣٥٠٤	٧٣٤٨٤٢٣	٨٤١٧٠٢١	٤٩٢٩٣٦٨	٢٨٠٠٧١١	٨٤٠٣٢١	٣٥٤٨٢٥٨	٣٩٥٦٨٧٥	٤٠٥٨٣٥٧٣
%	١٥,٥	٦,٤	١٨,١	٢٠,٧	١٢,١	٦,٩	٢,٠٧	٨,٧	٩,٧	١٠٠
٢٠٠١	٦٤٣٦٧٦٣	٢٧٠٦٧٧٥	٨٨٣٧١٧٨	٩٤٢٦٠١٧	٥٢٧٣٦٤٢	٣١٢٢٩٩	٨٢٢٧٢٧	٣٦٦٩٣٤٩	٤٥٢٤٣٣٥	٤٤٨١٩٧٧٨
%	١٤,٤	٦	١٩,٧	٢١,٣	١١,٨	٧	١,٨	٨,٢	١٠,١	١٠٠

المصدر:

South Africa Reserve Bank, Statistics South Africa, **Census in Brief, Based on Census 2001**, (Pretoria: Statistics South Africa, 2003), p6.

جدول رقم (٣)

الناتج المحلي الإجمالي بالمليون رند ونصيب الفرد منه

خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) (بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون رند)	نصيب الفرد منه (بالرند)
١٩٨٠	٦٦٢٧٧١	٢٣٢٩٤
١٩٨١	٦٩٨٣٠١	٢٣٩٧٢
١٩٨٢	٦٩٥٦٢٤	٢٣٣٣٥
١٩٨٣	٦٨٢٧٧٩	٢٢٣٨٧
١٩٨٤	٧١٧٥٩٤	٢٣٠٠٦
١٩٨٥	٧٠٨٩٠٠	٢٢٢٣٢
١٩٨٦	٧٠٩٠٢٧	٢١٧٥٤
١٩٨٧	٧٢٣٩٢٢	٢١٧٤٠
١٩٨٨	٧٥٤٣٢٧	٢٢١٨٣
١٩٨٩	٧٧٢٣٩٢	٢٢٢٤١
١٩٩٠	٧٦٩٩٣٧	٢١٧١٠
١٩٩١	٧٦٢٠٩٧	٢١٠٥٤
١٩٩٢	٧٤٥٨١١	٢٠١٧٠
١٩٩٣	٧٥٥٠١١	١٩٩٩٦
١٩٩٤	٧٧٩٩٢٤	٢٠٢١٤
١٩٩٥	٨٠٣٧١٣	٢٠٤١٢
١٩٩٦	٨٣٨٣٢٧	٢٠٨٤٨
١٩٩٧	٨٦٠٥١١	٢٠٩٥٥
١٩٩٨	٨٦٤٩٦٨	٢٠٦٢٥
١٩٩٩	٨٨٥٣٦٥	٢٠٦٧٥
٢٠٠٠	٩٢٢١٤٨	٢١١٠٤
٢٠٠١	٩٤٧٣٧٣	٢١٢٦٩
٢٠٠٢	٩٨٢٣٢٧	٢١٦٦٧
٢٠٠٣	١٠١١٥٥٦	٢١٩٦٤
٢٠٠٤	١٠٥٦٧٧١	٢٢٦٢٢
٢٠٠٥	١١٠٨٧٧٤	٢٣٤١٤

المصدر:

South Africa Reserve Bank, **South Africa Quarterly Bulletin Statistics, Yearly Data** (www.thedti.gov.za/econdb/resbank/rbyraip.html).

جدول رقم (٤)

تطور الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٤) بالمليار دولار

ونصيب الفرد منه بالدولار

السنة	الدخل القومي الإجمالي (بالمليار دولار)	نصيب الفرد منه بالدولار
١٩٩٦	١٥٠,٣٠٠	٣٧٧٠
١٩٩٧	١٥٠,٥٩٧	٣٧٠٠
١٩٩٨	١٣٨	٣٢٩٠
١٩٩٩	١٣٣,٩٩٠	٣١٢٠
٢٠٠٠	١٣٤,٤٠٨	٣٠٥٠
٢٠٠١	١٢٦,٩٨٧	٢٨٣٠
٢٠٠٢	١١٩,١٨٣	٢٦٣٠
٢٠٠٣	١٣٠,٦٨١	٢٨٥٠
٢٠٠٤	١٦٥,٣٢٦	٣٦٣٠

المصدر:

DTI, **Economic Indicators**, (www.thedti.gov.za/econdb/raportt/zbior17.html)

جدول رقم (٥)

بنود الإنفاق المختلفة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٤)

بنـــود الإنفاق	الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)			معدل النمو (%)	
	١٩٨٤	١٩٩٤	٢٠٠٤	١٩٨٥-١٩٩٤	١٩٩٥-٢٠٠٤
الإنفاق الاستهلاكي العائلي	٥٦,٦	٦٠,٥	٦٥,٥	١,٥	٣,٧
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	١٨,٤	٢١,٣	١٩,٦	٢,٤	٢,٢
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	١٩	١٣,٩	١٧,١	٢,٣-	٥,١
الإنفاق المحلي الإجمالي	١٠٢,٧	١٠٠,٢	١٠٢,٦	٠,٦	٣,٢
صادرات السلع والخدمات	١٧,٦	٢٣,٣	٢٥,٦	٣,٧	٤
واردات السلع والخدمات	١٨,٢	٢٢,٤	٢٨,٣	٢,٩	٥,٤
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠,٨	٣

المصدر:

Stan Duplessis and Ben Smit, **Economic Growth in South Africa Since 1994**, Stellenbosch Economic Working Paper: 1/2006h, (Stellenbosch: University of Stellenbosch, Bureau for Economic Research and Department of Economic, Dec. 2005), P.6.

جدول رقم (٦)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢)

السنة	القطاعات الأولية	القطاعات الثانوية	القطاعات الخدمية
١٩٩٥	١٠,٨	٢٧,٩	٦١,٣
١٩٩٦	١١,١	٢٦,٦	٦٢,٤
١٩٩٧	١٠,٥	٢٦,٢	٦٣,٣
١٩٩٨	١٠,١	٢٥,٧	٦٤,٢
١٩٩٩	٩,٨	٢٤,٧	٦٥,٥
٢٠٠٠	١٠	٢٤,٣	٦٥,٦
٢٠٠١	١١	٢٤	٦٥
٢٠٠٢	١١,٩	٢٤,٤	٦٣,٧

ملاحظة:

- يشمل القطاع الأولي: الزراعة والتعدين.
- يشمل القطاع الثانوي: الصناعة التحويلية، والكهرباء، والغاز، والمياه، والتشييد والبناء.
- يشمل القطاع الخدمي: تجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين والاتصالات، والخدمات التمويلية، والخدمات الاجتماعية والشخصية وخدمات المجتمع.

المصدر:

National Labour and Economic Development Institute (NALEDI), **South Africa Country Analysis**, (NALEDI) Global Poverty Workforce Development Study, (Johannesburg: NALEDI, March 2004), P. 12.

جدول رقم (٧)

نسبة التغير في القيمة المضافة الحقيقية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية

خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٤)

القطاع	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الأولي	٠,٧	١,٩	١,٣-	١,٤	١	٣,٥
الزراعة	٣,٤	٧,٣	٣,١-	٤	٦-	١
التعدين	١-	١,٩	٠,١	٠,٦-	٤,٥	٤
الثانوي	٠,٣-	٣,٨	٢,٦	٣,٤	٥	٣
الصناعات التحويلية	٠,٢-	٥,١	٢,٩	٤	١-	٢,٥
الخدمي	٣,٣	٣,٥	٢,٦	٣	٤	٤

المصدر: Delien Burger (ed.), **South Africa Year Book**, Various Issues.

جدول رقم (٨)

القيمة المضافة للزراعة خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٠٢) بالمليون دولار

(بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥)

السنة	القيمة المضافة للزراعة بالمليون دولار (بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥)
١٩٩١	٦٨٣٦
١٩٩٢	٤٩٧٣
١٩٩٣	٦١٦٦
١٩٩٤	٦٦٥١
١٩٩٥	٥٣٢٦
١٩٩٦	٦٦٠٣
١٩٩٧	٦٧٠٣
١٩٩٨	٦٢١٤
١٩٩٩	٦٤٢٥
٢٠٠٠	٦٦٧٢
٢٠٠١	٦٩٠١
٢٠٠٢	٧١٧٤

المصدر:

The World Bank, **African Development Indicators 2002, 2004**, Table 2-2, P16.

جدول رقم (٩)

مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
%	٤,١	٤,٢	٤,٠٥	٣,٦	٣,٤٣	٣,٢٢	٣,٤٨	٤,١٢	٣,٨١	٣,٨١

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (٣)

جدول رقم (١٠)

الصادرات والواردات الزراعية ونسبتها من إجمالي الصادرات والواردت السلعية لجنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٤) بالمليون رند

السنة	الواردات الزراعية		الصادرات الزراعية	
	القيمة بالمليون رند	النسبة من إجمالي الواردات	القيمة بالمليون رند	النسبة من إجمالي الصادرات
١٩٩٤	٤٨٩٤,٩	%٦,١	٨٠٥٥,٨	%٨,٩
١٩٩٥	٦٨٣٤,٣	%٧	٨١٤٢,٦	%٧,٩
١٩٩٦	٧٧٤٥,١	%٦,٧	١١٨١٩	%٩,٤
١٩٩٧	٨٦٤١,٥	%٦,٦	١٢٥٠٨,٩	%٨,٧
١٩٩٨	٩٤١١,٧	%٦,٥	١٣٦٩٩,٤	%٩,٣
١٩٩٩	٨٩٧٦,٦	%٦,١	١٤٧٧٣,٥	%٨,٩
٢٠٠٠	٩٦٤٣,٧	%٥,٢	١٥٨١٩,٧	%٧,٥
٢٠٠١	١٠٧٠٤,٢	%٤,٩	٢٠٠٧٤,٥	%٨,٢
٢٠٠٢	١٤٩٣٩,١	%٥,٤	٢٥٤٦٠,٢	%٨
٢٠٠٣	١٣٨٤١,٧	%٥,٣	٢٢٧٩٣,٦	%٨,٣
٢٠٠٤	١٦٣٤٠,٨	%٥,٣	٢٢٠٧٤,٣	%٧,٥

المصدر: بتصرف عن:

Department of Agriculture (DOA), **Abstract of Agricultural Statistics 2006**, (Pretoria: DOA, 2006), P 86.

جدول رقم (١١)

نصيب جنوب أفريقيا من الاحتياطي العالمي من أهم المعادن عام ٢٠٠١

المعدن	نصيب جنوب أفريقيا من الاحتياطي العالمي %	الترتيب العالمي لجنوب أفريقيا
المنجنيز	٨٠	١
الكروم	٧٦	١
البلاتين	٥٥,٧	١
الفاناديوم	٤٤,٤	١
فيرميكولايت	٤٠	٢
الذهب	٥٢	١
سيلكات الألومنيوم	٣٧,٤	١
معادن زركونيوم	٢٢	٢
الفحم	١٠,٩	٥
الفلوسبار	٩,٥	٣
اليورانيوم	٩,١	٤
صخر الفوسفات	٧	٣
الحديد	٩	٩
الأنتيمون	٧,٨	٤
الزنك	٣,٥	٥
الرصاص	٢,٣	٥
الفضة	غير معروف	غير معروف
النحاس	٢	١٣
الاسبستوس	غير معروف	غير معروف
الماس	غير معروف	غير معروف

المصدر:

Chamber of Mines of South Africa, **Annual Report 2000/2001**, (www.Bullion.org.za)

جدول رقم (١٢)

القيمة المضافة للقطاع الخدمي خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٠٢)

(بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥)

السنة	القيمة المضافة بالمليون دولار
١٩٩١	٧٨٢٥٩
١٩٩٢	٧٨١٤٧
١٩٩٣	٧٨٧٠٥
١٩٩٤	٨٠٩٧
١٩٩٥	٨٤٥٩
١٩٩٦	٨٨٢٦
١٩٩٧	٩٠٤٩
١٩٩٨	٩٢٥٦
١٩٩٩	٩٥٦٥
٢٠٠٠	٩٩٠٤٩
٢٠٠١	١٠٢٨٣
٢٠٠٢	١٠٦٠٢٩

المصدر:

The World Bank, **African Development Indicators 2002, 2004**, p. 18.

جدول رقم (١٣)

القطاعات الخدمية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٤)

القطاعات الخدمية	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)			متوسط معدل النمو السنوي (%)	
	١٩٨٤	١٩٩٤	٢٠٠٤	١٩٨٥-١٩٩٤	١٩٩٥-٢٠٠٤
تجارة الجملة والتجزئة، الإسكان	١٤,٦	١٣,٤	١٥,٢	-٠,١	٤,٤
النقل، التخزين، والاتصالات	٧	٧,٦	١٠,٩	١,٦	٦,٩
الوساطة المالية، التأمين، العقارات، وخدمات العمل	١٥,٦	١٧,٣	٢٠,٣	١,٨	٤,٨
الخدمات الشخصية والاجتماعية	٢١,٦	٢٤,٥	٢٠,٤	٢	١,٢
الخدمات العامة الحكومية	١٦,٦	١٨,٧	١٤,٢	٢	٠,٣
خدمات أخرى	٢,١	٢,٤	٢,٧	-	-
إجمالي القطاع الخدمي	٥٩,١	٦٥,٥	٦٦,٨	١,٣	٣,٨

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (٥) ، ص٥.

جدول رقم (١٤)

الواردات والصادرات السلعية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٢)

بالمليون دولار (أسعار جارية)

السنة	الصادرات السلعية (F.O.B)	الواردات السلعية (C.I.F)
١٩٩١	٢٣٨٠٥	١٧١٩٠
١٩٩٢	٢٤٤٨٧	١٨٢٢٤
١٩٩٣	٢٤٧٥٠	١٨٥١٨
١٩٩٤	٢٦٧٥٠	٢١٨٧٥
١٩٩٥	٣٠٠٨٤	٢٧٤١٢
١٩٩٦	٣٠٢٨٥	٢٧٥٩٩
١٩٩٧	٣١٢١٣	٢٨٨٧٦
١٩٩٨	٢٩١٤٥	٢٧٢٦١
١٩٩٩	٢٨٦٢٥	٢٤٤٧٧
٢٠٠٠	٣١٤٨٦	٢٧٢٣٦
٢٠٠١	٣٠٧٣١	٢٥٨٦٩
٢٠٠٢	٣٢٠٤٢	٢٧٥٥٦

المصدر:

The World Bank, **African Development Indicators 2002, 2004**, P 72, 73.

جدول رقم (١٥)

صادرات وواردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٤)

السنة	الصادرات كنسبة من (GDP)	الواردات كلنسبة من (GDP)
١٩٩٦	٢٤,٥	٢٣,٢
١٩٩٧	٢٤,٥٦	٢٣,٤٤
١٩٩٨	٢٥,٧٤	٢٤,٥٨
١٩٩٩	٢٥,٧١	٢٣,٠٩
٢٠٠٠	٢٨,٨٦	٢٥,٨٦
٢٠٠١	٣١	٢٧,٠٦
٢٠٠٢	٣٣,٧٧	٣٠,٠٣
٢٠٠٣	٢٨,١٩	٢٦,٤٠
٢٠٠٤	٢٨,١٩	٢٦,٤٠

المصدر: نفس مصدر الجدولين رقم (٣) ، (٩)

جدول رقم (١٦)

محصلة الحساب الجاري وحساب رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)

السنة	الحساب الجاري	حساب رأس المال	السنة	الحساب الجاري	حساب رأس المال	السنة	الحساب الجاري	حساب رأس المال
١٩٧٠	-٧,٢	٤,٨	١٩٨٠	٤,١	٣,١	١٩٩٠	١,٨	-٠,٦
١٩٧١	-٧,٥	٥	١٩٨١	-٥,٧	٠,١	١٩٩١	١,٩	-٠,٦
١٩٧٢	-٠,٩	٣,٣	١٩٨٢	-٤,٣	٥,٦	١٩٩٢	١,٥	-١,٣
١٩٧٣	-٠,٩	٠,٥	١٩٨٣	-٠,٥	٠,١	١٩٩٣	١,١	-٣,٢
١٩٧٤	-٠,٤	٣,١	١٩٨٤	-٢,٣	١	١٩٩٤	٠,١	٠,٥
١٩٧٥	-٦,٥	٥,١	١٩٨٥	٤,١	-٦,٦	١٩٩٥	-١,٨	٠,٣
١٩٧٦	-٥,٤	١,٥	١٩٨٦	٤,٢	-٣,٥	١٩٩٦	-١,٣	٠,٥
١٩٧٧	٠,٦	-٠,١	١٩٨٧	٣,٨	-٢	١٩٩٧	-١,٥	٣,١
١٩٧٨	٢,٤	-١,١	١٩٨٨	١,٦	-٢,٣	١٩٩٨	-١,٦	٠,١
١٩٧٩	٥,٣	-٤,٤	١٩٨٩	١,٤	-١,٩	١٩٩٩	-٠,٤	٣,٤

المصدر:

Philip Mohr, "Balance of Payments 1970-1999", in Sturat Jones (ed.): **The Decline of South African Economy**, (Chetienham: Edward Elgar, 2002), p. 216.

جدول رقم (١٧)

القيمة المضافة للصناعة بالمليون دولار خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٠٢)

(بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥)

السنة	القيمة المضافة للصناعة بالمليون دولار
١٩٩١	٤٦١٤٣
١٩٩٢	٤٥١٢٧
١٩٩٣	٤٥١٦٩
١٩٩٤	٤٦٣٠٥
١٩٩٥	٤٨٠٢٥
١٩٩٦	٤٨٧١٣
١٩٩٧	٤٩٩٤٢
١٩٩٨	٤٩٤٥٨
١٩٩٩	٤٩٢٤٢
٢٠٠٠	٥١٠٨١
٢٠٠١	٥٢٤٠٥
٢٠٠٢	٥٣٨٢٧

المصدر:

The World Bank, **African Development Indicators 2002, 2004.**, P 17.

جدول رقم (١٨)

مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

ومعدل نمو القيمة المضافة لذلك القطاع

السنة	مساهمة الصناعة التحويلية في (GDP) (%)	معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية (%)
١٩٤٦	١٦,٧٤	٦,٦٤
١٩٦٠	٢٠,٠٧	٧,٤٣
١٩٧٥	٢٢,٧٠	٣,٣٣
١٩٨٤	٢٣,٠٢	٠,١-
١٩٩٤	٢٠,٩٢	٣,٤٥
١٩٩٧	١٩,٩٧	١,٤٠
٢٠٠١	١٨,٤٧	-

المصدر: بتصرف عن

Michiel Van Dijk, South African Manufacturing Performance in International Perspectives 1970-1999, p.2.

جدول رقم (١٩)

متوسط معدلات النمو السنوية للقيمة المضافة والتشغيل في قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٤٦-٢٠٠٠)

الفترة	القيمة المضافة للصناعة التحويلية(MVA) (%)	التشغيل (%)
١٩٥٠-١٩٤٦	٩,٠٣	٧,٠٢
١٩٥٥-١٩٥٠	٧,٤٨	٥,٣٩
١٩٦٠-١٩٥٥	٤,٥٦	٠,٦٦
١٩٦٥-١٩٦٠	٩,٨٥	٦,٩٣
١٩٧٠-١٩٦٥	٧,٣٨	٢,٨٤
١٩٧٥-١٩٧٠	٧,٩٣	٣,٩٣
١٩٨٠-١٩٧٥	٤,٤٧	١,٩٠
١٩٨٥-١٩٨٠	٠,٩٥	٠,٤٧
١٩٩٠-١٩٨٥	١,٥٩	١,٠٩
١٩٩٥-١٩٩٠	٠,١٥	١,٢٥-
٢٠٠٠-١٩٩٥	١,١١	-

- غير متاح.

المصدر: بتصرف عن:

Trevor Bell and Nkosi Madula, The Manufacturing Industry 1970-2000, In Sturat Jones (ed.): **The Decline of South African Economy**, p 101.

جدول رقم (٢٠)

صادرات وواردات جنوب أفريقيا من الصناعات التحويلية بالمليون رند

خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢) بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠

السنة	صادرات الصناعة التحويلية	واردات الصناعة التحويلية
١٩٩٤	٥٨٨٥	٩٧٦
١٩٩٥	٧٠٣١	١١٣٩
١٩٩٦	٧٨٢٢	١٢٣٤
١٩٩٧	٨٧٩٨	١٢٨١
١٩٩٨	١١٢٣٠	١٤٥٢
١٩٩٩	١٠١٢٠	١٣٩١
٢٠٠٠	١٢١٧٠	١٥٣٩
٢٠٠١	١٣٤٦٢	١٦٨٩
٢٠٠٢	١٤٦٢٢	١٩٠٦

المصدر: نفس مصدر الجداول أرقام (٣)، (٩)، (١٥).

جدول رقم (٢١)

معدلات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية

خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠١

(بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥)

القطاع	متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٦	متوسط الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١
التعدين	%٢٢	%٢٧
النقل	%٢٠,٨	%٢٧
الكهرباء	%٣٧,١	%٢٤,٣
خدمات العمل	%٢٤,٧	%٢٣,٢
الصناعة التحويلية	%١٨,٤	%٢١,٦
خدمات المجتمع	%١١,٢	%١٢,٤
الزراعة	%١٣,١	%١٢,٤
التجارة	%٧,٧	%٩
الإنشاء	%٦	%٥,٩
الإجمالي	%١٦,٨	%١٨,٤

المصدر: بتصرف عن:

Donald Onyango, **A Review of the Changing Composition of The South African Economy**, A Report Complied by (TIPS), (Johannesburg: TIPS, 2002), p.10.

جدول رقم (٢٢)

التغيرات الهيكلية فى قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة ١٩٢٠–١٩٧٥

السنة	نسبة المساهمة في إجمالي الإنتاج والتشغيل بالصناعة التحويلية									
	الأغذية والمشروبات والتبغ	الملابس والمنسوجات	الخشب والمنتجات الورقية	الكيمياويات	المنتجات المعدنية غير الحديدية	المنتجات الحديدية	المعدات		معدات النقل	أخرى
							غير الالكترونية	الالكترونية		
الإنتاج	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
١٩٢٠	٣٢	٨	١٦	٨	٦	٢	–	١	٦	٤
١٩٣٦	٢٥	١٢	١٦	٨	٨	٢	–	٢	٧	٥
١٩٥١	١٨	١٤	١٣	٩	٦	١٠	٥	٤	٨	٦
١٩٧٠	١٤	١٢	١٢	١٠	٦	٩	٧	٤	٨	٩
١٩٧٥	١٤	١٥	١٢	١١	٥	١٠	٧	٦	٧	٦
التشغيل	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
١٩٢٠	٢٧	١٠	١٤	٨	١٠	٢	–	١	٨	٥
١٩٣٦	٢١	١٧	١٣	٦	١٤	٣	–	١	٨	٤
١٩٥١	١٨	١٨	١٤	٦	١٠	١١	٥	٤	٩	٧
١٩٧٠	١٤	١٩	١٣	٥	٧	١٠	٦	٤	٨	٧
١٩٧٥	١٥	١٩	١٢	٦	٦	١٠	٦	٥	٨	٥

المصدر:

Jill Nattrass, **The South Africa Economy, its Growth and Change,** (Oxford: Oxford University Press, 1981), p. 170

جدول رقم (٢٣)

معدلات الحماية الفعالة فى بعض القطاعات الفرعية للصناعة التحويلية فى بداية التسعينيات

(كنسب مئوية)

القطاع الفرعى	معدل الحماية الفعال (%)
الأغذية والمشروبات والتبغ	٨,٨
المنسوجات والجلود	٩٣,٦
الخشب والمنتجات الخشبية	٣٩,٧
الورق والمنتجات الورقية	٢٢,٢
الكيماويات	٥٠,٦
المعادن غير الحديدية	٣٤,٣
المعادن الأساسية Basic Metal	٢٣,٢
المنتجات الحديدية والمعدات	٢٠,٣
صناعات تحويلية أخرى	٦٢,٨
الصناعة التحويلية	٣٠,٢

المصدر:

Perdo Belli et al., a **Review of South Africa Trade Policies**, World Bank Discussion Paper No. 4, (Washington D.C: the World Bank, 1993), p. 19

جدول رقم (٢٤)

متوسط معدلات النمو السنوية لصادرات الصناعة التحويلية، خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥) (بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥)

الفترة	متوسط معدل النمو السنوى لصادرات الصناعة التحويلية %
١٩٧٥-١٩٨٠	٦,٩٤
١٩٨٠-١٩٨٥	-٧,٢٦
١٩٨٥-١٩٩٠	١٤,١٩
١٩٩٠-١٩٩٥	٨,٤٢

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (١٩)، ص١٠٥.

جدول رقم (٢٥)

أهم ما استهدفه برنامج (GEAR) والمتحقق بالفعل من تلك الأهداف خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٣)

الأهداف والنتائج	توقعات GEAR			ما تم تحقيقه بالفعل			المتحقق بالفعل عام ٢٠٠٣
	١٩٩٦	٢٠٠٠	المتوسط خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠)	١٩٩٦	٢٠٠٠	المتوسط خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠)	
الأهداف:							
عجز الموازنة (% من GDP)	%٥	%٣	%٤	%٥	%٣	%٣	%٣
سعر الفائدة البنكى	%٧	%٣	%٤	%١٤	%٨	%١٢	%١١
معدل النمو الحقيقى للاستثمار الحكومى	%٣	%١٧	%٧	%١٤	%٦-	%٢-	%٩
معدل النمو الاستثمار الخاص	%٩	%١٧	%١٢	%٨	%٦	%١	%١
معدل نمو الصادرات غير الذهبية الحقيقى	%٩	%١٠	%٨	%١٢	%١٠	%٥	%٢-
النتائج:-							
معدل نمو GDP	%٤	%٦	%٤	%٤	%٤	%٣	%٢
التضخم	%٨	%٨	%٨	%٦	%٧	%٦	%٠,٣
معدل نمو التشغيل	%١	%٤	%٣	%٠	%٤	%١	%٦
عدد فرص العمل التى تم توفيرها سنويا (بالألف)	١٦	٤٠٩	٢٧٠	٢٠	٢٥٦	٨٣	٦٥
معدل نمو الصادرات الصناعية التحويلية	%١٠	%١٣	%١١	%٨	%٢٢	%٩	%٧-
إجمالى مدخرات القطاع الخاص (GDP%)	%٢١	%٢٢	%٢١	%٢١	%١٨	%١٩	%١٧
الإنفاق الحكومى (% GDP)	%٣	%١	%٢	%٥	%٢	%٣	%١
الموارد المتاحة للإنفاق الحكومى بالبليون رند (بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥)	١٦١	١٧٩	١٦٧	١٦١	١٦٢	١٦٠	١٩٣

المصدر:

Review of Industrial Policy for The Congress of South Africa Trade Unions (COSATU) Central Executive Committee (CEC), July 2005, (www.sarpn.org.za), p. 6

جدول رقم (٢٦)

أهم الأصول المملوكة للدولة بجنوب أفريقيا عام ٢٠٠٠

الترتيب	المنشأة	قيم الأصول (بالمليون رند)	المبيعات Turnover (بالمليون رند)	الدخل (بالمليون رند)	عدد المشتغلين (بالألف)
١	إسكوم Eskom	٧٦,٩٠٩	٢٦,١١٢	٢,٥٦١	٣٣,٠٣٢
٢	ترانسنت Transnet	٥٨,٥٢٦	٣١,٧٤٠	٣,٢٨٧	٨٦,١٠٠
٣	تلكوم Telcom	٥٥,٠١٤	٣٣,٩٧٠	١,٩٧٢	٤٣,٧٩٧
٤	رند وتر Rand Water	٤,٧٦٢	٢,١٨٠	٦٦	٣,٢٤٩
٥	دينيل Denel	٤,٠٠١	٣,٩٥٣	٣٦٣-	١٠,٧٦٨
٦	أكسا Acsa	٣,١٥٧	١,٣٣٥	٤١٠	١,٧٧٨
٧	مكتب بريد جنوب أفريقيا	٢,٢٣٧	٣,٣٧٧	٨٦٦-	٢٥,٩٤٣
٨	هيئة التليفزيون بجنوب أفريقيا SABC	١,٦٧٦	٢,١٧٣	٧	٣,٠٩٧
٩	أفينتيورا Aventura	١٣٢	١٥٢	١٧-	٢,١٠٠
١٠	الكسكور Alexkor	١٣٢	٢٦٩	٤٥-	٦٩١
	الإجمالى	٢٠٦,٥٤٦	١٠٥,٢٦١	٧,٠٣٢	٢١٠,٥٥٥

المصدر:

Simangele Sekgobela, **The Restructuring of State Owned Assets: Does it Pay?**, Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2003, p. 21

جدول رقم (٢٧)

أهم المؤشرات الاقتصادية لدول السادك

الدولة	الاستثمار كنسبة من GDP عام ٢٠٠٣	المساحة بالكيلومتر المربع	السكان بالمليون عام ٢٠٠٣	(GDP) الحقيقى بالمليار دولار (أسعار ١٩٩٥) عام ٢٠٠٣	متوسط معدل النمو السنوى للـ (GDP)		متوسط نصيب الفرد من الـ GDP عام ٢٠٠٣ بالدولار	معدل التضخم ١٩٩٩ %
					١٩٨٠–١٩٩٠	١٩٩١–٢٠٠٣		
أنجولا	٣٠,٣	١٢٤٧٠٠٠	١٣,٦	٨,٥	١,٣	٢,٨	١٠٢٢	٣٢٩
بتسوانا	١٩	٥٨٥٠٠٠	٦,٧	٣,٠٧	٣,١	٥	٤٣٧٢	٧,٢
الكونغو الديموقراطية	١٥	٢٣٤٥٤٠٩	٥٢,٨	٤,٩	١,١	٣,٧–	١٠٧	٢٤٣
ليسوتو	٣٧,٣	٣٠٣٥٥	١,٨	١,٢	٣,٨	٣,٥	٦٠٠	١٢,٣
مالاوى	٨,٥	١١٨٤٨٤	١٢,١	١,٨	٢	٣,١	١٥٥	٤٤,٩
مورشيوس	٢٢,٧	١٨٦٥	١,٢	٦,٠٣	٤,٥	٥	٤٢٧٤	٦,٩
موزمبيق	٥٠	٧٩٠٣٨٠	١٨,٩	٤,٤	١,٨–	٦,٥	٢٣٠	٦,٢
ناميبيا	٢٥,٨	٨٢٤٢٦٩	١,٩٨	٤,٥	٠,٨	٣,٩	٢١٢٠	٨,٦
سيشل	١٨,٤	٤٥٥	٨٤	٦١٠	٢,٩	٢,٦	٧٣٤٦	٦,٣
جنوب أفريقيا	١٧,٢	١٢٢٣٢٠١	٤٥,٠٢٦	١٨٧,٢	٢,١	٢	٣٦١٠	٥,٢
سوازيلاند	١٧,٣	١٧٠٠٠	١,٧٧	١,٧	٦,٥	٢,٩	١٧٢٢	٧
تنزانيا	١٨,٩	٩٤٥٠٠٠	٣٦,٩	٧,٦	٣,٤	٣,٦	٢٨٧	٧,٨
زامبيا	٢٢,٦	٧٥٣٦١٤	١٠,٨	٤,٥	١,٣	١,٦	٤١٧	٢٠,٦
زيمبابوى	٢,٢	٣٩٠٧٥٧	١٢,٩	٥,٠٢	٥,٤	٢–	٦٤١	٥٨,٥

المصدر: الأعمدة رقم (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦) بتصرف عن:

The African Development Bank: **African Development Report 2004** (Oxford: Oxford University Press., 2004), P 313 , 314 , 317.

العمود رقم (٧) بتصرف عن:

Simon Hess, **The Concentration Tendencies of SADC's Manufacturing Industries with Regard to South Africa: 1970-1999**, Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2005: Trade and Uneven Development: Opportunities and Challenges, 9-11 Nov. 2005, p.1,2.

العمود رقم (٨) بتصرف عن:

Simon Hess, **Economic Geography and Implications of A Free Trade Area Within SADC**, Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2002, P2.

جدول رقم (٢٨)

مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى لكل دولة من دول السادك

الدولة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٣
أنجولا	٥	٢,٩	٤,٣	٣,٨
بتسوانا	٤,٩	٥	٤,٤	٤,٣
الكونغو الديموقراطية	١٤,٦	٢,٤	٢,٦	٥,٣
ليسوتو	١٣,٩	١٥,٢	١٦,٥	١٧,٦
مالاوى	١٣,٦	١,٦١	٠,٩	٩,٨
مورشيوس	٢٣,٦٣	٢٣,٦٣	٢٢,٥	١٩,٣
موزمبيق	١٠,٧	١٢	١٤,٢	١٣,٩
ناميبيا	١٣,٨	١٠,٢	٩,٦	١٠,٩
جنوب أفريقيا	٢٣,٦٣	١٨,٥٨	١٨,٨٣	١٧,٧
سوازيلاند	٢٩,١	٢٤,٩	٢٥,١	٢٢,٧
سيشل	–	–	–	١٢,٦
تنزانيا	٩,٢٧	٧,٥	٧,٤٤	٦,٦
زامبيا	٣١,٦	١٠	١٠	١٠,٩
زيمبابوى	٢٠,٥	١٧,٤	١٧,٧	١٣,٤
متوسط مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول التجمع	١٥,٣	١١,٨	١٢	١٢,١

– غير متاح.

المصدر:

Simon Hess, **The Concentration Tendencies of SADC's Manufacturing Industries with Regard to South Africa: 1970-1999**, Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2005: Trade and Uneven Development: Opportunities and Challenges, 9-11 Nov. 2005, p. 4.

جدول رقم (٢٩)

الإطار الزمنى المتبع لتحرير المنتجات الصناعية لكل من جنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبى

جنوب أفريقيا			الاتحاد الأوروبى		
الإطار الزمنى	نسبة السلع التي يتم تحريرها Coverage	النسبة التراكمية	الإطار الزمنى	نسبة السلع التي يتم تحريرها Coverage	النسبة التراكمية
٢٠٠٠	٦٢%	٦٢%	٢٠٠٠	٨٦%	٨٦%
٢٠٠٣-٢٠٠٠	١%	٦٣%	٢٠٠٣-٢٠٠٠	٥%	٩١%
٢٠٠٥-٢٠٠٣	٨%	٧١%	٢٠٠٦-٢٠٠٠	١%	٩٢%
٢٠١٢-٢٠٠٣	٢%	٧٣%	٢٠٠٦-٢٠٠٣	٧%	٩٩%
٢٠١٢-٢٠٠٥	١٣%	٨٦%	٢٠١٠	١%	١٠٠%
٢٠١٢		٨٦%	٢٠١٠		١٠٠

المصدر:

Margaret Lee, "The European Union – South Africa Free Trade Agreement: In Whose Interest?" **Journal of Contemporary African Studies,** Vol. 20, No. (1), 2002, pp. 88-90.

جدول رقم (٣٠)

البرامج والحوافز الاستثمارية بالقطاع الصناعي في جنوب أفريقيا

اسم البرنامج	البرامج المصممة من قبل (DTI)		اسم البرنامج	البرامج المصممة من قبل(IDC)	
	الأهداف	التفاصيل		الأهداف	التفاصيل
١- برنامج الإعفاء الضريبي (THS)	حل هذا البرنامج محل برنامج RIDP وهدف إلى تشجيع الاستثمارات الصناعية كثيفة العمل، وتشجيع المشروعات القائمة في أقاليم معينة. ولقد تم إلغاء هذا البرنامج في بداية عام ١٩٩٩ نظراً لارتفاع تكاليف تنفيذه وحلت محله حوافز استثمارية أخرى.	• انطبق هذا البرنامج على المنشآت الصناعية التي أقيمت بعد ١ أكتوبر عام ١٩٩٦ والتي تبلغ استثماراتها أكثر من ٣ ملايين رند. • أعفيت هذه المنشآت من ضريبة الدخل لمدة لا تزيد عن ٦ سنوات متتالية طبقاً لمعايير معينة منها المساهمة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية، والاهتمام بتنمية رأس المال البشري، ومراعاة الانتشار الجغرافي للصناعات وعدم تركزها في أقاليم معينة. • قام البرنامج بتحديد الصناعات ذات الأولوية وتمثلت في صناعة السيارات ومكوناتها، الملابس والمنسوجات، الصناعات الإلكترونية، الورق والمنتجات الورقية، المنتجات البلاستيكية، تصنيع الأغذية والمشروبات، الصناعات الهندسية والزراعية كثيفة العمل. • حتى عام ١٩٩٨ تم التصديق على ٦١ مشروعاً بإجمالي استثمارات بلغ ٢٢٣,٤٩ بليون رند، وتم توفير ٥٩١٣ فرصة عمل.	١- برنامج التوظيف Job Scheme	تشجيع الاستثمارات في الصناعات كثيفة العمل.	قام IDC بتصميم هذا البرنامج بهدف منح تمويل بأسعار فائدة منخفضة للاستثمارات التي لا تزيد التكلفة الإجمالية لفرصة العمل الجديدة بها عن ٠٠٠٠١٠ارند.
٢- مبادرات التنمية المكانية (SDIs)	*خلق المزيد من فرص العمل. *الحد من الآثار السلبية للسياسات العنصرية السابقة. *تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة في المناطق الأقل تقدماً. *تعزيز دور الاستثمارات الخاصة والاستفادة منها في تنمية قطاع SMEs والمشروعات المملوكة للسود *التأكيد على الدور التنموي للحكومات المحلية في كافة مقاطعات جنوب أفريقيا.	*يتلخص المبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه (SDI) في خلق مناخ جاذب للاستثمارات، وتحقيق التكامل بين الاستثمارات العامة والخاصة في الأقاليم الجغرافية المهمشة التي عانت من السياسات العنصرية السابقة. • حتى بداية ١٩٩٩م تم تنفيذ ١١ مشروعاً في إطار هذا البرنامج سواء في القطاعات الصناعية أو الزراعية أو السياحية باستثمارات قدرها ٣٢,٤ بليون دولار، ووفرت ما يقرب من ٨٥٠٠٠ فرصة عمل جديدة.	٢- برنامج الورديات المتعددة Multi-Shift Scheme	• هدف (IDC) من هذا البرنامج هو تشجيع الصناعات التحويلية على استغلال مواردها الرأسمالية بشكل أكثر فاعلية من خلال زيادة أوقات العمل لديها. • المساهمة في خلق المزيد من فرص العمل الجديدة وذلك من خلال العمل لأكثر من وردية.	يتم منح قروض بفوائد منخفضة (لمدة ٣ سنوات) للمشروعات التي تقوم بإضافة وردية عمل أخرى لمدة ٨ ساعات على الأقل.

تابع جدول رقم (٣٠)

اسم البرنامج	البرامج المصممة من قبل (DTI)		اسم البرنامج	البرامج المصممة من قبل (IDC)	
	الأهداف	التفاصيل		الأهداف	التفاصيل
٣- مناطق التنمية الصناعية (IDZs)	تقع (IDZs) في إطار أقاليم (SDI) وتعرف بأنها مناطق صناعية متخصصة داخل حدود (SDI) لهدف من وراء قيامها هو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاعات صناعية تتسم بارتفاع قدرتها التصديرية تقع داخل (IDZs).	* تقوم (IDZs) على اعتبارين أساسيين هما: – أن تركيز عدد من الصناعات في أقاليم معينة أصبح يمثل إحدى الأدوات الرئيسية للسياسة الصناعية، على اعتبار أن أية صناعة تعتمد على غيرها من الصناعات المرتبطة بها لكي تحقق نجاحاً ملموساً. – أن هناك تجارب عديدة أثبتت نجاحها في هذا الصدد، وساهمت في جذب المزيد من (FDI). ولقد قامت (DTI) بتقديم عدد من الحوافز داخل (IDZs) منها توفير إطار مؤسسي وإداري ملائم، تنمية رأس المال البشري، وضع العديد من الحوافز التصديرية وإعفاء واردات المصدرين داخل حدود المنطقة الصناعية من ضريبة القيمة المضافة، توفير البنى التحتية الملائمة وتوطين (IDZs) بجوار الموانئ والمطارات.	٣- برنامج بساتين الفاكهة Orchards Scheme	هدف (IDC) من هذا المشروع إلى تشجيع والتوسع في حقول وبساتين الفاكهة في المناطق الريفية التي لا تتوافر بها فرص عمل كافية.	يقوم المشروع بمنح قروض بفوائد منخفضة للمشروعات الصناعية القائمة في المناطق الريفية والتي تقوم بتوفير فرص عمل جديدة لا يقل عددها عن ١٠ فرص.
٤- برنامج الإهلاك المعجل Accelerated Depreciation	قامت (DTI) بتصميم ذات البرنامج بهدف إنشاء مشروعات جديدة في قطاع الصناعة التحويلية أو التوسع في مشروعات قائمة بالفعل. ولقد طبق البرنامج على المشروعات التي أنشئت بعد الأول من يوليو عام ١٩٩٦.	– قدر مخصص الإهلاك على المعدات والآلات في قطاع الصناعة التحويلية بـــ ٢٠% سنوياً لمدة ٥ سنوات، كما قدر ذلك المخصص بالنسبة للمباني بـــ ٥% سنوياً لمدة ٢٠ عاماً. ولقد تم رفع مخصص الإهلاك على المعدات والآلات داخل قطاع الصناعة التحويلية إلى ٣٣,٣% سنوياً ولمدة ٣ سنوات، وإلى ١٠% سنوياً لمدة ١٠ سنوات بالنسبة للمباني الجديدة داخل القطاع.	٤- برنامج الفاعل الدولي World Player Scheme	قام (IDC) بتصميم هذا المشروع بهدف مساعدة المنشآت في القطاعات الصناعية المختلفة في الحصول على المزيد من الإعفاءات الجمركية في الأسواق الدولية.	يقوم المشروع بمنح قروض منخفضة الفائدة وذلك لمساعدة المنشآت على تجديد وإحلال معداتها وآلاتها وذلك للارتقاء بالقدرة التنافسية العالمية لها.
٥- برنامج المشروعات الصناعية الاستراتيجية (SIP)	قامت (DTI) بتصميم هذا البرنامج بهدف تحفيز الاستثمارات الكبيرة الحجم (أكثر من ٥٠ مليون راند) داخل قطاع الصناعة التحويلية، كما هدف البرنامج إلى زيادة فرص التشغيل بالقطاع وزيادة القدرة التنافسية له.	يقوم البرنامج بمنح إعفاءات ضريبية لعدد من السنوات بلغت ٧,٧ بليون راند حتى عام ٢٠٠٢، وقد تأهل ٣٣ مشروعاً صناعياً للحصول على تلك الإعفاءات حتى نهاية عام ٢٠٠٤.	٥- مشروع الحياة Life Scheme	يهدف (IDC) من وراء تصميمه لهذا المشروع إلى تشجيع القطاعات الصناعية ذات القدرات التصديرية المرتفعة، بحيث يتم مساعدتهم على جني الأرباح من جراء ترويج تلك الصادرات.	يقوم المشروع بتقديم تمويل منخفض الفائدة لأصحاب المصانع المقدرة أصولها بأكثر من ١ مليون راند، وذلك لتمويل المشروعات التي يتم تصدير ٣٠% أو أكثر من منتجاتها للخارج.

المصدر: من إعداد الباحثة

جدول رقم (٣١)

البرامج التكنولوجية بالقطاع الصناعي

اسم البرنامج	الجهة المنفذة له	الأهداف	تفاصيل البرنامج
١- صندوق الابتكار Innovation Fund	وزارة الفنون، والثقافة، والعلوم والتكنولوجيا (DACST)	يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم المشروعات البحثية الكبيرة من خلال التعاون بين المؤسسات العاملة في مجالات العلوم، والهندسة والتكنولوجيا.	يقوم البرنامج بإعطاء منح تتراوح قيمتها بين ١-٥ ملايين رند سنوياً لمدة أقصاها ٣ سنوات للمشروعات البحثية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) ، والتكنولوجيا الحيوية Biotechnology .. وغيرها.
٢- برنامج توفير التكنولوجيا والموارد البشرية في القطاع الصناعي (THRIP)	(DTI) بالتعاون مع مؤسسة البحث الوطنية National Research Foundation (NRF)	يهدف البرنامج إلى تحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في جنوب أفريقيا من خلال تدعيم الأنشطة البحثية والتكنولوجية، والعمل على توفير باحثين يتوافر لديهم قدر ملموس من الخبرة بالمتطلبات التكنولوجية للقطاع الصناعي بجنوب أفريقيا.	يقوم البرنامج بتوفير منح للمشروعات البحثية المشتركة، كما يقدم منحة تقدر بـــ ١٥٠,٠٠٠ رند للمنشأة عن كل طالب يتدرب خلال ذلك البرنامج.
٣- برنامج تدعيم الابتكار الصناعي (SPII)	(IDC) بإشراف من (DTI)	يهدف (SPII) إلى تشجيع الابتكار التكنولوجي داخل قطاع الصناعة التحويلية، وتدعيم المشروعات التي تقوم بإنتاج سلع ومنتجات ذات قدرة تنافسية عالية.	يأخذ الدعم المقدم في إطار هذا البرنامج شكل منحة تقدر بـــ ١,٥ مليون رند للمشروع الواحد.
٤- برنامج المشاركة في الابتكار الصناعي (PII)	(IDC) بإشراف من (DTI)	يهدف (PII) إلى تدعيم المشروعات التكنولوجية الكبيرة الحجم (المقدرة بأكثر من ١,٥ مليون رند).	عقب تقييم الوزارة لبرنامج (SPII)، وجدت أن هناك حاجة لتوجيه المزيد من الدعم للمشروعات كبيرة الحجم، لذلك تم تصميم هذا البرنامج لتشجيع التطور التكنولوجي في المشروعات الصناعية كبيرة الحجم (أكبر من ٣ ملايين رند).
٥- برنامج تدعيم دراسات الجدوى (FSS)	(IDC) بإشراف من (DTI)	يهدف (FSS) إلى تدعيم التطور التكنولوجي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومساعدتها في ترويج منتجاتها التكنولوجية.	أشار تقييم الوزارة لبرنامج (SPII) إلى الحاجة لتوجيه المزيد من الاهتمام بقطاع (SMEs)، ولذلك تم وضع (FSS) والذي يتضمن إعطاء منحة تقدر بـــ ٥٠% من النفقة التي يتحملها المشروع عند تنفيذ دراسة الجدوى الخاصة به، وتصل إلى حد أقصاه ٣٠٠٠٠ رند لكل مشروع.
٦- المراكز الحاضنة للمشروعات Business Incubators	(DTI)	تهدف هذه المراكز إلى التغلب على مشكلات التمويل، والتسويق والإدارة التي يواجهها قطاع (SMEs)	تسعى مثل تلك المراكز إلى التركيز على تدعيم وتنمية قطاع (SMEs)، والوقوف إلى جانب المشروعات الناشئة من خلال توفير البرامج التدريبية والتكنولوجيات الإنتاجية والخبراء العاملين في نفس المجال.

المصدر: من إعداد الباحثة

جدول رقم (٣٢)

البرامج والاستراتيجيات الموجهة نحو قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة (SMEs)

الإجراءات والبرامج	الجهة المسئولة عنها	تفاصيل البرنامج
١- الاستراتيجية القومية لتنمية المشروعات الصغيرة **National Strategy for The Development and Promotion of Small Business.**	(DTI)	قامت الوزارة بوضع تلك الاستراتيجية في مارس عام ١٩٩٥ بهدف خلق بيئة مواتية لتنمية المشروعات الصغيرة، وتحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات، ومعالجة الآثار السلبية الناجمة عن السياسات العنصرية السابقة، وخلق المزيد من فرص العمل، وتدعيم مساهمة قطاع (SMEs) في النشاط الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية لهذا القطاع، وتوطيد العلاقة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة. وقد تضمنت تلك الاستراتيجية عدداً من الإجراءات والبرامج الداعمة لذلك القطاع أهمها: أ- توفير بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة من خلال قيام مركز تشجيع المشروعات الصغيرة بالمراجعة الدورية للقوانين والتشريعات المؤثرة على ذلك القطاع مثل قوانين العمل، الضرائب، التجارة والاستثمار، التمويل والملكية. ب- توفير وإتاحة المعلومات والبيانات التي يحتاج إليها ذلك القطاع. ج- توفير البنى التحتية والاجتماعية الملائمة. د- تنمية قدرة المشروعات المتوسطة والصغيرة على دخول الأسواق وبيع منتجاتها. هـ- توفير التكنولوجيات الإنتاجية الملائمة.
٢- الدعم غير المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة **Non-Financial Support**	هيئة Ntsika لتعزيز وتدعيم المشروعات (Ntsika)	تتولى هيئة (Ntsika) مسئولية توفير الدعم غير المالي للمشروعات الصغيرة والذي يتضمن: - توفير المهارات التدريبية اللازمة. - تقديم الخدمات اللازمة لتدعيم قطاع SMEs. - تقديم المساعدات لجماعات معينة مثل النساء، والشباب، والمعاقين، والمشروعات التي يملكها السود. - تدعيم الروابط بين المشروعات الصغيرة والحكومة والمشروعات الكبيرة. - التزويد بالمعلومات والأبحاث التي يحتاجها قطاع SMEs
٣- الدعم المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة **Financial Support**	أ- هيئة Khula لتمويل المشروع (Khula) .	قامت (DTI) بإنشاء هيئة Khula لزيادة قدرة المؤسسات التمويلية الحالية وإنشاء مؤسسات تمويلية جديدة تقوم بدورها في إمداد قطاع (SMEs) بالتمويل المطلوب، ولا تتعامل Khula مباشرة مع هذا القطاع، ولكن تدعمهم بالخدمات التمويلية من خلال وسطاء ماليين. وتقدم Khula نوعان من القروض هما: قروض تنمية المشروعات وتمنح للوسطاء الماليين، وتتراوح قيمتها ما بين ١- ١٠ ملايين رند. أما النوع الثاني فهو قروض المشروع Business Loans ولا تتعدى قيمتها ٢٠ مليون رند، وتمنح للوسطاء الماليين ذوي الخبرة بالتعامل مع المشروعات الصغيرة.
	ب- مؤسسة تنمية المشروعات الصغيرة Small Business Development Corporation (SBDC)	تعد (SBDC) أحد مصادر التمويل الأخرى المتاحة لقطاع SMEs، وتستهدف المشروعات المتوسطة والصغيرة التي تحتاج إلى رؤوس أموال تتراوح بين ٥٠٠٠٠ و ٣ ملايين رند.
	ج- بورصة جوهنسبرج Johannesburg Stock Exchange	تعد بورصة جوهنسبرج أحد مصادر التمويل الأخرى لقطاع SMEs، ولكن لا يزال دورها محدوداً في هذا الصدد حيث تتجه معظم استثماراتها نحو المشروعات الكبيرة خوفاً من المخاطرة.

تابع جدول رقم (٣٢)

الإجراءات والبرامج	الجهة المسئولة عنها	تفاصيل البرنامج
٤- برنامج تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة Small Business Development Program (SMDP)	(DTI)	يهدف (SMDP) إلى تشجيع وتعزيز المشروعات المتوسطة والصغيرة العاملة بقطاع الصناعة التحويلية، والتكنولوجيا الحيوية، والسياحة، و(ICT) ، والصناعات الثقافية، والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل داخل تلك القطاعات. وينطبق البرنامج على المنشآت التي تشكلت فقط بعد أكتوبر عام ١٩٩٦، ويتضمن عدداً من الحوافز منها إعطاء ملحة تأسيس تتراوح قيمتها بين ١-١٠% من قيمة أصول المشروع، تصل لحد أقصاه ١٠٠ مليون رند للمشروع أو المنشأة.
٥- مشروع رأس المال المشترك Venture Capital Scheme	(DTI)	يهدف هذا المشروع إلى تشجيع (SMEs) على تنمية منتجاتها وتطويرها، وإضافة قيمة أعلى لها وذلك من خلال منح قروض للمشروعات التي تقوم بتقديم منتجات على درجة عالية من التطور التكنولوجي.
٦- برنامج تمويل الواردات Import Finance Scheme	(DTI)	يهدف هذا المشروع إلى مساعدة (SMEs) على استيراد المنتجات الرأسمالية والوسيطة التي يحتاجون إليها من الخارج من خلال الحصول على تسهيلات جمركية عند استيرادهم لتلك المنتجات.
٧- مشروع تأجير مباني المصانع Standard Leased Factory Building Scheme	(IDC)	حيث تقوم (IDC) بتأجير مباني المصانع للمشروعات المتوسطة والصغيرة بإيجارات منخفضة.

المصدر: من إعداد الباحثة

جدول رقم (٣٣)

متوسط أسعار الضريبة الجمركية (١٩٨٨-٢٠٠٢)

القطاع	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٢
الزراعة، التعدين، الصناعة التحويلية								
أسعار الضريبة الجمركية	١٥,٩٨	١٧,٥٥	١٥,٩١	١٤,٦١	١٠,٩٣	٨,٨٠	٨,٢٧	٧,٧٩
الصناعات التحويلية								
أسعار الضريبة الجمركية	١٨,٥٧	٢٠,٣٩	١٨,٧١	١٧,٥١	١٢,٩٧	١٠,٥٨	١٠,٠٤	٩,٤٢

المصدر:

Lawrence Edwards and Tijl van de Winkel, **The Market Disciplining Effects of Trade Liberalisation and Regional Import Penetration on Manufacturing in South Africa,** (TIPS) Working Paper No.4, (Johannesburg: (TIPS), 2005), p.22.

جدول رقم (٣٤)

الحوافز التصديرية بالقطاع الصناعي

اسم البرنامج	الجهة المسئولة عن تنفيذه	الأهداف	تفاصيل البرنامج
١- برنامج تسويق الصادرات ودعم الاستثمارات Export Marketing and Investment Assistance (EMIA)	(DTI)	تهدف الوزارة من هذا البرنامج إلى تعويض المصدرين ولو جزئياً عن النفقات التي يتحملونها لدخول أسواق تصديرية جديدة.	يتضمن البرنامج عدداً من الحوافز منها: • إعطاء منح لإجراء بحوث عن الأسواق التصديرية الجديدة الخاصة بمنتجات الصناعة التحويلية. • مساندة البعثات التجارية الخارجية، وتفعيل التبادل بين المشترين الأجانب ومصدري جنوب أفريقيا. • المساهمة في تمويل المصدرين الذين يرغبون في المشاركة بالمعارض الدولية. • منح مساعدات تمويلية لقطاعات صناعية معينة تتسم بارتفاع قدرتها التصديرية.
٢- برنامج الائتمان التصديري والتأمين على الاستثمارات الأجنبية Export Credit and Foreign Investment Reinsurance	المؤسسة الأفريقية لتأمين الضمان الائتماني Credit Guarantee Insurance Corporation of Africa (CGIC)	هدفت الوزارة من هذا البرنامج إلى مساعدة المصدرين في التغلب على الصعوبات التمويلية التي يواجهونها من خلال منحهم قروضاً بأسعار فائدة تفضيلية، وكذلك منح شركات التأمين فرصة لإعادة التأمين على القروض الممنوحة للمصدرين.	يتضمن البرنامج: • تأميناً قصير الأجل Short-Team Insurance يغطي المخاطر التي يواجهها المصدر قبل الشحن وبعده، ويستخدم هذا التأمين لتغطية المخاطر التجارية والسياسية عندما تكون شروط الائتمان أقل من ١٨٠ يوماً. • تأميناً متوسط/ طويل الأجل Medium/ Large Term Insurance يغطي المخاطر المتعلقة بتقلبات سعر الصرف.
٣- برنامج تمويل صادرات، المنتجات والمشروعات الرأسمالية The Export Finance for Capital Goods and Projects	(DTI)	يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة مصدري المنتجات الرأسمالية بمنح تسهيلات ائتمانية للمستثمرين الأجانب مما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية لهؤلاء المصدرين.	يقوم البرنامج بمنح ضمانات للاستثمارات التي يقوم بها مواطنو جنوب أفريقيا خارج حدود الدولة والتي تقل عن ١٠٠٠٠٠ رند وذلك لحمايتهم من التأميم أو المصادرة. كما يتم منح قروض لتمويل صادرات قطاع (SMEs) تتراوح قيمتها بين ٥٠٠٠٠ رند و ١ مليون رند، ولا تزيد عن ٩٠% من قيمة المنتجات المصدرة من قبل ذلك القطاع.
٤- برامج تخفيض نفقات النقل والشحن	(DTI)	الهدف من وراء تلك البرامج هو مساعدة المصدرين بتحمل جزء من نفقات نقل وشحن صادراتهم.	يتم تخفيض أسعار وتكاليف النقل بخطوط السكك الحديدية، كما يتم التفاوض مباشرة مع شركات الشحن أو مجلس الشحن بشأن تخفيض نفقات الشحن إذا ثبت أنها تمنع المصدرين من تصدير منتجاتهم بأسعار تنافسية.
٥- المجالس التصديرية Export Councils	(DTI)	تقوم هذه المجالس بوضع الأهداف التصديرية للصناعة ككل، وتحديد الأسواق التصديرية المستهدفة.	شجعت DTI تشكيل مثل تلك المجالس، وساهمت في تمويلها، وهناك ما يقرب من ٢٠ مجلساً تصديرياً تغطي صناعات مختلفة في جنوب أفريقيا.

المصدر: من إعداد الباحثة

جدول رقم (٣٥)

السياسات المنظمة لسوق العمل في جنوب أفريقيا

السياسات المنظمة للعلاقات الصناعية Policies Regulating Industrial Relations	السياسات التي تهدف إلى تعزيز والارتقاء بمستوى الإنتاجية Policies To Enhance Productivity
١- قانون علاقات العمل Labour Relations Act (LRA) : قامت وزارة القوى العاملة في جنوب أفريقيا بوضع (LRA) عام ١٩٩٥ وتعديله عام ١٩٩٦؛ وذلك بهدف معالجة المشكلات والآثار السلبية الناجمة عن السياسات العنصرية المتبعة في سوق العمل، ولقد ساهم القانون في تشجيع وتسهيل عمليات التفاوض الجماعي على كافة مستويات العمل، وسمح أيضاً بمشاركة المشتغلين في عمليات صنع القرار من خلال الاجتماعات المنعقدة في أماكن العمل، كما أتاح القانون آليات لحل النزاعات التي قد تنشب بين العمال، وسمح بإنشاء مجالس تفاوضية لحل المشكلات المتعلقة بتحديد مستوى الأجور.	- يعد قانون تنمية المهارات Skills Development Act (SDA) أحد أهم الأدوات التي وضعتها وزارة القوى العاملة بجنوب أفريقيا وذلك بهدف تشجيع أصحاب العمل على إمداد العاملين لديهم بالمهارات التي يتطلبها سوق العمل، ومساعدة الراغبين في العمل على إيجاد فرص عمل ملائمة، وتشجيع ومساندة العمال الجدد بسوق العمل وإمدادهم بالخبرات اللازمة، وتصميم برامج تدريبية للارتقاء بإنتاجية العمال.
٢- قانون الشروط الأساسية للتوظيف Basic Conditions of Employment Act قامت وزارة القوى العاملة بجنوب أفريقيا بوضع هذا القانون وتعديله أكثر من مرة، حيث تضمن القانون الحد الأدنى من المتطلبات أو الشروط التي تتضمنها قوانين العمل بالدولة، ومنها عدد ساعات العمل الأسبوعية، فترات الراحة، الأجازات السنوية والمرضية، الأجور الإضافية، عدد ساعات العمل الإضافية، الأجازات العامة وأيام الآحاد، كما حدد القانون قواعد عمالة الأطفال، وأجازات الوضع، وكذلك نظم القانون عقود التشغيل، كما حدد البنود التي تنطبق على المشروعات الصغيرة.	- أما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي، فإن (SDA) هدف إلى: • تشجيع وتعزيز قدرة المنشآت الصناعية على تطوير مهارات قوة العمل لديها. • زيادة فرصة العمال في الانضمام للبرامج التعليمية والتدريبية المختلفة.
٣- قانون التوزيع العادل لفرص العمل Employment Equity Act (EEA) هدف (EEA) إلى توزيع فرص العمل بشكل عادل، ومعاملة العمال دون التفرقة بينهم لأية اعتبارات، كما تضمن وضع قوانين من شأنها معالجة الآثار السلبية للسياسات العنصرية التي عانت منها جماعات معينة مثل السود، والنساء، والمعاقين، كما حظر القانون المعاملة الخاصة لمرضى الإيدز.	• زيادة نسبة القوى العاملة ذات المهارات المتوسطة بالمنشآت الصناعية المختلفة، ومحاولة الارتقاء بمستوى مهاراتهم.
٤- وثيقة هجرة العمل Labour Migration Bill تهدف هذه الوثيقة إلى تنفيذ سياسات وبرامج من شأنها جذب المهارات المطلوبة من الأسواق العالمية على أن يتم تدريب المهارات الموجودة بالفعل في السوق المحلية لجنوب أفريقيا حتى يتم إحلالها محل المهارات التي تم جلبها من الخارج.	• تدعيم قطاع (SMEs) وتوفير البرامج التدريبية الخاصة به. ومن ثم فإن (SDA) سعى إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي والتشغيل من خلال التركيز على البرامج التدريبية والتعليمية التي من شأنها الارتقاء بمهارات قوة العمل. ولاشك في أن هذا القانون يحتجزاً رئيسياً من سياسة الحكومة المتعلقة بتنمية رأس المال البشري.

المصدر: من إعداد الباحثة

جدول (٣٦)
بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٣)

السنة	الإنفاق الحكومي كنسبة من (GDP)	استثمارات القطاع العام كنسبة من (GDP)	عجز الموازنة الحكومية كنسبة من(GDP)	إجمالي الدين الحكومي كنسبة من (GDP)
١٩٩٣	٢٠,١	٤,٣	٧,٣-	٤٠,٤
١٩٩٥	١٨,٣	٤,٣	٤,٦-	٤٩
١٩٩٧	١٩,٨	٤,٦	٥٤. -	٤٩,٢
١٩٩٩	١٨,٣	٤,٧	٢,٨-	٥٠,٢
٢٠٠١	١٨,٣	٣,٩	١,٩-	٤٥,٦
٢٠٠٣	١٩,١	٤,٩	٢,٣-	٤٠,٢

المصدر:
Alan Hirsch: **Season of Hope, Economic Reform Under Mandela and Mebeki**, (Ottawa: The International Development Research Center (IDRC), 2005).

جدول رقم (٣٧)

إجمالي إنتاج قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢) بالمليون رند

(أسعار عام ٢٠٠٢)

السنة	قيمة الإنتاج
١٩٩٤	٣٨٩,٦
١٩٩٥	٤٢١,٦
١٩٩٦	٤٣٦,٩
١٩٩٧	٤٤٨,٤
١٩٩٨	٤٣٣,٧
١٩٩٩	٤٣٢,١
٢٠٠٠	٤٤٧,٤
٢٠٠١	٤٥٩,٧
٢٠٠٢	٤٨٤,٢

المصدر:

South Africa Reserve Bank, **Statistics South Africa**, (www.statsa.ca.za)

جدول رقم (٣٨)

الأداء الصناعي لجنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠١) مقارنة بالدول الصناعية متوسطة الدخل

الدولة	معدل نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١
آسيا	
الصين	٨,٧
الهند	١,٦
ماليزيا	-٧,٧
الفلبين	-١١,٣
كوريا الجنوبية	٣,٣
تايوان	٦,١
تايلاند	١,٣
أمريكا اللاتينية	
الأرجنتين	-١٨,٣
البرازيل	-٦,١
شيلي	-١,٩
كولومبيا	-١,٤
المكسيك	-٣,٦
جنوب أفريقيا	٥,٤

المصدر:

DTI, **A Guide to The Real Economy,** (Pretoria: DTI, May 2002), p.25.

جدول رقم (٣٩)

معدلات نمو القيمة المضافة الصناعية طبقاً لمستوى التكنولوجيا (١٩٩٤-٢٠٠١)

مستوى التكنولوجيا بالقطاع	١٩٩٤-١٩٩٦	١٩٩٦-١٩٩٨	١٩٩٨-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠١
القطاعات ذات التكنولوجيا المنخفضة	%١,٥٩	-%٠,٩٨	-%٣,٤٥	%١,٣
القطاعات ذات التكنولوجيا المتوسطة	%٨,٨٥	-%٠,٨٤	%٠,٢	-%٣,٢
القطاعات عالية التكنولوجيا	%١٤,٢٥	%٣,٠٨	%١١,٨٤	%٨,٣

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (٣٨)، ص٨.

جدول رقم (٤٠)

صادرات وواردت قطاع الصناعة التحويلية كنسبة من إجمالي الصادرات والواردات ومعدلات نموهما خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢)

السنة	صادرات الصناعة التحويلية		واردات الصناعة التحويلية	
	صادرات الصناعة التحويلية كنسبة من إجمالي الصادرات	قيمة معدل النمو	واردات الصناعة التحويلية كنسبة من إجمالي الواردات	قيمة معدل النمو
١٩٩٤	٤٣,٢	٢٩,٤	٨٩,٢	٣٤,٩
١٩٩٥	٥٠,٢	٣١,٦	٨٧,١	٢٦,٠٩
١٩٩٦	٥٣,٢	١٩,٨	٨٧,٢	١٤,٨٨
١٩٩٧	٥٥,٢	١٨,٢	٨٣,٩	٨,٣٥
١٩٩٨	٥٤,٦	٩,٠١	٨٨,٩	١٩,٢٦
١٩٩٩	٥٦,٦	١٨,٢	٨٦,٦	-٠,٣٤
٢٠٠٠	٥٧,٨	٢٩,٨	٨١,٧	٢٠,٠٤
٢٠٠١	٥٧,٧	١٩,٣	٨٣,٤	١٧,٥٢
٢٠٠٢	٥٨,٥	٢٦,٦	٨٤,٣	٢٨,٨٩

المصدر: نفس مصدر الجداول أرقام (٣)، (٩)، (١٥)، (٢٠).

جدول رقم (٤١)

صادرات وواردت الصناعة التحويلية كنسبة من إجمالي الإنتاج بالقطاع

السنة	صادرات الصناعة التحويلية كنسبة من إجمالي الإنتاج	واردات الصناعة التحويلية كنسبة من إجمالي الإنتاج
١٩٩٤	١٥,١٠	٢٥,٠٤
١٩٩٥	١٦,٦٨	٢٧,٠٣
١٩٩٦	١٨,٥٧	٢٨,٢٥
١٩٩٧	١٩,٦٢	٢٨,٥٨
١٩٩٨	٢١,٤٥	٣٣,٤٨
١٩٩٩	٢٣,٧٢	٣٢,٢٠
٢٠٠٠	٢٧,٨٧	٣٤,٤٠
٢٠٠١	٢٩,٢٨	٣٦,٧٤
٢٠٠٢	٣٠,١٩	٣٩,٣٦

المصدر: الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٠) بتصرف عن

DTI, Driving Competitiveness: An Integrated Industrial Strategy for Sustainable Employment and Growth, Discussion Document, (Pretoria: DTI, May2001), p.21, 22.

أما السنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٢ تم الحصول على بياناتها من الموقع:

South Africa Reserve Bank, Statistics South African, (www.statsa.co.za)

جدول رقم (٤٢)

الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية في جنوب أفريقيا

خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٤) بالمليون رند

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الميزان التجاري للصناعة التحويلية	-٢٩,٤٩	-٣٥,٠٣٩	-٣٧,٧٠	-٣٤,٧٤	-٤٨,٨٨	-٣٤,٠٢	-٣١,٦٤٣	-٣٤,٩٦	-٤٨,٣٧

المصدر: نفس مصدر الجداول أرقام (٣)، (٩)، (١٥)، (٢٠)، (٤٠).

جدول رقم (٤٣)

الصناعات التحويلية التي اتسمت بقدرة تنافسية عالية (عام ١٩٩٧)

الصناعات ذات القدرة التنافسية المرتفعة
* الأغذية والمنتجات المرتبطة بها:
السكر، النشا، الأنسولين، دقيق القمح، الخضروات والفواكه (الطازجة والمعلبة)
* الملابس، والمنسوجات وما يرتبط بها:-
الحرائر والأصواف المصنوعة من الألياف الصناعية
* الخشب والمنتجات المرتبطة به:
الخشب والفلين، لباب الخشب الكيميائي، الورق
* الكيماويات:-
الكيماويات غير العضوية، المخصبات، البتروكيماويات
* المنتجات المعدنية غير الحديدية:
الحديد والصلب، والمنتجات المعدنية الأساسية.
* المعدات والآلات مثل المعدات الزراعية، وقاطرات النقل.

المصدر: بتصرف عن:

IDC, The Dynamics of South African Manufacturing Competitiveness, (Johannesburg: IDC, 1997), p.19.

جدول رقم (٤٤)

إجمالي الاستثمارات بقطاع الصناعة التحويلية كنسبة من التكوين الرسمالي، وإجمالي الاستثمارات الثابتة بالقطاع كنسبة من (GDP)

خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢)

السنة	الاستثمار كنسبة من التكوين الرأسمالي (%)	الاستثمارات الثابتة كنسبة من (GDP) (%)
١٩٩٤	١١,١٥	٢٣
١٩٩٥	١٢,٩٠	٢٥
١٩٩٦	١٣,٢٠	٢٢,٩
١٩٩٧	١٣,١٣	٢٢,٢
١٩٩٨	١٢,٥٦	٢٠,٧
١٩٩٩	١٢,٣٩	٢٢,٣
٢٠٠٠	١٢,٤٦	٢١,٧
٢٠٠١	١٢,٧٢	٢٢,٣
٢٠٠٢	١٣,٣٥	٢٠,٨

المصدر: بالنسبة للعمود الأول بالجدول فإن الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٠) تم الحصول على بياناتها بتصرف عن:

DTI, **Driving Competitiveness: An Integrated Industrial Strategy for Sustainable Employment and Growth**, Discussion Document, (Pretoria: DTI, May2001), p. 22.

أما السنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٢ تم الحصول على بياناتها من المصدر التالي:

South Africa Reserve Bank, Statistics South Africa, www.statsa.co.za.

وبالنسبة للعمود الثاني بتصرف عن:

George R.G Clarke et al., **South Africa: An Assessment of Investment Climate**, Working Paper No. 1, (Washington D.C.: The World Bank, Jan. 2005), p. 23.

جدول رقم (٤٥)

إنتاجية العمل بقطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢) بالألف رند

(بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥)

السنة	الإنتاجية
١٩٩٤	٢٧٣
١٩٩٥	٢٩٤
١٩٩٦	٢٩٩
١٩٩٧	٣٢١
١٩٩٨	٣٢١
١٩٩٩	٣٢٨
٢٠٠٠	٣٤٥
٢٠٠١	٣٦٤
٢٠٠٢	٣٨١

المصدر:

١- الفترة من (١٩٩٤-٢٠٠٠) ، من نفس مصدر الجدول رقم (٤١)، ص٢١.

٢- أما السنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٢ فمن نفس المصدر الثاني بالجدول رقم (٤١).

جدول رقم (٤٦)

اتجاهات التشغيل في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠)

القطاع	١٩٩١-١٩٩٥ (نسبة التغير)	١٩٩٦-٢٠٠٠ (نسبة التغير)	١٩٩١-٢٠٠٠ (نسبة التغير)
الأولي	-٢,٥	-٥,٢	-٣,٥
الصناعات التحويلية	-١,٢	-٠,٣	-١,٥
الخدمات	٠,٣	-٠,٧	٠,١
الإجمـــــالي	-٠,٥	-١,٩	-٠,٩

المصدر:

Miriam Altman and Marina Mayer, "Overview of Industrial Policy", In Andre Krack and Helen Perlod (eds.): **Human Resources Development Review 2003**, (Cape Town: HSRC Press, 2003), p.73.

جدول رقم (٤٧)

إجمالي عدد المشتغلين بقطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢)

(بالمليون)

السنة	عدد المشتغلين
١٩٩٤	١,٤٢٧
١٩٩٥	١,٤٣٣
١٩٩٦	١,٤٥٦
١٩٩٧	١,٣٩٦
١٩٩٨	١,٣٥٠
١٩٩٩	١,٣١٥
٢٠٠٠	١,٢٩٦
٢٠٠١	١,٢٦٢
٢٠٠٢	١,٢٧٠

المصدر:

١- الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٠) من نفس مصدر الجدولين رقمي (٤١)، (٤٥)، ص٢٣.

٢- أما عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ فمن نفس المصدر الثاني للجدولين رقمي (٤١)، (٤٥).

جدول رقم (٤٨)

صادرات وواردت صناعة السيارات والميزان التجاري لها خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣) بالبليون رند (بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥)

السنة	واردات الصناعة بالبليون رند	صادرات الصناعة بالبليون رند	الميزان التجاري للصناعة
١٩٩٥	١٦,٤	٤,٢	(١٢,٢)
١٩٩٦	١٩,٢	٥,١	(١٤,١)
١٩٩٧	١٧,٢	٦,٦	(١٠,٦)
١٩٩٨	١٩,٩	١٠,١	(٩,٨)
١٩٩٩	٢٢,٨	١٤,٨	(٨)
٢٠٠٠	٢٩,٧	٢٠	(٩,٧)
٢٠٠١	٣٨	٣٠	(٨)
٢٠٠٢	٥٠,٢	٤٠,١	(١٠,١)
٢٠٠٣	٤٩,٨	٤٠,٧	(٩,١)

المصدر:

DTI, **Current Developments in The Automotive Industry**, Sep. 2003,2004, p. 49.

جدول رقم (٤٩)

إجمالي الإنتاج المحلي للسيارات، مركبات النقل الخفيف، الثقيل والمتوسط

خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣) (عدد الوحدات المنتجة)

السنة	عدد السيارات	%	عدد مركبات النقل الخفيف	%	عدد مركبات النقل الثقيل والمتوسط	%	الإجمالي
١٩٩٥	٢٤٢٤٨٨	٤٩,٥	١٣٤٧٥٣	٢٧,٥	١٢٢٣٥	٢,٥	٤٨٩٤٧٦
١٩٩٦	٢٣٥٣٥٩	٦٠,٩	١٣٦٧٠٠	٣٥,٣	١٤٣٤٢	٣,٧	٣٨٦٤٠١
١٩٩٧	٢٢٦٢٤٢	٦٢,٤	١٢١٩٩٢	٣٣,٦	١٣٨٧٠	٣,٨	٣٦٢١٠٤
١٩٩٨	١٩٣٢١٢	٦٠,١	١٠٦٥٨٤	٣٣,٢	١٢٢٥٩	٣,٩	٣٢١٠٥٥
١٩٩٩	٢١٢٢٩١	٦٥,١	١٠٢٧٥٠	٣١,٥	١١٠٢٤	٣,٤	٣٢٦٠٦٥
٢٠٠٠	٢٣٠٥٧٧	٥٩,٩	١٤١٣٨٣	٣٦,٧	١٢٤٠٤	٣,٢	٣٨٤٣٦٤
٢٠٠١	٢٦٩٦٥١	٦٦,٣	١٢٣٣٤٠	٣٠,٣	١٣١٥٨	٣,٢	٤٠٦١٤٩
٢٠٠٢	٢٧٦٤٩٩	٦٨,٣	١١٣٦٥٥	٢٨,١	١٤٢٨٧	٣,٥	٤٠٤٤٤١
٢٠٠٣	٣٠٢٠٠٠	٦٩,٨	١١٦٠٠٠	٢٦,٨	١٤٦٠٠	٣,٤	٤٣٢٦٠٠

المصدر: الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ بتصرف عن:

Trudi Hartzenberg and Samson Muradzikwa, **Transfer of Technology for Successful Integration in The Global Economy, A Case Study of The South African Automotive Industry**, UNCTAD/UNDP Global Programme on Globalization, Liberalization and Sustainable Human Development, (New York and Geneva: UN, 2002), p. 3.

أما الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) فمن:

DTI, **Current Developments in The Automotive Industry**, Sep. 2003,2004, p. 35,36.

جدول رقم (٥٠)

الرقم القياسي لإنتاجية العمل ورأس المال في صناعة السيارات

وفي قطاع الصناعة التحويلية ككل خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠١)

(١٩٩٥=١٠٠)

إنتاجية العمل ورأس المال	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
إنتاجية العمل							
الصناعة التحويلية	١٠٠	١٠٠	١٠٦	١٠٨	١١٠	١١٨	١٢٤
صناعة السيارات	١٠٠	٩٦	٩٧	٩٦	١٠٥	١١٧	١٢٦
إنتاجية رأس المال الثابت							
الصناعة التحويلية	١٠٠	٩٨	٩٦	٩٢	٩٠	٩٤	٩٥
صناعة السيارات	١٠٠	٩٤	٩٤	٨٧	٨٧	٨٣	٨٤

المصدر:

David Kaplan, **Manufacturing Performance and Policy in South Africa – A Review**, Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2003, (Johannesburg: TIPS, Sep. 2003), p. 19.

جدول رقم (٥١)

الإنفاق الاستثماري داخل قطاع صناعة السيارات خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٣)

بالبليون رند

السنة	الإنفاق الاستثماري (بالبليون رند)
١٩٩٨	١,٣٤٣
١٩٩٩	١,٥١١
٢٠٠٠	١,٥٦٢
٢٠٠١	٢,٠٧٨
٢٠٠٢	٢,٧٢٦
٢٠٠٣	٢,٣٢٥

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (٤٨)، ص٥٨.

قائمـــة المراجـــع

قائمـــة المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب

١- د. جودة عبدالخالق: **الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش**، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة، ١٩٩٦).

٢- د. جودة عبدالخالق، د. كريمة كريم: **أساسيات التنمية الاقتصادية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧).

ب- دوريات وتقارير

١- د. عراقي عبدالعزيز الشربيني: اقتصاد جنوب أفريقيا في مرحلة انهيار العنصرية، **السياسة الدولية**، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥، (القاهرة: مؤسسة الأهرام).

٢- د. محمود أبو العينين (محرر): **التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١/٢٠٠٢**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، سبتمبر ٢٠٠٢).

جـ- رسائل علمية

١- أحمد مكي إسماعيل: **استراتيجية التصنيع في تجربة التنمية السودانية**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، ١٩٨٣).

٢- فاروق محمود الحمد: **دراسة تقويمية في استراتيجيات التصنيع في البلدان المتخلفة مع إشارة بصفة خاصة للتجربتين السورية والعراقية**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، ١٩٨٢).

٣- محمد عاشور مهدي: **التعددية والنظام السياسي الجديد في جمهورية جنوب أفريقيا**، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠١).

ثانياً: المراجع الأجنبية

A. Books

1- A. Knoezaki, Zbigniew; Janel Parpart and Thimothy M. Show (eds.): **Studies in The Economic History of South Africa** (London: Frankcass, Vol. II, 1990).

2- Baker, H. Pauline; Alex Boraine and Warren Karafechk (eds.): **South Africa and The World Economy in The 1990s,** (Washington D.C.: The Brooking Institution, 1993).

3- Burger, Deline (ed.): **South Africa Year Book,** (Pretoria: Government Communication and Information System (GCIS), Various Issues).

4- Hirch, Alan: **Season of Hope: Economic Reform Under Mandela and Mebeki,** (Ottawa: The International Development Research Center (IDRC), 2005).

5- Houghton, D. Hobant: **The South Africa Economy** (Oxford: Oxford University Press, 1964).

6- Joffe, Avril; David Kaplan; Raphael Kaplinsky and David Lewis: **Improving Manufacturing Performance in South Africa, Report of the Industrial Strategy Project,** (London: UCT Press, 1995).

7- John, Sturat (ed.): **The Decline of South African Economy** (Cheltenham: Edward Elgar, 2002).

8- Khosa, Mesharck M. (ed.): **Empowerment Through Economic Transformations,** (Pretoria: HSRC Press, 2001).

9- Kiely, Ray: **Industrialization and Development: A Comparative Analysis,** (London: UCT Press, 1998).

10- Krack, Andre and Helen Perold (eds.): **Human Resources Development Review 2003,** (Cape Town: HSRC Press, 2003).

11- Macro-Economic Research Group (MERG): **Making Democracy Work: A Framework for Macro-Economic Policy in South Africa,** (Cape Town: Center for Development Studies, 1993).

12- Nattras, Jill: **The South Africa Economy: Its Growth and Change,** (Oxford: Oxford University Press, 1981).

13- Nattras, Jill and Elisabeth Ardington (eds.): **The Political Economy of South Africa,** (Oxford: Oxford University Press, 1996).

14- Petersson, Lennart (ed.): **Post-Apartheid Southern African, Economic Challenges and Policies for The Future,** (London: Routledge, 1998).

15- Robert, Schrine (ed.): **Wealth or Poverty? Critical Choices for South Africa,** (Oxford: Oxford University Press, 1992).
16- Soludo, Cherles and Ha-Joon Chang (eds.): **The Politics of Trade and Industrial Policy in Africa,** (Ottawa: IDRC, 2004).
17- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO): **African Industry 2000, The Challenge of Going Global,** (Vienna: UNIDO Publications, 2000).

B. Articles

1- Ahwireng-Obend, Fred and Patrick J. Mc Gowan, "South Africa in Africa, Partner or Hegemon?", **Journal of Contemporary African Studies,** (London: Carfax Publishing, Vol. 16, No.1, Jan. 1998).
2- Beyene, Asmelash, "Enhancing The Competitiveness and Productivity of Small and Medium Scale Enterprises (SMEs) in Africa: An Analysis of Differential Roles of National Governments Through Improved Support Services", **Africa Development,** (Dakar: CODERSIA, Vol. XXVII, No.3, 2002).
3- Bhorat, Haroon and Jill Hodge, "Decomposing Shifts in Labour Demand in South Africa", **The South Africa Journal of Economics,** (Pretoria: P.A Black, Vol.76, No.3, Sep. 1999).
4- Dorfling, Tamzyn, "Developing Industry for Local Economic Development in South Africa", **Africa Insight,** (Pretoria: The African Institute of South Africa, Vol.31, No.1, March 2001).
5- Edwards, Lawrence, "South Africa International Cost Competitiveness and Export in Manufacturing", **World Development,** (London: Elsevier Science Ltd., Vol.32, No.8, 2004).
6- Edwards, Lewis, "Globalization and Skills Bias of Occupational Employment in South Africa", **The South African Journal of Economics,** Vol.69, No.1, March 2001.
7- Furuoka, Fumitaka, "Japan and The Flying Geese Pattern of East Asian Integration", **Eastaisa.at,** Vol.4, No.1, Oct. 2005, (www.estasia.at/vol4-1/articles1.html).
8- Hetez, James Jade, "The Two Faces of Privatization Political and Economic Logics in Transitional South Africa", **The Journal of Modern African Studies,** (Cambridge: Cambridge University Press, Vol.28, No.2, 2000).
9- Hunter, Mark, "The Post-Fordist High Road? A South African Case Study", **Journal of Contemporary African Studies,** Vol.18, No.1, 2000.

10- Irving, Jachueline, "South Africa and The European Union Conclude Sweeping Trade Agreement", **Africa Recovery**, (New York: United Nations African Section, Vol. 13, No.1, June 1999).

11- Kalenga, Paul, "Tráde and Industrial Integration in Southern Africa: Pitfalls and Challenges", **Global Dialogues**, (Johannesburg: Institute for Global Dialogue, Vol.4.3, Dec. 1999).

12- Kaplinsky, Raphael, "Capital Intensity in South African Manufacturing and Unemployment 1972-1990", **World Development**, Vol.23, No.2, 1995).

13- ——————, and Claudia Manning, "Concentration, Competition and Policy and The Role of Small and Medium Sized Enterprises in South Africa's Industrial Development", **Journal of Development Studies**, (London: Frank Cass, Vol.35, No.1, Oct. 1998).

14- ——————, "Globalization, What Can Be Learned From Value Chain Analysis"?, **Journal of Development Studies**, Vel.37, No.2, 2000.

15- Lall, Sanjaya and Samuel Wangwe, "Industrial Policy and Industrialization in Sub-Saharan Africa", **Journal of African Economics**, (Oxford: Oxford University Press, Vol.7, Supplement1, 1998).

16- Lee, Margaret, "The European Union – South Africa Free Trade Agreement in Whose Interest"? **Journal of Contemporary African Studies**, Vol.20, No.1, 2002.

17- Magubane, Zine, "Globalization and The South African Transformation: The Impact on Social Policy", **Africa Today**, (Bloomington: Indian University Press, Vol.29, 2002).

18- Mayer, Marine, "The Eu-South Africa Trade Deal: Implications for Southern Africa", **Global Dialogue**, Vol.4.3, August 1999.

19- Nordas, H.K., "South Africa Manufacturing Industries – Catching up or Falling Behind?" **Journal of Development Studies**, Vol.32, No.2, 1996.

20- Pfister, Roger, "South Africa Recent Foreign Policy Towards Africa", **Issues and Literature**, (Zurich: Center for International Studies, No.29, August 2000).

21- Rogerson, C.M., "Addressing The Support Needs of SMME Manufacturing in South Africa", **Africa Insight**, Vol. 31, No.2, June 2001.

22- Schmidt, Siegmar, "South Africa: The Divide", **International Politics and Society**, (Layout: Petra Strauch, Vol.4, 2003).

23- Webster, E.C., "The Politics of Economic Reform: Trade Unions and Democratization in South Africa", **Journal of Contemporary African Studies**, Vol.16, No.1, Jan. 1998.

C. Papers

1- Assrason, Johanna, **The Impact of The European Union-South Africa Free Trade Agreement**, (Uppsala: Uppsala University, Department of Economics, Sep. 2005).

2- Barbour, Paul, **An Assessment of South Africa's Investment Incentives Regime With a Focus on The Manufacturing Sector**, Overseas Development Institute, Economic and Statistics Analysis Unit Working Paper No.14, (London: Overseas Development Institute, 2005).

3- Barnes, Justin, **The Competitiveness of The South African Automotive Components Industry Finding. From The 1999 Follow-Up Study**, Center for Social and Development Studies (CSDS), Research Report No.27, March 2000, (Durban: CSDS).

4- ____________ and Mike Morris, **An Analysis of The Endogenous and Exogenous Factors Impacting on The Success of The Motor Industry Development Programme**, CSDS Working Paper No.27, March 2000.

5- ____________; Raphael Kaplinsky and Mike Morris, **Industrial Policy in Developing Economies: Developing Dynamic Comparative Advantage in The South African Automobile Sector**, Paper Presented at Trade and Industrial Policy Strategies (TIPS) & Development Policy Research Unit (DPRU) Forum 2003: The Challenge of Growth and Poverty: The South Africa Economy Since Democracy, (Johannesburg: TIPS, 9-10 Sep. 2003).

6- ____________, **A Strategic Assessment of The South African Clothing Sector**, Paper for National Economic Development and Labour Council (NEDLAC), (Pretoria: NEDLAC, 29 July 2005).

7- Bell, Travor, **Where Has All The Growth Gone? South African Manufacturing Industry**, Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2001: New Directions in The South African Economy, 10-12 Sep. 2001.

8- Belli, Perdo; Michael Finger and Ballivian Amparo, **A Review of South Africa Trade Policies**, World Bank Discussion Paper No.4, (Washington D.C.: The World Bank, 1993).

9- Bezuidenhout, Andines, **An Evaluation of Industrial Policy Perspectives in The South African Context**, (NEDLAC), Discussions Document, (Pretoria: NEDLAC, March 2002).

10- Bhorat, Haroon, **Labour Market Challenges in Post-Apartheid South Africa**, University of Cape Town, Development Policy Research Unit (DPRU) Working Paper 03/82, (Cape Town: DPRU, August 2003).

11- Black, Anthony, **The Export Success of The Motor Industry Development Programme and The Implications for Trade and Industrial Policy**, Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2002: Global Integration, Sustainable Development and The Southern African Economy Since Democracy, 9-11 Sep. 2002.

12- ——————— and Shannon Mitchell, **Policy in The South African Motor Industry: Goals, Incentives and Outcomes**, Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2002.

13- Cassim, Rashad and Donald Onyango, **The State of Trade Policy in South Africa**, Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2000: Paths to Growth and Employment in South Africa, 10-12 Sep. 2000.

14- ——————— and Dirk Ernest V. Seventer, **South Africa Trade Reform Since Democracy**, Paper Presented (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2004: African Development and Poverty Reduction, The Macro-Micro Linkage, 13-15 Oct. 2004.

15- Chang, Ha-Joon, **Evaluating The Current Industrial Policy of Southern Africa**, (TIPS) Seminar, Report 1, (Johannesburg: TIPS, March 1997).

16- Chauvin, Sophie and Guillaume Goulier, **Prospects for Increasing Trade Among SADC Countries**, Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2003.

17- Clarck, George R.G. et al., **South Africa: An Assessment of The Investment Climate**, World Bank Working Paper No.1, Jan. 2005.

18- D. Lewis, Jeffrey, **Policies to Promote Growth and Employment in South Africa**, World Bank Discussion Paper No.16, July 2001.

19- Dobson, Wendy, **A Guide to The Microeconomic Reform Strategy**, (DTI) Discussion Paper, (Pretoria: DTI, May 2002).

20- Draper, Peter, **To liberalize or Not to Liberalize! A Review of The South Africa Government's Trade Policy**, South Africa Institute of International Affairs (SAIIA) Working Paper, (Pretoria: SAIIA, 28 July 2003).

21- Department of Trade and Industry (DTI), **Towards A More Sophisticate Approach to Competitiveness**, Paper Presented at The DTI/UNIDO Competitiveness Conference, (Pretoria: DTI, June 2004).

22- Du Plessis, Stan and Ben Smit, **Economic Growth in South Africa Since 1994**, Stellenbosch Economic Working Paper: 1/2006, (University of Stellenbosch: Bureau for Economic Research and Department of Economics, Dec. 2005).

23- Edwards, Lawrence and Tijl Van De Winkel, **The Market Disciplining Effects on Manufacturing in South Africa**, (TIPS) Working Paper No.1, (Johannesburg: TIPS, 2003).

24- Fedderke, Johannes and Yangched Shim, **Trade, Technology and Wage Inequity in The South African Manufacturing Sector**, Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2005: Trade and Uneven Development: Opportunities and Challenges, 9-11 Nov. 2005.

25- Fine, Ben, **Industrial Policy and South Africa: A Strategic View**, National Institute for Economic Policy (NIEP) Occasional Paper, No.5 (Johannesburg: NIEP, April 1997).

26- Gibbon, Peter, **South Africa and Global Commodity Chain for Clothing: Export Performance and Constraints**, Center For Development Research Working Paper No. xix, (Copenhagen: Center for Development Research, 2002).

27- Gloub, Stephen, **The South African International Cost Competitiveness**, (TIPS) Working Paper No. 14, 2000.

28- Harthzenberg, Trudi, **Competition Policy in SADC**, Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2002.

29- —————— and Samson Murachizikwa, **Transfer of Technology for Successful Integration Into The Global Economy, A Case Study of The South African Automotive Industry**, UNCTAD/UNDP Global Progamme on Globalization, Liberalization and Sustainable Human Development, (New York and Geneva: UN, 2002).

30- Hess, Simon, **Economic Geography and The Implication of Free Trade Area Within SADC**, Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2002.

31- ——————, **The Concentration Tendencies of SADC's Manufacturing Industries With Regard to South Africa: 1970-1999**, Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2005.

32- Industrial Development Corporation (IDC), **The Dynamics of South African Manufacturing Competitiveness**, (Johannesburg: IDC, 1997).

33- Ismail, Faisal; Peter Draper and Xavier Carim, **South Africa Global Economic Strategy: A Policy Framework and Key Elements**, Paper Presented at University of Sao Paulo (USP) International Seminar: India, China and Africa Strategies to Integration, (Sao Paulo: USP, August 2001).

34- Jerome, Afeikhena and Moses Rangata, **The Tortuous Road to Privatization and Restructuring of State Assets in South Africa: Lessons from African Privatization Experience**, Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2003.

35- ——————————, **Privatization and Regulations in South Africa: An Evaluation**, Paper Presented at The 3rd International Conference: Pro-Poor Regulations and Competition: Issues, Policies and Practices, (Cape Town, 7-9 Sep. 2004).

36- Kalima-Phiri, Barbara, **South Africa Trade Policy: Country Background**, Paper for Cuts-Cite's Trade, Development and Poverty (TDP) Project, (Southern Africa Regional Poverty Network, Sep. 2005).

37- Kaplan, David, **Manufacturing Performance and Policy in South Africa-A Review**, Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2003.

38- Lloyd, H.R., **Promoting Regional Growth and Development in South Africa Through The Small Business Sector,** (www.petech.ac.za/congress2003/papers-files/papers03.pdf)

39- Maia, Jorge; Lumkile Modia and Simon Roberts, **Industrial Development and Industrial Finance in Brazil and South Africa: A Comparative Assessment,** Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2005.

40- Mastert, Cheslyn, **Reflections on South Africa's Restructuring of State-Owned Enterprises,** Occasional Paper No.5, (Johannesburg: Friedrich Ebert Stiftung, March 2003).

41- Mondi, Lumkile and Simon Roberts, **The Role of Development Finance for Industry in A Restructuring Economy: A Critical Reflections on The Industrial Development Corporation in South Africa,** Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2005.

42- Mortiz, Lena, **Trade and Industrial Policies in The New South Africa,** Research Paper No. 97, (Uppsala: Nordiska African Institute, 1994).

43- National Labour and Economic Development Institute (NALEDI), **South Africa: Country Analysis,** (NALEDI) Global Poverty Workforce Development Study, (Johannesburg: NALEDI, March, 2004).

44- Ndlela, Daniel, **Determinants of Exports from SADC and The Role of Market Access,** Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2002.

45- Onyango, Donald, **A Review of The Changing Composition of The South African Economy,** Report Complied by (TIPS), (Johannesburg: TIPS, 2002).

46- Oosthuizen, Morné and Haroon Bhorat, **The Post-Apartheid South African Labour Market,** Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2004.

47- Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD), **Competition Law and Policy in South Africa,** Paper Presented at (OECD) Global Forum on Competition Peer Review, (Pairs: OECD, 11 Feb. 2003).

48- Rankin, Neil, **The Export Behavior of South African Manufacturing Firms**, Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2001.

49- Roberts, Simon, **Manufacturing Competitiveness and Industrial Policy**, Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2002.

50-____________, and John Thoburn, **Globalization and The South African Textiles Industry**, Paper Presented at (TIPS) Workshop on Globalization, Production and Poverty in South Africa, 24 June 2002.

51- ____________, **The Role of Competition Policy in Economic Development: The South African Experience**, Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2003.

52- Sekgobela, Simangele, **The Restructuring of State Owned Assets: Does it Pay?**, Paper Presented at (TIPS) & (DPRU) Annual Forum 2003.

53- Simlane, Sandile E., **The Population of South Africa, An Overall and Demographic Description of The South African Population Based on Cencus1996**, Statistics South Africa, Occasional Paper 2002/01, (Pretoria: Statistics South Africa, 2002).

54- University of Cape Town, Development Policy Research Unit (DPRU), **South Africa Investment and Export Incentives,** (DPRU) Policy Brief No. 01/P/2, (Cape Town: DPRU, April 2001).

55- Van Dijk, Michiel, **South Africa Manufacturing Performance in International Perspective 1970-1999**, Paper Presented at (TIPS) Annual Forum 2002.

D. Official Publications

1- African National Congress (ANC): **Reconstruction and Development Programme: A Policy Framework**, (Johannesburg: Umanyano Publications, 1994).

2- Arab Republic of Egypt, Industrial Modernization Center (IMC), **Green Paper on Industrial Policy in Egypt**, (Cairo: IMC, Nov. 2003).

3- Chamber of Mines of South Africa, **Annual Report 2001/2002**, (www.bullion.org.za).

4- Department of Trade and Industry (DTI), **Economic Indicators**, (www.DTI.gov.za/saeconomy/economicindicators.html.).

5-——————————, **Trade Statistics** (www.DTI.gov.za/econdb/report/rapmenu1.html).

6-——————————, **White Paper on National Strategy for The Development and Promotion of Small Business in South Africa.** March 1995.

7-——————————, **The Evolution of Policy in South Africa, Proposed Guidelines for Competition Policy, A Framework for Competition, Competitiveness and Development.** Nov. 1997.

8-——————————, **Industrial Policy and Programmes in South Africa**, April 1998.

9-——————————, **Driving Competitiveness: An Integrated Industrial Strategy for Sustainable Employment and Growth**, Discussion Document, May 2001.

10-——————————, **A Guide to The Real Economy**, May 2002.

11-——————————, **Accelerating Growth and Development: The Contribution of An Integrated Manufacturing Strategy**, 2002.

12-——————————, **A Strategy For Broad-Based Black Economic Empowerment**, May 2002.

13-——————————, **Current Developments in The Automotive Industry**, Sep. 2003, 2004.

14- Government of South Africa, **The National Small Business Act 1996**,(www.polity.org.za/html/govdoc/legisalation/1996/act 96-102.html)

15- ——————————, **National Research and Development Strategy**, (Cape Town: Government of The Republic of South Africa, August 2002).

16- ————————————, Policy Co-ordination and Advisory Services (PCAS), **Towards A Ten Year Review: Synthesis Report on The Implementation of Government Programmes,** Discussion Document, (Pretoria: PCAS, Oct. 2003).

17- Republic of South Africa, Department of Labour, **Labour Relations Act, No.66 of 1995**, (Pretoria: Department of Labour, 1995).

18- ————————————,(NEDLAC), **The Evaluation of The Regional Industrial Development Programme (RIDP)**, A Report of The Trade and Industry Chamber, (Pretoria: NEDLAC, 1996).

19- ————————————,**The Green Paper on Skills Development Strategy for Economic and Employment Growth in South Africa**, March 1997.

20- ————————————,**Basic Conditions of Employment Act No.75**, 1997.

21- ————————————,**Skills Development** Act No. 97, March 1998.

22- ————————————,NEDLAC, **Report on Competition Policy**, 1998.

23- Republic of South Africa, Department of Education, **National Plan for Higher Education**, (Pretoria: Department of Education, Feb. 2002).

24-————————————, Department of Education and Department of Labour, **Human Resource Development Strategy**, 2002

25-————————————, Department of Finance, **Growth, Employment and Redistribution: A Macro-Economic Strategy**, (Pretoria: Department of Finance, 1996).

26-————————————, Department of Agriculture (DOA), **Abstract of Agriculture Statistics 2006**, (Pretoria: DOA, 2006).

27-————————————, Department of Arts Culture, Science and Technology (DACST), **A National Advanced Manufacturing Technology Strategy in South Africa,**

Advisory Council on Innovation (NACI), (Pretoria: DACST/NACI, 2003).

28-——————————, Ministry of Public Enterprises, **An Accelerated Agenda for The Restructuring of State Owned Enterprises**, (Pretoria: Ministry of Public Enterprises, August 2000).

29- ——————————————, **A Summary of The Policy Framework for An Accelerated Agenda for The Restructuring of State Owned Enterprises**, August 2000).

30- South Africa Chamber of Business (SACOB), **Submission to The Industrial Policy Group of The Portfolio Committee on Trade and Industry on Supply Side Measures**, (Johannesburg: SACOB, May 1998).

31- South Africa Reserve Bank, **South Africa Quarterly Statistics, Yearly Data**, (www.thdti.gov.za/econdb/resbank/rbyrap.html).

32- ——————————, Statistics South Africa, **Census in Brief Based on Census 2001**, (Pretoria: Statistics South Africa, 2003).

E. International Reports and Statistical Sources

1- African Development Bank, **African Development Report 2004**, (Oxford: Oxford University Press, 2004).

2- International Monetary Fund (IMF), South Africa: Selected Issues, **IMF Staff Country Report No. 00142**, (Washington D.C.: IMF, March 2000).

3- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) **African Economic Outlook Report**, (Paris: OECO Development Center/ African Development Bank, Jan. 2003).

4- The World Bank, **African Development Indicators 2002,2004**, (Washington D.C.: The World Bank, 2002,2004).

5- ——————————, **World Development Indicators 2002,2004.**

6- World Economic Forum (WEC), **Global Competitiveness Report** (Geneva: WEC, Various Issues), (www.weforum.org).

7- ——————————————, **African Competitiveness Report 2004.**

F. Academic Thesis

1- Toomy, David, **South Africa Small Business Growth Through Inter Firm Linkages,** Unpublished Thesis for ph.D.Degree (Cape Town: Rhodes University, 1998).

G. Others

1- Europa Publication: **Africa South of the Sahara 2002,2004,** (London: Eurpoa Publications Ltd., 2002,2004).

H. Internet Sources

1- **Review of Industrial Policy for The Congress of South Africa Trade Unions (COASTU) Central Executive Committee** (CEC), July 2005, (www.sarpn.org.za).

2-Roberts, Simon, **Industrial Development and Industrial Policy in South Africa, A Ten Years Review,** 2004, (www.academic. sun.ac.za/econ/econconf.pdf).

3-South Africa Reserve Bank, **Statistics South Africa,** (www.stata.co.za)

4- The World Bank, **South Africa at A Glance 2003,2004**. (www.worldbank .org/data/countrydata.html).

5- World Trade Organization (WTO), **Statistics Database,** (www.wto.org)

Summary

This study aims to clarify the main stages of South Africa industrial policy since 1994. South Africa industrial development has historically been driven by Import- Substitution Industrialisation . The post – 1994 period has been a radical shift from the protectionist policies of the past to trade liberalisation and supply side policies which have succeeded in improving the industrial competitiveness of manufactured exports in the global markets.

To achieve this aim , the study was divided into four chapters:

- First chapter : deals with the main features of South Africa economy and the role of industrial sector .
- Second chapter : interests in studying the main characteristics of South Africa industrial policy before 1994.
- Third chapter: focus on the new determinants of South Africa industrial policy since 1994.
- Fourth chapter: clarify the main characteristics of South Africa industrial policy after 1994.
- Fifth chapter: examines the impact of these industrial policies and programmes on the industrial performance after 1994.

The study finds out that, South Africa industrial policy succeded in fulfilling its aim of raising the competitiveness of manufacturing exports in the global markets, But it failed to raise the employment level in the manufacturing sector. The study clarified the reasons behind that and also suggested a framework for the future in order to improve the South Africa industrial performance.

Cairo University
Institute of African Research and Studies
Department of Politics and Economics

South Africa's Industrial Policy Since 1994

Prepared by

Nahla Ahmed Abu Elezz

Supervised by

./ Eraqy Abdel Aziz El Sherbeny
nstitute of African Research and Studies
Cairo University

Dr./ Hayam Ali El Beblawy
Institute of African Research and Studies
Cairo University

2006